قصد السبيل

إلى

معرفة الجليل

تأليف السيد العلامة

محمد عبدالله عوض

حفظه الله وأبقاه

مكتبة أهل البيت (ع)

تم الصف والتحقيق والإخراج بـ:

مكتبة أهل البيت (ع)

اليمن ـ صعدة ـ ت (٥٣١٥٨٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، [آل عمران:١٠٤]، ولقوله تعالى:﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى:٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إنما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[المائدة:٥٥].

ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم:((من سرّه أن يحيا حياتي؛ ويموت مماتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربي؛ فليتول علياً وذريته من بعدي؛ وليتولّ وليه؛ وليقتد بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خُلقوا من طينتي؛ ورُزقوا فهمي وعلمي)) الخبر- وقد بيّن صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذريّتهما عليهم السلام، عندما جلّلهم صلى الله عليه وآله وسلم بكساءٍ وقال: ((اللّهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)) -.

استجابةً لذلك كلّه كان تأسيس مكتبة أهل البيت(ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقّى فيها مذهب أهل البيت(ع) مُمثلاً في الزيدية، أنواعَ الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت المطهرين صلوات الله عليهم عَبْر نَشْرِ ما خلّفه أئمتهم الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا لثِقَتِنا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت(ع) هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبِّر عن نفسها عبر موافقتها للفطرة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عزّ وجل وسنة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم.

واستجابةً من أهل البيت صلوات الله عليهم لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، كان منهم تعميدُ هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكيّة الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كلّ مكان، ومن تأمّل التاريخ وجَدَهم قد ضحّوا بكل غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتثبيتها، ثائرين على العقائد الهدَّامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عز وجل وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعيده، والرضا بخيرته من خَلْقِه.

ولأن مذهبهم صلوات الله عليهم دينُ الله تعالى وشرعه، ومرادُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإرْثُه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومنْ عليها، وما ذلك إلا مصداق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجّة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع): (واعلم أن الله جلّ جلاله لم يرتضِ لعباده إلا ديناً قويماً، وصراطاً مستقيماً، وسبيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عزّ وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقد علمتَ أن دين الله لا يكون تابعاً للأهواء: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون:٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس:٣٢]،

﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى:٢١].

وقد خاطبَ سيّد رسله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ(١١٢)وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ(١١٣)﴾ [هود]، مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه من أهل بدر، فتدّبر واعتبر إن كنتَ من ذوي الاعتبار، فإذا أحطتَ علماً بذلك، وعقلتَ عن الله وعن رسوله ما ألزمك في تلك المسالك، علمتَ أنه يتحتّم عليك عرفانُ الحق واتباعه، وموالاة أهله، والكون معهم، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، ومفارقةُ الباطل وأتباعه، ومباينتهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة:٢٢]، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١]، في آيات تُتْلى، وأخبار تُمْلَى، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجج الله الواضحة، وبراهينه البيّنة اللائحة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرّج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مراء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾) [النساء:١٣٥][١].

<u>وقد صَدَرَ بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت(ع):</u>

١-الشافي، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ٦١٤هـ، مذيّلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة/ الحسن بن الحسين بن محمد رحمه الله تعالى١٣٨٨هـ.

٢-مَطْلَعُ البُدُوْرِ وَمَجْمَعُ البُحُوْرِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله تعالى، ١٠٢٩هـ-١٠٩٢هـ.

٣-مَطَاْلِعُ الأَنْوَاْرِ وَمَشَاْرُقُ الشُّمُوْسِ وَالأَقْمَاْرِ - ديوان الإمام المنصور بالله

(١) – التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية.

عبدالله بن حمزة(ع) – ٦١٤هـ.

٤-مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني(ع) ٣٧٦هـ - ٤٠٤هـ.

٥-مَحَاسِن الأَزْهَارِ فِي تَفْصِيْلِ مَنَاقِبِ العِتْرَةِ الأَطْهَارِ، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلّي الهمداني الوادعي رحمه الله تعالى – ٦٥٢هـ.

٦- مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله تعالى عنه.

٧-السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم(ع) – ت ١٢٦٩هـ.

٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ-١٤٢٨هـ.

٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي(ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ع) ٧٥هـ - ١٢٢هـ.

١٠-شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) – ت ٦١٤هـ.

١١-صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لِمُخْتَصِرِهِ/ السيّد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري رحمه الله تعالى.

١٣-هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) –ت٨٢٢هـ.

١٤-الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) – ٤٢٤ هـ.

١٥-المنير – على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عَلَيْهِمَا السَّلام تأليف/ أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.

١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهادي بن إبراهيم

الوزير(ع) - ٨٢٢هـ.

١٧- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين، تأليف/ الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة رحمه الله تعالى - ٤٩٤هـ.

١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

١٩-أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رحمه الله تعالى.

٢٠-الوافد على العالم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع) - ٢٤٦ هـ.

٢١- الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع).

٢٢-الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٣-المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكلّ مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.

٢٤-خمسون خطبة للجمع والأعياد.

٢٥-رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

٢٦-الرسالة الصادعة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٧-إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٨-الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٩-النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي(ع) ١٣٤٣هـ.

٣٠-سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد(ع)١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.

٣١-الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليه/ الجواب

الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.

٣٢-أصول الدين، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين(ع)٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.

٣٣-الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمه الله تعالى - ٦٦٧هـ.

٣٤-العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدرالدين محمد بن أحمد(ع) ٦٦٣هـ.

٣٥-الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين(ع). تأليف الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦هـ.

٣٦-كتابُ التَّحْرِيْرِ، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤هـ.

٣٧-مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) ١٣١٩هـ.

٣٨-القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.

٣٩-قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٠-نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١-معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢-الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).

٤٣-من ثمارِ العِلْمِ والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٥-المنهج الأقوم في الرَّفع والضَّم والجَهْرِ ببسم الله الرحمن الرحيم، وإثبات

حيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ في التأذين، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الأَعَمُّ، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).

٤٦-الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد (ع).

٤٧-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٨-البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

كما شاركت مكتبة أهل البيت(ع) بالتعاون مع مؤسسة الإمام زيد بن علي(ع) الثقافية في إخراج:

٤٩-مجموع رسائل الإمام الهادي(ع)، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) ٢٤٥هـ -٢٩٨هـ.

٥٠-العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ٦١٤هـ.

٥١-المصابيح وتتمتّه، تأليف/ السيد الإمام أبي العباس الحسني(ع)-٣٥٣هـ، والتتمّة لعلي بن بلال رضي الله عنه.

٥٢-الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) -١٣١٩هـ.

ومع مكتبة التراث الإسلامي:

٥٣-البدور المضيئة جوابات الأسئلة الضحيانية، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) - ١٣١٩هـ.

وبالتعاون مع مركز بدر العلمي والثقافي:

٥٤- ديوان الحكمة والإيمان. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

وهناك الكثير الطيّب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله

تعالىٰ الإعانة والتوفيق.

ونتقدّم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل إلىٰ النور -وهم كُثُر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والمثوبة.

وختاماً نتشرّفُ بإهداء هذا العمل المتواضع إلىٰ روح مولانا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالىٰ عليه ورضوانه- باعثِ كنوز أهل البيت(ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت(ع) وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم.

وأدعو الله تعالىٰ بما دعا به(ع) فأقول: اللهم صلِّ علىٰ محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارَيْن، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علّمتنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ(١٠)﴾ [الحشر]، نرجوا الله التوفيق إلىٰ أقوم طريق بفضله وكرمه، واللهَ أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبّل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يختم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهىٰ الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥].

وصلىٰ الله علىٰ سيّدنا محمد وعلىٰ أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجدالدين بن محمد المؤيدي

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وبعد فهذا كتاب (قصد السبيل) عرضنا فيه معارف التوحيد والعدل وما يلحق بذلك، وتعرضنا في كل مسألة تقريباً لذكر المذاهب المشهورة وأهم الأدلة التي تستند إليها.

وشيدنا أركان المذهب الصحيح الذي عليه أئمة الزيدية، وناقشنا بلسانهم شطحات المعتزلة والمجبرة وغيرهم، وقوضنا الشبه التي بنوا عليها.

وقد سلكنا في ذلك أوضح الطرق الفكرية وأجلاها عند الفطرة سلوكاً يستريح له الفكر، وتطمئن إليه الفطرة، وتجنبنا الطرق المعقدة التي لا يكاد يستسيغها الفكر إلا بعد عناء، ودعمنا ذلك بواضح البراهين النقلية.

وكل ذلك بلغة سهلة قريبة إلى الفهم متناسبة مع جميع القراء.

وقد رتبنا أبوابه على ترتيب كتاب الأساس للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام، وأتينا فيه بجميع أبوابه تقريباً بصورة موسعة ولم نأت فيه بشيء جديد زيادة على ما يذكره أئمتنا عليهم السلام، وقد توسعنا شيئاً من التوسع حيث تستدعي الحاجة ذلك.

مقدمـــة

التعريف لهذا العلم

يقال لهذا العلم: علم الكلام، ويقال له أيضاً: علم أصول الدين، وبهذا العلم تبين الطريق القريبة التي ينبغي أن يسلكها النظر والفكر من أجل الوصول إلى تحصيل عقائد الإسلام الصحيحة المتعلقة بتوحيد الله تعالى وعدله ووعده ووعيده والنبوءة والإمامة وما يلحق بذلك أو يتصل به، وسمي هذا العلم كلاماً لأن الاستدلال فيه بين أهل المذاهب في الأغلب إنما هو بأدلة العقول فيعبر اللسان عن تلك الدلالة بالكلام.

وقبل الدخول في الموضوع الأصلي لهذا العلم وهو التوحيد والعدل و...إلخ، ينبغي أن نذكر العقل وما قيل حوله؛ لما عرفت من أن الغالب في هذا العلم هو الاستدلال بأدلة العقول، ثم نذكر النظر والفكر لما عرفت أيضاً في تعريف هذا العلم من أن تحصيل العقائد إنما هو عن طريق النظر والفكر.

ثم نتبع ذلك بذكر المؤثرات، لما لمعرفتها من الصلة بموضوع هذا العلم، وذلك من حيث إن الطريق إلى الإيمان بالله تعالى هو النظر والتفكير في الأثر، والأثر هو المجال الذي يسرح فيه النظر والتفكير، وعن طريقه يصل الناظر إلى الإيمان والتصديق باللطيف الخبير.

والأثر يسمى دليلاً، والتعبير عن كيفية النظر والتفكير يسمى استدلالاً.

وهذا العلم على الجملة من فروض الأعيان الواجبة على كل مكلف، وليس مقصوراً على الدارسين، بل هو واجب على الأمي والقارئ، والعالم والجاهل، والذكر والأنثى.

وقد يسر الله تعالى الطريق لجميع المكلفين، فجعل لهم عقولاً وأسماعاً وأبصاراً، وبث لهم الآيات في آفاق السموات والأرض وفي أنفسهم، يلمسونها بأيديهم، ويبصرونها بأعينهم، ويسمعونها بآذانهم.

العقـــل

العقل: صفة اختص الله تعالى بها المكلفين من عباده، عن طريقها تعرف المعارف وتحصل العلوم، وهذه الصفة عرض يعرض في الجسم ولا يبقى كبقائه، وليس القلب هو العقل، بل هو محل له؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقيل إن محل العقل الدماغ، وعندي أن الخلاف في ماهية العقل وفي محله لا يتعلق به كبير فائدة بالنسبة لهذا العلم.

وقد قال الإمام المهدي والمعتزلة: إن العقل هو العلوم الضرورية المجموعة في علوم عشرة جمعها الشاعر في قوله:

فَعِلْـمٌ بِحَـال الـنَّفْسِ ثُـمَّ بَدِيهَـةٌ ... كــذا خــبرة ثــم المشــاهَدُ رابــعُ
وَدَائِــرَةٌ وَالْقَصْــدُ بَعْــدَ تَــواتُرٍ ... جَلِــيٌّ أُمُــورٍ وَالتَّعَلُّــقُ تَاسِــعُ
وَعَاشِــرُها تَمْيِيــزُ حُسْــنٍ وضِــده ... فَتِلْــكَ عُلُــومُ العَقْــلِ مهمــا تُرَاجِــعُ

وهذا القول واضح الفساد، إذ ما من شك عند الجميع أن العقل آلة تكتسب بها العلوم والمعارف، فعن أي طريق حصلت تلك العلوم العشرة؟ أعن طريق العقل أم عن طريق غير طريقه؟

فإن قالوا: عن طريق العقل فالعقل حينئذ غيرها.؟

وإن قالوا: عن غير طريقه، وذلك أن الله خلقها في الإنسان وجعلها فيه، فصار لذلك عاقلاً.

قلنا: لو كان الأمر كما ذكرتم لكان من لم يخطرها بباله دفعة واحدة غير عاقل لعدم حضورها في قلبه.

وأيضاً فإن المعارف النظرية تحصل للمرء عن طريق النظر والتفكير، لا عن طريق العلوم العشرة.

حكم العقل في الحسن والقبيح

لا خلاف أن العقل يحكم بحسن الشيء أو قبحه من حيث ملاءمة ذلك للطبع أو منافرته له، فيحكم بحسن المطعوم اللذيذ، ويحكم بقبح المطعوم الكريه، وهذا الحكم معناه: ميل الطبع إلى الشيء أو نفرته عنه.

فهو في الحقيقة ليس من أحكام العقل، بل من أحكام الطبيعة، ومن هنا فإن الحيوانات تشارك الإنسان في إدراك ذلك.

وكذلك لا خلاف أن العقل يحكم بحسن ما كان صفة كمال، وبقبح ما كان صفة نقص، فيحكم بحسن العلم والصدق والكرم والشجاعة وسائر مكارم الأخلاق، ويحكم بقبح الجهل والكذب والبخل والجبن وسائر مساوئ الأخلاق.

وحكمه هنا بمعنى إدراكه أن هذه صفة نقص وتلك صفة كمال.

ثم بعد ذلك اختلف الناس، فقالت العدلية: إن العقل يحكم لفاعل الحسن باستحقاق المدح والثواب عاجلاً و آجلاً.

ويحكم على فاعل القبيح باستحقاق الذم والعقاب في العاجل والآجل.

وقالت الأشعرية والحشوية: لا يدرك العقل في ذلك حسناً ولا قبحاً، إنما يعرف ذلك من جهة الشرع.

قلنا في الرد عليهم: العقلاء جميعاً يستحسنون ويصوبون مَنْ مدح المحسن أو أحسن إليه، ومن ذم المسيء أو أساء إليه، من غير فرق بين ما تقادم عهده من ذلك وبين قريب العهد.

وعلى هذا مضت سنة البشر في القديم والحديث، ولا يحتاج مثل هذا إلى إقامة دليل، ويكفي المكلف في معرفة ذلك أن يكون ذا سمع وبصر وسيجد تصديق ذلك فيما يسمع ويبصر من أخبار الناس وأخبار العالم، وكثيراً ما يسمع الناس في أجهزة الإعلام العالمية التقريظ والثناء لداعي السلام أو المخترع مع التكريم لهم

بالجوائز العظيمة، وكذلك نسمع الذم لدعاة الحروب ومرتكبي الجرائم، ثم نصب المحاكم الجزائية على الجرائم مع أنهم بعيدون عن شرائع السماء.

وقال المخالفون لنا في هذا: استقباح الناس لمثل ذلك واستحسانهم لضده لم يحصل عن طريق حكم العقل، وإنما نشأ من قبيل الإلف والعادة.

قلنا في الرد عليهم: لو كان ذلك كما قلتم: إنما نشأ من قبيل الإلف والعادة لاختلفت أعراف الناس في ذلك تبعاً لاختلاف البلدان، ألا ترى أن أكل الضب وأكل الضفادع وأكل الثعابين يختلف في الحسن والقبح من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الأعراف.

أما حسن العدل وقبح الظلم فإن أعراف البشر أطبقت على حكم واحد في قديم الزمان وحديثه، ولو كان للعرف دخل في ذلك لاختلفت أعرافهم فيه.

نعم، العدلية بما فيهم الزيدية يجعلون العقل أول الأدلة، ويثقون بحكمه غاية الوثوق، لا في مجال الحسن والقبح فقط، بل في معرفة الحق والباطل، وتمييز الصادق من الكاذب والصحيح من الفاسد، والقوي من الضعيف و... إلخ.

أما المجبرة فقد أعرضوا عن ذلك تماماً، وقالوا: لا وثوق بحكم العقل، ولا يجوز الركون إليه، وإنما تعرف الأحكام عن طريق الشرع.

ونقول: لولا دليل العقل لما ميزنا بين دعوة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وبين دعوة مسيلمة، ولما عرفنا صدق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وكذب مسيلمة، وأحقية التوحيد وبطلان الشرك... إلخ.

النظر والفكر

النظر والفكر: هو إجالة الخاطر في شيء لتحصيل اعتقاد، وعن طريقه تحصل أكثر المعارف الإلهية وما يلحق بها، ولا طريق إليها سواه، فمن هنا قال أئمتنا عليهم السلام وغيرهم من العدلية: إن النظر واجب عقلاً وسمعاً.

أما وجوب النظر عقلاً فيتبين لنا من هذا المثال: لو أن رجلاً ثقة أميناً صدوقاً أتاك أيها القاري وحذرك من مهالك ومخاطر أوشكت على الوقوع فيها، وأنك إذا لم تأخذ حذرك وقعت فيها لا محالة، فلا شك أن العقل في هذه الحالة يحتم عليك النظر في صحة ذلك، فإن كان ما يقوله الرجل صحيحاً أخذت حذرك.

فحكم العقل في مثل هذا واضح وهو تحتم النظر في صحة الخبر، وذلك من أجل المحافظة على النفس وسلامتها من المهالك..

فمن هنا قلنا: إن النظر والفكر واجب عقلاً فيما أخبرت به الرسل صلوات الله عليهم من الوعيد والعذاب الشديد الذي أعده الله تعالى للعصاة على ألسنة رسله.

وأما وجوب النظر والفكر سمعاً فذلك مما لا خلاف فيه إلا عن التعليمية حيث قالوا: لا يدرك بالعقل إلا الضروريات، أما الاستدلاليات فيدركها الإمام أو الشيخ ثم يعلمانها الناس.

والأدلة من السمع كثيرة كقوله تعالى: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[يونس:١٠١] ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ...الآية﴾ [الروم: ٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

لهذا كان النظر فرض عين على جميع المكلفين، وذلك لما يبتني عليه من معرفة الله ومعرفة رسله ووعده ووعيده و... إلخ.

هذا، وقد سهّل الله طريق النظر والفكر ويسرها لجميع عباده المكلفين، فإنه سبحانه وتعالى خلقهم وفطرهم على النظر والفكر المؤدي بهم إلى معرفته عز وجل، لهذا فإنك ترى الصبي في أول تمييزه يكثر البحث والسؤال لأمه من أين أتى؟ ومن الذي خلقه؟ و.. إلخ.

الدليـــل

لا بد للنظر والفكر من شيء يخوضان فيه ويتعلقان به، ومن خلال هذا الشيء الذي يخوض فيه النظر والفكر يتوصل العقل إلى النتيجة المطلوبة.

والعلماء يسمون الشيء الذي يخوض فيه النظر والفكر دليلاً.

ويسمى آية أيضاً، قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ۝٢٠ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ۝٢١﴾ [الذاريات]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ۝١٩٠﴾ [آل عمران].

والتعبير عن كيفية خوض الفكر حتى وصل إلى النتيجة يسمى استدلالاً.

المؤثـــرات

(١)التأثير في الحقيقة لا يكون إلا من فاعل، وهذا مذهب أئمتنا عليهم السلام، وقد أثبت بعض المعتزلة وغيرهم مؤثرات أخرى غير الفاعل وهي: العلة والسبب، والشرط، والداعي، والمقتضي.

وسنوضح مقصودهم بشيء من الأمثلة.

فقالوا العلة: إنها ذاتٌ نتج عنها صفة أو حكم، فالجسم مثلاً ذات نتج عنه التحيز، فالجسم علة في حصول صفة التحيز، وكالعلم فإنه نتج عنه صفة لصاحب العلم وعبروا عن هذه الصفة (بالعالمية) أو بكونه عالماً، وهكذا قالوا في الحياة والقدرة، وفي السواد والبياض، ونحو ذلك، وهذا التمثيل في الذات التي نتج عنها صفة.

أما الذات التي نتج عنها حكم، فنحو المماثلة والمخالفة، مما لا يمكن تعقله إلا بتصور أمرين يتعلق بهما حكم المماثلة أو المخالفة فزيد وعمرو مثلاً متماثلان أو غير متماثلين، لذلك ينتج الحكم بالتماثل أو التخالف.

ومثلاً القرب والبعد لا يتصوران ولا يتعقلان إلا بين شيئين، فلا يصح

---

(١) – هذا الدرس غير مقرر في المنهج.

الحكم بذلك إلا إذا تصورت زيداً مثلاً مع البيت، فتحكم حينئذ بقرب زيد من البيت أو بعده عنه.

وكما ينتج الحكم عن شيئين ينتج عما يجري مجرى الشيئين، ومثلوا لذلك (**بصحة الإحكام**)، فإنهم سموا ذلك حكماً نتج عن العلم والمحكم ـ الذي هو المخلوق ـ.

والسبب: هو نحو النظر الذي يحصل بسببه العلم.

والشرط: هو نحو الوجود، فإن الجسم لا يؤثر في حصول التحيز إلا إذا كان موجوداً.

والداعي نوعان:

١ - داعي الحاجة: كالأكل والشرب فإن النفس تدعو إلى ذلك من أجل جلب النفع ودفع الضرر، وكالفرار من حر الشمس من أجل دفع ضررها.

٢ - داعي الحكمة: فإن الحكمة تدعو إلى فعل مكارم الأخلاق كالكرم والإحسان، وتدعو إلى ترك مساوئ الأخلاق كالبخل والجبن ونحو ذلك.

والمقتضي: هو الصفة الأخص، وقد جعلوا لكل ذات صفة أخص، ينتج عنها صفة أخرى، فقالوا في الجسم مثلاً: إن له صفة أخص هي الجسمية نتج عنها صفة أخرى للجسم هي التحيز، ومن ذلك الصفة الأخص التي زعموها لذات الباري تعالى فقالوا: إن لذاته صفة أخص نتج عنها له تعالى صفاته التي هي العلم والقدرة والحياة والوجود.

نعم، لعل الذين قالوا بتأثير العلة في نحو: الأسود والأحمر إن السواد والحمرة علتان في حصول صفة للأسود والأحمر، والصفة الحاصلة هي كونه أسود وأحمر إنما قصدوا أن السواد والحمرة علتان في صحة إطلاق الصفة التي هي كونه أسود أو أحمر على ذلك الشيء، فإن كان مرادهم هو ما ذكرنا فلا خلاف حينئذ بيننا وبينهم.

أما إن أرادوا أن السواد والحمرة نتج عنهما صفتان أخريان غير السواد والحمرة للشيء المتصف بهما فذلك قول مردود خارج عما تعرفه العقول.

فلا شك أن كونه أسود أو (السوادية) كما يعبرون هو نفس السواد، لا صفة أخرى نتجت عن السواد كما يقولون.

الرد على دعوى تأثير المؤثرات

أما السبب فالتأثير في الحقيقة هو لفاعله، وإنما السبب آلة لتحصيل المقصود؛ ولهذا فإن المدح والذم يتوجهان، إلى فاعل السبب، ومن هنا ذم الله تعالى أصحاب السبت حين فعلوا سبب الاصطياد الذي هو نصب شبك الصيد يوم الجمعة، فجاءت السمك يوم السبت فحبستها تلك الشبك المنصوبة، فجاء أصحاب الشبك فأخذوا السمك يوم الأحد، فذمهم الله تعالى على ذلك، ولعنهم، ومسخهم قردة وخنازير.

وأما الشرط فعدم تأثيره واضح، وذلك أن المؤثر هو غيره، وإنما هو مصحح لتأثير المؤثر، هكذا يقولون، فلا ينبغي أن يذكر بين المؤثرات.

أما الداعي فلا إشكال أن الفاعل هو الذي يأكل ويشرب، دون داعي الحاجة إلى الأكل والشرب، وكذلك في الأفعال الصادرة لداعي الحكمة.

هذا، وقد ذكرنا هذا الباب تبعاً للأساس وشرحه، وإلا فلا يتعلق بذكره كبير فائدة، وذلك أن أصحاب العلل قد بادوا فليس لهم وجود، وفلسفتهم في العلل وغيرها على العموم -وإن كانت موجودة في بطون الكتب الكلامية- فلسفة ضائعة مبنية على أوهام، سرعان ما تفندها فطر العقول.

❁❁❁❁❁

كتاب التوحيد

التوحيد: هو العلم بما لله جل جلاله من الوحدانية، ونفي الشريك والصاحبة والولد وبما يستحقه من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وبما يستحيل عليه تعالى، وبما يلحق بذلك ويتصل به، وقد أوجز أمير المؤمنين عليه السلام معنى التوحيد في عبارة قصيرة فقال عليه السلام: (التوحيد أن لا تتوهمه)، ومعنى هذه العبارة البليغة: أن الله تعالى لا يشابه شيئاً من مخلوقاته، فليس بجسم وليس بذي مكان، ولا يتصف بصفات المخلوقات، فلا تكييف ولا تمثيل.. إلخ.

وعبارته عليه السلام قد أفادت جميع ذلك، وذلك أن التوهم هو التصور، والتصور لا يكون إلا لما كان جسماً أو عرضاً، فكل ما تصوره الإنسان فهو جسم أو عرض، فعرفنا من ذلك أن الله تعالى ليس بجسم، وأن صفاته ليست بأعراض كما هي الحال في المخلوقات، وأنه ليس بذي مكان ولا تحله الأعراض، لأن ذلك لا يكون إلا في الجسم الذي يتصور.

حدوث العالم

الطرق إلى معرفة الله عز وجل كثيرة، ولقد صرف الله تعالى إلى معرفته في كتابه الآيات، ونوَّع الدلالات.

فمن الطرق إلى معرفته تعالى: حدوث العالم، وحدوثه أصبح من النظريات المسلمة في هذا الزمان عند علماء الكون.

وأول ما استدل به صاحب الأساس على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاختلاف اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة].

في هذه الآية نبه الله عز وجل العقول أن تفتح عيونها على عجائب هذا الكون، ودعاها إلى النظر والتفكير في خلق السموات والأرض.

طرق الاستدلال على حدوث العالم

وقد سلك المتكلمون في الاستدلال على حدوث السموات والأرض طرقاً مختلفة منها:

١- دليل الإمكان، وهو المذكور أولاً في الأساس.

٢- دليل الاختلاف، وهو الثاني مما ذكره في الأساس.

٣- دليل القياس، وهو الثالث مما ذكره في الأساس.

٤- دليل الدعاوي الأربع، ولم يذكره في الأساس، وهو مذكور في شرحه.

دليل الإمكان

أما دليل الإمكان فقالوا في تفسيره:

إن العقل إذا نظر في خلق السموات والأرض فسيجدهما لا محالة ملازمتين لإمكان الزيادة والنقصان والتحويل والتبديل والجمع والتفريق، والإمكان لا يكون إلا مع التمكن من الزيادة والنقصان و... إلخ.

والتمكن لا يكون إلا بعد صحة الفعل، وصحة الفعل لا تكون إلا بعد وجود الفاعل.

وعلى هذا التدريج (فصحة الفعل) محدثة؛ لأنّ صحة الفعل لا تكون إلا بعد وجود الفاعل.

والتمكن والإمكان لا يكونان إلا بعد صحة الفعل، وقد عرفت أنها محدثة، فما يكون بعدها يكون محدثاً، فثبت بهذا أن الإمكان محدث، وقد حكم العقل بأنه ملازم لخلق السموات والأرض، فيلزم حدوثهما.

دليل الاختلاف

و أما دليل الاختلاف: فهو أن السموات والأرض مختلفتان، فاختلافهما لا بد أن يكون لأجل العدم، أو لعلة أو لفاعل مختار، والعدم لا تأثير له عند العقلاء.

والعلة إن صح كونها مؤثرة فتأثيرها تأثير إيجاب، ولا يزيد على أثر واحد.

وكما ترى فإن آثار الاختلاف في السموات والأرض كثيرة، ومظاهره متنوعة، ولا يصح أن يكون ذلك لعلة واحدة.

فإن قيل: يكون ذلك لعلل كثيرة مختلفة أثرت كل علة تأثيراً مخالفاً لتأثير العلة الأخرى.

قلنا: فينتقل السؤال إلى العلل المختلفة، فيقال: هل اختلافها لأجل العدم، أو لعلة أو لفاعل مختار و... إلخ؟.

فلم يبق أن يكون اختلافهما إلا لفاعل مختار قادر حي عليم وهو الله تعالى.

دليل القياس

وأما دليل القياس، فقالوا: إن السموات والأرض كالمبنيات من الدور والقرى مما يعمله البشر، ويضم بعضه إلى بعض، والدور والقرى محدثة قطعاً، فتكون السموات والأرض محدثة كالمبنيات؛ لعدم الفارق.

دليل الدعاوى الأربع

وأما دليل الدعاوى الأربع: فهو:

١ - أن في الجسم عرضاً غيره.

٢ - أن ذلك العرض محدث.

٣- أن الجسم لم يخل منه ولم يتقدمه.

٤ - أن ملازمته إياه تستلزم حدوثه.

أما دليل أن في الجسم عرضاً غيره: فذلك معلوم بالضرورة، وذلك أن كل

جسم لا يمكن أن يتصور إلا على صفة كالحركة أو السكون، ولا شك أن الحركة أو السكون شيء آخر غير الجسم.

والأعراض: هي الألوان، والطعوم، والروائح، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والشهوة، والنفرة، والحياة، والقدرة، والتأليف، والأصوات، والآلام، والاعتقادات، والإرادات، والكراهات، والظنون، والأفكار.

- وأما دليل أن الأعراض محدثة؛ فذلك أيضاً من الضروريات، وذلك واضح في حركة الجسم.

- وأما دليل التلازم؛ فهو أيضاً معلوم، وذلك أن الأجسام لا تعقل ولا تتصور إلا ملازمة للأعراض المحدثة.

- وأما دليل أن الملازمة تستلزم الحدوث؛ فإنه إذا ثبت حدوث الأعراض، وثبت ملازمتها للأجسام، ثبت حدوث الأجسام، وذلك واضح.

الدليل من القرآن على وجود الخالق وعظمته وقدرته

هذا، وبعد الإشارة إلى الأدلة التي يستدل بها المتكلمون نقف مع هذه الآيات من سورة الأنعام: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴿٩٥﴾ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴿٩٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴿٩٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴿٩٨﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴿٩٩﴾..﴾ [الأنعام].

إن الله عز وجل يوقف العقول بهذه الآيات على دلائل قدرته، وآيات عظمته فلا تجد بدّاً من التصديق والخشوع والتسليم والإذعان والتسبيح بحمد بارئها.

فأول آيات الله ودلائل قدرته وعظمته ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ فترى الحبة تنفلق عن نبات نام، وتنفلق النواة عن شجرة عظيمة، فخروج النبات والشجر الحي النامي من الحب والنوى الميت سر مكنون تقف عنده العقول متحيرة، لا تعرف حقيقته، ولا تستطيع تفسيره إلا بالإيمان بالله.

وهذه الآيات العظيمة مبثوثة متكاثرة، تحدث في كل حين، وفي كل لحظة، مشاهدة، محسوسة، ثم قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾.

كانت هذه الأرض ولم يكن هناك حياة، ثم كانت الحياة أخرجها الله من الموات، ولا خلاف اليوم بين علماء طبيعة الأرض أن الأرض كانت ولا حياة، ثم كانت الحياة من بعد ذلك.

فحدوث الحياة وخروجها من الأرض الميتة آية عظيمة، وسر عجيب يبهر الألباب، ويضطرها إلى الاعتراف والتسليم بتقدير قادر حكيم.

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾: فَلْقُ الإصباح وخروجه من ظلمة الليل آية عجيبة، تحدث وتتكرر على المخلوقات، وجعل الليل سكناً آية أخرى كذلك، وفي كلتا الآيتين الليل والنهار من المصالح العظيمة للأحياء والنبات ما لا يسع العقل عند النظر في ذلك إلا الاعتراف بأن ذلك تقدير العزيز العليم.

والشمس والقمر آيتان من آيات الله ودلائل قدرته وحكمته، تسبحان في الفضاء، لكل منهما مسار معلوم، ومنازل مرسومة بحساب دقيق، يعرف تفاصيل ذلك علماء الفلك.

قال بعض علماء الطبيعة في هذا القرن: إن ملائمة الأرض للحياة تتخذ صوراً

عديدة، لا يمكن تفسيرها على أساس المصادفة والعشوائية، فالأرض كرة معلقة في الفضاء تدور حول نفسها؛ فيكون في ذلك تتابع الليل والنهار، وهي تسبح حول الشمس مرة في كل عام؛ فيكون في ذلك تتابع الفصول، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مساحة الجزء الصالح للسكنى من سطح كوكبنا، ويزيد من اختلاف الأنواع النباتية أكثر مما لو كانت ساكنة، ويحيط بالأرض غلاف غازي يشتمل على الغازات اللازمة للحياة، ويمتد حولها إلى ارتفاع كبير يزيد على ٥٠٠ ميل.

ويبلغ هذا الغلاف الغازي من الكثافة درجة تحول دون وصول ملايين الشهب القاتلة يومياً إلينا، منقضة بسرعة ثلاثين ميلاً في الثانية.

وهذا الغلاف يحفظ درجة حرارة الأرض في الحدود المناسبة للحياة.

ويحمل هذا الغلاف بخار الماء على شكل سحاب من المحيطات إلى مسافات بعيدة داخل القارات، فيحيي به الله الأرض بعد موتها.. إلخ.

ومن هنا فإنه لم يبق للعقل إلا أن يقول: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً.

شرح: وهو الذي جعل لكم النجوم وغيرها من الآيات

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ.... إلخ﴾

هذا تتميم لآيات الله في الفلك الدوار، ذكره تعالى بعد ذكر اليل والنهار والشمس والقمر وما يتعلق بها من منافع البشر، وقد كان العرب في متاهات البر والبحر يهتدون بالنجوم، وكذلك سائر البشر فقد كانوا كذلك، وما زال الناس وإلى اليوم وإن اختلفت وسائل الاهتداء واتسعت بالاكتشافات والتجارب.

وإذا كان الناس وما زالوا يهتدون بالنجوم عند التيه والضلال في ظلمات البر والبحر فمن الجدير بأهل البصر والمعرفة أن يهتدوا بها إلى مبدعها الحكيم، فإن فيها من الخلق والتدبير والمصالح العامة للخلق ما يضطر العقول إلى الاعتراف والتصديق بالخلاق الحكيم.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ... الآية﴾، ابتداء الخلق من نفس واحدة هي آدم وحواء، ثم التناسل والتكاثر والنمو والانتشار، فإذا أجناس وألوان وأصناف ولغات، وإذا شعوب وقبائل وأجناس لا تحصى، وأنواع لا تستقصى، كلها نشأت من نفس واحدة تتكاثر بالتزاوج، كل ذلك مما تستسلم عنده الفطرة، وتستجيب لداعي الإيمان، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

في هذه الآية عرض لبدائع صنع الله تعالى من إنزال الماء من السماء على الأرض، وما يتسبب نزوله عليها من خروج أنواع الأشجار وأصناف النبات، وما يخرج من أنواع الثمار، وما فيه من الآيات عند نضوجه وصلاحه، ولا تحتاج هذه الآيات التي تلوناها أكثر من القراءة لها والتدبر.

ومن هنا قال تعالى بعد هذه الآيات ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا.....﴾ [الأنعام: ١٠٤].

فلسفة البهشمية حول حدوث العالم

ومن فلسفة البهشمية في هذا الباب قولهم: إن ذوات العالم ثابتة في الأزل ولا يصح أن تقول عندهم: إنها موجودة في الأزل، ولا يصح أيضاً عندهم أن تقول: إنها ثابتة في القدم.

وعلى هذا فخلق الله وتأثيره إنما تعلق بإحداث صفة الوجود لتلك الذوات الثابتة في العدم، أما الذات فلا تأثير لله تعالى فيها بزعمهم.

وصفة الوجود التي تعلقت بها قدرة الله هي أمر زائد على الذات، فالذات شيء وصفة الوجود شيء آخر، هكذا قالوا.

ثم قالوا عن صفة الوجود: لا هي شيء ولا لا شيء.

والجواب: أن البهشمية بفلسفتهم هذه تجاوزوا حدود المعقول، فجاءوا بما لا تقبله فطرة، ولا يعترف به عقل، وكيف يقبل عاقل أو يصدق بثبوت شيء غير موجود، أو يؤمن بصفة لا هي شيء ولا لا شيء؟.

ومن فلسفة المعتزلة حول صفات العالم قولهم: الصفات لا توصف رأساً، لا صفات العالم ولا صفات الله تعالى.

أما الأجسام فتوصف فيقال: جسم طويل، وجسم متحيز، فالطول صفة للجسم، وكذلك التحيز، ولا يصح بعد ذلك أن تصف الطول أو التحيز.

ثم قالوا في الصفات نحو: الطول والتحيز: إنها أمور أو مزايا أو أحوال لا هي الموصوف ولا غيره، ولا شيء ولا لاشيء، وعمموا هذه الفلسفة في صفات الله وصفات المخلوقات.

والجواب: أن حكمهم القاطع على الصفات بأنها لا توصف حكم خال عن الصحة، وغير مستند إلى دليل من اللغة أو الشرع أو من العقل، أما في اللغة فلا يوجد منع من ذلك في كتبها على كثرتها وسعتها، ولا تكلم أهل البيان العربي في هذا الحكم بشيء البتة، وأما الشرع: فالكتاب والسنة خاليان من الكلام حول ذلك، وأما العقل فلا يلزم من وصف الصفة محال، فقولنا مثلاً: حرارة ذلك الجسم شديدة، وحركة هذا الجسم خفيفة أو سريعة قول حسن في العقول.

وأما قولهم: لا هي الموصوف ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، فقول باطل لا يقبله عقل عاقل ولا يصدق به، ولعل ذلك قد كان منهم فراراً وهروباً مما يلزمهم حين تكلموا في صفات الله سبحانه وتعالى، فقالوا: إن صفاته عزَّ وجلَّ أمور زائدة على ذاته،

فسألهم خصومهم عن تلك الأمور: هل هي موجودة أو معدومة؟ وهل هي قديمة أو محدثة؟ وكيفما أجابوا فإنه يلزمهم الخروج عن الحق، فاضطروا عند ذلك إلى الجواب بأن الصفات لا توصف، فلا يقال: إنها هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، ولا موجودة ولا معدومة، ولا قديمة ولا محدثة.

الأسماء والصفات

يطلق لفظ الصفة على معان:

١- يطلق في أصل اللغة على قول الواصف الذي يدل على بعض أحوال الذات، كقولنا: هذا الرجل طويل، أو قصير، أو عاقل، أو أحمق، أو كريم، أو نحو ذلك، فكل ذلك صفات لغوية، أما نحو: رجل وفرس وزيد وعمر فليس بوصف.

٢- يطلق الوصف في عرف اللغة على المعنى الذي تفيده كلمة طويل أو قصير وهو الطول والقصر.

٣- تطلق الصفة في اصطلاح المتكلمين على معنيين: وهذان المعنيان على مذهب المعتزلة:

١- كل أمر زائد على الذات داخل ضمن العلم بها والوصف لها، كالعلم فإنه ذات موجبة لصفة هي العالمية، والحياة فإنها ذات موجبة لصفة هي كونه حياً، وكالاحتراك والسكون والاجتماع والافتراق فإن كل ذلك يوجب صفة، هي كونه متحركاً وساكناً ومجتمعاً ومفترقاً. وكصحة الإحكام فإنها حكم مقتضى عن العلم والمحكم، وتماماً كما سبق عند ذكر المؤثرات، ومثال السلب: ليس بعالم فإن سلب ذلك يقتضي صفة، هي كونه ليس بعالم، وهذا المعنى عام يشمل الحكم والصفة والإيجاب والسلب وقد مثلنا لكل ذلك.

٢- تطلق الصفة ويراد بها الخصوصية التي لا تستقل بنفسها ويكفي في تحقق معقولها مجرد الذات، وذلك كالعالمية والقادرية و... إلخ، فإن العالمية ونحوها خصوصية ناتجة عن الذات التي هي العلم، وهذا المعنى خاص.

هذا، وإطلاق الصفة على هذين المعنيين إنما هو على اصطلاح المعتزلة، حيث قالوا: إن معنى الصفة في الخالق والمخلوق هو خصوصية لا تستقل بالمعلومية، زائدة على الذات، ليست هي الذات ولا غيرها، وقد سبق الجواب عليهم.

صفات المؤثر في حدوث العالم وما فيه

فيما تقدم أثبتنا بالتدليل حدوث السموات والأرض، واتبعنا ذلك بذكر حوادث ضرورية الحدوث بالحس والمشاهدة، وبناء على ذلك فلا بد أن يكون المحدث لتلك الحوادث موجوداً، قادراً، عليماً، حياً، ولا يحتاج الناظر في العلم بهذه الصفات الأربع إلى نظر جديد، بل يكفي في حصول العلم بها النظر الأول؛ وذلك أن الناظر إذا صح عنده أن العالم وما فيه من المخلوقات محدثات، وأنه لا بد لها من محدث مختار، علم بالضرورة أن المحدث موجودٌ، قادر، حي؛ لأن المعدوم، والعاجز، والميت لا يصح منهم الفعل على الإطلاق، وعلم أيضاً أنه عالم لأن الجاهل لا يصح منه الإتقان والإبداع، ويظهر للناظر سعة علم الله وإحاطته، وينكشف ذلك عند النظر في عوالم المخلوقات الحية، فالذرة والنملة لكل منهما سمع، وبصر، وجهاز هضم، ودورة دموية، وجهاز تناسل، وإلى آخر ما في سائر الحيوانات من أجهزة، مع ما لها من الإدراك والإلهام، لذا تراها تحيد عما يضرها ويؤذيها، وتسعى إلى رزقها، ولها مساكن تأوي إليها، فتراها قبل نزول المطر تسعى إلى بيوتها تستكن فيها من المطر، فلو غاب علم الله عز وجل عن مخلوقاته لضاعت وهلكت، فعلمنا حينئذ أن علم الله تعالى محيط بكل شيء، فيخترق الأستار، وينفذ فيما وراء الحجب، ويتغلغل إلى باطن الذرة والنملة، فيشغِّل القلب والدورة الدموية والجهاز الهضمي، وينشر في أعضائها نعمته، ويمسك في أبدانها الروح والنفس ويحفظها في بيوتها، ومن هنا قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود: ٦].

ولا بد أن يكون المحدث للعالم وما فيه قديماً.

ودليل ذلك وتفصيله كما يلي: قد ثبت أن حدوث العالم وما فيه إنما حصل من فاعل مختار، والفاعل المختار لا بد أن يكون متقدماً على فعله، فلا تصح المقارنة في الوجود بين الصانع والمصنوع؛ إذ أن المقارنة تبطل كون أحدهما صانعاً والآخر مصنوعاً، فيلزم لذلك تقدم الصانع على المصنوع.

ويجب أن يكون تقدمه أزلياً لا أول لوجوده، وذلك أنه لو كان محدثاً لاحتاج إلى محدث يحدثه وهكذا إلى ما لا نهاية له، وذلك محال.

ومن هنا قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ....﴾ [الحديد: ٣].

فصل: الاختلاف في تفسير الإثبات لصفات الله

قد عرفت فيما سبق أن صانع العالم وما فيه موجود قادر عالم حي قديم، ولا خلاف بين المسلمين في إثبات ذلك لله تعالى، غير أنهم اختلفوا في تفسير ذلك في حق الله تعالى.

قول جمهور أئمتنا (ع) وبعض المعتزلة

فقال جمهور أئمتنا عليهم السلام وبعض المعتزلة: صفات الله تعالى ذاته، ولمعرفة معنى ذلك ينبغي أن نذكر معنى الصفة والوصف في المخلوقات فنقول: الصفة أو الوصف هو معنى قائم بالجسم، فالقيام أو القعود معنى يحل في الجسم، فإذا حل هذا المعنى بالجسم صح لك وصفه بقولك: هو قائم أو قاعد.

وكذلك العلم والقدرة والحياة كل منها معنى يحل في الجسم، فإذا حل في الجسم صح لك القول بأن ذلك الجسم عالم أو قادر أو حي، فعلى هذا لا يصح حلول القيام والقعود ونحوهما إلا في جسم.

وكذلك الحياة والقدرة والعلم لا يصح حلولها إلا في جسم.

إذا عرفت ذلك ظهر لك أن القيام شيء والجسم شيء آخر، وأن العلم شيء والجسم شيء آخر، وأن القدرة شيء والجسم شيء آخر، وهذا واضح.

ألا ترىٰ أن الإنسان قد يكون عالماً بشيء أو أشياء ثم بعد فترة يغيب عنه علم ذلك، وقد يكون قادراً علىٰ حمل شيء معين ثم تذهب القدرة، وهكذا فقد يكون قائماً فيقعد فتذهب عنه صفة القيام، وإلىٰ آخر الصفات.

إذا عرفت ذلك فمعنىٰ قولهم: صفات الله تعالىٰ هي ذاته: هو تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة المخلوقين، فلا يصح أن تكون صفاته معاني حالة في ذاته تعالىٰ، إذ لو كان المعنىٰ كذلك للزم أن يكون الخالق جل وعلا جسماً، لأن المعاني -كما عرفت- لا تحل إلا في الأجسام، ولا يجوز ولا يصح أن يكون الباري جسماً، إذ لو كان جسماً لكان محدثاً؛ لأن الأجسام محدثة لما فيها من دلائل الحدوث الذي هو ملازمتها للأعراض المحدثة: كالحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق، ونحو ذلك، فوجب لذلك أن ننفي كون صفات الله تعالىٰ معاني حالة في ذاته كما هي الحال في المخلوقات، فقلنا: صفات الله هي ذاته، بمعنىٰ أنه ليس إلا ذاته، فهو قادر بذاته، وحي بذاته، وعالم بذاته، وسميع وبصير بذاته، بخلاف المخلوقات، فالسميع منها يقال إنه سميع بآلة السمع، وبصير بآلة البصر، وقادر بقدرة، وعالم بعلم.

نعم، إذا قلنا: إن الله تعالىٰ قادر بذاته فلا يعني ذلك أن ذاته آلة للقدرة، بل يراد بذلك المفارقة بين الله جل وعلا وبين المخلوق، فإذا كان المخلوق قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وسميعاً بسمع، وبصيراً ببصر، فإن الله جلا وعلا قادر لأنه الله، وعالم لأنه الله، فلا آلة ولا علة ولا سبب إلا أنه الله جلَّ وعلا، وعند هذه المعرفة ينقطع علم المخلوق، فلا سبيل إلىٰ ما وراء هذه المعرفة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾.

قول الأمورية

وقال بعضهم: بل صفاته تعالىٰ أمور زائدة علىٰ ذاته تعالىٰ، لا هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لاشيء.

وإنما قالوا ذلك لأنه لا بد من أمر زائد علىٰ ذاته به تقع المخالفة بين ذاته تعالىٰ وبين

سائر الذوات، هكذا يعتقدون، وسبب اعتقادهم ذلك: أنهم أدخلوا ذات الباري جل وعلا بين سائر الذوات، وجعلوا الجميع جنساً واحداً مشتركاً في الذاتية، وحينئذ فلا بد لكل ذات من الذوات بما في ذلك الباري تعالى من أمر يميزها عن سائر الذوات المشاركة لها في الذاتية، وهذا ما يسميه أهل المنطق بالفصل.

ولزيادة الإيضاح نقول: إنهم جعلوا ذات الله تعالى فرداً من أفراد جنس واحد تشترك فيه ذات الله وسائر الذوات، كما أن لفظ الحيوان جنس واحد تشترك فيه سائر الحيوانات، وعلى هذا فلا بد للإنسان من أمر زائد على الحيوانية يميزه عن سائر الحيوانات، وكذلك الفرس والجمل و.. إلخ، لا بد لكل واحد من هذه الأفراد من أمر زائد على الحيوانية حتى يميزه عن غيره.

والجواب: أن قولهم في تفسير صفات الله تعالى قول تأباه فطر العقول، وكيف يمكننا أن تصدق بصفات لا هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، ولا موجودة ولا معدومة، ولا قديمة ولا محدثة؟.

ولا يحتاج في إبطال كلامهم هذا إلى أكثر من حكايته.

قول أهل المزايا

وقال بعض آخر من المعتزلة: إن صفاته تعالى مزايا لا هي الله ولا غيره و... إلخ.

والجواب على أهل هذا القول مثل الجواب على أهل القول الأول، ولا فرق بين القولين إلا بالتسمية.

قول الجهمية

وقالت الجهمية: بل صفاته تعالى هي غيره، وهي محدثة بعلم محدث، هكذا في الأساس وشرحه.

ونقول في الجواب: من البعيد عندي صحة هذه الرواية، وإن صحت فلا يخفى بطلانها؛ لما يلزم من أن الله عز وعلا كان عاجزاً وجاهلاً وغير حي قبل حدوث العلم المحدث.

ويلزم أيضاً أن يكون الله تعالى محدثاً لحدوث صفته الوجودية، وكل ذلك معلوم البطلان، ولا ينبغي أن يدين به أحد في دين الإسلام.

قول الأشعرية

وقالت الأشعرية: إن صفات الله تعالى معان قديمة قائمة بذاته، ليست إياه ولا غيره، ولا بعضها هو البعض الآخر ولا غيره.

وهذا القول قريب من أقوال المعتزلة، إلا أن المعتزلة منعوا من وصف الصفات، والأشعرية لم يمنعوا ذلك، فقالوا عنها: إنها قديمة، قائمة بذاته عز وجل، والمعتزلة لَمَّا رأوا شناعة هذه المقالة لما يلزم القائلين بها من التشبيه وإثبات قدماء مع الله تعالى مَنَعُوا من وصف الصفات.

وعندي أن منعهم لوصف الصفة لا يخرجهم عن مثل هذه الشناعة، وليسوا في التأويل بأولى من الأشعرية في ذلك، فالأشعرية وإن أثبتوا معاني قديمة فإنهم قد نفوها بقولهم ليست إياه ولا غيره و.. إلخ.

فالأشعرية والمعتزلة في هذا الباب سواء، فلا تكفر الأشعرية بهذا القول لتلاشيه حيث قالوا: ليست إياه ولا غيره، ولا بعضها هو البعض الآخر ولا غيره، فهم في الحقيقة والواقع لم يثبتوا شيئاً كالمعتزلة، وهم ينزهون الله تعالى عن المكان والجهة والعرش والكرسي والصعود والنزول والوجه واليدين و... إلخ، وتماماً كما تقوله المعتزلة في هذا الباب، والخلاف الواضح الذي خالفوا فيه هو قولهم بالرؤية لله تعالى يوم القيامة، وبأنَّ الله تعالى هو الذي خلق أفعال العباد، وأرادها وشاءها، وللعبد منها كسب، وأنكروا حكم العقل في التحسين والتقبيح، وصرحوا بأن التكاليف بأسرها من تكليف ما لا يطاق، صرح بذلك الرازي في المحصول، وهو من أئمتهم.

غير أن الكفر يلزم الأشعرية بنسبتهم القبائح إلى الله تعالى، وبقولهم: إن الله كلف العباد ما لا يطيقون-تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً-.

أما قولهم برؤية الله تعالى يوم القيامة فإن قالوا كما قال الرازي: إن معنى ذلك هو المعرفة الضرورية، لا رؤية العين، فلا يلزمهم بذلك الكفر.

وقول من قال: إنه يرى بلا كيف، قريب من قول الرازي، وذلك أنهم أثبتوا رؤية الله تعالى ثم نفوها بقولهم: بلا كيف، وذلك أن المرئي لا يرى إلا على كيفيات وصفات يكون عليها حال الرؤية: كالحركة أو السكون، والقرب أو البعد، والكبر أو الصغر، [والطول أو العرض]، وفي جهة الأمام أو اليمين أو عكسهما، و في جهة فوق أو تحت، وفي نور أو في ظلام، و على لون البياض أو غيره من الألوان أو.... أو.... إلخ.

فإذا نفوا أن يكون الباري تعالى على أي صفة من الصفات والكيفيات فقد نفوا رؤيته، فإثباتهم مع ذلك للرؤية يرجع بالرؤية إلى معنى العلم الضروري الذي قال به الرازي، وهذا إن فتحنا باب التأويل، وهو الواجب إن أمكن وكان له وجه صحيح يقع عليه، غير أن التأويل لا يفيد الأشعرية لكفرهم من عدة وجوه كما تقدم.

والله سميع بصير

لا خلاف في وصف الله جل وعلا بهذين الاسمين، وإنما الخلاف في معناهما، فعندنا أن معنى سميع في حق الله تعالى عالم بالمسموعات، ومعنى بصير عالم بالمبصرات، ولا يصح تفسيرهما بمن له آلة السمع وآلة البصر، وذلك لأن هاتين الآلتين من عوارض الأجسام وخصائصها، والله تعالى ليس بجسم فلا تحله الأعراض.

وقال بعض المعتزلة: بل معنى هذين الاسمين أنه تعالى حي لا آفة به.

قلنا: السميع في لغة العرب موضوع لمن يصح أن يسمع بآلة السمع، والبصير لمن يصح أن يبصر بآلة البصر، وهذا هو المعنى الحقيقي لهذين الاسمين، ولا يصح تفسيرهما بهذا المعنى في حق الله تعالى؛ لأن الله تعالى ليس بذي آلة، ولا تحله الأعراض، فقولُكم في معنى ذلك: (حي لا آفة به) قولٌ خارج عن المعهود في لغة العرب، فلا يصح التفسير به.

نعم، قول المعتزلة في معنى هذين الاسمين مبني على فلسفتهم في الصفات، فجعلوا الاسمين معلولين للحياة وناتجين عنها، كما قالوا في القادرية والعالمية إنهما ناتجان الذات أو عن الصفة الأخص في حق الله ، وعن العلم والقدرة في حق المخلوق، وهذه الفلسفة باطلة كما تقدم، والذي تعرفه العقول أن الحياة شرط في الاتصاف بهذين الوصفين؛ فلا يكون السميع البصير إلا حياً.

أما الحي فقد يكون سميعاً بصيراً وقد لا يكون، فلا يشترط في الحي أن يكون سميعاً بصيراً.

ومبنى مذهب المعتزلة أن الحياة والسمع والبصر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ولو كان الحال كما يقولون لكان الأعمى والأصم بصيراً وسميعاً، فإن قالوا: إنما لم يكونا سميعين وبصيرين لوجود مانع لهما عن الإدراك وهو الآفة.

قلنا: المانع لهما من الإدراك هو سلب المعنى الموجود في الحدق وصماخ الأذن، ومن هنا يتبين أن السمع والبصر ليس لوجود الحياة، وإنما هو لوجود المعنى في العين والأذن، وحينئذ فلا علاقة للحياة بهذين الوصفين إلا من حيث أنها شرط لا غير.

والله تعالى سامع مبصر

سامع ومبصر كسميع وبصير عند أئمتنا عليهم السلام لا فرق، فهما بمعنى عالم.

وقال بعض المعتزلة: سامع ومبصر صفتان له تعالى يوصف بهما حين يدرك المسموع والمبصر بالحياة، ففرقوا بين سامع وسميع ومبصر وبصير، فجعلوا سامعاً ومبصراً صفتين لله تعالى متجددتين له يوصف بهما حين إدراك المسموع والمبصر لا غير.

أما سميع وبصير فهما صفتان لله تعالى يوصف بهما في الأزل، بمعنى أنه تعالى يصح منه إدراك المسموع والمبصر إذا وجدا.

قلت: لا محذور فيما تقوله المعتزلة في سامع ومبصر، وذلك أن ما ذكروه أحد المعاني الحقيقية للصيغة، وهذا بالإضافة إلى ما ذكره في شرح الأساس: أن العلم يطلق على ثلاثة معان: أحدها: الإدراك الذي هو نسبه إضافية بين المُدرِك والمدرَك، ولا يكون ذلك إلا في حال الإدراك لا غير، وعلى هذا المعنى يقال في سامع ومبصر: إنهما بمعنى الإدراك الذي هو نسبة إضافية بين المدرِك والمدرَك، ولا يكون إلا حين الإدراك.

والمُعْتَرَضُ على المعتزلة في ذلك هو اقتصارهم على هذا المعنى، لذلك يلزمهم في عالم أن يكون صفة لله تعالى متجددة يوصف بها حين إدراك المعلوم لا غير، ولا مفر لهم من هذا الإلزام، فعالم وعليم وسامع وسميع ألفاظ متساوية من حيث الصيغة.

في تنزيه الله تعالى عن الحاجة

﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.

لا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى منزه عن الحاجة وقد نطق بذلك في كتابه الكريم في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر] وفي آيات أخر.

والدليل على ذلك: أن الذي يستدعي الحاجة هو إما الشهوة وإما النفار، فإذا حصلت الشهوة طلب صاحبها ما يشبعها، فإذا كانت شهوة طعام طلب صاحبها الطعام، وإن كانت شهوة نكاح طلب لها النساء، وإن كانت شهوة تجارة طلب أسبابها، وهكذا؛ فصاحب الشهوة كما ترى محتاج فيما ذكرنا إلى ما يشبعها من الطعام والنساء و.. إلخ.

والنفار هو ضد الشهوة، فإذا حصل النفار فإن صاحبه يطلب ما يدفعه عن نفسه، ومن هنا فإن الإنسان يتخذ لنفسه بيتا يكنه من الأمطار، ويدفع عنه أذى الحر والبرد، ويعد لنفسه عُدَدَ الحرب ليدفع به أذى الأعداء و.. إلخ.

وهذان الوصفان اللذان هما الشهوة والنفار هما من طبائع الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، وحينئذ فلا يوجد ما يستدعي الحاجة في حق الله تعالى، فإنه تعالى ليس بجسم.

هذا، والمراد بالحاجة هنا هي: جلب المنفعة ودفع المضرة.

والمنفعة: هي التلذذ بالمنافع وما يتبعها من الفرح والسرور.

والمضرة: هي الألم وما يتبعه من غم وحزن.

واللذة والألم عرضان لا يتصوران إلا في جسم.

ومما يدل على غناه جل وعلا أنه سبحانه لم يجبر من عصاه على فعل الطاعة التي أمرهم بها، فلو أنه عز وجل في حاجة إليها لأجبرهم على فعلها، لأنه على كل شيء قدير.

ووجدناه تعالى لم يوجد كل الأشياء دفعة واحدة مع قدرته على ذلك، فلو كان محتاجاً إليها لأوجدها دفعة واحدة لعدم المانع.

في تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات

لا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى لا يشبه المخلوقات.

وقالت الحشوية: إن الله تعالى جسم له أعضاء وجوارح -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-.

قالت الحشوية ذلك بعد أن أجمعت مع المسلمين على أن الله تعالى منزه عن مشابهة المخلوقات؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ثم نقضت قولها وخالفت الإجماع، فقالت: إنه تعالى جسم، له أعضاء وجوارح، يمشي، ويهرول، ويصعد، وينزل، و... إلخ.

والجواب: أن الله تعالى لو كان جسماً لكان محدثاً كسائر الأجسام؛ لوجود اثر التقدير والتدبير والصنعة.

نفي المكان

والله تعالى ليس بذي مكان يشغله، ولا يجوز عليه الانتقال من جهة إلى جهة وذلك أنه لا يشغل المكان إلا الأجسام، ولا ينتقل من جهة إلى جهة إلا ما كان جسماً أو تابعاً للجسم: كالعرض الذي تتصف به الأجسام، وبعد، فالمكان والجهة محدثان، والله تعالى هو الأول والآخر.

وقيل: إنه بجهة فوق.

وقيل: إنه تعالى بجهةٍ فوق العرش مماس للعرش.

وقيل: فوق العرش مباين للعرش.

وقالت الصوفية: إنه عز وعلا يحل في الصور الحسنة.

قلنا في الرد عليهم: الحالُّ في جهة أو صورة لا يكون إلا جسماً أو عرضاً، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض؛ إذ لو كان كذلك لكان محدثاً؛ لما ثبت من حدوث الأجسام والأعراض.

فإن قيل: الأوامر والنواهي والرحمة والعذاب تنزل من السماء مما يدل على ما تقدم من الحلول في جهة فوق.

قلنا: لما كانت السماء مسكناً للملائكة صلوات الله عليهم وهم الْمُصْطَفَوْن لتبليغ رسالات الله تعالى إلى البشر نزلت الأوامر والنواهي من هناك.

ونزول الرحمة والعذاب من السماء إنما كان كذلك لما فطر الله تعالى الجهات العلوية عليه من حمل السحاب الذي تنزل منه الرحمة للعباد، أو تنزل منه الصواعق فيصيب الله تعالى بها من يشاء من عباده.

معنى قول المسلمين: إن الله بكل مكان

ومعنى قول المسلمين: إن الله بكل مكان: هو أن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته ورحمته بكل مكان وبكل شيء، فلا يغيب عنه شيء من الأشياء، ولا يفوته ولا يعجزه شيء، وتماماً كما قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ...الآية﴾ [المجادلة:٧]،وكما قال سبحانه: ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصلت:٥٤]، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البروج:٩]، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٨٤]، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[النساء:١٢٦].

إجماع المسلمين على أن الله خالق كل الأمكنة وأنه كان ولا مكان

وبعد، فإنَّ الله تعالى -بلا خلاف بين المسلمين جميعاً- هو الذي خلق السموات والأرض، والجهات العلوية والسفلية، وأنه تعالى هو الذي خلق العرش والكرسي، وأيضاً لا خلاف بين المسلمين أن الله تعالى كان ولا مكان ولا زمان، مما يدل على أن الله تعالى غني عن العرش والكرسي، وعن جهة فوق، وعن جميع الأمكنة، وفي ذلك دليل واضح على أن الله تعالى ليس بجسم، وذلك أنه لو كان جسماً لاحتاج إلى مكان، وقد حصل الإجماع على أن الله كان ولا مكان ولا زمان.

فإن قيل: لاشك أن الله تعالىٰ كان ولا مكان ولا زمان، وأنه تعالىٰ خالق جميع الأمكنة والأزمنة، غير أنه تعالىٰ لما خلق الأمكنة والجهات اختار لنفسه الجهات العلوية، فجعلها مستقر عرشه، ثم استوىٰ عليه بلا كيف.

قلنا: قد ثبت بالإجماع أن الله تعالىٰ قد كان ولا مكان، فيثبت بذلك أنه عز وعلا مستغن عن المكان استغناءً ذاتياً، فلا يجوز خروجه عن هذه الصفة الذاتية؛ لأن صفات الذات لا تتغير، فلا يصح أن يكون ذا مكان بعد أن لم يكن كذلك، ولا يجوز أن يكون عاجزاً بعد أن كان قادراً، ولا جاهلاً بعد أن كان عالماً، ولا محدثاً بعد أن كان قديما، ولا..إلخ.

عُبّاد الأهوية والرد عليهم

وهناك طائفة تقول: إن ذاته تعالىٰ في كل مكان، وإنه فضاء لا نهاية له، وهؤلاء هم عبّاد الأهوية؛ لاعتقادهم أن الهواء هو ربهم، قالوا: لأنه محيط بالأشياء، فيه كل شيء، وهو مع كل شيء، قالوا: وجدنا فيه الحياة وعند انقطاعه الموت.

ونقول في الجواب عليهم: الهواء الذي به تستقيم الحياة، وبانقطاعه يحصل الموت جسم مركب كما أثبت ذلك العلم الحديث، وأقرب الأدلة إلىٰ أنه جسم أن الأعراض تحله: كالحرارة والبرودة والحركة والسكون، ولا تحل الأعراض إلا في جسم، وقد ثبت بما تقدم حدوث جميع الأجسام، وبعد، فالهواء ليس محيطاً بكل شيء، فحيوانات البحار التي لا تعيش إلا في الماء بعيدة عن الهواء، ولا يحيط بها شيء منه، ولا تحتاج إليه، بل إنها إذا خرجت من الماء ماتت.

وأيضاً فإن الهواء الذي تستقيم به الحياة محدود كما ثبت حديثاً، حيث إنه -كما يقولون -يمثل غلافاً يمتد حول الأرض لا يزيد عن خمسمائة ميل، أما ما وراء ذلك فإنه خلاء لا يصلح للحياة رأساً.

العرش والكرسي

قال جمهور أئمتنا عليهم السلام: والعرش الذي ذكره الله تعالى في القرآن مجاز يراد به العز والملك، وهذا المجاز ثابت في لغة العرب، قال ربيعة بن عبيد:

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

أي هدمت عزهم وملكهم.

وقال زهير بن أبي سلمى:-

تداركتما عبساً وقد ثل عرشها وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

وقال آخر من بني كلب:

رأوا عرشي تثلم جانباه فلمَّا أن تثلَّم أفردوني

وما زال هذا الاستعمال المجازي متداولاً حتى اليوم، فكثيراً ما نسمع في التهاني إلى الملوك بنحو قولهم: نهنئكم باستيلائكم على عرش المملكة الفلانية، يريدون بذلك الاستيلاء على ملكها.

وأما قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِم...﴾ [الزمر: ٥٧]. فمن الكنايات التي تزيد في حسن الكلام، وتحلق به في سماء البلاغة.

ووجه البلاغة والحسن في هذه الكناية هو تصوير المعنى المعقول في صورة محسوسة فإن العرب المخاطبين بهذا الكلام ما كانوا ليفهموا درجة تعظيم الملائكة لربهم لولا هذا التعبير الذي صور لهم ذلك في صورة تكاد أعينهم أن تراها على ما هي عليه من تعظيم الله جل جلاله.

وطبيعة الكناية أن المقصود فيها هو المعنى اللازم، ولتوضيح طبيعة الكناية نورد شيئاً من الأمثلة المتداولة عند الناس اليوم.

فمن ذلك قولهم: فلان كبير البطن، يريدون بذلك وصفه بالطمع والجشع.

ومن ذلك قولهم: فؤاد فلان كبير، يريدون وصفه بالبَلَهِ والبَلَادة.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧] فالعرش هنا الملك، ومعنىٰ الآية: أن ثمانية أصناف من الملائكة سيتولون يوم القيامة، ويتحملون أمر ملك الله جل جلاله من الحساب وغيره، يأمرهم الله تعالىٰ بحساب المكلفين، وإيصال الكرامة والنعيم والثواب إلىٰ أولياء الله تعالىٰ، وإيصال العذاب والخزي إلىٰ أعداء الله تعالىٰ و... إلخ.

الكرسي

والكرسي المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] هو علم الله تعالىٰ، وذلك أن الكرسي في أصل اللغة هو العلم، وقد لحظت العرب في لغتها هذا الأصل فقال أبو ذؤيب الهذلي:

ولا تكرس علم الغيب مخلوق

أي ما تعلم علم الغيب مخلوق.

وقال غيره:

تحف بهم بيض الوجوه وعصبة كراسي بالأحداث حين تنوب

أي علماء بالأحداث.

ومن هنا قيل للصحيفة التي فيها العلم: كُرَّاسة.

وقيل: المراد بالكُرسيُّ ملك الله تعالىٰ، وقيل: بل هو اقتداره، وقيل: تدبيره.

وهذه الأقوال الأربعة مستقيمة في المعنىٰ، وكل منها مناسب لسياق الآية، الذي هو سعةُ علمِ الله تعالىٰ، وسعةُ ملكه، وإحاطةُ قدرتِه وتدبيرِه بالسموات والأرض.

وقالت الحشوية: العرش سرير، والكُرسيُّ أصغر منه.

والجواب: أنه لا يحتاج إلىٰ ذلك إلا المخلوق؛ ليرفّه نفسه وينعمها بالجلوس والاستلقاء فوق ذلك، والله تعالىٰ ليس بجسم، فلا يلحقه تعب ولا نصب، ومن هنا قال سبحانه في آخر آية الكرسي: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة].

وبعد، فإن الله تعالىٰ تمدح باستوائه علىٰ العرش في قوله تعالىٰ:﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان] وفي قوله تعالىٰ: ﴿تَنْزِيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴿٤﴾ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴿٥﴾ له مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴿٦﴾﴾ [طه]. وفي نحو ذلك من الآيات، فوسط سبحانه ذكر استوائه علىٰ العرش بين جملة من الممادح العظيمة، فوجب أن يكون ذلك من جملتها، بل إن (ثمّ) التي هي حرف عطف تدل عند علماء البيان في مثل هذا الموضع علىٰ أن ما بعدها أعظم مما قبلها في الثناء والمدح، فلو جعلنا الاستواء علىٰ العرش هو الجلوس أو الاستلقاء أو الاستقرار لما كان في ذلك شيء من المدح، وهذا واضح، فيجب لذلك رفض تفسير الحشوية، ورده، وعدم اعتباره.

والله تعالى ليس بعض خلقه

قالت النصارىٰ: إن الله جل جلاله اتحد بعيسىٰ بن مريم، فصار عيسىٰ بذلك الاتحاد هو الله، بمعنىٰ أن الاثنين الَّذَيْن هما الله وعيسىٰ صارا شيئاً واحداً هو عيسىٰ لا غير، ولعل الشبهة التي أوقعت النصارىٰ في هذه المقالة ما رأوه في عيسىٰ عليه السلام من الآيات العظيمة حيث ولد من غير أب، وتكلم في المهد بعد ولادته، وكان يبرئ الأكمه والأبرص بإذن الله، ويحيي الموتىٰ بإذن الله تعالىٰ، وكان يخبرهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم.

وقالت الصوفية بنحو مقالة النصارىٰ، فقالوا: إن الله جل جلاله اتحد بالبغايا والمردان فصار إياهم.

والجواب علىٰ النصارىٰ والصوفية: لا يجوز ولا يصح في العقول أن يتحول القديم إلىٰ محدَث، إذ أن عيسىٰ عليه السلام محدَث، والبغايا والمردان محدَثة، أو أن يتحول المحدَث إلىٰ قديم.

وغاية ما تدل عليه الآيات التي ظهرت في عيسىٰ عليه السلام أنه قد بلغ الغاية الرفيعة والدرجة القصوىٰ من الكرامة التي يبلغها البشر وهي النبوة.

وقد خلق الله تعالى آدم عليه السلام من غير أب ولا أم، ولم يدَّع له أحدٌ بسبب ذلك الإلهية، وموسى عليه السلام أحيا القتيل بإذن الله، وفلق البحر بعصاته، وإلى آخر الآيات التي ظهرت على يديه فلم يدع له أحد بذلك الإلهية، لا النصارى، ولا غيرهم.

والله تعالى لا تحله الأعراض

والله تعالى لا تحله الأعراض؛ وذلك لأن الأعراض من صفات الأجسام وخواصها، فلا يمكن تصورها إلا في جسم، والله تعالى ليس بجسم، فلا تتعلق الغفلة بالخالق جل علا، ولا التفكير، ولا النسيان، ولا الهم والغم، وما أشبه ذلك من طبائع الأجسام وصفاتها.

وقال قوم من المجوس: إنّ يزدان -الذي هو الله تعالى عندهم- لما استتب له الأمر تفكر في نفسه فقال: لو كان لي مضاد ينازعني كيف كان يكون حالي معه؟ فحدث من فكرته هذه الردية إهرمن، وهو الشيطان.

والجواب: أن هذه المقالة تحمل الطابع الخرافي وتنادي عليه، ولا دليل لهم على مقالتهم ولا شبهة إلا مجرد أوهام وخيالات لا يحتاج في تزييفها إلى أكثر من عرضها على العقل.

اللّـوح

اللوح المذكور في القرآن هو عبارة عن علم الله تعالى، ولا لوح على الحقيقة.

وقالت الحشوية وغيرهم: بل اللوح على حقيقته، وهو أول مخلوق.

والجواب: أنه لا يحتاج إلى التسجيل والكتابة إلا الذي يخاف النسيان والغفلة، والله تعالى لا تلحقه غفلة ولا نسيان، وذلك لأنه ليس بجسم، والغفلة والنسيان عرضان مختصان بالأجسام.

وقولهم: إنه أول مخلوق نقول في الجواب عليه: إن بعض أكابر أهل البيت عليهم السلام قد رووا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن أول ما خلق الله فتق الأجواء))، وروي مثل ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام كما في نهج البلاغة، وبعد، فإن العقل

يحكم بأن فتق الأجواء الذي هو الفضاء متقدم على خلق الأجسام، وذلك لأن الأجسام لا بد لها من مكان، ويستحيل وجود جسم في غير مكان.

هذا، وكل ما تقدم تحت عنوان: تنزيه الله عن الحاجة، وما بعده إلى العنوان القائل: والله لا يجوز عليه الفناء كل ذلك الدليل فيه على ما نختاره واحد، وهو ما ثبت من أن الله سبحانه وتعالى ليس بجسم كما تقدم، فوجب أن ننفي عنه تعالى طبائع الأجسام وخصائصها، كالأعضاء والجوارح، والمكان، والحلول، والاستقرار على العرش، والغفلة، والنسيان، والتفكير، والهم، و... إلخ، والرؤية، والولادة، والولد، والجهة، والانتقال، والفناء و... إلخ، فمن وصف الله تعالى بشيء من ذلك فقد جسّمه.

فإن قيل: قد جاء في القرآن والسنة وصف الله تعالى بذلك.

قلنا: لذلك معان أخر غير المعاني التي يتوهمها الجاهلون، يعرفها الراسخون في العلم، وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في مواضعه من هذا الكتاب.

والله تعالى لا تدركه الأبصار

قالت الزيدية والمعتزلة والخوارج: والله سبحانه وتعالى لا تدركه الأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك لأنه جل وعلا ليس من الأجناس التي يصح أن ترى.

وقالت الأشعرية والحشوية الذين هم أهل الحديث: إن الله سبحانه وتعالى يرى في الآخرة.

والجواب والله الموفق:

١ - أن الرؤية لا تقع إلا على جسم، وقد ثبت أن الأجسام محدثة؛ لما فيها من دلائل الحدوث، التي هي الأعراض المحدثة: كالتركيب والتشكيل والألوان والحركة والسكون و..إلخ.

وهذه الطبائع تشترك فيها جميع الأجسام، والعقل يقضي قضاءً لا شك فيه ولا ريب أن الرؤية لا تقع إلا على ما كان متصفاً بتلك الصفات، فكل ما وقع

عليه البصر لا بد أن يكون على شكل من الأشكال: إما الطول، وإما القصر، أو التربيع، أو التثليث، أو التدوير، أو... إلخ.

ولا بد أن يكون له لون من الألوان يتصف به، ولا بد أيضاً من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وقد ثبت أن هذه الصفات محدثة، وثبت أيضاً أنها تلازم الأجسام ولا تنفك عنها، ومن هنا كانت الأجسام كلها محدثة، لذا قلنا إن الله تعالى لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، لأنه لو رُئي لكان جسماً، ولو كان جسماً لكان محدثاً، تعالى الله عن ذلك، ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...﴾ [الحديد:٣].

٢- لو صح أن الله تعالى يُرى لكان في جهة من الجهات ومكان من الأمكنة، لأن الرؤية لا تصح ولا تقع إلى على ما كان في مكان أو جهة، والله تعالى ليس في مكان ولا في جهة؛ إذ هو سبحانه وتعالى خالق الأمكنة والجهات، فهو غني عنها، فقد كان الله تعالى ولا شيء.

بعض شبه القائلين بالرؤية ـ والرد عليها

وأما قولهم: إن الله تعالى يرى بلا كيف، فمعناه أنه تعالى يرى وهو غير متصف بأي صفة من الصفات، فتقع عليه تعالى رؤية الرائي يوم القيامة في حال لا يكون فيها الباري متحركاً، ولا ساكناً، ولا طويلاً، ولا قصيراً، ولا عريضاً، ولا له لون من الألوان، ولا يكون أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن شماله، ولا فوقه ولا تحته، ولا هو قريب ولا بعيد، ولا... إلخ. هكذا يريدون بقولهم: إنه تعالى يرى بلا كيف.

وإنما قالوا ذلك لينفوا عنه صفات الأجسام المحدثة، التي لو أثبتوها للزم أن يكون الله تعالى محدثاً، فجاءوا بما لا يمكن للعقل أن يصدقه وهؤلاء هم الأشعرية.

ولما كانت هذه المقالة متناقضة وغير معقولة، قال الرازي- وهو من أئمة الأشعرية-: المعنى أن الله تعالى يُعرف يوم القيامة معرفة ضرورية، بحيث لا يتطرق إليها الشك.

أما سائر أهل هذه المقالة فإنهم لما وقعوا في مضائق هذا المذهب، وعجزوا عن المجادلة عنه قالوا: الإيمان بالرؤية واجب، والسؤال عن الكيف بدعة، هذا آخر ما احتجوا به على مذهبهم.

وقال ضرار بن عمرو – من المجبرة – حين أعيته الحيل: إن الله تعالى يُرى يوم القيامة بحاسة سادسة، وإنما قال ذلك هرباً مما لزمهم من أن الرؤية لا تقع إلا على الأجسام و... إلخ، فاخترع لدفع ذلك هذا القول.

أما الحشوية والمجسمة والمشبهة فأثبتوا رؤية الله تعالى كرؤية المرئيات من الأجسام، ولم يتحاشوا عما لزمهم، وقالوا: قد صح حديث ((سترون ربكم يوم القيامة كالقمر ليلة البدر))، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة].

والجواب على الآية والحديث هو: أما الحديث فنقول:

١- إنه حديث آحادي مصادم لأدلة العقول، وما كان كذلك فيجب تأويله إن أمكن، وكان له وجه صحيح، وإلا فالواجب طرحه ورده.

٢- الحديث من أخبار الآحاد، وعند تكامل شروط الصحة فغاية ما يفيد الظنُّ، والمطلوب فيما نحن فيه العلم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس:٣٦] لذلك فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث، لأن المطلوب العلم وهو لا يفيد –إن صح –إلا الظن.

٣- الحديث من رواية قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي، وقيس مطعون في عدالته، فقالوا: إنه كان يرى رأي الخوارج، ويبغض علياً عليه السلام، بالإضافة إلى أنه روي أنه خولط في آخر عمره، وقبل الاختلاط كان متولياً لبني أمية ومعيناً لهم على أمرهم.

هذا، مع أنه يمكن تفسير الحديث وتأويله على فرض صحته بما يوافق الأدلة الأخرى فنقول: معنى الحديث: ((ستعلمون ربكم.... إلخ))،

وذلك لأن الرؤية تستعمل في لغة العرب بمعنى العلم استعمالاً كثيراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلأِ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ.. الآية﴾ فالرؤية بمعنى العلم في هذه الآيات، ونحوها في القرآن كثير.

وأما الآية فالجواب هو: أن النظر كما يستعمل في رؤية العين يستعمل بمعنى الانتظار كقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] أي منتظرة، ﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] أي انتظرونا، ﴿وَقُولُوا انْظُرْنَا﴾ [البقرة:١٠٤] أي انتظرنا.

قالوا: النظر إذا كان متعدياً بـ(إلى) فلا يكون إلا بمعنى رؤية العين.

قلنا: ليس الأمر كذلك، فقد جاء النظر في القرآن متعدياً بـ(إلى) مع أنه لا يراد به نظر العين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] فإن المعنى هنا ليس رؤية العين، بل المراد الرحمة، أي: لا يرحمهم.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾﴾ [الغاشية] ليس المقصود نظر العين، فإن المعلوم أن المشركين كانوا بصراء ينظرون بأعينهم إلى الإبل والسماء والأرض، وإنما المقصود بالنظر التفكر والتدبر والاعتبار، وحينئذ فلا ينبغي الاستدلال بالآية على رؤية الله تعالى، وذلك لكثرة المعاني التي تحملها كلمة النظر، فإنّ كثرة معاني الكلمة مما يوقع في اختلاط المعنى المقصود واشتباهه والتباسه، وقد سمى الله تعالى ما كان كذلك متشابهاً؛ لما فيه من اشتباه المعاني بعضها ببعض واختلاطها واختلافها.

الآيات الدالة على نفي الرؤية

وبعد، فإن لنا أدلة سمعية تدل على نفي الرؤية غير ما تقدم من دلالة العقل منها قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام] فنفى الله عز وعلا في هذه الآية أن تدركه الأبصار نفياً عاماً لا يختص بوقت دون وقت، أو بمكان دون مكان، أو بحالة دون حالة.

قالوا: الإدراك هو اللحوق، يقال: أدركت زيداً إذا لحقته، فلا يكون المعنى حينئذ نفي رؤية الله تعالى، بل نفي اللحوق له عز وجل.

قلنا: إذا أضيف الإدراك إلى البصر فلا يكون إلا بمعنى الرؤية، فإذا قلت أدركه بصري فمعناه رأيته، وعلى ذلك أئمة اللغة، وانظر في القواميس اللغوية تجد تصديق ما ذكرنا.

وللإدراك معانٍ أخر منها البلوغ يقال: أدرك الغلام إذا بلغ، ومنها النضج يقال: أدركت الثمرة إذا نضجت وأينعت، غير أن الإدراك إذا قرن بالبصر فلا يفيد إلا الرؤية بالبصر كما تقدم.

الجواب على دعوى تخصيص هذه الآية

قد يقول قائل أهل السنة إن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ...﴾ [الأنعام: ١٠٣] عام مخصوص بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]، وحينئذ فلا مناقضه بين الآيتين ولا مخالفة.

والجواب من وجوه:

١ - أن الله تعالى تمدح في الآية الأولى بأن الأبصار لا تدركه، ولا يتم المدح بل لا يكون مدحاً و ثناءً إلا إذا كان ذلك على سبيل الاستغراق والشمول لأوقات الدنيا والآخرة، وذلك لأن الجن وكثيراً من المخلوقات لا تدرك بالأبصار في الدنيا، ولا شك أنه لا مدح في ذلك ولا ثناء.

٢- لا يكون المدح ولا يتم إلا إذا كانت الرؤية لله مستحيلة وغير ممكنة، أما إذا كانت لمانع غير الاستحالة فلا يصح التمدح، وهذا واضح.

٣- التخصيص هنا لا يصح ولا يجوز، وذلك:

أ- لأن بين نزول الآيتين فترة طويلة، فإحدى الآيتين في سورة الأنعام والأخرى في سورة القيامة، كما ذلك محقق في أصول الفقه.

ب- ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] خبر من الله تعالى يجب اعتقاد معناه والإيمان به عند نزوله بلا خلاف، والمعنى كما ترى عام، فلو كانت مخصصة لكان اعتقاد معناها جهلاً، ويكون الله تعالى حين نزولها قد أمر باعتقاد الجهل والباطل، وأمر بالإيمان به، ومثل ذلك لا يجوز على الله، ولا ينبغي لمسلم نسبته إليه جل وعلا.

ج- قال الكثير من أهل الأصول: إن التخصيص لا يكون إلا في الأوامر والنواهي دون الخبر، والآية المذكورة خبر.

الجواب على دعوى النسخ لهذه الآية

فإن قيل: يحمل ذلك على النسخ.

قلنا: النسخ أبعد، وذلك لأن النسخ لا يكون إلا في الأحكام المتعلقة بمصالح العباد، دون الأحكام المتعلقة بصفات الله تعالى وأسمائه وما يلحق بذلك، والدليل على ما قلنا أن مصالح العباد تختلف بحسب اختلاف الأحوال والأوقات؛ فتختلف الأحكام تبعاً لاختلاف الأحوال والأوقات، ألا ترى أن الله تعالى كلف المؤمنين في أول الأمر بأن يصبر الواحد منهم في القتال لعشرين من المشركين، وقد كان المسلمون حين هذا التكليف قلة قليلة يحتاج مثلهم إلى صبر عظيم، وحماس شديد، وهمة عالية، وتوطين الأنفس على التفاني والاستماتة في سبيل دينهم وعقيدتهم، وكانت حالتهم في ذلك الوقت لا تسمح لهم بالتراخي والكسل، ولو لم يعدوا أنفسهم هذا الإعداد، ويوطنوها هذا التوطين

لألتهمهم المشركون، واستأصلوهم تماماً.

فلما قوي الإسلام، وكثر أتباعه وأنصاره، خفف الله عنهم هذا التكليف، فأمرهم بثبات الواحد لاثنين، وذلك لأن الحالة لا تستدعي أكثر من ذلك.

وهكذا سبيل سائر الأحكام المتعلقة بمصالح العباد، أما الأحكام المتعلقة بأسماء الله تعالى وصفاته وما يلحق بها فلا تتغير من وقت لوقت ومن حالة لحالة، فلا يجوز أن تستحيل رؤيته في وقت ثم تصح في وقت آخر، ولا يجوز أن تختلف قدرته من وقت لوقت و.. إلخ.

وذلك لأن صفاته تعالى ذاتية، وصفات الذات لا تتغير على الإطلاق.

فلما تمدح تعالى وأثنى على نفسه بأن الأبصار لا تدركه علمنا أنه تعالى متصف بهذه الصفة، ومختص بها، لا يشاركه فيها مشارك، وصفات الذات لا تتغير.

٤- قد يقول قائل أهل اللغة: نظرت إلى الشيء ولم أره، ونظرت إلى الهلال ولم أره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]، وبناء على ذلك فلا يدل قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] على رؤية الله تعالى، فلا تخصيص.

٥- لفظة النظر لفظة مشتركة بين معان، منها الرؤية، ومنها الانتظار، ومنها الرحمة وقد سبق ذكر ذلك.

فإن قيل: هاهنا قرينة على تعيين المراد من المعاني وهو تعدية النظر بـ(إلى)، فإنه إذا عدّي بها لا يكون إلا بمعنى رؤية العين.

قلنا: قد جاءت تعديته بـ(إلى) في الانتظار في قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [القيامة: ٢٤]، وجاءت تعديته بـ(إلى) في الرحمة في قوله تعالى: ﴿... وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ...﴾ [آل عمران: ٧٧]، فقد عدّي النظر هنا بـ(إلى)، وليس بمعنى الرؤية.

٦- وكل هذا بالإضافة إلى الأدلة التي سلفت على أن الله تعالى ليس بجسم، فإنها تدل على أن الله تعالى لا يرى، وذلك أن الرؤية لا تصح إلا للأجسام، والله تعالى ليس بجسم.

لماذا طلب موسى الرؤية؟

وقوله عزَّ من قائل في الجواب على موسى حين قال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فنفى سبحانه الرؤية على العموم، والسبب في طلب موسى للرؤية أن بعض سفهاء بني إسرائيل ألحوا على موسى عليه السلام في طلب رؤية الله تعالى جهرة، وتماماً كما حكى الله سبحانه ذلك عن بني إسرائيل في قوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ...﴾ [النساء: ١٥٣].

فبسبب ذلك الطلب والإلحاح سأل موسى الرؤية، وإنما أراد بسؤاله الرؤية إقناع الملحين عليه بالجواب من عند الله، ولم يسألها لنفسه، ودليل ذلك قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا..﴾ [الأعراف:١٥٥].

فأفادت هذه الآية أن طلب الرؤية قد كان من فعل السفهاء، لا من فعله صلوات الله عليه.

فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك فلماذا أصابته الصاعقة معهم؟

ولماذا تاب بعد الإفاقة كما حكى الله تعالى ذلك في قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ... الآية﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟.

قلنا: قد تحقق مما سبق أن سؤال الرؤية فعل السفهاء، وإنما موسى عليه السلام سفير وواسطة بينهم وبين الله عز وجل، وبناء على ذلك فإصابة الصاعقة لموسى عليه السلام قد كانت:-

١- إما لأنه طلب الرؤية من غير استئذان من الله في طلبها.

٢-وإما لأن السفارة في مثل ذلك لا تجوز.

فكان الحقيق بموسى أن يتعامل معهم كما تعامل أولاً حين سألوه أن يجعل لهم آلهة، من غير أن يستجيب لهم إلى ما أرادوا من السؤال والطلب لرؤية الله، فكانت الاستجابة لهم معصية لما فيها من إيهام جواز الرؤية.

تفصيل لما في الآيات من الأدلة على نفي الرؤية

هذا، ومن المناسب بعد ذكر ما ذكرنا من الآيات في سؤال موسى الرؤية ذكر شيء من التفصيل عما دلت عليه الآيات من الأدلة على نفي الرؤية عن الله تعالى فنقول:

١- ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ يفيد نفي الرؤية على جهة العموم والشمول لجميع الأوقات.

٢- ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ دليل على أن مسألة الرؤية ذنب عظيم يساوي الشرك والكفر، بدليل أن الله تعالى لم ينزل هذا العذاب الذي هو عذاب الصواعق إلا على المكذبين بالرسل المتعنتين في كفرهم كقوم هود وصالح وشعيب عليهم السلام.

٣- قوله: ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾ دليل على أن مسألة الرؤية ذنب وعصيان عظيم.

٤- ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، دليل على أن سؤال الرؤية من أفعال السفهاء، ولا سفه في طلب الممكنات، إنما السفه في طلب المستحيلات، ألا ترى إلى إبراهيم عليه السلام كيف طلب ربه أن يريه كيف يحيي الموتى... إلخ، فلم يكن ذلك سفهاً.

٥- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ..﴾ [الأعراف: ١٤٣] تسبيح موسى عليه السلام لربه لما وقع عند الإفاقة من الصعقة دل على أن الله تعالى منزه عن الرؤية ومقدس عنها.

٦- وقوله: ﴿... تُبْتُ إِلَيْكَ...﴾ يؤخذ من ذلك أن السؤال ذنب ومعصية تاب موسى عليه السلام منه.

٧- قال الله تعالى في الجواب على موسى حين قال: أتهلكنا بما فعل السفهاء منا... الآية: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ.. الآية﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فسمى الله تعالى ما نزل من الصاعقة على طالبي الرؤية عذاباً، فدل على أن سؤال الرؤية معصية عظيمة يستحق مرتكبها العذاب العظيم.

والله تعالى لم يلد ولم يولد

وقالت اليهود: بل ولد عزيراً، وقالت النصارى: بل ولد عيسى، وقالت اليهود والنصارى: نحن أبناء الله وأحباؤه، وقال المشركون: إن الملائكة بنات الله.

والجواب: أن التوالد من شأن الأجسام وخواصها، والله تعالى ليس بجسم، ومن هنا قال سبحانه وتعالى رداً على أهل هذه المقالات الباطلة: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً ﴿٨٨﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً ﴿٩٢﴾ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴿٩٣﴾ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدّاً ﴿٩٤﴾﴾ [مريم]، فقد أجاب الله كما ترى في هذه الآية على أهل تلك الأقوال الباطلة بالجواب الغاضب، الذي كاد الكون كله بسماواته وأرضه وجباله أن يرجف ويتفتت لشدة نكارة تلك المقالة التي قيلت في قداسة الرحمن، والتي حطته عن عز الإلهية وعظمتها إلى منازل الحيوانات المتوالدة، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

نعم، الذي يظهر أن قول اليهود والنصارى: نحن أبناء الله وأحباؤه ليس على الحقيقة، وإنما مرادهم أنهم مقربون إلى الله قرابة زائدة على سائر الناس، وأن الله يحبهم حباً رابياً لا يبلغه أحد من الناس غيرهم، وأنهم صفوة الله من الخلق..إلخ؛ ولم يريدوا البنوّة الحقيقية.

والله تعالى لا يجوز عليه الفناء

اتفق المسلمون وأكثر أهل الملل الكفرية على أن الله تعالى لا آخر لوجوده، وأنه لا يجوز عليه الفناء والعدم ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ...﴾ [الحديد: ٣].

ودليل ذلك أن الفناء لا يكون إلا بسبب قدرة قادر، والله تعالى ليس من جنس المقدورات التي يصح أن تتوجه إليها وتتعلق بها قدرة القادر، لذلك قلنا إن الله تعالى لا يجوز عليه الفناء.

وللمعتزلة هنا فلسفة عليلة، فقال بعض منهم في التدليل على استحالة الفناء على الله: صفة الوجود أمر زائد على الذات، والذات هي التي أوجبت الصفة، فالذات علة، وصفة الوجود معلولها، وقد ثبت أن الذات ثابتة في الأزل، ومعلولها الذي هو صفة الوجود لا يتخلف عنها، وحينئذ فيلزم وجوده في الأزل، ويستحيل عليه الفناء؛ لوجود العلة المقتضية لوجوده في الأزل.

وقال بعض منهم: بل لأن الصفة الأخص أوجبت له تعالى الصفات الأربع و...إلخ.

والجواب: أنه لا علة ولا معلول -كما سبق- في ذات الله تعالى وصفاته، وأن القول بذلك قول خارج عن حد المعقول، والصحيح ما ذكرنا أولاً من أن الله تعالى ليس من جنس المقدورات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

والله تعالى لا إله غيره

والله تعالى لا إله غيره ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُنْ له كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، هو الواحد الأحد المتفرد بصفات الكمال، له الأسماء الحسنى، وقد خالف في ذلك طوائف المشركين من عباد الأصنام والمجوس والنصارى والثنوية.

أما عباد الأصنام فخلافهم ظاهر، حيث جعلوا الأصنام آلهة مع الله فعبدوها وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وأما المجوس فدانوا بوجود إلهين: إله الخير، وإله الشر، وسموا إله الخير يزدان، وقالوا: إن جميع الخير والصلاح والمنافع منه، وسموا إله الشر إهرمن

وقالوا: إن جميع المضار والشرور والقتل والفساد كلها منه.

وأما النصارى فالمشهور أنهم يقولون: إن الله واحد بالجوهرية، ومرادهم بذلك أنه قائم بنفسه، ليس بمفتقر إلى غيره، وليس مرادهم بالجوهرية أنه متحيز.

ثم قالوا: إنه ثلاثة بالأقنومية، والأقانيم عندهم ثلاثة: أقنوم الأب، وهو ذات الباري، وأقنوم الابن وهو الكلمة، وأقنوم روح القدس وهو الحياة.

والأقنوم كلمة سريانية، معناها عندهم الشيء المنفرد بالعدد.

هذا، والذي يدل عليه القرآن التصريح منهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة، قال تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]، واشتهر عنهم أنهم يقولون: إن في المسيح صفتين: لاهوتية وناسوتية، الأولى من الأب، والثانية من الأم.

وأما الثنوية فقالوا: إن النور والظلمة قديمان، وإن العالم قد حصل بسبب امتزاجهما.

بطلان ألوهية غير الله

والجواب: أما الأصنام فهي حجارة منحوتة، لا تضر ولا تنفع قبل نحتها، فمن أين اكتسبت بعد النحت الإلهية، في حال إنها لم تخرج بالنحت عن صفتها الأولى وهي الجمادية؟

وبطلان إلهيتها معلوم بالضرورة لولا غلبة الأوهام الخرافية التي غلبت على المجتمعات الجاهلية بسبب الإلف والعادة وطول الزمان.

وأما إلهية البقر والشجر والشمس والقمر والنور والظلام وما أشبهها من الآلهة المدّعاة كعيسى ومريم عليهما السلام فنقول: كل ذلك محدث بالضرورة، والمخلوق ليس بمماثل لخالقه، إذ أن المخلوق مملوك لخالقه، والمملوك لا يشارك المالك في ملكه، بل هو وما تحت يده من جملة ملك مالكه.

التفكر في المخلوقات يوصل إلى نفي ألوهية غير الله تعالى

وبعد، فإن المخلوقات المرئية تدل على خالق حكيم لا ثاني له، وذلك من حيث أنها جميعاً تراد لغاية واحدة بحيث أن هذه الغاية لا تتم على أكمل الوجوه إلا بوجود جميع المخلوقات، وهذه الغاية هي استمرار حياة البشر وتكاثرهم، فالأرض مهيئة ومعدة للإقامة والاستيطان، بعضها جبال، وبعضها أرض مستوية، وكل ذلك لمنافع عائدة إلى الإنسان، فالجبال علامات تعرف بها الأماكن والبلدان، فلو كانت الأرض كلها خالية من الجبال لضاع الكثير وتاهوا في متاهاتها، بالإضافة إلى منافع أخرى للجبال تعود إلى الإنسان، منها أخذ الحجار لبناء المنازل، ومنها أنها مصدر للأنهار الجارية على الأرض، وفيها أكنان من المطر للمسافرين والبدو وغيرهم، وفيها يتحصن الإنسان من الأعداء، إلى غير ذلك من المنافع التي تعود على الإنسان.

والرياح تسوق السحاب إلى مختلف بقاع الأرض، فيصب السحاب ماءه عليها؛ فتخرج به نباتات الأرض التي يتغذى بها الإنسان والحيوان، ويستخرج من الأرض المعادن المختلفة فيستنفع بها الإنسان.

والشمس تشرق فيجيء النهار، ثم تغرب فيجيء الليل الذي تهدأ فيه الأعصاب، وفي ذلك من المنافع للبشر ما لا يحصى، منها: أن النبات لا يزكو إلا بشروق الشمس عليه وإلا تعفن ومات، ومنها: أن الشمس هي السبب الذي يتكون به السحاب بمشيئة الله وحكمته، وذلك أن السحاب ينبعث من البحار والمحيطات بسبب حرارة الشمس، فيرسل الله الرياح فتسوقه إلى حيث يشاء، وهذا بالإضافة إلى الدفء الذي يحصل للناس من حرارة الشمس، والضوء الذي يسعون فيه لطلب معائشهم، وعلى منازل الشمس يحسب الناس مواعيد مصالحهم، ويعلمون بها عدد السنين والحساب، إلى غير ذلك من المنافع العظيمة.

والقمر له منافع عظيمة للبشر عامة، منها: كما يقول العلم الحديث أنه لولا

وجود جاذبية القمر لطغت مياه المحيطات والبحار على وجه الأرض، ولانتهت حياة البشر عليها، ومنها: أن بالقمر تعلم الشهور والأعوام، ومواقيت العبادات وغيرها، وبمنازلها تحدد المواعيد وتؤرخ، بالإضافة إلى منافع نورها.

وفي البحار منافع تعود للإنسان، منها: لحم السمك الذي يتغذى به الإنسان، ومنها: استخراج اللؤلؤ والمرجان، ومنها: ركوب السفن على ظهور البحار، ويستخرج في هذا العصر من البحار معدن النفط ومعادن أخرى.

وفي الحيوانات منافع عظيمة، منها: ركوب ظهورها، ومنها: الحراثة والحمل عليها، ومنها: الانتفاع بدرها، ومنها: الانتفاع بلحمها، ومنها: الانتفاع بصوفها و...إلخ.

وهناك نوع من الحيوانات مؤذية للإنسان كالأسود والنمور، ألقى الله فيها الخوف مما جعلها تبتعد عن الإنسان وتهرب منه، وفي ذلك منفعة عظيمة للإنسان، فلو أن الوحوش تسلطت على الناس لنكدت عليهم الحياة، ونغصت المعيشة و...إلخ.

وفي النجوم مصالح للعباد، منها: الاهتداء بها في ظلمات البر والبحر، ومنها: الزينة والجمال، هذا، بالإضافة إلى مصالح دينية، منها: النظر والتفكر في خلقها الموصل إلى الإيمان بالله، ومنها: الرجم بشهبها لمسترق السمع من الشياطين.

وللنور منافع، والليل له منافع و...إلخ.

وفي كل ما خلق الله تعالى منافع، فللطيور ولكل جنس من أنواع الحشرات منافع و...إلخ

ومن أمثلة ذلك ما نشاهده إذا مات شيء من الحيوانات فإنه سرعان ما تطير إليه أنواع من الطيور، وتركض إليه أنواع من السباع لتأكله، فلولا ذلك لحصلت عفونات يتسبب عنها كثير من الأمراض المؤذية للحياة، وكل تلك المنافع تعود لغرض واحد وغاية واحدة هو استمرار حياة الإنسان وبقاؤه.

يدلنا هذا الترابط بين المخلوقات في الغاية والغرض العائد إلى مصلحة الإنسان أن خالقها وخالق الإنسان واحد، فلو أن خالق الشمس غير خالق الإنسان لأخذ خالق الشمس شمسه، ولمنع خالقَ الإنسان من الانتفاع بشمسه، وهكذا في كل ما ذكرنا، ولحصل بين الخالقين التنازع والاختلاف، ولذهب كل إله بما خلق، فلما لم يحصل شيء من ذلك - مع ما ذكرنا من الترابط بين المخلوقات -علمنا أن خالق الجميع خالق واحد لا شريك له في ملكه، وعالم واحد، وحكيم واحد، قد أحكم جميع ما خلق، وأعده لغرض واحد، وحكمة واحدة.

لا قديم غير الله

ولا قديم غير الله تعالى، خلافاً لمن قال: إن كلام الله تعالى قديم، وهم الأشعرية والحشوية، وخلافاً لمن أثبت معاني قديمة، وهم الأشعرية والكرّامية حيث قالوا: إن صفات الله تعالى معان قديمة قائمة بذاته.

قلنا: يلزم تعدد القدماء، وأن يكون لهم ما لله تعالى من الإلهية.

ويلزم أيضاً أن يكون الله سبحانه وتعالى مؤلفاً ومركباً، والتأليف والتركيب من خصائص الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، وسيأتي الكلام في كلام الله تعالى.

ما كلف الله عباده من المعرفة به

ولم يكلف الله سبحانه وتعالى عباده المكلفين من المعرفة به تعالى إلا ما تقدم ذكره، وذلك كونه ربّاً مالكاً للسموات والأرض وما فيهما، أولاً، آخراً، قادراً، عليماً، حياً، سميعاً، بصيراً، أوجد العالم من العدم، غنياً، لا تدركه الأبصار، ليس كمثله شيء، هذا ما ذكره صاحب الأساس وشارحه في هذا الموضع، وينبغي زيادة على ذلك ذكر أن الله جل وعلا رحمن، رحيم، وإن كان ما تقدم قد تضمن ذلك من حيث أن مظاهر الرحمة لائحة على جميع المخلوقات، غير أنه ينبغي التنصيص على هذين الاسمين، ولما لهذين الاسمين من المكانة في الدين كرر الله عز وجل ذكرهما في أول كل سورة.

وإنما قلنا: إن المكلف لم يكلف من معرفة الله تعالى إلا بما تقدم لأنه لا طريق إلى معرفة الله إلا آياته المبثوثة في الآفاق، وهي لا تدل على أكثر مما ذكرنا، ولا سبيل إلى معرفة ما سواه، وذلك أن الله تعالى ليس بجسم كما تقدم، والعقل لا يتصور إلا الأجسام وصفاتها التي هي الأعراض.

فمقدور العقل من العلم شيئان اثنان:

أحدهما التصديق، والثاني التصور، وقد ثبت أن الله تعالى ليس بجسم ولا عرض، والعقل لا يتصور إلا ما كان كذلك، وحينئذ فلا يجوز تصور الباري تعالى.

ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: ((التوحيد أن لا تتوهمه)) أي تتصوره، فلم يبق في مقدور العقل إلا التصديق بما تقدم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

هذا، واعلم أنه يحرم التفكر في ذات الله تعالى، وذلك أنه لا سبيل للعقل إلى الوصول إلى معرفة ذات الله تعالى البتة، وحينئذ فلا يثمر التفكير إلا الشك والتصور، وقد حسم الله تعالى أطماع الأفكار وقطع دابر المتصورين، فقال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه:١١٠]، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((تفكروا في الخلق، ولا تفكروا في الخالق فإنكم لن تقدروا قدره)).

وعن علي عليه السلام: (من تفكر في خلق الله وحّد، ومن تفكَّر في الله ألحد).

وقال ابن أبي الحديد في هذا الباب:

والله مـــا موســـى ولا عيســـى المســيح ولا محمـــد
عرفـــوا ولا جبريـــل وهـــو إلى محـــل القـــدس يصـــعد
مـــن كنـــه ذاتـــك غـــير أنْـــ ـــنَكَ أوحـدي الـذات سـرمد
عرفـــوا إضـــافات ونفيـــاً والحقيقـــة لـــيس توجـــد

الاسم والصفة

يذكر المتكلمون الاسم والصفة بين مسائل الكلام لما لهما من العلاقة به، وذلك في أسماء الله تعالى وصفاته.

الاسم

يطلق الاسم في اللغة على معنى، وفي عرف أهل النحو على معنى آخر، فأما في اللغة فإنهم يطلقونه على الكلمة التي تدل على معنى، فزيد اسم، وَضَرَبَ اسم و... إلخ.

وأما في اصطلاح النحويين فيطلقون الاسم على الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن، فزيد اسم وكذلك رجل و... إلخ.

فزيد ورجل وأمثالهما اسمان في الاستعمالين جميعاً اللغوي والاصطلاحي، يدل كل واحد منهما على معنى، وهذا المعنى هو المدلول، والاسم هو الدال عليه، ومن هنا يعرف بطلان قول من يقول: إن الاسم هو المسمى، فجعلوا الدال والمدلول شيئاً واحداً، وأهل هذه المقالة هم الكرّامية من المجبرة، وبعض متأخري الحنفية، روي ذلك عنهم في الأساس، ولو كان الأمر كما يقولون لكان الحال كما قال الشاعر:

لو كان من قال ناراً أحرقت فمه لما تفوه باسم النار مخلوق

وكان من نطق بالعسل يجد حلاوته، ومن نطق بالصبر يجد مرارته و.. إلخ.

وقد قيل في الداعي الذي دعاهم إلى القول بذلك: إنه ذهابهم إلى أن أسماء الله تعالى قديمة، فلزمهم لذلك تعدد القدماء مع الله تعالى، فهربوا إلى اختراع هذا القول.

ويمكن أن الداعي لهم هو اشتباه الاسم والمسمى، وذلك أنهم فسروا المسمى بأنه المعنى المرتسم في الذهن، وفسروا الاسم بأنه الكلام النفسي، فاشتبه عليهم المعنيان.

وهكذا تفعل المذاهب الباطلة بأهلها، وتتجاوز بهم إلى الخروج عن حدود المعقول، ويكفي الناظر في معرفة بطلان مثل هذه المذاهب حكايتها لما تتضمنه من مخالفة الضرورة، وكيف يشتبه على عاقل اسم زيد المؤلف من ثلاثة حروف ومعناه المؤلف من لحم ودم وروح، و... إلخ.

الصفة

تطلق الصفة على خمسة معان، بعضها لغوي، وبعضها نحوي، وبعضها كلامي:

١- الاسم الذي يتضمن المدح والتعظيم لمن يتعلق به كأسماء الله تعالى.

٢- تطلق الصفة ويراد بها جملة الكلام الذي يتضمن معنى في الموصوف، فقولنا (زيد كريم) يسمى وصفاً وصفة، وكذلك (زيد شجاع) وما أشبه ذلك.

وإطلاق هذين المعنيين هو باعتبار اللغة.

٣- ثبوت الذات على شيء نحو: ثبوت الحيوان على حياته، فإنه صفة للحيوان.

٤- ما هو عبارة عن شيء هو الذات نحو: قدرة الله تعالى وعلمه و...إلخ، فإنها هي ذاته جل وعلا.

وهذان المعنيان كلاميان.

٥- ما وضع من الأسماء لذات باعتبار معنى كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وهذا المعنى نحوي.

وعن الإمام المهدي عليه السلام أن الصفة ليست إلا بمعنى الوصف، كما في المعنى الثاني من الخمسة المذكورة.

ويلزم على هذا القول أن تكون صفات الله تعالى عبارة عن قول الواصف لا غير، بمعنى أنه تعالى ليس له صفة إلا مجرد قول الواصف، وهذا واضح البطلان.

كما يلزم أن لا يفهم السامع من قول القائل: إن الله تعالى عالم وقادر إلا مجرد القول من غير أن يفهم لذلك معنى آخر.

نعم، يمكن أن يقال: إن النزاع في معنى الصفة يعود إلى أمر لغوي، فإذا ثبت أن الصفة لا تقال في اللغة إلا لقول الواصف -كما قاله المهدي عليه السلام- صح ذلك، ولا يلزم منه ما ذكرنا من أن السامع لا يفهم منه إلا مجرد القول، وأن الله تعالى ليس له صفة إلا مجرد قول الواصف.

الحقيـقة والمجـاز

يذكر المتكلمون الحقيقة والمجاز في كتب الكلام من أجل بيان ما يجوز إطلاقه على الله تعالى من الأسماء والصفات بطريق الحقيقة أو المجاز وما لا يجوز؛ لذلك نقول:

الاسم ينقسم إلى حقيقة ومجاز.

الحقيقة وأقسامها

فالحقيقة: هي اللفظ المستعمل في ما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب.

وتنقسم الحقيقة إلى أقسام:

١- الحقيقة اللغوية: كأسد للحيوان المفترس، وجبل وشمس وقمر وما أشبه ذلك من الأسماء الباقية على معانيها التي وضعها العرب لها حين وضعوا اللغات.

٢- الحقيقة العرفية العامة: كالقارورة للإناء المصنوع من الزجاج، والدابة لذات الأربع، ونحو ذلك من الكلمات التي نقلها العرب من معانيها الأصلية إلى معان أخر، وفيما ذكرنا فقد كانت القارورة اسماً لكل ما يستقر فيه الشيء، ثم نقله العرب إلى إناء من الزجاج، وكانت الدابة اسماً لكل ما يدب على الأرض، ثم تعارف العرب على جعله لذي الأربع فقط.

٣- **العرفية الخاصة:** كالكلام، والرفع، والحقيقة والمجاز، فالكلام حقيقة عند أهل أصول الدين في علم أصول الدين، والرفع حقيقة عند أهل النحو في العلامة المعروفة، والحقيقة اسم حقيقي عند البيانيين للكلمة المستعملة فيما

وضعت له، والمجاز اسم حقيقي عندهم للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له.

وكل هذا بعد أن كان الكلام لِلَّفْظِ المركب، والرفع لأخذ الشيء من أسفل إلى أعلى والحقيقة للراية، والمجاز للطريق.

٤- الحقيقة الشرعية: كالصلاة، والصيام، والزكاة، والطلاق، وما أشبه ذلك، مما أخذه الشرع من معناه اللغوي إلى معنى آخر، واستعمله فيه، فقد كانت الصلاة للدعاء، ثم نقلها الشرع إلى العبادة المخصوصة.

٥- الحقيقة الدينية: كالإيمان، والمؤمن، والكافر، والفاسق، ونحو ذلك، مما نقله الشارع من معناه اللغوي إلى معنى من معاني أصول الدين.

الخلاف في وقوع الحقيقة الدينية والحقيقة الشرعية

وقد خالف قوم في وقوع الحقيقة الشرعية والحقيقة الدينية.

والجواب عليهم أن نقول: إن لفظ الصلاة قد كان في الأصل للدعاء ثم نقل ذلك اللفظ في الشرع إلى معنى جديد هو العبادة المخصوصة، فإذا أطلقت الصلاة لا يفهم منها إلا العبادة دون الدعاء، وهذا هو الذي نريد بالحقيقة الشرعية، وكذلك لفظ الزكاة لا يفهم منها إلا المال المخصوص.

ولفظ الإيمان في اللغة يفيد التصديق، فصار في الشرع بعد ذلك يفيد معنى آخر هو القول باللسان واعتقاد الجنان والعمل بالأركان، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ۝٣﴾ [الأنفال].

قالوا: قال الله تعالى:﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً﴾ [التغابن:٩]فعطف بالواو العمل الصالح على الإيمان، مما يؤخذ منه أن العمل الصالح غير الإيمان؛ إذ حق العطف التغاير.

قلنا: الإيمان هنا مستعمل في معناه اللغوي، ولا مانع من استعمال الكلمة بعد نقلها في معناها الأصلي إذا دلت على ذلك قرينة.

المجاز والرد على من نفى وقوعه

المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لعلاقة مع قرينة، كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع؛ فإنه يسمى مجازاً، وكالصلاة إذا أطلقها أهل الشرع على الدعاء، فإنها تكون مجازاً، لاستعمالها في غير ما وضعت له عندهم.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد أنكر المجازَ قوم فقالوا: لم يقع مجاز في القرآن ولا في غيره، وأنكر آخرون وقوع المجاز في القرآن والسنة.

قلنا في الجواب:

أشعار العرب طافحة بالمجازات، من ذلك قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع

المنية الموت وليس لها أظفار تنشبها.

وفي القرآن الكريم الكثير من المجازات، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤].

وقوله تعالى:﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت:٤٢]، فأثبت للقرآن يدين وليس له يدان. وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ [البقرة:٦٦]، فجعل تعالى للقرية المهلكة يدين اثنتين.

وقال تعالى: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف:٥٧] فسمى تعالى المطر رحمة، وجعل له يدين اثنتين، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً...﴾[النمل:١٣] فأثبت للآيات الإبصار والمجيء، وذلك من المجاز.

وقوله تعالى عن القرآن:﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] فقال: في أم الكتاب، وليس للكتاب أمٌّ على الحقيقة، وأثبت للقرآن صفة العلو وهو في الحقيقة محفوظ في الصدور، وجارٍ على الألسنة، ومكتوب في المصاحف.

وقال سبحانه: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن:٦]، والسجود الحقيقي هو وضع الجبهة على الأرض.... إلخ. وذلك غير متحقق في الشجر.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يجوز أن يطلق على الله المجاز الذي يلزم منه تشبيه الله تعالى، كالمجاز الذي علاقته المشابهة، أو العموم، أو الخصوص، أو الجزئية، أو الكلية، أو الحالِّيَّة، أو المحلية؛ إذ أن ذلك لا يكون إلا في الأجسام، والله تعالى ليس بجسم.

تفسير الآيات التي توهم التشبيه

وقد جاء في القرآن آيات توهم التشبيه، منها قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فقد يتوهم أن الوجه هنا مجاز علاقته الجزئية، فأُطْلِقَ الجزء الذي هو الوجه وأريد به الكل، وليس كذلك؛ لأن الله تعالى ليس بجسم، فلا يوصف بكل ولا جزء، تعالى عن ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ..﴾ [الشورى: ١١].

بل التوجيه السليم للآية أن نقول: المجاز المذكور في الآية من النوع الذي علاقته الزيادة كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، هكذا قالوا.

وعندي أنه لا بعد في جعل ذلك مما علاقته الجزئية، وذلك أن الجزء في المجاز المذكور غير مراد فلا يستلزم التشبيه، غير أنه يقر حيث ورد من القرآن، ولا يجوز لنا اختراع ما يشابهه من المجازات.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى:﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقوله:﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، ونحو ذلك.

فنقول: إن القرآن نزل بلغة العرب كما قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]، والعرب تستعمل في لغتها الحقيقة، والمجاز بأنواعه، والكنايات، وتوسعت في ذلك حتى قال ابن جني: إن المجاز هو الأغلب في اللغة، وأشعارُ العرب وكلامُها مشحون به، وأطبق البلغاء على أن المجاز

والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح.

فعلى تلك اللغة نزل القرآن، ولا مانع حينئذ من ورود المجازات التي علاقاتها ما ذكر، غير أنه يُقر حيث ورد، ولا يجوز للمكلف أن يتجوز بإطلاق مثلها على الله لما تقدم.

فقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، معناه عند الجميع إلا إياه، ولا يصح لأحد أن يستدل من هذه الآية على أن لله تعالى وجهاً من حيث أن العلاقة في ذلك المجاز هي الجزئية، التي يلزم عنها أن الله تعالى كُلٌّ له أجزاء، وحينئذ يلزم تشبيه الله تعالى بالأجسام المخلوقة تعالى الله عن ذلك.

لأنا نقول في ذلك: إن الوجه في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ غير مراد ولا مقصود، وحينئذ فلا يصح الاستدلال به على التشبيه سواء أكانت العلاقة هي الزيادة أو الجزئية، وهكذا جميع المجازات، فإذا أَطْلَقْتَ لفظ الأسد على رجل شجاع فلا يفهم منه أحد أن للرجل مخالباً وشعراً كشعر الأسد وأنياباً كأنيابه... إلخ.

فإن قيل: إذا كانت العلاقة الجزئية فإنه يلزم عنها التشبيه.

قلنا: العلاقة مصححة للاستعمال وليست مقصودة، وسبيلها سبيل المجاز، ولا مانع من تأويل العلاقة، فقد تأولنا المجاز.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] كناية عن سعة العطاء والبذل، وبسط اليدين غير مراد.

وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] كناية عن حفظ الله تعالى وحراسته، والعينُ غيرُ مُرَادَةٍ ولا مقصودة، وإنما هي كلمة تُتَرْجِمُ المعنى المقصود الذي هو الحفظ والحراسة لا غير.

وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ﴾ [ص: ٧٥]، كناية عن تعظيم آدم وكرامته على الله، والكنايةُ بابٌ من أبواب البلاغة.

ولا يصح الاستدلال بلفظ الكناية على إثبات شيء أو نفيه، وذلك أن اللفظ

فيها لا يكون مراداً، وإنما المقصود بها معنى آخر يلازم ذلك اللفظ، هذا هو طبيعة الكنايات، ويضاف إلى ذلك استحالة المعنى الحقيقي للفظ.

وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، من باب المجاز الذي يسمى بالمشاكلة، والمعنى: تعلم غيبي ولا أعلم غيبك.

وقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فجنب الله تعالى مجاز عبر به عن طاعة الله، إذ التفريط لا يقع من المكلف إلا في طاعة الله، والجنب هو الجهة، يقال: أخصب جَنَاب القوم، أي: جهتهم..

وأنشد الأخفش: الناس جنب والأمير جنب

أي الناس جهة والأمير جهة.

فالمجاز حينئذ من تسمية الحال باسم المحل، ولا تستلزم هذه العلاقة هنا التشبيه؛ لأن المقصود بالجنب الطاعة.

الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم اسمان لله تعالى، حقيقيان، من الحقيقة الدينية، ودليل ذلك أنهما يطلقان على الله تعالى من غير قرينة، بل لا يطلقان إلا عليه عز وجل، وذلك علامة الحقيقة.

وليس ببعيد أن يقال: إنهما لفظان مجازيان، وتكون العلاقة فيهما المشابهة، شبه الله تعالى فعله بالمخلوقين من إسبال النعم عليهم في الدنيا والآخرة، وإمهالهم والستر عليهم في الدنيا، وقبول التوبة، ونحو ذلك بفعل ذي الحنو والشفقة، ولا يلزم من تشبيه فعله تعالى بفعل المخلوق التشبيهُ له تعالى بخلقه.

ورحمة الله مجاز، والعلاقة المشابهة بين فعله تعالى وفعل ذي الحنو والشفقة من خلقه، ولا يلزم من ذلك التشبيه كما ذكرنا.

ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ و﴿خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ و﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾، ونحو ذلك، فلا يلزم منه التشبيهُ حيث شبه فعله بالمنافقين بفعل خلقه.

وقوله تعالىٰ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، كناية عن شدة الوعيد.

هذا، وجميع ما ذكرنا من المجاز والكناية لا يجوز إطلاقه على الله تعالىٰ إلا سماعاً.

ما يجوز إطلاقه على الله تعالى من الأسماء وما لا يجوز

ولا يجوز أن نسمي الله تعالىٰ بشيء من الأسماء إلا بما يتضمن المدح لله تعالىٰ والثناء عليه كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولا تحتاج الأسماء الحقيقية التي تتضمن المدح لله تعالىٰ والثناء عليه إلىٰ إذن سمعي.

وقال قوم: بل لا بد من الإذن، وهؤلاء هم الذين يقولون: إن أسماء الله تعالىٰ توقيفية.

قلت: قد سمى الله تعالىٰ نفسه في كتابه وعلىٰ لسان رسوله ﷺ بالأسماء الحسنىٰ، وأثنىٰ علىٰ نفسه بها، وليس بمقدور المكلف أن يثني علىٰ الله تعالىٰ بأكثر مما أثنىٰ علىٰ نفسه، وفي دعاء النبي ﷺ: ((**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك**)).

وشيء: ليس من أسمائه تعالىٰ، فلا يجوز إطلاقه علىٰ الله تعالىٰ إلا إذا وقع كناية عنه جل وعلا، ولا يكون كناية إلا مع ضميمة تنضم إليه، وحينئذ فيصح أن نقول: (شيء لا كالأشياء).

وقد يكون لفظ الشيء كناية من غير ضميمة، وذلك في نحو مقام الاستدلال، والاستفسار، والتعميم.

أما الاستدلال فنحو أن يقال: لا بد في حدوث المحدَث من شيء صدر عنه الحدوث.

وأما الاستفسار فنحو: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩].

وأما التعميم فنحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

وأما في غير ما ذكرنا فلا يجوز إطلاقه علىٰ الله تعالىٰ، إذ لا مدح فيه لله ولا ثناء، ولا يفيد إطلاقه علىٰ الله تعالىٰ أي فائدة.

الجلالة

الجلالة (الله) اسم لله تعالىٰ يفيد المدح والثناء عليه تعالىٰ، ومعنىٰ الجلالة: الجامع لصفات الإلهية التي بها يستحق العبادة، فيفهم من إطلاقها جميع صفات العظمة والجلال والكبرياء والكمال، وليست الجلالة اسم علم كما يقوله النحاة، وذلك لأن الأعلام لا تفيد معنىٰ سوىٰ تعيين المسمىٰ، وأيضاً العلم ما يوضع لتمييز ذات عن جنسها، والله تعالىٰ لا جنس له حتىٰ يميز بعضه عن بعض، ولفظ الجلالة يفيد معاني العظمة والجلال والكبرياء والكمال.

واحد وأحد

وواحد وأحد اسمان له جل وعلا يتضمنان المدح؛ إذ هما بمعنىٰ المتفرد بصفات الإلهية والجلال التي لا يشاركه فيها أحد.

وهذا المعنىٰ الذي ذكرناه لهذين الاسمين هو المقصود عند إطلاقهما علىٰ الخالق سبحانه.

ولهذين الاسمين معان أخر لا تجوز في حق الله تعالىٰ، ومن هذه المعاني:

واحد العدد، وما لا يقبل التجزؤ والانقسام، والمختص بصفات تقل المشاركة فيها كما يقال: فلان وحيد عصره، فهذه المعاني لا يجوز أن تطلق علىٰ الله تعالىٰ.

الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل

صفات الذات: هي التي يستحقها جل وعلا في الأزل نحو: قادر، وعالم، وحي، وأول، وسميع، وبصير.

وصفات الفعل: هي التي يستحقها تعالىٰ باعتبار فعل يفعله، ولا يوصف بها إلا بعد وجود الفعل، وذلك نحو: خالق، ورازق، ومحيي، ومميت.

مالك، ورب، وحليم، وغفور

اختلف في هذه الصفات من أي القبيلين هي؟

والذي يظهر لي أنها من صفات الفعل، وذلك أن لفظة مالك ثبتت لله عز وجل باعتبار فعل، هو إحداثه للمملوك وملكه له، وكذلك رب فإنه يثبت له تعالى باعتبار فعل، هو إحداثه للمربوب وملكه له.

وحليم صفة لله تعالى باعتبار فعل هو إمهال العصاة، مع إسبال النعم، وكذلك غفور، فإنه باعتبار فعل، هو قبول التوبة.

وقد قيل: إن مالكاً ورباً صفتا ذات، إما لأنهما بمعنى قادر، كما يقول الإمام المهدي عليه السلام، وإما لكونهما بمعنى أن المملوك له جل وعلا من غير اعتبار فعل، وهذا المعنى ثابت لله عز وعلا من قبل أن يخلق المملوك والمربوب، وهذا مبني على أنه يصح إطلاق المشتق حقيقة على صاحبه قبل أن يحصل الفعل، واختار هذا القول صاحب الأساس.

وقيل في حليم وغفور: إنهما ليسا من صفات الفعل، بل من صفات النفي، بمعنى أنه تعالى تارك لانتقام العصاة.

قلنا: لو كان مالك ورب بمعنى قادر لكانا صفتي ذات، غير أنهما لا يدلان على معنى قادر، وإن دلا عليه فإنما يدلان عليه بالالتزام لا بالمطابقة، ودلالة الالتزام لا تكفي لصحة ذلك، وإلا لصح لنا أن نقول: إن عالماً بمعنى قادر من حيث إن عالماً يدل على فاعل المحكم بالمطابقة، ويدل على قادر بالالتزام، وهذا لا يقوله أحد من أهل الكلام.

واحتجاج صاحب الأساس غير مفيد، وإلا لزم أن يكون خالق ورازق صفتي ذات وما أشبه ذلك من صفات الأفعال، ولا قائل بذلك، وذلك أنه عليه السلام بنى احتجاجه على أنه يصح اشتقاق الصفة من فعل مستقبل، ويكون إطلاقها حقيقة لا مجازاً.

اسم الفاعل

يطلق اسم الفاعل كقائم وضارب على من صدر منه القيام والضرب في الماضي، وعلى من يصدر منه في حال التكلم، وعلى من سيحصل في المستقبل منه.

وقد وقع الاتفاق على أنه يطلق على من يصدر منه في الحال حقيقة، ووقع الخلاف في إطلاقه على الماضي والمستقبل، هل هو حقيقة أم مجاز؟ والذي يظهر أن اسم الفاعل يطلق حقيقة في الماضي والحال دون المستقبل، فيقال: فلان ضارب وقاتل لمن وقع منه الضرب والقتل في الماضي، أو لمن يحصل منه ذلك في الحال دون من سيحصل منه في المستقبل، ودليل ذلك هو الفهم لذينك عند إطلاق الصفة، دون المستقبل فلا يتبادر إلى الفهم أصلاً إلا إذا اقترن الوصف بقرينة.

إذا عرفت ذلك فيصح أن نقول: إن الله تعالى خالق ما سيكون، ويكون ذلك مجازاً، ولا يفتقر إلى إذن سمعي، لوقوع الاتفاق كما رواه النجري: من أنه يجوز وصف الله تعالى بما سيفعله قطعاً من غير إذن سمعي وإن كان مجازاً، نحو: مثيب الأنبياء، ومعذب الأشقياء.

ما يختص الله تعالى به من الأسماء

ويختص الله تعالى من الأسماء بالجلالة، فلا تطلق إلا عليه سبحانه، ويختص برحمن، فلا يطلق إلا عليه تعالى، سواء أضيف أم لا، وبرحيم إذا كان غير مضاف، فإن أضيف جاز إطلاقه على غيره كفلان رحيم القلب، ورحيم بعشيرته، وزيد رحيم، فإنه في حكم المقيد؛ وذلك لأن الإخبار به عن زيد تقييد له، فقد خرج بذلك عن إفادة عموم الرحمة الشاملة لكل شيء.

وربّ مثل رحيم فيما ذكرناه سواء.

ودليل ما ذكرنا في الرحيم والرب هو أنهما إذا أطلقا لا يحملهما السامع على غير الله تعالى.

ويختص الله تعالى بذي الجلال، وذي الكبرياء، وبديع السموات والأرض، وقدوس، ومهيمن، وعالم الغيب، ومحيي الموتى، ونحو ذلك مما يشتمل على غاية التعظيم الذي لا يستحقه غيره سبحانه.

ويختص تعالى بثابت في الأزل، خلافاً لمن اثبت ذوات الأشياء في الأزل، وهم المعتزلة، حيث قالوا: إن ذوات الأشياء ثابتة في الأزل غير موجودة، ففرقوا بين الثبوت والوجود، وقد سبق ذكر الجواب عليهم.

ولا يختص تعالى بقديم؛ خلافاً لأبي علي الجبائي، ودليل ما قلنا قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴿٣٩﴾﴾ [يس].

وثبت بين الأمة بلا تناكر نحو: رسم قديم، وبناء قديم، فلو كان مختصاً بالله تعالى لأنكر ذلك العلماء.

❁❁❁❁❁

كتاب العدل

تعريف العدل

العدل هنا هو: العلم بتنزيه الله سبحانه وتعالى عن فعل القبيح، وأن أفعاله كلها حسنة، فمن اعتقد ذلك فهو من أهل العدل، ومن هنا سميت العدلية عدلية، فقولنا: إن الله عدل معناه: أنه تعالى منزه عن فعل القبيح وأن أفعاله كلها حسنة.

ومعنى العدل في حق المخلوق: هو من لا يفعل القبيح، ولا يخل بالواجب، وأفعاله كلها حسنة، وقد قال الوصي عليه السلام في معنى العدل في حق الله تعالى: (والعدل أن لا تتهمه) أي لا تتهمه في فعله بأنه قبيح.

نعم، المجبرة يوافقوننا من حيث المبدأ، فيقولون: إن الله تعالى منزه عن فعل القبيح، وإن أفعاله كلها حسنة، غير أنهم نقضوا هذا المبدأ، ولم يقفوا عند مقتضاه، فقالوا: إنه لا يوجد في الكون ظلم أو كذب أو إثم أو عدوان أو عصيان إلا والله سبحانه وتعالى هو الذي خلقه وأوجده وأراده وشاءه وقدره وقضاه، فتنزيه المجبرة لله عن فعل القبيح تنزيه مدخول، غير مرضي، ولا مقبول، وذلك أنهم لم ينزهوا الله تعالى إلا بقول اللسان المجرد عن أي معنى، فتنزيههم لله تعالى بذلك في الحقيقة إنما هو استهزاء، ونظير ذلك إيمان المنافقين المذكور في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون]، فحكم الله تعالى بكذبهم لما كانت عقيدتهم تخالف ألسنتهم.

فصل في حقيقة الحسن والقبيح

الحسن: ما لا عقاب عليه، سواء كان واجباً أم مندوباً أم مباحاً أم مكروها.

والقبيح: ما يعاقب عليه فاعله على بعض الوجوه.

فقوله في الحد: على بعض الوجوه لتدخل القبائح الواقعة من الصبيان والمجانين، فإنها توصف بالقبح ولا عقاب عليها، وبناءً على ما ذكرنا فلا واسطة بين الحسن والقبيح.

علة قبح الفعل عند أئمتنا ومن وافقهم

قال أئمتنا عليهم السلام والزيدية ومعتزلة البصرة: لا يقبح الفعل إلا لوقوعه على وجه يتعلق به، ومعنى ذلك أن القتل مثلاً يقبح إذا كان على وجه الفساد والعدوان، فإذا انتفى الفساد والعدوان في القتل فلا يقبح كالقتل قصاصاً أو حداً، ويقبح الكذب لما يترتب عليه من نقص قائله، وما يترتب عليه من عدم الوثوق به، ولما يترتب عليه من العدوان والفساد إذا كان فيه ضرر على أحد.

ويقبح الزنا لما فيه من هتك الأعراض، واختلاط الأنساب، مع ما يحصل به من الأمراض الفاتكة، وشرب الخمر لما فيه من فساد العقل، وما يترتب عليه من العدوان والفساد، وهكذا سائر القبائح العقلية والشرعية فإن قبحها لم يكن إلا من أجل أمر يتعلق بها بسببه يصير الفعل قبيحاً.

القائلون بأن الفعل يقبح لذاته

وروي عن بعض المتكلمين وبعض الفقهاء: أن الفعل يقبح لا لأمر يقع عليه، بل إنما يقبح لذاته، واستدلوا على ذلك بأن قالوا: إن الأصل في مطلق الأفعال الحظر، وإنما كان الأصل فيها كذلك؛ لأنها تصرف في ملك الله سبحانه وتعالى، وذلك لا يجوز إلا بإذنه، فما جاء الإذن فيه من الله للمكلفين بفعله فهو حسن، وما لا يجيء فيه الإذن فهو قبيح، ومن هنا فلا يحتاج القبح إلى وجه كما يقوله الأولون.

والجواب عليهم: أن العقلاء لا تذم من تناول شربه من الأنهار ونحوها، أو تمشّى في الأرض قبل ورود الشرائع، ولا تصوب من عاقبه، ولو كان الأصل هو الحظر لذمته العقلاء، وصوبت من عاقبه؛ لتعديه في الفعل قبل معرفة إذن الشرع.

تعليل الأشعرية لقبح الفعل

وقالت الأشعرية وغيرهم: بل إنما يقبح الفعل من أجل نهي الشارع عنه، ولا يعرف المكلف قبل النهي قبيحاً ولا حسناً، فالقبائح عندهم كلها شرعية.

قلنا: من المعلوم أن الكفرة المنكرين للشرائع يستقبحون الظلم والعدوان والفساد في الأرض، ويستحسنون العقاب عليه، بل يطالبون في معاقبته، كما هو الحال اليوم فإن الدول الكافرة قد أطبقت على محاربة الإرهاب وعلى معاقبة الإرهابيين، وفي الدول الكافرة أنشئت منظمات تعتني بحقوق الإنسان، تستنكر ظلم الأبرياء وتطالب بمحاكمة المجرمين.

وأيضاً فإن العقلاء جميعاً من الملاحدة وغيرهم لو رأى أحدهم صبياً يريد أن يتردى في بئر، أو يمد يده ليأخذ حيّة لاستحسن منعه من ذلك ولاستقبح تركه، وإن لم يكن له برحم.

وبعد، فقد كان من المفروض أن لا يكون مثل هذا موضع خلاف بين المكلفين لوضوح استقباح القبيح في الفطرة، واستحسان الحسن.

ومما لا شك فيه أن أهل هذا القول لا يستندون إلى حجة ولا إلى برهان وإنما اخترعوه من عند أنفسهم اختراعاً ليغلقوا به على خصومهم أبواب الجدال التي انهالت فيها عليهم جحافل النقد والإلزام، بسبب قولهم بالجبر، وما يلحق به من كون العبد غير مختار. و..إلخ.

قول بعض المجبرة في سبب قبح الفعل

وقال بعض المجبرة: إنما يقبح الفعل من العبد لكونه مربوباً وعبداً مملوكاً.

وعلى الجملة فإن المجبرة جميعاً يذهبون إلى أن الفعل يقبح للنهي، ويحسن لعدم النهي، أو يقبح لكون العبد مربوباً أو مملوكاً، ويحسن للإباحة.

وفي حق الله تعالى: يحسن الفعل منه تعالى لعدم النهي في حقه جل جلاله،

أو لكونه رباً، فيحسن منه تعالى فعل الكذب والظلم، ولا يكون قبيحاً؛ لعدم النهي أو لكونه رباً، وعلى هذ المبدأ بنوا مذهبهم حيث قالوا: إن الله تعالى هو الذي يخلق الكفر في الكافر ويقيّده به، بحيث لا يتمكن من الخروج منه، ثم يعذبه في النار خالداً فيها.

قلنا: لو كان الأمر كما ذكرتم للزم أن لا يوثق بخبره تعالى، وللحقته تعالى صفات النقص التي هي الكذب ونحوه، وكل ذلك باطل، لا يجوز بالاتفاق، وما أدى إلى الباطل فهو باطل.

وبعد، فإن الظلم والكذب قبيح يستقبحه العقل، وتنفر عنه الفطرة، ولا يختلف ذلك باختلاف الفاعلين، إلا أن القبيح إذا صدر من العالم بالقبيح المستغني عن فعله كان أقبح وأسمج.

القبائح الشرعية وعلة قبحها

قُبحت القبائح الشرعية لما في فعلها من المفاسد، ومن هنا قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام:١٥١].

فتحريم الزنا لما فيه من هتك الأعراض، واختلاط الأنساب، ثم لما يتسبب عن فعله من حدوث الأمراض الغريبة التي تحدثت عنها السنة، والتي ظهرت بكثرة في هذا الزمان، **وتحريم الخمر** لما فيه من فساد العقل الذي يترتب على فساده الكثير من الجرائم والمآثم، **وتحريم الغناء** لما فيه من الدعوة إلى الزنا، ومن هنا قيل: ما استنزلت العفيفة عن عفتها بمثل الغناء، ولما فيه من الغفلة عن ذكر الله التي تؤدي إلى فساد القلب، ومن هنا جاء في الرواية: ((الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الشجر)).

وإلى آخر المحرمات الشرعية، غير أن هناك محرمات قد يخفى الفساد المترتب على فعلها، ومن هنا قسم الله تعالى الفواحش قسمين في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، فقسم ظاهر فحشه، وقسم خفيٌّ فحشه.

هذا، ولا منافاة بين ما ذكرنا وبين قول قدماء أئمتنا عليهم السلام: **إن وجه قبح القبيح الشرعي** هو كونه كفراً لنعمة المنعم، وكفران النعمة قبيح عقلاً، وذلك أنه لا مانع من تعدد أوجه القبح.

الحسن الشرعي

ووجه حسن الحسن الشرعي كالصلاة والصيام هو لما فيها من المصالح للمكلفين، ومن هنا قال الله تعالى في آخر آية الوضوء ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ..﴾ [المائدة:٦].

ولا منافاة بين ما ذكرنا وبين ما ذهب إليه الكثير من أئمتنا عليهم السلام من أن الوجه هو كونها شكراً لنعم الله تعالى؛ لما ذكرنا في القبيح.

قول المعتزلة في وجه قبح القبيح الشرعي ووجه الحسن الشرعي والمندوب

وذهب الكثير من المعتزلة إلى أن وجه قبح القبيح الشرعي هو كونه مفسدة في التكاليف العقلية.

قالوا: والمفسدة هي ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل القبيح وترك الواجب، وذهبوا إلى أن وجه حسن الحسن الشرعي هو كونه لطفاً ومصلحة في التكاليف العقلية.

قالوا: واللطف هو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الواجبات العقلية وعدم الإخلال بها.

وقالوا في المندوبات الشرعية: إن الوجه في ندبها كونها مسهلة للواجبات العقلية، وبعضهم: كونها لطفاً في فعل المندوبات العقلية وترك المكروهات العقلية، ووجه [ترك] المكروه الشرعي عندهم كونه مسهلاً لترك القبائح.

والجواب: أنا لا ننكر أن فعل الواجبات الشرعية يدعو إلى فعل الواجبات العقلية؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، غير أنهم أخطأوا حيث اقتصروا على ذكر هذا الوجه، بدليل ما ذكرنا في

آية الوضوء، ولا مانع من تعدد الجهات، فالصلاة عبادة يراد بها الشكر للمنعم بدليل ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾ [سبأ: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ۝٥٦﴾ [الذاريات].

مع ما فيها من صحة الجسد بسبب تضمنها للحركات الرياضية، ثم طهارة الظاهر الذي تتسبب عنه طهارة الباطن من النشاط والأريحية وزكاء الفطرة، وبالعكس فإن وجود الأوساخ والنجاسات على البدن أو الثياب يبعث في النفس القلق، وتتشوش بسببه الفطرة، وهذا بالإضافة إلى أن فعل الصلاة يدعو إلى ترك المنكرات، وإلى فعل الطاعات على العموم، العقلية والشرعية.

ولله تعالى فيما شرع من العبادات حكم ومصالح عائدة إلى العباد زائدة على كونها شكراً، وعبادة، وألطافاً، كما ذكرنا في الصلاة من الصحة، والنظافة، والنشاط، والأريحية، وزكاء العقل، وقد رأيت في بعض الاكتشافات العلمية الحديثة كلاماً لبعض المكتشفين يقول فيه ما ملخصه: يوجد على سطح الجسم نقاط عديدة ذات صلة بأعضاء الجسم الداخلية، ومعظم هذه النقاط يتركز في الأطراف والوجه واليدين والأذنين والقدمين، وتدليك هذه النقاط يعيد التوازن والنشاط لأجهزة الجسم الداخلية، ويفيد لعلاج كثير من الأمراض المزمنة كآلام الظهر، والرقبة، والعمود الفقري، وارتفاع الضغط الدموي، والإمساك المزمن، والأرق، والصداع، والتوتر، وغير ذلك من الأمراض، كما أنه يخفف من حدة التوتر الناشئ من ضغوط الحياة اليومية التي تسبب لكثير من الأمراض، ويعيد للإنسان الشعور بالراحة والاسترخاء، وينشط الدورة الدموية، ويساعد على التخلص من المواد السامة والضارة في الجسم، ويجدد للإنسان النشاط والحيوية و... إلخ.

قلت: لذلك ذكر الله تعالى في آخر آية الوضوء قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ۝٦﴾ [المائدة] فبين الله تعالى في هذه الآية أن في تشريع الغسل من الجنابة

والوضوء منافع عائدة إلى الإنسان، غير أنه ذكرها على سبيل الإجمال في قوله: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾.

وبما ذكرنا يتبين ضعف فلسفة المعتزلة في هذا الباب، وكذلك ضعف قول من اقتصر على أن الوجه هو كونها شكراً.

الجبروالاختيار

العبد مختار في أفعاله يحدثها كيفما شاء على حسب إرادته وداعي نفسه، وهذا هو مذهب الزيدية والمعتزلة وغيرهم.

وقالت المجبرة جميعاً: إنه لا فعل للعبد، وإن كل ما صدر من العبد من خير وشر فإن الله تعالى هو الذي يخلقه فيه، وما العبد إلا كالشجرة التي تتحرك بتحريك الله لها، وما نسبة الفعل إلى العبد إلا كنسبة الطول والقصر والسواد والبياض إليه، إلا أن طائفة من المجبرة لما رأوا قبح هذا المذهب وظهور سوءته اخترعوا له فلسفة جديدة، وأظهروه للناس في كساء جديد فقالوا: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العبد، غير أن للعبد كسباً، وهذا القول للأشعرية، ولا مهرب لهم في هذه الزيادة كما سيأتي.

قول الأشعرية بالقدرة المقارنة وبالكسب

وقال آخرون من متأخري الأشعرية: إن قدرة العبد هي المؤثرة في أفعاله، غير أن هذه القدرة يخلقها الله تعالى في حال حدوث الفعل، بمعنى أن القدرة مقارنة للفعل، تحدث عند حدوثه، وتعدم عند نهايته.

ثم تحدثوا عن هذه القدرة فقالوا: إنها قدرة موجبة للمقدور، بمعنى أن القدرة إذا حصلت فلا بد من حدوث الفعل.

وهذا هو عين مذهب المجبرة الأول، لأن خالق العلة خالق للمعلول.

ونقول في الجواب عليهم:

إن فرق المجبرة متفقون جميعاً في نسبة الفعل إلى الله تعالى دون العبد، فالأشعرية والمتأخرون منهم هربوا إلى غير مهرب، فلم يخرجوا في هروبهم من مذهب الجبر، فإنهم جميعاً يقولون: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العبد، وإنما اختلفت الفلسفة التي تتحدث عن ذلك المذهب.

وكسب الأشعرية غير معقول، وذلك أنهم يقولون إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العباد، وللعبد منها كسب، وحينئذ فهل الكسب الذي أضافوه إلى العبد فعل من الأفعال أم غير فعل؟ ولم يردوا جواباً عن هذا السؤال إلى اليوم، فتحيروا وبهتوا عند هذا السؤال، فلم تسمح لهم قواعد المذهب أن يقولوا: إن الكسب فعل من الأفعال، لأن الأفعال عندهم كلها من خلق الله، ولا يجوز أن يضاف شيء منها إلى العبد، وإن قالوا: إن الكسب غير فعل عجزوا عن بيان أي شيء هو.

وحينئذ يتبين لنا أن طوائف المجبرة متفقون على أن الأفعال كلها من خلق الله لا من فعل العبد.

الجواب على طوائف المجبرة

ومن هنا فإنا نرد عليهم جميعاً بجواب شامل لهم، فنقول:

١- مذهب الجبر متصادم مع ما يجده كل عاقل من نفسه، ويلمسه بضرورة عقله، في تصرفاته، وأفعاله التي يحدثها على حسب مشيئته وإرادته، من غير أي شعور بأي دافع سوى إرادته ومشيئته، وأقوى الأدلة على الإطلاق ما يحصل عن طريق الوجدان، وذلك أن العقل يدرك ذلك بالمباشرة من غير واسطة فكر أو نظر.

ويعبر المتكلمون عن مثل ذلك بالمعرفة الضرورية، وهي التي تحصل بغير واسطة فكر أو نظر، كعلم الإنسان بأنه جائع، أو عاطش، أو صحيح، أو سقيم، أو خائف أو آمن، أو أعمى، أو بصير، أو مضطر، أو مختار و.. إلخ.

ومن هنا فلا يستطيع أهل الجبر أن يدفعوا الفرق بين حركة المرتعش الذي يرتعش من الحمّى، وبين حركة المرتعش الذي يرتعش باختياره من غير مرض.

٢- من المعلوم الذي لا شك فيه أن أفعال كل عاقل صادرة منه على حسب إرادته وكراهته، وهذا بخلاف الطول والقصر، وبياض اللون وسواده، فإنه لا يتوقف على إرادة العبد ومشيئته.

٣- ومن القرآن قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]. فدل تعالى بهذه الآية على أن الأعمال صادرة من العباد، وأنها صادرة عن مشيئتهم، ونحو ذلك في القرآن كثير، وهو مملوء بنحو: تعملون، تصنعون، تفعلون.

٤- لو كان الأمر كما تقوله المجبرة للزم أن يسمى الباري عز وعلا كافراً وكاذباً وظالماً وسارقاً و... إلخ، لأنه سبحانه هو الذي فعل ذلك، وأراده، وشاءه، دون العبد فإنه منزه عن ذلك، وبريء منه، ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة].

انظر إلى أين بلغ بهم الهوى؟ وإلى أين تمادى بهم الضلال والشقاء؟ ينسبون فعل القبائح والعظائم إلى الله تعالى، وينزهون أنفسهم عن فعلها، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيراً﴿٤٣﴾﴾ [الإسراء].

٥- ويلزم المجبرة بطلان الأوامر، والنواهي، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وذلك أن أمر من لا يستطيع الفعل والترك قبيح.

وعلى الجملة فهذا المذهب مذهب خرافي باطل، تَمُجُّهُ الفطرة، ويكذبه الوجدان والضرورة، وترده نصوص القرآن والسنة، ويتبرأُ منه العدل والحكمة، ولا يحتاج رده إلى أكثر من معرفته.

وقولهم: إن الله تعالى أعظم من أن يقع في ملكه ما لا يريد، وسبحان الذي لا يقع في ملكه إلا ما يريد، وقولهم: ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن، وقولهم: إن من توحيد الله نسبة جميع أفعال العباد إليه تعالى، وإن من ادّعى أنه فاعل لفعله

فهو مشرك غير موحد، وما أشبه ذلك، إنما هو من الأساليب والحيل الماكرة التي يروجونها على ضعاف العقول والبله.

وليس في كل ذلك الذي ذكروا ما يتنافى مع عظمة الله وتنزيهه ووحدانيته فقد قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ۝٢٠٥﴾ [البقرة] ولا شك أن الفساد في الدنيا كثير، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً ۝٢٧﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]. ولا شك أن الدنيا مشحونة بالكفر والكافرين.

شبهة وجوابها

ومن شبه المجبرة التي يستدلون بها على مذهب الجبر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات] أي خلقكم وعملكم، هكذا قالوا.

قلنا في الرد عليهم: قد جاءت هذه الآية تستنكر على المشركين عبادة الأصنام، فقال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات:] فاستنكر الله تعالى عليهم عبادة الحجارة التي ينحتونها بأيديهم ويصورونها أصناماً، مع أنه جل وعلا هو الذي خلقهم، وخلق الأصنام المنحوتة من الحجار، و﴿مَا﴾ هي الموصولة وليست مصدرية.

أفعال العبد: الأفعـال المتولـدة

تنقسم أفعال العبد إلى قسمين: أحدهما الأفعال الحاصلة بالمباشرة، وثانيهما الحاصلة بالتولد.

الأفعال المتولدة: هي التي تحصل بواسطة الآلة أو نحوها، فما تولد من فعل العبد فإنه ينسب إليه، وتلحقه أحكامه، وقد روي عن بعض من المعتزلة أقوال في المتولد، منها: أن المتولد فعل الله، وهذا مروي عن النظّام وصالح قبّة.

ومنها: أنه حدث لا محدِث له، وهذا مروي عن ثمامة.

ومنها: أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، وما سواها من المباشر والمتولد إنما حصل بطبع المحل، ليس من الله ولا من العبد.

قلنا في الرد عليهم: لو كان الأمر كما ذكروا لما جاز القصاص لمن قتل غيره بسيف، أو برمي السهم والحجر ونحوهما.

وأيضاً فإن المعلوم بضرورة العقل أن فعل الرمي والكتابة والقتل وما أشبه ذلك أفعال من العبد، ولم تفرق الضرورة بين المباشر والمتولد، فإنها تحكم على الكل بأنه من فعل العبد.

وسنبين الضرورة وإن كانت لا تحتاج إلى بيان فنقول:

١- إن الأفعال المتولدة تقع على حسب قصد العبد وداعيه، وتنتفي بحسب كراهته.

٢- إنها تتبع القدرة في القلة والكثرة.

٣- إنها تحصل بحصول الآلة وتنتفي بانتفائها.

٤- العقلاء يستحسنون الأمر بالكتابة والرمي، وكل ذلك يوضح ما ذكرنا.

أفعال الله تعالى

أفعال الله تعالى أفعال قدرة، أي أن الله تعالى يخلق ما يشاء من غير واسطة شيء، فأفعال الله تعالى هي المخلوقات، لا فعل له سواها، من حركة، أو سكون، أو عرض، بخلاف فعل العبيد، فإنما هو حركة أو سكون.

وللمعتزلة في هذا الباب فلسفة غير معقولة، **فقالوا:** إن الله تعالى يخلق المخلوقات، أو يفنيها بواسطة عرض، وقالوا عن هذا العرض: إنه لا محل له، وسموا عرض الخلق إرادة، وعرض الإعدام الفناء.

قلنا: لا دليل على ما ذكروه، ولا طريق إلى إثباته، لا من عقل ولا سمع، وإثبات ما كان كذلك جهالة وضلالة، بل إن الدليل القاطع والحجة الواضحة قد قامت على استحالة عرض لا في محل.

فقد ثبت فيما سبق أن الأعراض من صفات الأجسام وخصائصها، وأنها لا تتصور البتة إلا في الأجسام غير منفكة عنها.

الفرق بين أفعال العباد وأفعال الله تعالى

وأفعال العباد أفعال جارحة وأفعال قلب، فأفعال الجوارح هي أفعال الأعضاء وأفعال القلب هي كالتفكير، والعلم، والظن، والمحبة، والكراهة، والعزم، والنية، ونحو ذلك.

وأفعال العبد كلها الجارحية والقلبية أعراض فقط، إذ هي إما حركة أو سكون، أو نحوهما كأفعال القلوب.

ويستحيل من العبيد إحداث الأجسام، وبعض الأعراض، كالألوان، والطعوم، والروائح، والحرارة.

وأفعال العبد كلها هي: المباشر والمتولد.

وأفعال الباري عز وعلا منها المبتدأ والمتولد؛ فالمبتدأ من أفعاله تعالى هو ما يحصل بغير واسطة، والمتولد هو ما يحصل بواسطة سبب، كإثارة السحاب وسوقه في السماء، فإن ذلك بسبب الرياح، وكخلق النور والضوء وصلاح الثمار و.. إلخ فإنه حاصل بسبب الشمس.

القــــدرة

خلق الله تعالى للعبد قدرة محدودة، وجعلها سبحانه وتعالى له كالآلة، يفعل بها ما يشاء من شؤون دينه ودنياه، والعبد مع وجود القدرة فيه قد يفعل الفعل وقد لا يفعله.

وقال بعض المجبرة وهم الذين أثبتوا للعبد قدرة: إن الله تعالى يخلق للعبد قدرة، فإذا حصلت القدرة حصل بحصولها الفعل لا محالة، فإذا انتهى الفعل انتهت القدرة، فعندهم أن الله تعالى يخلق للمؤمن القدرة على الإيمان، فيحصل الإيمان لا محالة، بسبب حصول القدرة عليه، ويخلق للكافر قدرة على الكفر فيحصل الكفر لا محالة، ويخلق للمصلي القدرة على الصلاة فتحصل الصلاة حتماً، وهكذا كل طاعة، أو معصية، أو حركة، أو سكون، فإن الله تعالى يخلق

لكل واحد قدرة خاصة، فإذا حصلت القدرة على الحركة حصلت، وإذا لم تحصل القدرة استحال حصولها، فالعبد الذي لا يصلي يقولون في حقه: إنه كان لا يستطيع الصلاة لعدم وجود القدرة، وهكذا يعللون انتفاء الأفعال بعدم القدرة، ووجود الأفعال بوجود القدرة.

ويستحيل عندهم من القادر على المشي أن يجلس، ومن الجالس أن يمشي، ومن الكافر أن يؤمن، ومن المؤمن أن يكفر و... إلخ.

قلنا: قولكم هذا مناف لما يجده كل عاقل من نفسه بضرورة عقله، فإن كل عاقل يجد من نفسه أنه يتصرف في أفعاله كيفما شاء على حسب إرادته وداعي نفسه، فإن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل.

والعقلاء جميعاً بما فيهم المجبرة يستحسنون السؤال لبعضهم الآخر: لم فعلت؟ ولم تركت؟ يطرحون هذا السؤال ويريدون به بيان داعي النفس الذي دعاها إلى الفعل أو الترك. وما ذاك إلا لأن أفعال الإنسان تحصل على حسب داعي نفسه ومشيئته، لا على حسب وجود القدرة وعدمها، ولو كان الأمر كذلك لحسن أن يجيب الرجل عن ذلك التساؤل بوجود القدرة أو بعدمها، غير أن المجبرة أنفسهم لا يستحسنون الجواب بالقدرة أو بعدمها كغيرهم من الناس.

وبعد، فلو كانت القدرة توجب الفعل، وتحصّله لا محالة لكان الفاعل غير مختار في أفعاله، ومن الضرورة والبديهة أن الإنسان مختار في أفعاله، يتصرف فيها كيفما شاء.

تخاليط الأشعرية والمجبرة في القدرة والجواب عليهم

هذا، ومن تخاليط الأشعرية في القدرة أنهم يقولون: إن للعبد قدرة لا يوجد بها أي فعل، أما القدرة التي بها توجد أفعاله فهي قدرة الله تعالى.

ونقول لهم: أي فائدة في قدرة العبد ما دام أنه لا يوجد بها أي فعل؟

وقال بعض المجبرة: إن الله لم يخلق للعبد قدرة البتة، وإنما هو الذي يصرفهم ويفعل بهم ما شاء، ويؤخذ الجواب مما سبق.

ثم قالت المجبرة عموماً: لو خلق الله تعالى لعباده قدرة يتصرفون بها، ثم عصوا الله تعالى لكان عصيانهم منازعة لله تعالى في سلطانه، ومغالبة له جل وعلا، حيث نهاهم عن ذلك فعصوه، وخالفوه، وغالبوه فغلبوه، ويلزم حينئذ أن يكون الله تعالى مغلوباً، وذلك لا يجوز ولا يصح، هكذا يستدلون.

والجواب والله الموفق: إنه ليس فيما ذكرتم منازعة، ولا مغالبة، وذلك أن الله تعالى بين للمكلفين مَحَابَّهُ من الأعمال وَمَكَارِهَه، ورغّبهم في طاعته، وحذرهم من معصيته، فمن أطاعه أدخله الجنة، ومن عصاه أدخله النار، ومكنهم من اختيار أي الطريقين، بما ركب فيهم من العقول والقدرة، فالعاصي لا يُعَدُّ حينئذ مغالباً لربه ولا منازعاً له في سلطانه، وما ذلك إلا كفعل عبد قال له سيده: لا أرضاك تأكل البر ولا أمنعك عنه، ولكن إن فعلت عاقبتك، فإن مخالفة العبد لسيده لا يعد مغالبة ولا منازعة لسيده، إذ أن المغالبة والمنازعة هي المقاومة بالعدد والعدّة ونحو ذلك، ولا يقال في حق العبد إنه لعصيانه غالب، ولا مغالب، وعلى هذا سلاطين البشر مع رعاياهم فإن عصيان الرعايا لا يعد مغالبة ولا منازعة، ولا يقال غالب ومغلوب إلا إذا عجز عن مجازاة العاصي وتأديبه، أما إذا أدب السلطان العاصي وألحق به جزاء عصيانه فلا يصح أن يقال إن العاصي غالب، ولا السلطان مغلوب.

وقالت المجبرة أيضاً: سبق في علم الله تعالى أن العاصي يفعل المعصية، فكيف يتمكن من تركها مع ذلك؟

قلنا في الجواب عليهم: عِلْم الله تعالى لا تأثير له في حدوث فعل الطاعة والمعصية اتفاقاً بيننا وبين المجبرة، أما نحن فواضح، وأما المجبرة فإنهم يقولون إن أفعال العباد تحدث بقدرة الله، وبفعله لا بعلمه.

فإن قالوا: إن عِلم الله تعالىٰ يسوق القادر إلىٰ الفعل، لا أنه هو المؤثر، بل المؤثر القدرة والعلم سائق.

قلنا: إذا كان الأمر كذلك فإنه يلزم علىٰ مذهبكم أن يكون الباري جل وعلا مجبرَاً في خلق أفعال عباده من الطاعات والمعاصي، لا اختيار له فيها، وكذا في جميع أفعاله، وذلك لسبق العلم، وأنتم لا تقولون بذلك.

مقدور بين قادرين

قال باستحالته جمهور المعتزلة وبعض متأخري الزيدية، واستدلوا علىٰ ذلك بأنه لو صح مقدور بين قادرين لصح منهما مختلفين، بأن يريد أحدهما مثلاً تسكين الشيء، والآخر تحريكه، فيؤدي ذلك إلىٰ اجتماع النقيضين.

وأجيب: بأن الاستحالة إنما هي في حال الاختلاف، أما في حالة الاتفاق فلا مانع.

وبعد، فعندي أنه ليس لهذه المسألة من الأهمية القدر الذي أعطوها، ولا يترتب عليها كثير فائدة.

استحالة إيجاد النقيضين

ويستحيل إيجاد النقيضين من أي قادر في ذات واحدة، والنقيضان: ما ينقض أحدهما الآخر ولا يرتفعان، كالحيض والطهر، والوجود والعدم، والحركة والسكون، ونحو ذلك.

استحالة إيجاد الضدين

ويستحيل أيضاً إيجاد الضدين، وهما ما يمنع وجود أحدهما الآخر، بأن لا يجتمعا معاً في ذات واحدة، ويجوز أن يرتفعا معاً، كالبياض والسواد يرتفعان بالحمرة ونحوها.

خلافاً للمجبرة فإنهم جوزوا اجتماع النقيضين والضدين في محل واحد، وقالوا: إن الله سبحانه وتعالىٰ قادر علىٰ ذلك؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. ونحوها من الآيات.

قلنا: لعل المجبرة إنما قالوا ذلك تعظيماً لله تعالى، بأن قدرته لا تنتهي عند حد، ولا يعجزها شيء، غير أن هناك ثلاث نظريات قطعية:

الأولى: أنه لا يجوز على الله الفناء، ولا العجز، ولا الجهل، ولا الموت، ولا... إلخ، وقد يعبر بعض المتكلمين عن ذلك فيقول: إن الله تعالى (واجب الوجود) و(مستحيل العدم).

الثانية: كل ما نشاهده من المخلوقات يجوز عليه الوجود والعدم، ويسمى هذا عند المتكلمين (بممكن الوجود).

الثالثة: هناك معلومات مفروضة يحيل العقل وجودها كاجتماع النقيضين والضدين في محل واحد، ويسمى مثل هذا عند المتكلمين بمستحيل الوجود.

إذا عرفت ذلك فالفناء على الله تعالى والعجز والجهل والموت والعدم كل ذلك مستحيل غير ممكن وغير مقدور، وهكذا اجتماع النقيضين والضدين في محل واحد فلا تتوجه القدرة إلى ذلك، ولا يوصف القادر بسبب ذلك بالعجز؛ لأن العجز إنما يكون عما تتوجه إليه القدرة؛ فقدرة الله تعالى تخلق السماء والأرض والشمس والقمر والإنسان والحياة والموت، وأمَّا أن يجعل الله تعالى الشمس والقمر موجودتين، وغير موجودتين في وقت واحد، أو أن يجعل بني آدم أحياءً وغير أحياء في وقت واحد، أو أن يجعل السماء والأرض موجودتين وغير موجودتين في وقت واحد، فذلك من التجويزات الباطلة التي لا تكون، ولا يشغل تفكيره بها إلا أحمق.

الإرادة

الإرادة هي من المخلوق: النية والضمير والعزم، وهي فيه عرض يجيء ويذهب، والكراهة في المخلوق أيضاً عرض يجيء ويذهب، وقد ثبت فيما تقدم أن الأعراض من خصائص الأجسام، وأن الله تعالى لا تحله الأعراض.

وقد ثبت أن الله تعالى مريد في نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ له كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وثبت أنه تعالى كاره في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة:٤٦].

معنى إرادة الله وكراهته

لذلك نقول: معنى إرادة الله سبحانه وتعالى: هو إدراكه بعلمه اشتمال الفعل على الحكمة والمصلحة، وكراهته إدراكه بعلمه اشتمال الفعل على المفسدة.

وعلى هذا فالإرادة أمر إضافي لا يلزم منه ما ينافي جلالة الرحمن سبحانه وتعالى، إذ أن الإدراك غير المدرِك وغير المدرَك.

فإن قيل: الإرادة أمر زائد على العلم فيلزم أن تكون غير العلم.

قلنا: الإرادة في حق الله تعالى هي داعي الحكمة، وذلك هو علمه باشتمال الفعل على المصلحة والحكمة، ولا يصح في العقل إثبات شيء آخر غير ذلك إلا ميلان القلب والتشوق من النفس والتَّوَقَان، وذلك مستحيل في حق الله تعالى، هذا هو تحقيق معنى الإرادة.

أما المعتزلة فقد تخبطوا في تحقيق معناها، فجعلوها كإرادة المخلوق، إلا أنهم جعلوها لا في محل هرباً عما يلزمهم من التجسيم.

ثم قالوا: إن الإرادة تحدث عند وجود المراد، ولا يحتاج وجودها إلى إرادة، وبطلان قولهم هذا ظاهر لا يخفى، فعرض لا محل له محال، وإحداث الحكيم لشيء غير مراد نقض للحكمة، وذلك أن العقل يقضي بأن الحكيم لا يفعل فعلاً إلا بإرادة.

الأقوال الباطلة في تفسير الإرادة

وقال بعض المجبرة: بل إرادته تعالى معنى قديم كقولهم في سائر صفاته تعالى.

والجواب: أن إثبات معنى قديم يستلزم تعدد القدماء، ولا قديم إلا الله، كما يستلزم التجسيم، وذلك أن المعاني لا تحل إلا في الأجسام.

وروي عن بعض المتكلمين: أن الإرادة حركة لا هي الله ولا غيره.

وعن بعض آخر: هي حركة في غيره تعالى.

وبطلان هذين المذهبين واضح، فالأول غير معقول، إذ لا واسطة إلا العدم.

والثاني يلزم أن يكون المريد هو المتحرك الذي حلت فيه الحركة لا الباري تعالى.

قال مثبتو الإرادة الحقيقية: الدليل على كونه مريداً كإرادة الواحد منا أن قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] خبر ينصرف إلى كل واحد ممن اسمه محمد، ولا يتعين أن المراد به محمد بن عبد الله النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بإرادة من الله تعالى بكونه المقصود بهذا الخبر من بين سائر المحمدين.

وقالوا: إن الله تعالى قد أمر وتهدد وأباح بصيغة واحدة نحو: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام:٧٢]، ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠]، ولا يتميز بعض ذلك من بعض إلا بالإرادة.

قلنا: لم ننف الإرادة، غير أنها ما ذكرنا لاستحالة الإرادة الحقيقية التي هي النية والضمير في حق الله تعالى.

وبعد، فالقرائن والأمارات تعين المقصود في نحو قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، وتعيّن المقصود بصيغة افعل، ولا يحتاج ذلك إلى الإرادة، لأنها ضمير محجوب، لا يمكن الاطلاع عليه.

إذا عرفت معنى الإرادة فاعلم أن الله تعالى مريد لجميع أفعاله.

وقد قال قوم من المعتزلة: إن الله يخلق الإرادة والكراهة بغير إرادة، وهذا من تخاليط المعتزلة في الإرادة، وقد تقدم الجواب على ذلك.

الإرادة عند العبد

وللعباد إرادة يحدثونها لمصالح أنفسهم، ودفع المضار عنها، وبها يستحقون المدح والذم، ومن شأن هذه الإرادة أن لا توجب المراد، ولا تولده، وقد أنكرت المجبرة ذلك فقالوا: ليس للعباد إرادة البتة، وإنكارهم لها مكابرة لضرورة العقل، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [المزمل:١٩]، فنسب المشيئة إلى العبد، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً﴾ [النساء:٦٠]، وقال جل وعلا: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال:٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً﴾ [النساء:٢٧]، وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء:٩١] إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت إرادة العبد.

والإرادة هي: إعداد النفس وتوطينها على الفعل أو الترك، وتتبع الفعل في الحسن والقبح، فإرادة الحسن حسنة، وإرادة القبيح قبيحة، ومن هنا قالوا: إنه يلحقها الثواب والعقاب، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤].

وقيل: إن الله تعالى يتجاوز عن مثل ذلك؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((تجاوز الله عن أمتي ما حدَّثتْ به أنفسها ما لم تقل أو تفعل)).

قلنا: الإرادة والعزم شيء، وحديث النفس شيء آخر، فالإرادة والعزم فعل اختياري من أفعال العبد، وحديث النفس يأتي الإنسانَ بغير اختياره، فهو حينئذ ليس من فعله، فالحديث يراد به حديث النفس الذي لا اختيار للعبد في حدوثه، وقد قال تعالى فيما كان كذلك: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ويؤيد ما ذكرنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل يا رسول الله فهذا القاتل فما بال المقتول؟ فقال: إنه أراد قتل صاحبه)).

هذا، وقد قال كثير من المعتزلة: إن الإرادة لا تتعلق بالنفي وإنما تتعلق بالإثبات.

قلنا: المعلوم بالضرورة أن أحدنا يجد من نفسه إرادة أن لا يكون كذا، كما في إرادة الإثبات من غير فرق، وإنكار مثل ذلك مكابرة وعناد.

رضا الله تعالى ومحبته

رضا الله تعالى ومحبته وولايته المعنى في ذلك كله هو: الحكم من الله تعالى باستحقاق العبد الثواب قبل وقته، ثم إيصاله إلى صاحبه في الآخرة.

والكراهة هي ضد المحبة، وهي: الحكم من الله تعالى باستحقاق العبد العذاب قبل وقته وإيصاله إليه في وقته.

والسخط والغضب والبغض كل ذلك بمعنى الكراهة.

هذا، واعلم أن محبة الله تعالى إنما تتعلق بالعبد إذا كان مطيعاً لله تعالى، فإن عصاه سخط عليه، فحكم السخط والمحبة تابع لفعل العبد.

وتفسير الرضا والسخط و... إلخ بما ذكرنا هو اللائق بعظمة الله تعالى، أما المعاني الحقيقية لتلك العبارات فإنها مستحيلة في حق الله تعالى، وذلك أن الغضب هو فوران دم القلب، وانتفاخ الأوداج، واحمرار العينين، وهيجان النفس الذي يدفع بصاحبه إلى الانتقام.

والرضا هو انفعال في القلب يبعث على انشراح الصدر... إلخ.

وكل ذلك أعراض تستحيل على الله تعالى؛ لما تقدم من أن الأعراض من خصائص الأجسام.

تعلق الإرادة

تعلق الإرادة: والله تعالى مريد لفعل الطاعات من عبيده ما حدث منها وما لم يحدث، ومريد لترك المعاصي ما حدث منها وما لم يحدث.

وقالت المجبرة جميعاً: إن الله تعالى مريد لجميع الطاعات وجميع المعاصي، وأنه ما من حركة أو سكون يقع في الكون إلا وهو حادث بقدرته ومشيئته

وإرادته، وأن جميع الفواحش والمعاصي بإرادته وقدرته، وأنه المنفرد بخلقها ومشيئتها دون عبيده.

ثم قالوا: إن ما لم يحدث من الطاعات والمعاصي فإن الله تعالى لا يشاؤه ولا يريده، وجملة القول هو أنها وقع فالله يريده، وأن ما لم يقع فلا يريده، ثم إذا وقع فإن الله يريده.

قلنا: إذا كان الله تعالى وتقدس هو الذي يتولى خلق الكفر والضلال والفواحش والمآثم والجرائم والطاعات والمعاصي عند المجبرة، فما بالهم يعترضون على الله وعلى مشيئته وقضائه وقدره؟

وذلك أنهم يستنكرون مذاهب الشيعة، والمعتزلة، ويضللونهم، ويكفرونهم، مع أنهم يعتقدون ويؤمنون بأن الله تعالى هو الذي خلقها وأوجدها، وأرادها وشاءها، وقضاها وقدرها.

وهذا المذهب في الواقع هو من مذاهب المشركين، بدليل قوله تعالى فيما حكاه عنهم: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا... إلى قوله تعالى: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام].

وقد تسربت هذه العقيدة الشركية إلى دين المسلمين، وحظيت بدعم سلاطين بني أمية منذ ولادتها في عهد معاوية بن أبي سفيان، وهو أول من رَوَّجَ لها.

والسبب في ترويج معاوية لهذا المذهب ثم سائر بني أمية هو ما فيه من تثبيت الخلافة وتقويتها، حيث إن الناس إذا اعتقدوا هذا المذهب فإنهم سيرضون بما شاءه الله وأراده وقدره وقضاه وصنعه من ولاية معاوية.

فألبس معاوية بهذا المذهب سلطانه ثوب الخلافة الشرعية، وسربلها سربال الدين، وجعلها بذلك مرفوعة الجبين، وهذا في حين أن أدلة الكتاب ناطقة ببطلان هذا المذهب، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ﴾ [غافر:٣١]،

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال سبحانه وتعالى:﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات] فبين الله تعالى في هذه الآية مراده من خلقه للجن والإنس، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء] وفي هذه الآية بيّن تعالى ما هو المراد من إرسال الرسل.

بعض شبه المجبرة لإثبات أن اللّه يريد المعاصي والكفر

وقد تقول المجبرة: إن الله لا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد؛ لكنه تعالى يريد ذلك ويشاؤه.

قلنا: لا يصح اجتماع ذلك لما فيه من المنافاة.

ألا ترى لو أن رجلاً قال لأولاده: لا أرضى لكم أكل القات ولا أحبه، ولكني أريد لكم أكله وأشاؤه، كيف يكون موقف السامعين من ذلك الرجل وكلامه؟ لاشك أنهم يحكمون بجهل الرجل وتناقضه وتناقض كلامه إن لم يحكموا بجنونه وحمقه.

فإن قالوا: إن الصائم قد يحب الأكل في نهار رمضان لما فيه من الجوع، ولكنه لا يريده لما فيه من معصية الله تعالى، وحينئذ فلا منافاة ولا مناقضة.

قلنا: المؤمن الصائم لا يحب الأكل في نهار رمضان لما فيه من معصية الله تعالى، بل ينفر عن ذلك أشد النفور ويكرهه، بل يكره من يفعله ويشمئز منه، ولا يريده ولا يشاؤه كل ذلك لما في الأكل من معصية الله.

هذا، ومما يستدل به المجبرة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْأِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فقالوا: إن الآية دليل على أن الله يشاء فعل الشياطين.

والجواب: أن معنى الآية أن الله تعالى لو شاء لأماتهم أو حبسهم عن فعل المعاصي، لكنه تعالى خلاهم وشأنهم، ووكلهم إلى اختيارهم، ليتم التكليف الذي يترتب عليه الجزاء، فلم يمنعهم من فعل الكفر والمعاصي، والجعل يراد به التخلية، والتخلية من الله تعالى، لذلك أسند الفعل إليه، وهذا من مجاز الإسناد الذي يسمى المجاز العقلي عند أهل البلاغة.

استدلالهم بآية: {ولو شاء ربك لآمن من في الأرض..} والجواب عليهم

ومما يستدلون به أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، فقالوا: إن الآية دليل على أن الله تعالى لم يشأ إيمان الناس جميعاً، وأنه لو شاء ذلك لآمنوا.

فيؤخذ منها أنه تعالى يشاء عصيان العصاة وإيمان المؤمنين.

والجواب عليهم: أن معنى الآية: أن الله تعالى لو شاء أن يرغم أهل الأرض على الإيمان لآمنوا، غير أنه تعالى لم يشأ ذلك؛ لما يلزم من بطلان التكليف والاختيار، وببطلان ذلك يبطل الثواب والعقاب، وذلك أن الثواب والعقاب مبنيان على الاستحقاق، ولا استحقاق مع عدم الاختيار، وهذا التفسير هو الذي يتمشى مع منطق الفطرة، ويتناسب مع الحكمة، مع أن آخر الآية يشهد لما ذكرنا، فإن قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس] دليل على أن المعنى ولو شاء ربك أن يكره الناس على الإيمان لآمن من في الأرض أفأنت...إلخ.

ثم قالت المجبرة: إن الله تعالى مالك لعباده، فله أن يتصرف فيهم كيف يشاء، فله جل جلاله أن يخلق عبيده، ويخلق فيهم الكفر، ويقيدهم به، فلا يستطيعون الانفكاك عنه، ثم يعذبهم بالنار، ولا يكون ذلك قبيحاً، بل إن ذلك من العدل والإحسان.

قلنا: قد ثبت بالاتفاق بين المسلمين بما فيهم المجبرة أن الله تعالى عدل لا

يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً، ومفهوم العدالة معروف عند البشر متقرر في عقولهم، ولا شك أن ما تذكُرُه المجبرة متناف مع ذلك غاية التنافي، مع ما فيه من تكذيب المدائح التي تمدّح الله تعالى بها في كتابه الكريم من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴿٤٩﴾﴾[الكهف] وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فقول المجبرة: إن الله تعالى خلق الإنسان ثم خلق فيه الكفر والفسوق والعصيان، وأراد ذلك وشاءه وقدره وقضاه، ليس للإنسان فيه فعل ولا إرادة ولا مشيئة، والله تعالى هو الذي تولى ذلك دون الإنسان، ثم يعذبه الله تعالى بالخلود في النار والأغلال، فهذا من أعلى منازل العسر وأشدها، بل لا عسر فوق ذلك، وعلى قول المجبرة فأين ما تمدّح الله بنفيه في قوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾؟

وعلى الجملة فلا يسعنا سرد الأدلة على بطلان مذهب المجبرة، ويكفي لمعرفة بطلانه بعد بديهة العقل أن يقرأ العاقل القرآن، فإنه سيجده من أوله إلى آخره يردُّ على الجبرية، ويصيح في وجه مذهبهم الشيطاني.

الاحتجاج بالدعاء بالتوفيق والتسديد ونحوهما

قد تحتج المجبرة على مذهبها وهو أن الله تعالى هو الذي يخلق المعاصي والطاعات ويريدها ويشاؤها ويقضيها ويقدرها بمشروعية الدعاء بالتوفيق والتسديد والإعانة والعصمة والهداية ونحو ذلك.

ومن ذلك الأدعية المأثورة عن النبي ÷: ((اللهم أعنا على أداء ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها... واهدنا ويسر الهدى لنا.... وخذ إلى الخير بنواصينا، واجعل الإسلام منتهى رضانا)) إلى غير ذلك من الأدعية، وهي كثيرة في هذا الباب.

وقد يؤيدون ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْأِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧].

والجواب والله الموفق: أن الدعاء بذلك ثم حصوله لا ينافي الاختيار، وذلك أن التوفيق والتسديد والعصمة والإعانة و.... إلخ معناها التيسير لليسرى التي ذكرها الله تعالى في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى۝﴾ [الليل]، وحصول كل ذلك لا يكون إلا للمؤمنين المتقين، كما ذكر الله في الآية هذه، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ له مَخْرَجاً﴾ [الطلاق:٢]، أي مخرجاً من فتن الوقوع في المآثم والعظائم.

ولا ينافي ذلك كما ذكرنا الاختيار، فإن العبد المؤمن هو الذي يختار فعل الطاعات وترك المعاصي، وعناية الله ورعايته تحوطه وترعاه.

أما كيفية التوفيق والتسديد والعصمة التي يعطيها الله تعالى عباده المتقين فهي أن الله تعالى يزيد في بصائر المهتدين المستجيبين، كما ذكر الله تعالى في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً﴾[محمد: ١٧]، ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]، ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾ [الأنفال: ٢٩]. والفرقان هو زيادة تنوير العقل.

فإذا زاد نور القلب ازداد المؤمن إيماناً بالله، واستحكمت المعرفة به تعالى، وازداد رسوخاً في الخشية له جل وعلا.

فإذا حصلت خشية الله ورسخت حجزت صاحبها عن الوقوع في المعاصي، وقيدته، وساقته إلى فعل الطاعات وتحري رضا الله تعالى، وتسبب ذلك أيضاً في زيادة حب الإيمان، وكراهة الكفر والفسوق والعصيان، وعندها يحظى المؤمن بتيسير الله له سبل الطاعة، ويجنبه سبل المعصية.

تيسير الله سبل طاعته وتجنيب سبل معصيته

يقع ذلك على صور كثيرة، منها: أن يرزق الله العبد زوجة صالحة تعينه على أمور دينه، وأن يرزقه الله تعالى أولاداً صالحين كذلك، وأن يكون في مجتمع صالح، أو أن يكون في بلد العلماء المحققين، وتتيسر له العلاقة معهم، وتُلقى في

قلبه محبتهم، وأن يغنيه الله تعالىٰ عن الفقر، ويعطيه الكفاية فلا تحدثه نفسه بعد ذلك إلىٰ الوقوع في أكل الحرام ونحو ذلك.

وأما كيفية تجنيب الله تعالىٰ له سبل المعصية فكذلك يقع علىٰ صور كثيرة، منها: أن يرزقه الله تعالىٰ رزقاً علىٰ قدر الكفاية والحاجة، ولا يبسط له في ذلك؛ لئلا يقع في الطغيان والإثم والعدوان الذي قال الله عنه: ﴿إِنَّ الْأِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق:٦، ٧]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧].

ومنها أن يرزقه الله زوجة علىٰ حسب حاجته بحيث لا تحدثه نفسه بعدها إلىٰ الوقوع في الحرام.

ومنها: أن تعرض له شواغل وموانع وصوارف إذا عزم علىٰ سفر مثلاً قد يتعرض فيه لفتنة الوقوع في الحرام، أو علىٰ فعل شيء قد تكون عاقبته آثمة.

وصور ذلك كثيرة وقصدنا هو ضرب الأمثال لتفهيم المقصود.

وبعد، فالدعاء عبادة مستقلة يحبها الله تعالىٰ، ويدعو عباده إليها، كما في قوله عز ذكره: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ۝﴾ [غافر] وقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، إلىٰ غير ذلك من الآيات، وذلك لما فيه من إظهار الافتقار إلىٰ الله، والتذلل وإظهار الحاجة إليه، وأنه مصدر كلّ خير، وربّ كل نعمة، وأن الإنسان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فالحياة من عنده، وزيادة الأعمار من عنده، وصحة الأبدان من عنده، وهو الذي يرزق عباده بإنزال المطر، ثم بإخراج الرزق من الأرض، وهو الذي أرسل الرسل، وأنزل الكتب لهداية الناس، وعلمهم سبل الطاعة والهداية، وكيف يطيعون ويشكرون، وحذرهم من سبل الشيطان، وعلّمهم ما لم يكونوا يعلمون و... إلخ.

فالمؤمن وإن كان يعلم أن الله تعالىٰ يعطي ذلك في الدنيا من غير دعاء كما قال سبحانه: ﴿كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء] وقال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣٢].

وأنه تعالىٰ قد هدىٰ الناس جميعاً بما أرسل إليهم من الرسل، وبما أنزل من الكتب، وبما أعطاهم من العقول و... إلخ، غير أنه وإن كان كذلك إلا أن فيه حِكماً وأسراراً يريدها الله، منها:

١ – إظهار الفقر والحاجة إلىٰ الله.

٢ – إظهار أن الله تعالىٰ هو الذي يعطي ويمنع.

٣– إظهار التضرع والتذلل.

٤ – إعلان إحاطة الله بكل شيء، واستيلاء قدرته علىٰ كل شيء، وأن أَزِمَّة الأمور كلها بيده، ومصادرها عن قضائه، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد.

٥ – إظهار أن العبد لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً.

٦ – الدعاء صلة بالله، يبث فيها العبد شكايته علىٰ ربه، ويسأله من فضله ما لا يقدر عليه غيره من تفريج الهم وكشف الغم و... إلخ، فيتسبب ذلك إلىٰ حصول الطمأنينة في القلب، والتخفيف من وطأة البلاء النازل وشدة محنته.

٧– وباستمرار الدعاء تحيا تلك الصلة بالله وتستحكم، فإن رأىٰ الإجابة حَمِد الله تعالىٰ وأكثر من شكره، وإن رأىٰ غير ذلك قال: لعل ذنوباً حالت دون الدعاء فنظر إلىٰ عيوب نفسه وإلىٰ ذنوبه وأصلحها، وأكثر من الاستغفار خصوصاً وعموماً.

٨– الدعاء عدة المؤمن وسلاحه علىٰ الأعداء، وفيه ملاذ من شر ما خلق الله تعالىٰ، فتقلّ به المخاوف ويطمئن به البال، وتسكن إليه النفس و.. إلخ، وفي الحديث: ((الدعاء سلاح المؤمن)). إلىٰ غير ذلك من الحكم والأسرار.

تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله

قد تقول المجبرة إن في هذه الكلمة (لا حول ولا قوة إلا بالله) ما يدل على مذهب الجبر، وفي الواقع أنه لا دليل فيها على مذهبهم الخبيث.

والمعنى فيها: أن القوة لله جميعاً، ليس للإنسان قوة ولا حول ولا قدرة، فقدرة الإنسان وقوته من الله، فهو تعالى الواهب لذلك، والخالق له، وهو تعالى الذي يمكن عباده من مزاولة الأعمال، وفعل ما يريدون، فسهل لهم فعل ذلك، ويسره، ومكنهم من الوصول إليه، بما أعطاهم من آلة المشي التي هي الرجلان، وآلة الفعل التي هي اليدان، ومهد لهم الأرض ليسيروا عليها، ويتقلبوا عليها، وجعلها فجاجاً سبلاً، وسخر لهم أسباب المعيشة، فَدحى تعالى الأرض بالتراب، وسخر لهم السحاب والأمطار، وإنبات الأرض، وإخراج الثمرات والحبوب، وسخر لهم الرياح، وسخر لهم الشمس والقمر لإصلاح الثمر و.. إلخ، وكل ذلك ليس لهم فيه حول ولا قوة.

وأرسل إليهم الرسل، وأنزل الكتب، وأعطاهم العقول التي تميز بين الحق والباطل، وبين الشكر والكفر، وبين الطيبات والخبائث و... إلخ.

فالإنسان لا حول له ولا قوة في ترك المعاصي، ولولا قوة الله وحوله بما أعطا الإنسان من العقل، ثم بإرسال الرسل، وإنزال الكتب المشتملة على تفصيل الطيبات والخبائث والفواحش، وعلى العبر والأمثال، والوعد، والوعيد، والثواب، والنكال، والنعيم، والجحيم... إلخ، لاسترسل الإنسان في ما تشتهي نفسه، لا يرده عن ذلك رادّ، ولا تحجزه من نفسه قوة، ولا يقف عند حد، ولا... إلخ، وكان كسائر الحيوانات، وتماماً كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ... الآية﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً... الآية﴾ [النور: ٢١].

تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾

الإنسان لا قوة له ولا استطاعة إلى الاهتداء إلى سبيل السعادة الأبدية في جنات النعيم، ولولا هداية الله تعالى له إلى ذلك لضلّ وهلك في ضلاله، وقد ذكَّر الله تعالى عباده المؤمنين هذه النعمة التي هي نعمة الهدى ليشكروه فقال سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا... الآية﴾ [آل عمران: ١٠٣].

تفسير قوله تعالى: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله...الآية﴾

هذه الآية في المعنى كالآية السابقة، فمشيئة الإنسان محدودة، لا تستطيع الوصول إلى مشيئة الإيمان الصحيح، والعقائد الحقة، والعمل بشرائع الإسلام الموصلة إلى السعادة الأبدية في جنات النعيم، وإلى السلامة من العذاب الأليم، ولولا مشيئة الله تعالى لإرسال الرسل وإنزال الكتب لهداية الخلق إلى ذلك لحار الناس وضلّوا وهلكوا.

فمشيئة الإنسان للهدى متوقفة على مشيئة الله لإرسال الرسل، وإنزال الكتب وبيان الدين والشرائع، فأهل مكة وأهل المدينة قبل أن يُبعث إليهم الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يكن لهم قوة ولا قدرة على مشيئة الإسلام والهدى، فلما شاء الله تعالى أن يرسل إليهم الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وينزل إليهم الهدى استطاعوا حينئذ أن يشاءوا الهدى والعمل بشرائع الإسلام.

تفسير قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

هو: أن الله تعالى يحكم بضلال من يشاء ويحكم بهدى من يشاء، وهو جل وعلا لا يحكم بضلال المكلف إلا بعد أن يُبَيِّن له الحجة ويوضح له المحجة فإن أعرض بعد أن يستوضح ذلك، ويتبينه، ويستيقنه، حكم الله تعالى عليه حينئذ بأنه ضال هالك، وتماماً كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢].

وقد أخبر الله تعالى على سبيل الحصر والقصر عما ذكرنا في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ۝٢٦ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦- ٢٧]، فأخبر تعالى أن الضلال محصور ومقصور على الفاسق المتجاوز للحدود الذي ينقض عهد الله من بعد أن التزمه.

تفسير قوله تعالى: {وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}

لو يشاء الله تعالى أن يكره الناس على الدخول في الهدى إكراهاً، ويضطرهم إليه اضطراراً لأدخلهم فيه أجمعين، حتى لا يبقى من الناس أحد إلا كان مهتدياً.

ولكنه تعالى يريد من عباده أن يكونوا مختارين، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، فمن دخل في الهدى والإيمان باختياره ومشيئته من غير أن يكون مكرها استحق الثواب والتعظيم في جنات النعيم، ومن أعرض عن الهدى، واختار الكفر - بعد أن يتبين له الهدى - استحق العذاب والخزي في نار جهنم.

نظرة عامة في مذهب المجبرة

من أجل زيادة البيان والإيضاح لبطلان مذهب المجبرة، ومنافاته لدين الإسلام وشرائعه وكتابه نقول: إن مذهب المجبرة يبتني على قواعد، كل قاعدة منها تستهدف الإطاحة بجانب من دين الإسلام، وهذا بيان ذلك:

١ - الدعوة إلى ارتكاب الجرائم والكبائر والعظائم.

يتمثل ذلك في ما يروونه من الحديث المشهور عندهم الذي صار من الأصول المسلّمة، وذلك الحديث هو: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق..، والحديث: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي، ثم قولهم في أصول عقيدتهم: إن الخلود في النار خاص بالكافرين.

٢- في أصول عقيدتهم التي لا يتم الإسلام والإيمان إلا بها عندهم الاعتقاد والتصديق واليقين بأن الله تعالى هو الذي يتولى خلق المعاصي وفعلها دون العبيد، وأنه تعالى يشاؤها ويريدها ويقدرها ويقضي بها دون العبد.

٣- ارتكاب الجرائم والكبائر والفسوق والعصيان لا يخرج العبد من الإيمان.

٤-من أصولهم المسلمة أن حبَّ آل محمد وحب علي عليه السلام رفض وزندقة، وحب معاوية إيمان، وبغضه زندقة، وهذا في حال أنهم لا يرفعون رؤوسهم للعن علي عليه السلام وبغضه.

هذه هي بعض قواعد مذهبهم، وهذه القواعد الأربع قد أحاطت بالإسلام واكتنفته من جميع جوانبه، وقضت على روحه ومعناه، فقد حققوا بها غاية ما يتمناه الشيطان من تهوين المعاصي، وكنس الطريق للمجرمين، وتأمين الظالمين، فليعمل الظالمون ما شاءوا وليتجبروا وليتكبروا وليفسدوا و... إلخ، فشفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامهم، وحصانة لا إله إلا الله معهم، فأعراضهم مصونة، وكرامتهم مكنونة، وحرمتهم عظيمة.

وفي الآخرة سيدخلون الجنة بشفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس على العصاة من بأس مع لا إله إلا الله في ترك الفرائض وسائر الواجبات، ثم تطاولوا بعد هدم الشرائع والفرائض وتسهيل ارتكاب الجرائم إلى هدم التوحيد والعدل والحكمة؛ بما أصّلوا في أصول قواعدهم من العقائد الخرافية، والأوهام الشركية، وبذلك أطاحوا بدين الإسلام، الذي يتمثل في حسن الإيمان بالله، والأعمال الصالحة والتقوى.

المجبرة وموقفهم من الدين الحق

والمجبرة من يومهم الأول عارفون بأن الدين الحق هو عدوهم الكبير، وخصمهم الألد، لذلك فقد شمروا لحرب أهل الحق غاية التشمير، ولم يكفهم ذلك حتى جعلوا هذه الحرب من أصول العقيدة، ومن تمام الإسلام، وأهلُ

الحق هم آل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومن طالع كتب التاريخ وجد تصديق ما ذكرنا.

ولتحصين مذهبهم وحراسته أصّلوا في أصولهم إبطال حجة العقول، وحرموا التعويل عليها، وقالوا: إن العقول لا تميز بين الحسن والقبيح، ولا بين الفاسد والصحيح، ولا بين الحق والباطل، وما حصل من ذلك في العقول وعند العقلاء، فإنما يحصل بسبب الإلف والعادة.

ومما يستدلون به: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

قالوا: المعنى أن الله لا يدلهم على الهدى، ولا يدخلهم فيه، ولا يدعوهم إليه.

قلنا: المعلوم من ضرورة الدين أن الله تعالى قد دعا الكفار جميعاً وغيرهم إلى الإيمان به والتصديق برسله، وذلك بما أرسل إليهم من الرسل، وأنزل من الكتب، وقد قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى فيما يحكيه: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا...الآية﴾ [الملك: ٨- ٩] إلى غير ذلك من الآيات.

معـاني الهـدى

وللهدى عدة معان يُستعمل فيها:

١- الدعاء إلى الخير، وذلك في نحو: قوله تعالى:﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

٢- زيادة البصيرة، وذلك في نحو قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾ [الأنفال:٢٩] أي بصيرة وتنويراً، وهذا الهدى الذي بمعنى زيادة البصيرة وتنوير القلب يجعله الحكيم تعالى ثواباً لأوليائه يتقاضونه في هذه الحياة الدنيا، ومثل ذلك ما يروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((ألا إنه من زهد في الدنيا، وقصر فيها

أمله، أعطاه الله علماً بغير تعلم، وهدى بغير هداية، ألا ومن رغب في الدنيا، وأطال فيها أمله، أعمى الله قلبه على قدر رغبته في الدنيا)).

٣- بمعنى الثواب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩] فالمعنى يثيبهم ربهم بسبب إيمانهم، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤] أي لا يثيبهم.

٤- بمعنى الحكم والتسمية كما في قول الشاعر العربي:

ما زال يهدي قومه ويضلنا   جهراً وينسبنا إلى الفجار

أي يحكم على قومه بالهدى، ويسميهم مهتدين، ويحكم علينا بالضلال، ويسمينا ضُلّالاً.

إذا عرفت ذلك، فاللازم تفسير الهدى في آيات القرآن على ضوء هذه المعاني، وقد يستقيم تفسير الهدى في آية بمعنى، وفي الآية الأخرى بمعنى آخر، وكل ذلك على حسب ما ترشد إليه القرائن وسياق الآية، ويشترط لصحة ذلك أن لا يكون هناك تناف مع عدل الله وحكمته وسعة رحمته، أو ما يناقض محكم القرآن، أو حجج العقول، وذلك أن آيات القرآن لا تتناقض، ولا يدخلها الاختلاف؛ لقوله تعالى في القرآن: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختلافاً كَثِيراً﴿٨٢﴾﴾ [النساء].

ومثل ذلك الحجج القطعية فإنها لا تتناقض، ولا يدخلها الاختلاف، فحجج العقول لا تخالف القرآن، ولا يخالف بعضها بعضاً.

ومن هنا خاطب الله تعالى في القرآن أهل العقول، وأمرهم بالرجوع إلى عقولهم ليتعرفوا من خلالها صحة ما جاءهم به القرآن، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وهذا مما يدل دلالة ظاهرة على أن

ما جاء الله تعالىٰ به من حجج القرآن متأيد بما ركزه الله تعالىٰ من حجج العقول، ولمعرفة ذلك يكفي التذكر لما ركزه الله في الفطرة من الحجج.

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا.. الآية﴾ [السجدة: ١٣].

فالمعنىٰ المقصود: أنا لو شئنا لألجأنا كل نفس إلىٰ الهدىٰ إلجاءً لا تتمكن معه من الخروج عن الهدىٰ، غير أن الله تعالىٰ لا يشاء ذلك؛ لما فيه من بطلان التكليف.

وذلك أن التكليف يترتب عليه الثواب والعقاب، والثواب والعقاب لا يكونان إلا علىٰ الأعمال الاختيارية، وذلك واضح.

معـاني الضـلال

والضلال في لغة العرب يستعمل في معان مختلفة:

١- بمعنىٰ الضياع والهلاك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف:١٠٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٤] وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠].

٢- بمعنىٰ العذاب والعقوبة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾﴾ [القمر]، وقوله تعالىٰ: ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ ﴿٨﴾﴾ [سبأ].

٣- بمعنىٰ الغواية عن واضح الطريق، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴿٧٩﴾﴾[طه].

٤- وقد يكون الإضلال بمعنىٰ الحكم والتسمية كما في:

ما زال يهدي قومه ويضلنا....

٥- وقد يكون الضلال بمعنىٰ النسيان كما قال تعالىٰ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا...﴾ [البقرة:٢٨٢].

٦- وبمعنىٰ الغفلة كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧].

إذا عرفت ذلك أمكنك تفسير ما جاء في القرآن من نحو: إن الله يضل الظالمين بما يستقيم من المعاني المذكورة.

ولا يجوز تفسير ذلك بالإغواء عن طريق الحق، لأن الله تعالى عدل حكيم لا يفعله.

وقالت المجبرة في قوله تعالى:﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨] وقوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، ونحو ذلك إنه بمعنى: يغويهم عن طريق الحق، ويدخلهم في الضلال.

قلنا: ذلك نقص لا يفعله الحكيم، وسبٌّ له تعالى، وحطٌّ له جلّ وعلا عن القداسة، وعن العدل والحكمة، مع ما في ذلك من التزكية لإبليس وجنوده، حيث نزهوا إبليس عن الإغواء والإضلال، ثم رموا ربهم جل وعلا بفعل إبليس. سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.

قال تعالى فيما يحكيه عن قول إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ۝٨٣﴾ [ص].

والإغواء في لغة العرب يجيء لمعان:

١- بمعنى الصرف عن واضح الطريق.

٢- وبمعنى الإتعاب للحيوان، يقال: أغوى الفصيل، إذا أتعبه بحبسه عن الماء واللبن.

٣- وبمعنى الحكم والتسمية.

لذلك فيجوز أن يقال في أغوى الله الضُّلاَّل إنه بمعنى: حكم عليهم بالغواية، وسماهم بها حين غووا وضلوا عن طريق الحق، أو بمعنى أتعبهم بالعذاب، ولا يجوز أن يفسر ذلك بأن الله صرفهم عن طريق الحق، وأدخلهم في الغواية والضلال، لأن ذلك سبّ لله تعالى وتزكية لإبليس كما تقدم.

والفتنة تجيء في اللغة لمعان:

١- بمعنى الاختبار، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ۝٣﴾ [العنكبوت] أي: اختبرناهم.

٢-وبمعنى الشدة والمحنة، كما في الحديث:((ستأتي من بعدي فتن متشابهة كقطع الليل المظلم، فيظن المؤمنون أنهم هالكون عندها، ثم يكشفها الله بنا أهل البيت)). فالمراد هنا المحن والشدائد والأهوال.

٣- وبمعنى الإضلال والإغواء عن طريق الحق، كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ۝١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ۝١٦٣﴾ [الصافات] أي: ما أنتم بمضلين إلا من هو من أهل الضلال.

٤- وبمعنى العذاب، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات:١٣] أي: يعذبون.

فيجوز أن يقال: فتن الله المكلفين بمعنى اختبرهم بالتكاليف والشدائد، ويقال: يفتن الله تعالى المجرمين بمعنى يعذبهم بذنوبهم.

ولا يجوز أن يقال: المعنى أن الله تعالى يدخلهم في الضلال والغواية، لأن ذلك ذم لله تعالى وتزكية لإبليس وجنوده.

والمجبرة تقول في ذلك: إن الله تعالى يدخلهم في الفتنة والضلال والغواية، وقد جعلوا هذه الآيات التي ذكرنا وشرحنا دليلاً على مذهبهم.

واعلم أن هذه الآيات التي ذكرنا من الآيات المتشابهة.

ومن المناسب أن نفسر المتشابه الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ... الآية﴾ [آل عمران: ٧].

فنقول: الآية قد تكون من المتشابه لوجود كلمة فيها تحتمل عدة معان مختلفة، فيشتبه من أجل ذلك على الناظر المعنى المقصودُ، كما تقدم في الآيات التي ذكرناها، فإن الهدى والضلال والإغواء والفتنة تحتمل كل كلمة منها عدة معان مختلفة متنافية، وهذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير المتشابه هو المتوافق مع اشتقاق لفظة المتشابه، وذلك أن المتشابه والتشابه صيغة موضوعة في اللغة للمشاركة في معنى الفعل بين اثنين فأكثر، ومن هنا فإن اللفظة إذا احتملت عدة معان مختلفة استحقت اسم التشابه، والمراد أن المعاني التي تحتملها اللفظة متشابهة في صحة إطلاق اللفظة عليها.

الاختبار والابتلاء

قد سبق أن الفتنة تأتي بمعنى الاختبار والابتلاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ۝٣﴾ [العنكبوت] فمن المناسب هنا توضيح معنى الاختبار والابتلاء الصادر من الله تعالى، **فنقول:**

إن الله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، مطلع على خفيات الغيوب، لا يخفى عليه ضعيف الإيمان، ولا قوي الإيمان، ولا كاذب الإيمان، غير أنها اقتضت حكمته تعالى أن لا يجازي إلا على الأعمال الظاهرة لا على علمه.

لذلك فإنه تعالى يريد أن تظهر أعمال عبيده بحيث يتميز ويُعْرَف كل واحد منهم عن الآخر بما ظهر من عمله الذي يعبّر عن صِدْق الإيمان أو كذبه، والذي هو ترجمة صادقة عما يكنّه الضمير من الإخلاص أو عدمه.

فشبه الله تعالى التكاليف والشدائد التي يحمِّلها عباده، والتي ينكشف بها الصادق والكاذب، ويتميز بسببها المؤمن والمنافق، شبّه تعالى فعله ذلك بفعل المختبر الجاهل بحقيقة الأمر، فسماه الله تعالى لذلك اختباراً لما كان في الصورة يشبه فعل المختبر.

وكذلك يفسر ما كان نحو هذا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ

﴿الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ [الكهف] أي ليظهر في الوجود ظهوراً بالفعل ما كان يعلمه الله تعالى من جواب السؤال المذكور في الآية.

الطبـع والختــم

الطبع والختم المذكوران في القرآن في لغة العرب يتردد معناهما بين:

١- **العلامة،** يقال: طبع على الشيء وختم عليه إذا جعل عليه علامة.

٢- **والتغطية،** يقال: طبع الإناء وختمه إذا غطاه.

إذا عرفت ذلك فلا يجوز أن يقال إن معنى ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] ونحو ذلك هو غطى عليها ومنعها من وصول الإيمان إليها؛ لأن ذلك يكون منافياً للتكليف، فلا يصح تكليف المختوم على قلبه، لأنه حينئذ من تكليف ما لا يطاق، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦].

وليس في وسع المختوم على قلبه أن يؤمن، ولا يستطيع التقوى، والتكليف بذلك في هذه الحال قبيح، والله متعال عن فعل القبيح.

وقد خالفت المجبرة، فقالت: إن الله غطى على قلوب الكفار، ومنعها من وصول الإيمان إليها.

ونقول في الجواب زيادة على ما تقدم: إن الله تعالى أمر الكفار ونهاهم، ولو كانت قلوبهم كما تقول المجبرة لم يأمرهم ولم ينههم، وذلك أن خطاب من لا يعقل نقيصة يجب تنزيهه عنها.

وقال بعض العدلية: إن الطبع والختم من الله تعالى هو أن يجعل تعالى في قلوب الكفار والفساق نكتة سوداء ليتميزوا بها للملائكة.

وهذا عكس المؤمن فإن الله تعالى يجعل في قلبه نكتة بيضاء.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: (الإيمان يبدو لمظة كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة).

وقد أجيب بأن أعمال الكفار والفساق أوضح من ذلك، مع أن الملائكة صلوات الله عليهم لا يرون ما وَارَاه اللباس من العورة، كما ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنهم يغضون أبصارهم عند قضاء الحاجة.

وما روي عن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فهو استعارة يراد بها التنوير والبصيرة.

نعم، الأولى في الطبع والختم أن يقال: إن الطبع والختم في نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ...﴾ [البقرة: ٧] قد جاء على طريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح، ويكون المعنى المراد حينئذ الإخبار عن الكفار بأنهم قد بلغوا في الغفلة والإعراض والتعنت وترك النظر والاستماع إلى آيات الله إلى الغاية والنهاية، وهذه الغاية والنهاية التي وصل إليها الكفار من الإعراض والغفلة و... إلخ، صورها الله لنا بأبلغ تصوير وأوضحه وأتمه، وذلك في ذكره للختم والطبع، حيث إن السامع لا يتصور الغفلة البالغة، والإعراض العظيم، والتعنت في أقصى غاياته، و... إلخ تمام التصور إلا في مختوم القلب ومطبوعه، الذي استحكم ختمه وطبعه، بحيث لا يتصور منه الفهم والإدراك.

وقد أخبر الله تعالى عن هذا المعنى الذي ذكرنا بأسلوب آخر في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة] فشبه الله تعالى الكفار بالأنعام التي لا تسمع إلا مجرد الأصوات من غير فهم لما يقال لها، ثم أخبر تعالى عنهم بأنهم صم لا يسمعون، وعمي لا يبصرون، وبكم لا يتكلمون، وأخيراً قال: فهم لا يعقلون، وكل ذلك يراد به التصوير لما ذكرنا من شدة الإعراض والغفلة و.. إلخ.

ولم يرِد الباري تعالى أن يخبر بأنهم صم على الحقيقة، وعمي على الحقيقة، وبكم على الحقيقة، ولا يعقلون على الحقيقة، وذلك أن المعلوم أنهم كانوا بصراء ذوي أسماع، يرون آيات الله ويسمعونها، وكانوا ذوي ألسنة وفصاحة، وفي هذه الآية الأخيرة دليل على ما ذكرنا من تفسير آية الختم.

لِمَ أسند الختم والطبع إلى الله؟

فإن قيل: لم أسند الختم والطبع إلى الله؟

قلنا: إسناد ذلك إلى الله مما يزيد في قوة الكناية عن المعنى المراد الذي ذكرناه.

هذا، ومما يزيد في قوة المعنى الذي ذكرنا قوله تعالى في الكفار وإعراضهم عن سماع الآيات وعن النظر فيها: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ۝٥﴾ [فصلت].

فإن الكفار حين دعاهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى الإسلام، وكرر عليهم الدعاء، أرادوا أن يقنعوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بجواب مقنع وحاسم، لا يطمع وراءه في إيمانهم، ولا يكون له بعده رجاء في إسلامهم، فقالوا: (قلوبنا مغطاة ومحجوبة بأكنة، فلا يصل إليها ما تدعونا إليه من دينك، وآذاننا مسدودة بالوقر فلا نسمع صوت دعوتك، وبيننا وبينك حجاب يحول بيننا وبين ما تدعوا إليه، فأنت وشأنك، فإنا مصرون على ما نحن عليه من الشرك، وعاملون أعماله، لا نفارق ذلك).

ومما لا شك فيه أنهم لا يريدون الإخبار بأن قلوبهم مغطاة على الحقيقة، وأن آذانهم مسدودة لا تنفذ إليها الأصوات و... إلخ.

وعلى مثل ما ذكرنا من التفسير يفسر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] ونحوه، وكل ذلك كناية عما ذكرنا من المعنى.

التـزيـين

التزيين في اللغة هو: التحسين.

قالت العدلية: إن الله تعالى لا يزين المعاصي لعباده ولا يحسنها لهم، وذلك لأن تزيينها وتحسينها قبيح يتعالى الله عن فعله.

وقالت المجبرة: إن الله تعالى يزين المعاصي للعصاة ويحسنها لهم.

قلنا: تزيين المعاصي له حيثيات مختلفة الأحكام:

١- فمن حيث ميل النفس والطبيعة والشهوة لا شك أن كل مكلف يجد من نفسه ذلك الميول النفسي، وحب الوقوع في المعاصي، ولولا زواجر الرحمن ووعيده ثم توفيقه وتسديده لوقع الكل تقريباً في المعاصي، ومن هذه الحيثية فلا مانع من إسناد التزيين إلى الباري عز وجل، ومن هنا جاء قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ...الآية﴾ [آل عمران: ١٤]، فالله سبحانه وتعالى هو الذي طبع الناس على تلك الطبيعة، وفطرهم عليها، وهذا في حين أنه تعالى فطر الناس على استقباح القبائح والفواحش، واستنكار ذلك، والنفرة منه.

٢- لا شك أن الله تعالى رغب عباده في الطاعات بما جعل من الثواب المضاعف والأجور الجزيلة والعاقبة الحسنة، فمن هذه الحيثية لا يجوز أن يقال: إن الله تعالى زين لعباده المعاصي، بمعنى أنه تعالى رغّبهم فيها ودعاهم إليها، مثل ترغيبه تعالى في الطاعات والدعوة إليها.

٣- الحيثية الأولى هي من حيث تزيين المعصية عند الشهوة، وها هنا حيثية أخرى هي تزيين المعصية عند العقل، وتزيين المعصية عند العقل مما لا يكون، وذلك أن الله تعالى فطر عقول المكلفين على طبيعة واحدة، لا تختلف أحكامها، فكل عاقل يحكم بفطرة عقله بأنّ الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أكثر من الجزء و.. إلخ، وكل عاقل يمقت بمجرد حكم عقله الظلم والظالمين، ويحب ذا العدل والعادلين و.. إلخ.

ومن هذه الحيثية فلا يجوز أن يقال: إن الله تعالى زين المعاصي للعصاة، وذلك لما فيه من مخالفة الواقع، فإن العصاة جميعاً إنما أُتوا من قبل الهوى والشهوات بنصوص القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ.. الآية﴾ [الفرقان:٤٣].

تفسير آيات التزيين

قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِهِ فَرءَاهُ حَسَناً﴾ [فاطر: ٨].

المعنىٰ أن المنهمكين في المعاصي قد سيطرت عليهم الشهوات، وغلبتهم الأهواء، فصاروا لذلك إنما ينظرون إلىٰ أعمالهم بعين الهوىٰ والشهوة، فما توافق مع أهوائهم وشهواتهم استحسنوه، وراج في أسواقهم، وما خالف ذلك نفروا عنه، وكسد عندهم.

ودليل ما ذكرنا أن الله تعالىٰ وصف الكافرين والمنافقين بأنهم صم بكم عمي لا يعقلون، وما ذاك إلا لما ذكرنا من سيطرة الشهوات والأهواء علىٰ حواسهم ومشاعرهم وعقولهم، حتىٰ صاروا كالأنعام لا يهمهم إلا إشباع شهواتهم وإدراك ملذاتهم، ومن هنا قال تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف]، وحينئذ فالمزين لهم سوء الأعمال هو شهوات النفوس الأمارة بالسوء وأهواؤها، لا فطر العقول.

لزيادة الإيضاح نقول: إن في نفس كل مكلف داعيين اثنيين هما:

١- داعي الشهوة.

٢- داعي العقل.

فداعي الشهوة: يدعو إلىٰ فعل كل ما تشتهيه النفس وترغب فيه من المآكل والمشارب والمناكح والتسلط و... إلخ، وتستحسن النفس كل ذلك وتميل إليه، وترغب فيه، ولا تلتفت النفس في نيل شهواتها إلىٰ قانون أو شريعة، هذا هو داعي النفس الأمارة بالسوء، وعملها الذي جبلت عليه.

وبجانب هذا الداعي داع آخر، هو داعي العقل والحكمة، ووظيفتُهُ الدعاءُ إلىٰ ترك ما تدعو إليه النفسُ من المساوئ والرذائل والقبائح و... إلخ.

ومن وظائفه: النظر في عواقب الأمور، والدعوة إلىٰ الحذر وترك الغرور،

وإلى فعل ما يكسب المرءَ الكرامة والسلامة والعزة والرفعة والزكاء والطهارة والكمال و... إلخ.

وما ذكرنا عن هذين الداعيين أخذناه من قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا۝٩ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا۝١٠﴾ [الشمس].

فإذا استجاب المرء وانقاد لداعي شهوته ضعف داعي العقل، ويزداد الضعف بازدياد الانقياد للشهوة حتى تسيطر الشهوة على المرء، وحينئذ فلا يكون للعقل سلطان، وقد ينتهي دوره تماماً ويصير صاحبه كما حكى الله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ۝١٧١﴾ [البقرة].

وإذا استجاب المرء لداعي العقل والحكمة وانقاد له ضعف داعي الشهوة، وكلما ازداد المرء في الاستجابة والانقياد لداعي الحكمة ازداد ضعف داعي الشهوة.

وقد كلف الله تعالى عباده بجهاد النفس وقمع أهوائها، يقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى۝٤٠ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى۝٤١﴾ [النازعات].

وسمى رسول الله ﷺ مصارعة الأهواء والشهوات، وكبح جماحها، ومغالبتها- بالجهاد الأكبر في قوله ﷺ: ((رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)).

مما تستدل به المجبرة على قولهم: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم..﴾ [الأنعام:١٠٨].

فنقول: المعنى أن الله تعالى زين لكل أمة على ألسن الرسل المبعوثين إليهم طاعاته وعباداته وتقواه التي لم يخلقهم الله تعالى إلا من أجلها، فزين الله تعالى لهم ذلك، ورغبهم فيه بما جعل من الثواب العظيم، والأجر الجزيل، والعاقبة الحسنة في الدنيا والآخرة، بالإضافة إلى ما في أعمال الطاعة من المصالح العظيمة في الدنيا.

أما المعاصي فإنها ناتجة عن تسويل النفس في ما تشتهي، وعن تزيين الشيطان،

وتماماً كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال سبحانه في ما حكى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]، وقال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ له نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيه...﴾ [المائدة: ٣٠].

معاني القضـــاء

القضاء في اللغة يكون لعدة معان منها:

١- الخلق كما في قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢].

ومنه قول أبي ذؤيب:

وعليهِما مَسْرُودتـانِ قَضـاهُما   داودُ أَو صَـــنَعُ السَّـــوابِغِ تُبَّـــعُ

٢- بمعنى الإلزام والحكم كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] ومن ذلك: قضى القاضي بكذا، أي حكم وألزم.

٣- بمعنى الإعلام والإنهاء كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ [الحجر:٦٦].

٤- بمعنى الفراغ، ومنه قول القائل: قضيت حاجتي، أي: فرغت.

٥- بمعنى الأداء، تقول: قضيت ديني.

وقد يجيء لغير ذلك كقولهم: قضى نحبه، أي: مات، وضربه فقضى عليه، أي: قتله، و..إلخ.

إذا عرفت ذلك فيجوز أن يقال: إن الله تعالى قضى بالطاعات بمعنى ألزم بها وحكم بوجوبها، لا بمعنى خلقها، خلافاً للمجبرة فقالوا: إنه بمعنى خلقها.

وكذلك يقولون في المعاصي: إن الله تعالى قضى بها بمعنى خلقها.

ويؤخذ الجواب عليهم مما سبق، ونزيد على ذلك فنقول: لو كان الله تعالى هو الذي تولى خلق الطاعات والمعاصي دون العبيد لما أمر ونهى، ولما رغب بالثواب العظيم وتوعد بالعذاب الأليم.

معاني القـــدر

للقدر عدة معان منها:

١ - الإتقان والإحكام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]. وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً۝٢﴾[الفرقان].

٢ - التعظيم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: ما عظموه حق تعظيمه، قال في الصحاح: والقدَر والقدْر بمعنى واحد.

٣- بمعنى العلم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى:٢٧] أي: بعلم، ويجوز أن يكون المعنى بتقدير منه تعالى.

٤ - وبمعنى المقدار، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] أي: بمقدارها.

٥ - وبمعنى الإعلام كما قال العجاج:

واعلـم بـأنَّ ذا الجـلال قـد قـدر   في الصحف الأولى التي كان سطر

٦- وبمعنى الأجل كما قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ۝٢١ إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ۝٢٢﴾ [المرسلات].

٧- وبمعنى الحتم كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً۝٣٨﴾ [الأحزاب].

وبناءً على هذا فيقال: إن الطاعات بقدر الله بمعنى حتمه وإلزامه، ولا يجوز أن يقال إن ذلك بمعنى أنه تعالى خلقها.

وقالت المجبرة: إنه بمعنى خلقها، وكذلك قالوا في المعاصي: إنها بقدر الله.

ويؤخذ الجواب عليهم مما سبق.

ويأتي (قدَّر) المشدد لمعان منها:

١ - بمعنى خلق كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: ١٠] أي: خلقها.

٢ - بمعنى أحكم كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً۝٢﴾ [الفرقان]، أي: أحكمه إحكاماً.

٣- وبمعنى بيَّن يقال: قدَّر القاضي نفقة الزوجة والقريب.

٤- وبمعنى قاس، يقال: قدرت هذا الثوب على ذاك، أي: قسته به وجعلته مثله.

٥- وبمعنى فرض، يقال: قدِّر ما شئت، أي: افرض وأوجب ما شئت.

وبناءً على هذا فيقال: إن الله قدّر الطاعة بمعنى فرضها وأوجبها، وقدّر المعصية بمعنى بينها وأوضحها.

ولا يجوز أن يقال ذلك بمعنى خلق، خلافاً للمجبرة، ويؤخذ الجواب عليهم مما أسلفنا.

حديث جابر في القدر

روي عن جابر أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه)) وقد روي نحوه، فالمجبرة يستدلون بذلك على مذهب الجبر.

ونحن نقول: المراد بالحديث قريب مما جاء في آية الحديد: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣]، ويقرب من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ١٥٥﴾ [البقرة].

وكل ذلك يراد به ما يقضيه الله سبحانه وتعالى ويقدره من الخصب والجدب، والصحة والمرض، والغنى والفقر، والأمن والخوف، والحياة والموت، وما أشبه ذلك مما ليس للعباد في تحصيله أو دفعه سبيل أو حيلة، أما معاصي العباد وأفعالهم فليست من القدر المذكور في الحديث ولا مما ذكرته آية الحديد؛ وذلك لأن نصوص القرآن تضيف أفعال العباد إليهم، الطاعات منها والمعاصي، وهذا مع إطباق الأمة على إضافتها إليهم بما فيهم المجبرة.

ولو كان الأمر كما تذكر المجبرة لَمَا أطبقت الأمة على ما ينافي الإيمان، ولما جاء ذلك في نصوص القرآن.

وبعد، فلا دلالة فيما ذكروا على ما يدعون، وذلك أن الحديث الذي رواه جابر يتحدث عما يصيب الإنسان أو يخطئه، لا عن ما يفعله الإنسان فليس له في الحديث ذكر.

ومعنى الحديث: وجوب الإيمان بأن ما ينزل بالإنسان من المكاره والمضار والبلاوي صادرة عن قضاء الله سبحانه وتعالى، لا حيلة له في دفعها، وأن ما أخطأه من المنافع في الدنيا صادر أيضاً عن قضاء من الله تعالى، أما المعاصي والطاعات فلا تصيب الإنسان، بل الإنسان هو الذي يصيبها ويفعلها.

يزيد ما ذكرنا وضوحاً أن الطاعات والمعاصي لا تسمى مصائب في حق فاعلها، وأن المشروع الفرح بفعل الطاعات، والندم والحسرة على فعل المعاصي.

بخلاف ما يصيب الإنسان من المضار، أو يفوته من المنافع، فإنه لا يشرع الأسى والحزن بسبب ما نزل من البلاء، وعلى ما فات من المنافع، ولا يحسن الفرح بما نال الإنسان من المنافع، وكل ذلك لقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد:٢٣].

وللإجماع على وجوب الرضا بما قضاه الله تعالى وقدّره، وفي الحديث ((من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي، ويشكر نعمائي، فليتخذ ربّاً سواي)).

ومما لا خلاف فيه أنه لا يجوز الرضا بالمعاصي والقبائح والفواحش.

القدرية ومن هم

صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((القدرية مجوس هذه الأمة))، ولا خلاف بين الأمة في صحته، غير أنهم بعد الاتفاق على صحته قد اختلفوا فيمن هو المقصود بذلك الاسم الذميم.

فقالت العدلية جميعاً: إن الذين أرادهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الوصف هم الذين يقولون: إن جميع أفعال العباد خيرِها وشرِها إنما حصلت بقضاء الله تعالى وقدره وإرادته ومشيئته وخلقه، وهم المجبرة.

وقالت المجبرة بجميع فرقها: إن المراد بذلك هم الذين يقولون: إن أفعال العباد تحصل بإراداتهم ومشيئاتهم، وإنهم هم الذين يفعلونها، ويحدثونها دون الباري عز وجل، وهؤلاء هم العدلية.

فتراجمت طوائف المسلمين بذلك الوصف، كل طائفة تتبرأ منه وترمي به خصومها، وكل منهم مصر على ما يقول.

احتجت العدلية على قولها بأن اسم القدرية الذي جاء في الأحاديث منسوب إلى القدر بياء النسب، والمجبرة يكثرون من ذكر القدر ويلهجون به؛ فكانوا أحق بهذه النسبة، وذلك أن من لهج بذكر شيء نسب إليه، كما يقال: أموري لمن يذكر أن الصفات أمور زائدة على الذات، وطَبَعِي لمن أكثر من ذكر الطبع.

وأيضاً فإن المجبرة يثبتون القدر؛ فكانوا أحق باسم القدرية ممن ينفيه.

والعدلية لا يكثرون من ذكر القدر، ولا يثبتونه، بل ينفونه، فلا يصح تسميتهم لذلك قدرية.

وقد احتجت المجبرة على أن العدلية هم القدرية بكونهم ينفون القدر، وبكونهم يثبتون للعبد قدرة، فكانوا لذلك قدرية.

والجواب: أن النسبة إنما تكون من الإثبات لا من النفي، وإلا لصح أن نسمي الموحد ثنوياً؛ لأنه ينفي الثاني مع الله، وأن نسمي المشرك حنفياً مسلماً؛ لأنه ينفي الحنيفية والإسلام، و... إلخ.

والنسبة إلى قدرة العبد التي يثبتها العدلية قُدري بضم القاف، فلفظ القدرية الذي جاءت به الرواية منسوب إلى القَدر بفتح القاف، فالقُدرة والقَدر اسمان مختلفان.

هذه هي حجة المجبرة على قولهم، وهي كما ترى أبعد من أن تكون شبهة، غير أن سلاطين بني أمية قد قوموها بسيوفهم، ومكنّوا لها بسلطانهم، فكانوا يحكمون بقتل من أظهر مذهب العدل بحجة أنه قدري، وقد روى الحاكم في

السفينة عن يونس أنه قال: (كان اسم القدر اسماً لنا فنبزنا به المعتزلة، وأعاننا السلطان على ذلك، فسمونا باسم شر من ذلك وهو المجبرة).

هذا، وقد جاء في ذم القدرية أحاديث كثيرة ذكرها شارح الأساس، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي وهم القدرية والمرجئة))، قيل له: ومن القدرية؟ قال: ((قوم يعملون المعاصي ويقولون: إن الله قدرها عليهم))، قيل: ومَنِ المرجئة؟ قال: ((الذي يقولون: الإيمان قول بلا عمل)).

ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يكون في آخر الزمان قوم يعملون المعاصي ثم يقولون: هذا بقضاء الله وقدره، الراد عليهم كالمشرع سيفه في سبيل الله)).

فصل: في الدلالة على أن الله عدل حكيم

قالت الحشوية -وهم فرقة من المجبرة- **وبعض المجبرة:** إن الله سبحانه وتعالى يعذب أطفال المشركين في نار جهنم، وقد يستدلون بروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وربما يحتجون بأنهم: يدفنون في مقابر المشركين، ويُسْبَوْن، ولا يصلى عليهم، وقالوا: إن ذلك من الله تعالى فعل حسن وعدل، وهو في ذلك غير ظالم؛ لأنه تعالى رب مالك، يفعل في ملكه ما يشاء، أو لأنه غير مأمور ولا منهي، وبناءً على ذلك فله أن يعذب أولياءه ويثيب أعداءه، وله أن يخلق في جهنم عبداً يعذبه فيها أبد الآبدين من غير ذنب تقدم.

وصريح مذهبهم أن الله تعالى يعذب الأشقياء في جهنم ويخلدهم فيها بغير ذنب فعلوه، وعلى هذا فتسمية المجبرة للخالق تعالى عدلاً حكيماً تسمية خالية عن المعنى.

والجواب: أن ما ذكرته المجبرة مسبة لله تعالى حيث نسبوا إليه ما لا يليق بجلاله.

هذا، وصرائح القرآن ترد عليهم قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [يونس]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً ﴿٤٠﴾﴾ [النساء]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء].

والقرآن عربي، نزل على العرب بلغتهم العربية، وقد كانوا يفهمون معنى الظلم والعدل، ولا شك أن ما ذكرته المجبرة مناف لما تفهمه العرب من معنى الظلم والعدل.

وقد فصل الله تعالى وبين وأوضح غاية الإيضاح معنى ما تمدح بنفيه عن نفسه فقال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ۝٨﴾ وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ۝٤٧﴾ [الأنبياء].

وأخبر سبحانه عما يكون يوم الحساب من شهادة الشهداء، وشهادة الجوارح والأعضاء والكتبة و الكتب، وثقل الموازين وخفتها.. وإلخ. وفي ذلك من البيان لما تمدح الله تعالى به من العدل ونفي الظلم عن نفسه ما لا يخفى.

وقال سبحانه وتعالى بعد ذكره للإنذار والحجج على ألسنة رسله صلوات الله عليهم: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ولو كان الأمر كما تقوله الحشوية وبعض المجبرة لكان للأطفال الذين يعذبون في النار أعظم حجة على ربهم.

الحكمة في خلق المكلفين

قد أوضح الله جل جلاله الحكمة في خلق المكلفين فقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ۝٥٦﴾ [الذاريات]، والعبادة هي طريق الفوز بجزيل الثواب، ورفيع الدرجات في جنات النعيم، فبناءً على هذا تكون الحكمة في خلق المكلفين هي تعريضهم لذلك الخير العظيم، والدرجات الرفيعة، وهذا تفضل من الله عز وجل، وإحسان ورحمة.

وأما خلق الله تعالى لسائر المخلوقات التي لا تعقل فتشترك كلها تقريباً في شيئين اثنين هما:

١- انتفاع المكلفين بها في شؤون حياتهم؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ... الآية﴾ [البقرة: ٢٩].

٢- إظهار عظمة الخالق جل جلاله وحكمته، وآيات علمه وقدرته.

وهناك أسرار من الحكم والمصالح مبثوثة في المخلوقات، منها ما هو ظاهر الحكمة، ومنها ما فيه شيء من الخفاء.

والواجب أن يعتقد المكلف أن في خلق كل شيء من المخلوقات حكمة وإن لم يظهر له وجهها، وذلك لما ثبت من أن الله تعالى عليم حكيم، والعليم الحكيم لا يفعل ما لا حكمة في فعله.

وقالت المجبرة: بل خلق الله تعالى بعض المكلفين ليدخلهم الجنة، وخلق البعض الآخر ليدخله النار، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالْأِنْسِ﴾ [الأعراف:١٧٩].

والجواب: هو ما قدمنا من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات] أي: ليطيعوني ويعبدوني.

ثم إن إلزام الله تعالى المكلفين بالعبادة والطاعة في كتبه المنزلة، وعلى ألسنة رسله وحملة العلم دليل على بطلان قول المجبرة.

واللام في الآية التي يستدلون بها على ما ذهبوا إليه تسمى لام العاقبة، وهي كاللام التي في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص:٨].

والأولى أن تكون اللام على أصلها للتعليل، ويكون المراد بالذرء هو الذرء الثاني، وبهذا فسر الآية الإمامان القاسم والهادي عليهما السلام والذرء الثاني هو الذرء في القبور، وبهذا التفسير يلتئم شمل آيات القرآن، وتسلم آياته من التناقض

والاختلاف، بخلاف تفسير المجبرة فإنه متناقض مع قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات].

ولا خلاف بين المسلمين أن القرآن سالم من التناقض والاختلاف ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢] ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختلافاً كَثِيراً﴾ [النساء].

الآلام وما يلحق بها

الألم يحصل في الحيوان بفعل فاعل، والفاعل هو الله سبحانه وتعالى يحدثه الله سبحانه وتعالى بسبب أو بغير سبب.

والسبب قد يكون من العبد كالضرب ونحوه، فإنه سبب لحصول الألم، فالألم الحاصل مع الضرب وبعده هو من فعل الله تعالى، لا من فعل العبد، والعبد إنما فعل السبب.

وقال أهل الطبيعة: بل الآلام الحاصلة من غير سبب من العبد إنما حصلت بتغير الطبائع والأمزجة، وسموا ذلك الطبع.

قلنا: الألم من الله تعالى، وتغير الطبائع والأمزجة سبب خلقه الله سبحانه، فالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك من صنع الله سبحانه وتعالى.

والجراثيم التي تتسبب في حصول الأمراض هي أيضاً من خلق الله تعالى، وحينئذ يتبين أن الأمراض من فعل الله تعالى، وقد يخلق الله تعالى المرض في الحيوان من غير سبب.

هذا، وقول المطرفية قريب من قول الطبائعية؛ لأنهم يقولون: إن الآلام ناتجة عن إحالات الأجسام وتأثير الطبائع، فالجواب عليهم كالجواب على الطبائعية.

فإن قيل: إن الآلام قد يقف حصولها على اختيار العبد، فإنه قد يصل إلى بعض البلدان المعروفة بالوباء فيصيبه السدم (الملاريا) مما يدل على أن الألم من فعل طبيعة البلد.

قلنا: دخول بلد الملاريا سبب في حصول المرض.

واعلم أن الله سبحانه وتعالى قد بنى أمور الدنيا على الأسباب، فجعل خلق الولد مسبباً عن وضع النطفة في المكان المخصوص، وإنبات الحب بسبب من المطر والتراب، وحصول العلم بسبب من الفكر والنظر و... إلخ، ولله سبحانه وتعالى في ذلك من الحكم والمصالح ما قد يعرف بعضها أهل الذكاء والفطنة.

والذي يدل على أن المرض من فعل الله تعالى أن جماعة من الناس قد يدخلون بلد الملاريا فتصيب بعضهم الحمى، ولا تصيب البعض الآخر، وقد يتعرضون للشمس فيمرض البعض دون البعض، وهذا دليل على أن مرض البعض بفعل فاعل مختار، وطبيعة البلد لا اختيار لها وليست علة في حصول المرض، وإنما هي سبب، والسبب غير موجب للمرض كما ذكرنا فيمن يدخل بلد الملاريا، أو يتعرض لأشعة الشمس.

إيلام الأطفال

ينزل الله تعالى الألم بالأطفال لمصالح وحكم عظيمة منها:

١- نيل العوض الزائد على الألم، فإن الله تعالى سوف يعوض صاحب الألم بما يود عند رؤيته أنه قُرِّض بالمقاريض لما يرى من عظيم المنافع والأعواض.

٢- تعريض الوالدين-إن صبرا- لأجر الصابرين وذلك لما يتسبب عنه إيلام طفلهما من همهما وحزنهما، مع ما يضاف إلى ذلك من عوض ألم الهم والحزن.

٣- وما في ذلك من العظة والاعتبار والألطاف.

إيلام الحيوان

أباح الله تعالىٰ لعباده ذبح بعض الحيوانات، وركوب البعض، وخلىٰ سبحانه بين بعضها والبعض الآخر، فترك بعضها يأكل بعضاً، ويعدو بعضها علىٰ بعض، و... إلخ.

فنقول: إن لله تعالىٰ في ذلك حكماً عظيمة ومصالح؛ لأنه تعالىٰ عدل حكيم، ولا بد أن يعوضها الله تعالىٰ بأعواض تزيد علىٰ ما لحقها من الضرر، ومن هنا فإن الله تعالىٰ سيبعثها يوم القيامة لتستوفي أعواضها، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام].

إيلام المؤمن

إيلام المؤمن يكون لمصالح منها:-

١- اعتباره، فإن المرض ونحوه سبب للازدجار وزيادة الإيمان، ومن هنا قال الله تعالىٰ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾﴾ [التوبة] وقال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]، وغير ذلك من الآيات.

٢- حصول سبب الثواب الذي هو الصبر والرضا قال الله سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾...﴾ [البقرة]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر]، وإيلام الأنبياء ونحوهم من هذا القسم.

٣- حط الذنوب وحتّها، وذلك أن المرض يذكّر بالذنوب، مما يجعل المريض يندم علىٰ ما فرُط منه ويتوب ويستغفر.

٤- اعتبار غيره، فإن العاقل إذا رأىٰ المبتلىٰ ذكر نعمة الله عليه حيث عافاه من مثل تلك البلوىٰ و... إلخ.

إيلام أهل المعاصي

يحسن من الله تعالى إيلام أهل الكبائر لحكَم منها:-

١- تعجيل عقوبة على فعلهم الكبائر، وإصرارهم على العصيان.

٢- لما لهم في ذلك من العظة والاعتبار أولاً ولغيرهم ثانياً.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿٢١﴾﴾ [السجدة] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى].

ولا عوض لأهل الكبائر على ما يلحقهم من الآلام ونحوها؛ بدليل آيات الوعيد والعذاب الدائم الشديد.

وقالت المجبرة: يحسن من الله تعالى أن يؤلم كل أحد من غير عوض واعتبار وغير ذلك مما ذكرنا، وهذا بناء منهم على مذهبهم أنه لا يقبح من الله قبيح.

والجواب: المعروف من معنى الظلم أنه الضرر الخالي عن جلب نفع، أو دفع ضرر، أو استحقاق، فإذا كان الألم اللاحق للعبد لا نفع له فيه، ولا يدفع به عنه ضرر، ولا هو يستحقه، فإنه حينئذ يكون ظلماً، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف: ٤٩].

وبعد، فقد ثبت أن الله تعالى حكيم، والحكيم لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة من الأفعال، وثبت أنه تعالى عدل، والعدل لا يلحق الضرر بأحد إلا إذا كان يستحقه، أو كان له في الضرر مصلحة هي أكبر من الضرر، أو كان في الضرر دفع ضرر عنه أكبر مما لحقه.

يحسن الضرر من العبيد لأمور:

١- أن يكون الضرر عقوبة كالقصاص.

٢- أن يكون فيه حصول منفعة: كتأديب الصبي والعبد والمرأة، وسواء كانت المنفعة دينية أم دنيوية.

٣- أن يكون فيه دفع ضرر: كقطع العضو المصاب بالسرطان، وكالكي، والحجامة، ونحو ذلك.

٤- لإباحة الله تعالى كذبح الحيوانات، ولا يكون ذلك ظلماً؛ لعلمنا أن الله سبحانه وتعالى ما أباح لنا ذلك إلا وقد ضمن لها من المنافع والأعواض ما يزيد على ما لحقها من الضرر أضعافاً مضاعفة.

عدوان بعض الخلق على بعض

إذا اعتدى الظالم على مؤمن ولم يتب الظالم فإن الله تعالى سيجزي الظالم بما يستحق من العذاب في نار جهنم، وسيطلع الباري المؤمن المظلوم على ما لحق الظالم من العذاب على ظلمه، ثم يعطيه ثواب الصبر على ألم الجناية ونحوها، بالإضافة إلى عوض التخلية، وعوض التخلية قد يكون منافع ومصالح تصير إلى المجني عليه، وقد يكون العوض حطاً من سيئاته.

وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لأصحابه: (**أما إنه سيظهر عليكم من بعدي رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يوجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه، ألا وإنه سيأمركم بسبي والبراءة مني، أما السب فسبوني فهو لي زكاة، ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تتبرءوا مني، فإني ولدت على الفطرة، وسبقت إلى الإسلام والهجرة**).

فقوله عليه السلام: فهو لي زكاة معناه: تطهرة للذنوب، وكفارة لها.

وإن اعتدى الظالم على صاحب كبيرة فلا يزاد على أن يخبره الله يوم الجزاء بما لحق الظالم من العذاب بسبب ظلمه، وذلك لإظهار عدل الله، وقد يكون عدوان الظالم على صاحب الكبيرة تعجيل عقوبة فلا يخبر المظلوم يوم القيامة، وقد قال تعالى في ذلك: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ١٢٩﴾ [الأنعام]، وتسليط الله تعالى لبعض الظالمين على بعض معناه: التخلية، وعدم المنع، وإذا كان العدوان على صبي أو مجنون أو حيوان فلا بد من مصلحة للمجني عليه كما سبق في الألم الحاصل من الله تعالى على غير المكلف، والذي يصير

إلى الصبي ونحوه يكون عوضاً له عما لحقه بسبب التخلية من الألم ونحوه.

وقد قيل: إن الله تعالى يوفي الصبي على ما لحقه من الضرر من أعواض الجاني الظالم.

وهذا القول لا يصح؛ لأنه لا أعواض لأهل النار لانحباطها بالكبائر.

وإذا تاب الجاني فيحتمل أن يتفضل الله تعالى بالقضاء عنه، ويحتمل أن يوفي الله تعالى المجني عليه من أعواض الجاني أو من المنافع والملاذ التي يستحقها.

وإن كان الجاني غير مكلف كالصبيان والمجانين والحيوانات والهوام فإن ذلك في الحكم بمنزلة ما كان من الله تعالى، وفيه ما سبق من التفصيل.

وإنما كان الحكم كذلك لأن الله تعالى سلبها العقول المميزة، وخلى بينها وبين المجني عليه، ومكنها من الجناية بما جعل لها من القدرة والقوة، ولم يمنعها.

وأما جناية المؤمن على غيره خطأ فكجناية التائب على ما مر سواء.

وجناية صاحب الكبيرة خطأ كجنايته عامداً، إلا أنه لا عقاب عليه بسببها؛ لعموم أدلة العفو عن الخطأ من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ..﴾ [الأحزاب:٥].

دوام الأعواض

الأعواض التي يعطيها الله تعالى للمجني عليه من المكلفين وغيرهم من الصبيان والمجانين والحيوان تدوم لهم وتبقى، يتنعمون بها في الآخرة، ولا تنقطع عنهم.

قال بعض العلماء -وهو قول حسن-: إن ما كان من الحيوانات جميل الصورة والمنظر فإن الله تعالى يزين به الجنة وجنانها كأنواع الطيور والظباء و..إلخ، وما كان منها مبغضاً كالحيات والعقارب والسباع فإن الله تعالى سيجعل بقدرته لذتها ومنفعتها في النار، يزيد الله تعالى بسمومها وأذاها عذاب أهل النار، ويكون نعيمهم كالزبانية في عذاب أهل النار.

وقد قال بعض المتكلمين: إن الأعواض لا تدوم.

قلنا: يحصل بانقطاع الأعواض واحد من اثنين: إما تضرر المعوض، وإما فناؤه؛ لانقطاع عوضه، وكلا ذلك لا يجوز على الله تعالى، وإنما قلنا بجواز مثل ذلك في الدنيا لما في ذلك من المصالح لصاحب الألم والضرر من الأعواض والمصالح و... إلخ كما سبق، أما في الآخرة فلا مصلحة على الإطلاق، وقد ثبت أن الله تعالى غني وعدل وحكيم، ومن كان كذلك فلا يفعل ما لا مصلحة ولا حكمة فيه.

وقال بعض المتكلمين: يجوز أن تعوض بعض البهائم في الدنيا، فلا تعاد يوم القيامة.

قلنا: قد دل الدليل القاطع على إعادة جميع الدواب، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام].

واعلم أنه لا تناصف يوم القيامة بين الأطفال والمجانين، وكذلك بين سائر الحيوانات والطيور، غير أن الله تعالى سيعطي المتضرر عوض ما لحقه من الضرر؛ وذلك لسلبها العقول.

وقال أكثر المعتزلة: بل يناصف الله بينهم.

قلنا: رفع الله تعالى القلم عن الصبيان والمجانين، صحت بذلك السنة، ورفع القلم عن الحيوانات أولى، فالجنايات في هذا الباب كأنها من الله لما سبق.

الأجـــل

الأجل: هو وقت خروج الروح من جسد الحيوان.

فإن كان ذهاب الروح من الجسد بالموت فالأجل واحد بالاتفاق، وهذا هو الأجل المسمى، وإن خرجت الروح من الجسد بالقتل فللنفس أجلان:

أولهما القتل الذي خرجت به الروح، **والأجل الثاني** هو الأجل المسمى الذي لو سلم المقتول من القتل لعاش قطعاً حتى يصل إليه ويبلغه ثم يموت فيه، وهذا مذهب قدماء أهل البيت عليهم السلام.

وقالت البهشمية وأتباعهم: لا نقطع بأنه يعيش لو سلم من القتل، بل تجوز حياته، ويجوز موته، ولا نقطع بأيهما.

وقالت المجبرة: بل يقطع بموته، وهذا بناء منهم على أن جميع الأفعال من الله تعالى.

الدليل من القرآن والسنة على أن القتل خرم للأجل

والدليل على ما ذهبنا إليه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة:١٧٩].

وهذه الآية نص في أن القتل خرم أجل، وذلك أن من وسوست له نفسه بقتل أحد فإنه إذا علم بالقصاص ارتدع، وحينئذ فتطول بالسلامة من القتل حياة القاتل والمقتول.

قال الهادي عليه السلام في تفسير هذه الآية: (الحياة التي في القصاص فهي ما يداخل الظالمين من الخوف من القصاص في قتل المظلومين، فيرتدعون عن ذلك إذا علموا أنهم بمن يَقْتُلون مقتولون، فتطول حياتهم إذا ارتدعوا عن فسادهم، وينكلون عن قتل من به يُقْتَلون، وبإبادته بحكم الله يبادون) انتهى.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في قصة نوح وقومه: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ..﴾ [نوح: ٣- ٤].

المعنى أنهم إن أطاعوا نوحاً عليه السلام فإن الله تعالى سيؤخرهم إلى أن يصلوا ويبلغوا الأجل المسمى وهو أجل الموت الذي لا يؤخر، وإن عصوه ولم يطيعوه

فإن الله تعالى سيخترم آجالهم بالعذاب قبل أن يبلغوا الأجل المسمى، وهذا الأجل يؤخر، بخلاف الأجل المسمى فإنه لا يؤخر، وذلك أنهم لو آمنوا لما أماتهم الله بالغرق الذي استأصلهم.

ويدل على ما قلنا أيضاً ما حكاه الله تعالى في سورة الكهف من قصة قتل الخضر للغلام، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً ﴿٨١﴾﴾ [الكهف]، فأفاد ذلك أن الغلام لو سلم من القتل لعاش قطعاً حتى يرهق أبوية طغياناً وكفراً.

وفي السنة الكثير نحو: ما روي من أن صلة الرحم تزيد في العمر، وعن علي عليه السلام: (وَصِلَةُ الرَّحِمِ فَإِنَّهَا مَثْرَاةٌ فِي الْمَالِ وَ مَنْسَأَةٌ فِي الْأَجَلِ).

شُبَهٌ للمجبرة والجواب عليها

وقالت المجبرة: لو كان للمقتول أجل غير الذي قتل فيه لكشف ذلك عن الجهل من الله حيث أثبت للمقتول أجلاً آخر غير ما قتل فيه لم يبلغه ولم يصل إليه.

قلنا: الله سبحانه وتعالى عالم بأن المرء سيبلغ الأجل المسمى ويصل إليه إذا سلم من القتل والخرم، وهو تعالى عالم بأن المرء سيقتل قبل أن يبلغ الأجل المسمى، وأنه لولم يقتل لبلغه، فلا يلزم ما ذكرته المجبرة إلا لو كان الله سبحانه وتعالى قد علم أن المرء سيبلغ الأجل المسمى ولا يعلم أنه سيخترم أجله بالقتل ثم يقتل، وحينئذ فيكشف القتل عن جهل الله سبحانه وتعالى، ونحن لا نقول ذلك.

قالت المجبرة: قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران:١٥٤]، فدل ذلك على أن المقتول لو لم يقتل لمات.

قلنا: الآية إخبار من الله تعالى بما علم سبحانه من صدق نيات المؤمنين في الجهاد وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأنهم سيخرجون إلى القتل والقتال، لا يثنيهم خوف، ولا يلويهم عن ذلك إرجاف ولا تثبيط، هذا هو معنى الآية.

ولا دليل فيها على نفي الأجل المسمى الذي لو سلموا من القتل لعاشوا حتى يبلغوه، وإنما فيها الإخبار بأنهم سيقتلون في جهادهم.

كلام المطرفية في الأجل

وقالت المطرفية: إن من مات قبل أن يبلغ مائة وعشرين سنة فقد مات بغير إرادة الله، وبسبب ليس من الله تعالى، والأجل الذي من الله ليس إلا أجل من بلغ مائة وعشرين عاماً لا غير، وقالوا: إن ذلك هو العمر الطبيعي.

وقالوا: إن الله ساوى بين الناس في ستة أشياء: في الخلق، والرزق، والموت، والحياة، والتعبد، والمجازاة.

والجواب: أما الموت والحياة فقد قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ﴾[الواقعة:٦٠].

فهذه الآية نص في أن الموت على الإطلاق من فعل الله وتقديره، وهناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

وأما الخلق فالاختلاف فيه محسوس، فالأنثى تخالف الذكر، والأسود يخالف الأبيض، وصور الناس مختلفة، وألوانهم مختلفة، وهيئاتهم مختلفة، وطبائعهم مختلفة، فمنهم الذكي، ومنهم الغبي، و... إلخ.

وأما الرزق فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل:٧١]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما التعبد فتكليف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مخالف لتكاليف أمته، وكذلك تكاليف الأئمة تخالف تكاليف الرعايا، فإقامة الحدود والجهاد وقسم الفيء والصدقات وما أشبه ذلك هي من تكاليف الأئمة، لا من تكاليف الرعايا.

وتكاليف المرأة تخالف تكاليف الذكر، فليس عليها جهاد ولا جمعة، ولا أذان ولا إقامة، وعورتها خلاف عورة الرجل، وإحرامها يخالف إحرام الرجل، إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية.

وأما المجازاة فقد جاءت نصوص القرآن الكريم بأن الجزاء يكون على حسب العمل، قال الله عز وجل: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ۝٨﴾ [الزلزلة].

وقال سبحانه عن أهل الإفك: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي

تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴿١١﴾ [النور] فلم يسوِّ سبحانه بين أهل الإفك في الجزاء، بل خص بعضهم بنوع من العذاب عظيم، والآيات في هذا الباب كثيرة.

الـرُّوح

الروح هو ما لا يكون الحيوان حيّاً إلا به، وهو سرٌّ من أسرار الله سبحانه وتعالىٰ استأثر بعلمه، قال تعالىٰ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء].

قال الإمام القاسم بن إبراهيم والإمام الهادي والإمام الناصر والإمام الحسين بن القاسم العياني والإمام المؤيد بالله والإمام أحمد بن سليمان عَلَيْهِمْ السَّلَامُ وغيرهم: إن الروح جسم لا يعلم حقيقته إلا الله تعالىٰ، وحينئذ فلا سبيل إلىٰ معرفة حقيقته وماهيته، فلا ينبغي الخوض في ذلك، ومثل ذلك العقل، والسمع، والبصر، وسائر الحواس، فإن ماهياتها وحقائقها مما استأثر الله تعالىٰ بعلمه، وغاية ما يمكّن الإنسان من المعرفة لذلك هو أن يعرف أن العقل عرض محله القلب علىٰ قولنا، أو الدماغ علىٰ قول آخر، به يميز المرء بين الحسن والقبيح و... إلخ.

والبصر عرض محله الحدق، به تدرك المرئيات، والسمع عرض محله الصماخ، به تدرك الأصوات، وعلىٰ هذه الطريقة يقال في سائر الحواس، أما معرفة ما وراء ذلك فمما لا سبيل إليه، ولا قدرة للبشر علىٰ الوصول بعقولهم إلىٰ معرفته.

وعلم الطب والتشريح وإن بلغ الغاية في التطور فمقصور علىٰ معرفة أعضاء الجسم وأجهزته وآلاته التي هي مكان للروح والعقل والسمع والبصر و... إلخ.

فناء العالم

لا خلاف في فناء العالم بين أهل الإسلام، وإنما الخلاف في كيفية الفناء.

وحصول معرفة ذلك إنما هي من جهة السمع، وربما توصلت بعض العقول إلىٰ معرفة ذلك، كما روي أن عبد المطلب كان يقول: لن يخرج من الدنيا ظالم حتىٰ ينتقم الله منه، فقيل له: إن فلاناً مات حتف أنفه، فأطرق ساعة فقال: لا بد من دار غير هذه الدار: يجزىٰ فيها المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته.

وقال الإمام الهادي في البالغ المدرك: (فلما تصرمت أعمال المطيعين ولم يثابوا، وتقضت آجال العاصين ولم يعاقبوا، وجب على قود التوحيد واطراد الحكمة أن داراً بعد هذه الدار يثاب فيها المطيعون، ويعاقب فيها المسيئون، وهذه أمور أوجبتها الفطرة، واستحقت بالإيمان...) إلى آخر كلامه عليه السلام.

وكيفية الفناء هو أن يعدمه الله تعالى العدم المحض كأن لم يكن، وهذا قول جمهور أئمتنا عليهم السلام، وأبي علي، وأبي هاشم، وغيرهم.

وقالت المجبرة: إن فناء العالم هو تمزقه وتغيره وتبدده لا غير.

وقال بعض المتكلمين: إنه يستحيل فناء العالم.

قلنا: ليس ذلك بمحال، فكما ابتدعه الله تعالى واخترعه كذلك يعيده نفياً محضاً كأن لم يكن، وكذهاب شعلة المصباح، وذهاب النور، وذهاب الظلام، وذهاب السحاب، وذهاب الرياح، وقد توصلت قُدَر البشر في هذا الزمان إلى صناعة السلاح الذري والنووي، وهذا السلاح الفتاك له قدرة على تفجير الذرات التي يتركب منها كل جسم، وبتفجير الذرات التي يتركب منها الجسم يعدم الجسم، وينتهي تماماً، ولا يبقى له وجود، وبهذا يتبين بطلان قول من يقول باستحالة الفناء المحض.

ويدل أيضاً على ما قلنا قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ...﴾ [الحديد: ٣]. والمعنى أن الله تعالى هو المتفرد بالأولية، فقد كان الله تعالى ولا شيء معه على الإطلاق، فكذلك يكون معنى الآخر، ولو كان الفناء بمعنى التبديد والتفريق لما صدق أنه تعالى الآخر، لأن الأجسام المتبددة تكون قد شاركته في هذه الصفة.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: (هُوَ الْمُفْنِي لَهَا بَعْدَ وُجُودِهَا حَتَّى يَصِيرَ مَوْجُودُهَا كَمَفْقُودِهَا، وَلَيْسَ فَنَاءُ الدُّنْيَا بَعْدَ ابْتِدَاعِهَا بِأَعْجَبَ مِنْ إِنْشَائِهَا وَاخْتِرَاعِهَا... وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَعُودُ بَعْدَ فَنَاءِ الدُّنْيَا وَحْدَهُ لَا شَيْءَ مَعَهُ، كَمَا كَانَ

قَبْلَ ابْتِدَائِهَا كَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ فَنَائِهَا، بِلَا وَقْتٍ، وَلَا مَكَانٍ، وَلَا حِينٍ وَلَا زَمَانٍ، عُدِمَتْ عِنْدَ ذَلِكَ الْآجَالُ وَالْأَوْقَاتُ، وَزَالَتِ السِّنُونَ وَالسَّاعَاتُ... إلى قوله عليه السلام: وَلَا شَيْءَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ).

قال في الشرح: وظاهر كلام القاسم والهادي والمرتضى عليهم السلام أن فناء العالم هو تبديده وتمزيقه وتركيبه على غير هيئاته التي كان عليها، لا أنه يعدم، وإن كان ذلك جائزاً من جهة العقل؛ لأن الله على كل شيء قدير.

قلت: ويؤيد ذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجّاً ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسّاً ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثّاً ﴿٦﴾﴾ [الواقعة] وإذا صارت الأرض والجبال هباءً منبثاً فإنها بعد تساقط الهباء تستوي كما قال سبحانه في وصفها في ذلك اليوم: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ [الكهف:٤٧] ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمْتاً ﴿١٠٧﴾﴾ [طه] وكل ذلك دليل على أن الأرض هذه هي أرض المحشر، إلا أنها تتغير، وتتحول إلى أرض مستوية، والله أعلم.

الحكمة في فناء العالم

ووجه حسن فناء العالم هو المخالفة والتفريق بين دار التكليف ودار الجزاء، وذلك أن الله سبحانه وتعالى لو أثاب المحسنين وعاقب المسيئين في دار الدنيا لما علم كل منهم أن ما وصل إليه من الثواب أو العقاب جزاء على ما عمل، فالعاصي ربما يقول: إنما وصل إليه من العقاب نكبة من نكبات الدهر التي تصيب أمثاله، والمطيع ربما قال: إن ذلك من سائر تفضلات الله على عباده، ومن جملة إنعامه وإحسانه، وبالفناء ثم الإعادة يعلم المطيع والعاصي علماً لا شك فيه أن ما وصل إليهما جزاء على ما سلف من الأعمال.

هذا، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى حكمة البعث في قوله تعالى حكاية عن الذين كفروا: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ

وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴿٣٩﴾﴾ [النحل].

وهناك وجه آخر: هو أن الله تعالى جعل الدنيا دار التكليف، فلو أنه عز وعلا أنزل العقوبة بالعصاة في هذه الدار فإن العصاة حينئذ سيتوبون عند معاينة العذاب، وفي هذه الحال لا تقبل التوبة والمعذرة؛ غير أنهم سيحتجون على الله ويقولون: تبنا كالتائبين، وأطعنا كالمطيعين، فلِمَ تعذبنا؟ ولِمَ لا تقبل توبتنا كما قبلتها ممن هو مثلنا؟

ومع الفناء ثم الإعادة لا يتم لهم حجة على الله تعالى لما شاهدوه من الفصل بين دار العمل ودار الجزاء.

في ذكر الرزق

الرزق هو كل ما ينتفع به من الأموال وغير الأموال: كالعقل، والقوة، والجوارح، وما يستلذ ويشتهى من مأكول ومشروب، ومنكوح ومشموم، ونحو ذلك، دون الحرام فلا يسمى رزقاً.

وقالت المجبرة: إن الحرام من جملة الرزق.

قلنا: قد نهى الله سبحانه وتعالى عن تناول الحرام، والانتفاع به، فكيف يجعله مع هذا رزقاً؟

وقد فرق الله تعالى بين الحرام والحلال في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً﴾ [النحل: ٦٧] فسمى ما ينتفع به من ثمرات النخيل والأعناب رزقاً، ولم يسم الخمر رزقاً.

وقالت فرقة من الباطنية، والصوفية: إنه يحل كل ما علم تحريمه في دين الإسلام من الأموال والفروج وغير ذلك، إلا أن الصوفية تستثني القتل، ويفسرون الآيات التي جاء فيها التحريم والنهي بما يحبون ويهوون، ويقولون: إن له باطناً خلاف ظاهره، كقولهم في الحديث: ((لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل))، لا نكاح إلا بذكر وخصيتين.

أسباب التملك

كل ما حيز من مباح: كالماء والحطب والحشيش، والأرض البيضاء، أو حيز بكسب مشروع: كالشراء والاتهاب والإجارة ونحو ذلك، فهو ملك من حازه، ولا يجوز لغيره تناوله، وعلى هذا جميع المسلمين وغيرهم.

وقالت المطرفية: لا ملك لعاص، فما حازه وقبضه فهو مغتصب له؛ لأن الله لم يأذن له في تناول شيء من رزقه.

والجواب: ما جاء في آيات كثيرة تنص على خلاف قول المطرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦] وقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠] وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وجواز تغنم أموالهم لا ينافي الملك؛ لأن ذلك عقوبة لهم في الدنيا كالسبي والقتل.

الرازق

والرازق هو الله تعالى؛ لأنه تعالى هو الذي خلق الرزق وأوجده ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الواقعة]، والإنسان يعمل السبب من الحرث والسقي والبيع والشراء ونحو ذلك.

وقد يطلق لفظ الرازق مجازاً على الواهب والمتصدق والناذر ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨].

والرزق رزقان: رزق تطلبه ورزق يطلبك.

فالأول: هو الذي يأتي عن طريق الزراعة والتجارة والإجارة ونحو ذلك.

والثاني: هو الذي يأتي بلا طلب ولا سعي.

والتكسب قد يكون واجباً لنفقة طفل أو زوجة أو أبوين، وقد يكون مندوباً، ومباحاً، ومكروهاً، ومحظوراً.

ولا منافاة بين التكسب والتوكل؛ لأن الزارع متوكل على الله في إلقاء البذر وإنباته، وسقيه، وسلامته، من الآفات، والضارب في الأرض يتوكل على الله فيقطع القفار، ويخوض البحار.

وضمان الله تعالى رزق عباده كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، لا ينافي جواز التكسب أو ندبه أو إباحته؛ لأن الله تعالى جعل أحوال الدنيا مترتبة على الأسباب ومربوطة بها، وموت من يموت جوعاً أو عطشاً لا ينافي ضمان الرزق؛ لأن ذلك سبب من أسباب الموت جعله الله تعالى لمصلحة المكلف أو عقوبته.

الرخص والغلاء

الرخص والغلاء قد يحصلان بسبب من الله تعالى، وقد يحصلان بسبب من الخلق، فإذا أنعم الله على الخلق بكثرة الأمطار، والبركة في الثمار، حصل الرخص، وإذا ابتلاهم تعالى بقلة الأمطار، وزيادة الجدب، حصل الغلاء.

وحصول الرخص بسبب من الخلق قد يكون فيما إذا جلب التجار السلع من موضع خصيب إلى موضع أخصب منه، فإنه بذلك تكثر السلع في السوق، وهناك يحصل الرخص، والغلاء يحصل في ما إذا تغلب الظلمة وكبار التجار في أيام الغلاء على الحبوب ونحوها، فهناك يقل وجودها في السوق، وبذلك يحصل الغلاء.

وقالت الحشوية والمجبرة: بل كل الغلاء من الله، سواء أكان بسبب من الله أم بسبب من غيره.

قلنا في الجواب: ورد النهي الصحيح عن احتكار الطعام وعن بيع حاضر لباد، وما ذلك إلا لما يترتب على ذلك من حصول الغلاء.

في التكليف

المراد بالتكليف هنا: هو تحميل المكلف الأحكام الشرعية، وذلك الأحكام الخمسة، التي هي: الوجوب، والندب، والحظر، والكراهة، والإباحة، سواء

أكانت عقلية أم شرعية، فالمكلف محمّل فعل الواجب كالصلاة وسائر الواجبات الشرعية والعقلية، ومحمّل ترك الحرام كالزنا والظلم ونحوهما، ومحمّل فعل المندوب وترك المكروه على جهة الأولى لا الحتم، ومحمّل معرفة حكم المباح.

والوجه في حسن التكليف كونه سبباً في الفوز بالنعيم الدائم والدرجات العالية في جنات النعيم، وهذا بالإضافة إلى ما تقدم في أول كتاب العدل من المصالح والحكم الراجعة إلى المكلف في الحياة الدنيا، ومن كونها شكراً لله تعالى، وهناك عقبات تصاحب هذا التكليف تزيد من شدته وصعوبته، وذلك نحو: إمهال إبليس إلى يوم الدين، والتخلية بينه وبين إغواء العباد، ونحو: إنزال المتشابه من القرآن، ودمجه مع المحكم، وإبقاء المنسوخ من القرآن يتلى مع الناسخ، وكتفريق آيات الأحكام الخمسة في القرآن، وكزيادة داعي الشهوة، والابتلاء بالمصائب والآلام والفقر، وكالجهاد، كل ذلك من أجل العرض على الفوز بالنعيم الدائم والدرجات العالية في جنات النعيم، وذلك أن الأجر على قدر المشقة، فكلما زادت مشقة التكليف زاد الأجر والثواب، ومن هنا يعرف حسن زيادة التكليف.

وهذا بالإضافة إلى ما في زيادته من التمحيص والاختبار الذي به يتميز صادق الإيمان من كاذبه.

تكليف ما لا يطاق

قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧] وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُم﴾ [التغابن: ١٦] وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] إلى غير ذلك من الآيات في هذا الباب.

لذلك فإنا نقول: إن الله سبحانه وتعالى لم يكلف أحداً من خلقه إلا ما يطاق، وهذا مع ما تقرر في فطر العقول من قبح تكليف ما لا يطاق، ونكارته، وفحشه.

وقالت الأشعرية: إن التكاليف بأسرها من تكليف ما لا يطاق، صرح بذلك الرازي في المحصول، وقد كانت المجبرة قديماً يتحاشون عن ذكر ذلك حتى جاء أبو الحسن الأشعري، ومما استدل به أبو الحسن الأشعري على القول بتكليف ما لا يطاق أن قال: إن الله تعالى كلف أبا جهل بالإيمان بما جاء به النبي ﷺ مع أن من جملة ما جاء به النبي ﷺ أن أبا جهل لا يؤمن حتى يموت، فيكون أبو جهل حينئذ مكلفاً بالإيمان في حال يجب عليه فيها أن يؤمن بأنه سيقيم على كفره حتى الموت، وهذا لا يمكن لأبي جهل، وليس في قدرته أن يمتثل.

ويستدلون أيضاً بأن الله تعالى كلف عباده بفعل التكاليف مع أنهم غير متمكنين من فعلها؛ لعدم القدرة والاستطاعة؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق وقدر وأراد أفعالهم، فلا يقدرون حينئذ على الخروج مما خلقه الله وقدره وأراده.

والجواب: أن الله تعالى ينفي عن نفسه تكليف الخلق ما لا يطاق، ويتبرأ منه كما في الآيات التي صدرنا بها هذا الباب، وهذا مع ما تقرره العقول من قبح ذلك وفحشه الذي لا ينبغي إلحاقه بالملك القدوس سبحانه وتعالى، فمع هذا لا ينبغي ولا يليق سماع قول من يجادل في ذلك ويحاجج، فهذا جواب إجمالي فيه كفاية للمؤمن المصدق.

وأما الجواب التفصيلي فنقول: لا يلزم مما ذكره أبو الحسن الأشعري في تكليف أبي جهل التكليف بما لا يطاق، وذلك أنه لم يذكر أبو جهل في القرآن، والذي ذكر في القرآن هو أبو لهب، والذي ذكره الله تعالى عنه هو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ۝١ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ۝٢ سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ۝٣...﴾ [المسد] وليس في ذلك أنه لا يؤمن، أو أنه كافر، أو أنه سيموت على الكفر، والذي ذكره الله عنه أنه سيصلى ناراً ذات لهب، ومعرفة أنه سيصلى النار والإيمان به لا يتنافى مع الإيمان الذي دعاه الله إليه، فغير مستحيل أن يجتمع

الإيمان بما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والإيمان بصلي النار في شخص واحد، وأما احتجاجهم بأن الله تعالى هو الذي تولى خلق أفعالهم من الكفر والإيمان، وقدرها وأرادها وشاءها، فهم لذلك لا يستطيعون الخروج منها فقد سبق الجواب عليه.

هذا، وإخبار الله تعالى بأن الكفار سيموتون على الكفر إنما جاء بعد أن دعاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى الإيمان بما جاء به، وصرف لهم الآيات وبالغ في دعائهم، ولم يكن فيما دعاهم حينئذ الإخبار بأنهم لم يؤمنوا، فلما كان آخر الأمر أخبر الله تعالى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بأنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم، فلم يحصل في حق الكفار تكليف ما لا يطاق حصولاً فعليّاً إلا لو أنهم آمنوا أخيراً بما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إيماناً صحيحاً، وهذا محال؛ لإخبار الله تعالى بأنهم لا يؤمنون.

الألطـــاف

المراد باللطف هنا اللطف الاصطلاحي: وهو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة وترك المعصية، وذلك كالتذكير والتخويف والنظر والاعتبار والآلام، فإن فعلت الطاعة وتركت المعصية من أجل الشرف وحب السمعة، أو من أجل القسر والإلجاء فليس من اللطف الاصطلاحي المراد هنا.

وقد قسم الإمام المهدي اللطف إلى ثلاثة أقسام هي:

١- **لطف توفيق:** وهو الذي تفعل عنده الطاعة لا محالة من دون إلجاء.

٢- **لطف عصمة:** وهو الذي تترك لأجله المعصية لا محالة من دون إلجاء.

٣- **لطف مطلق:** وهو ما كان المكلف معه أقرب إلى امتثال ما كلف به من فعل الطاعة وترك المعصية.

واللطف ليس بموجب للملطوف فيه، فقد يحصل اللطف الداعي إلى الإيمان ولا يحصل الإيمان، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الله تعالى في قوله في المنافقين: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾﴾ [التوبة].

وقوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿١٦٨﴾﴾ [الأعراف]. وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[الأنعام:٤٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ... الآية﴾ [السجدة:٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، والآيات في هذا كثيرة.

الخــــذلان

المراد به هنا: هو عدم تنوير القلب بزيادة في العقل.

وتوضيح ذلك: أن الله تعالى قد ساوى بين جميع المكلفين في فطر العقول التي لا يتم التكليف إلا بها، ثم إن الله تعالى يثيب المستجيب لربه والمطيع له بزيادة في عقله، ينور تعالى بهذه الزيادة بصيرته، ويشرح بها صدره، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً....﴾ [محمد: ١٧]، وكما قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ...﴾ [الحديد: ٢٨] فإذا أعرض المكلف عن دعوة ربه ولم يستجب حرمه الله سبحانه وتعالى تنوير القلب الذي يعطيه المستجيبين له والمطيعين له وسمي ذلك خذلاناً، وهذا المعنى هو الذي يتوافق مع معنى الخذلان في اللغة فإنه في اللغة ترك العون والنصرة.

العصــــمة

العصمة في الاصطلاح: هي رد النفس عن تعمد فعل المعصية، وتعمد ترك الطاعة مستمراً لحصول اللطف والتنوير...

وكما ذكرنا فيما سبق قبيل هذا فإن الله تعالى يزيد المستجيبين له تنويراً في القلب وبصيرة، وكلما ازداد المكلف دخولاً في التقوى فإن الله يزيده على قدر ذلك من التنوير والهداية حتى يصل المكلف بما زاده الله تعالى من التنوير والهدى والبصيرة إلى درجة العصمة.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾ [الأنفال: ٢٩] ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴿١٧﴾﴾ [محمد] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ...﴾ [الحديد: ٢٨] ونحو ذلك من الآيات.

وليست العصمة ملجئة لصاحبها ومضطرة له إلى فعل الطاعة وترك المعصية، بل هو معها مختار، يقدر على فعل الطاعة وفعل المعصية، غير أنه لما عنده من العصمة يختار الطاعة ويترك المعصية.

تفضل الله تعالى على عباده في الآخرة

لا يقال في شيء مما يفعله الله تعالى إنه واجب عليه سبحانه، وذلك أن إطلاق الوجوب عليه تعالى يوهم التكليف الذي يفيد تحميل الكلفة والمشقة، وكل ما فيه إيهام الخطأ فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى.

وبعد، فقد ثبت بما يأتي أن الطاعات إنما وجبت على المكلفين شكراً لله تعالى على نعمه التي لا تحصى، وحينئذ فيكون الثواب الذي وعدهم الله عليها تفضلاً خالصاً.

فإن قيل: إن الله تعالى قد جعل الثواب جزاءً على الأعمال الصالحة في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، وقوله سبحانه: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [المرسلات:٤٣].

قلنا: جعله الله تعالى جزاءً على سبيل التفضل، يدل على ذلك قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴿٣٤﴾ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴿٣٥﴾﴾ [فاطر].

قال الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة: (... وَ لَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ حَقَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَجَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ، تَفَضُّلاً مِنْهُ وَتَوَسُّعاً بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ).

وقال عليه السلام: (فَوَاللَّهِ لَوْ حَنَنْتُمْ حَنِينَ الْوُلَّهِ الْعِجَالِ، وَدَعَوْتُمْ بِهَدِيلِ الْحَمَامِ، وَجَأَرْتُمْ جُؤَارَ مُتَبَتِّلِي الرُّهْبَانِ، وَخَرَجْتُمْ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ الْتِمَاسَ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ فِي ارْتِفَاعِ دَرَجَةٍ عِنْدَهُ، أَوْ غُفْرَانِ سَيِّئَةٍ أَحْصَتْهَا كُتُبُهُ، وَحَفِظَتْهَا رُسُلُهُ، لَكَانَ قَلِيلًا فِيمَا أَرْجُو لَكُمْ مِنْ ثَوَابِهِ، وَأَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ عِقَابِهِ، وَتَاللَّهِ لَوِ انْمَاثَتْ قُلُوبُكُمُ انْمِيَاثاً، وَسَالَتْ عُيُونُكُمْ مِنْ رَغْبَةٍ إِلَيْهِ أَوْ رَهْبَةٍ مِنْهُ دَماً، ثُمَّ عُمِّرْتُمْ فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ، مَا جَزَتْ أَعْمَالُكُمْ عَنْكُمْ -وَلَوْ لَمْ تُبْقُوا شَيْئاً مِنْ جُهْدِكُمْ- أَنْعُمَهُ عَلَيْكُمُ الْعِظَامَ، وَهُدَاهُ إِيَّاكُمْ لِلْإِيمَانِ).

وفي دعاء علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة قريب من ذلك.

قال شارح الأساس: وفي كلام قدماء العترة عليهم السلام من هذا المعنى كثير، انتهى.

واستدل المخالفون لنا في هذه المسألة -وهم المعتزلة- بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝٥٤﴾ [الأنعام]، ومعنى كتب أوجب كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

قلنا: شبه الله تعالى رحمته لعباده التي هي قبوله توبة التائبين بالواجب المحتوم، إيذاناً منه تعالى للمكلفين وإعلاماً بأنه لا يخلف ذلك الوعد ولا يبدل فيه القول، فعبر الله تعالى عن هذا المعنى ودل عليه بكلمة كتب التي تفيد التحتم والوجوب.

والذي يدل على صحة هذا التأويل أمور:

١- ما تقدم من الآيات وكلام أمير المؤمنين عليه السلام.

٢-ما سبق من أن الطاعات شكر على النعم.

٣-ما في ذلك من الأدب مع الله تعالىٰ، بخلاف ما لو حملنا ذلك علىٰ الوجوب حقيقة فإن فيه إيهام الخطأ الذي هو التكليف والمشقة الذي تفيده كلمة الوجوب.

٤- قول مخالفينا في هذه المسألة في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً ﴿٧١﴾﴾ [مريم] إن ورود جهنم غير واجب علىٰ الله تعالىٰ، وإنما شبهه الله تعالىٰ بالواجب في أنه واقع لا محالة.

❁❁❁❁❁

كتاب النبــوة

النبوة كرامة من الله تعالىٰ عظيمة لا تكون إلا لأزكىٰ البشر خَلقاً وخُلقاً، والرسالة كالنبوة، إلا أن الرسول هو الذي يبعثه الله بشريعة جديدة كموسىٰ وعيسىٰ ونبينا محمد ﷺ وعليهم، أما الذي لم يأت بشريعة جديدة فلا يسمىٰ رسولاً، بل يسمىٰ نبياً، وذلك كأنبياء بني إسرائيل، فإنهم لم يأتوا إلا بما جاء به موسىٰ صلوات الله عليهم.

والنبوة والرسالة فضل من الله علىٰ عباده ورحمة، وتماماً كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء] وقال سبحانه: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴿٥٨﴾﴾ [يونس].

وما زال أنبياء الله ورسله ينذرون ويبشرون علىٰ طول تاريخ البشر، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر] منهم من قص الله تعالىٰ علينا خبره في القرآن، ومنهم من لم يقصص الله علينا خبره، قال تعالىٰ: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٤] إلا أنه قد جاء عن الرسول ﷺ الخبر عنهم جملة، كما روي: أنه ﷺ سئل عن الأنبياء قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، قيل: فكم الرسل منهم؟ قال ثلاثمائة وثلاثة عشر.

والإيمان بهم جميعاً من أصول الإيمان قال الله تعالىٰ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ... الآية﴾ [البقرة: ١٣٦] وقال سبحانه: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِه لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ...﴾ [البقرة:٢٨٥].

فضل الملائكة على الأنبياء

والملائكة صلوات الله عليهم أفضل من الأنبياء عليهم السلام، بمعنى أن ثواب أدنى ملك أكثر من ثواب أفضل الأنبياء، وهذا هو قول أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم، والمعتزلة.

وقالت الأشعرية: بل الأنبياء أفضل من الملائكة.

وقالت الإمامية: بل الأنبياء والأئمة أفضل من الملائكة.

وقال غيرهم: بل الأنبياء والمؤمنون أفضل من الملائكة.

والدليل على ما ذكرنا قوله تعالى في وصف الملائكة: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

ولا شك في وقوع خطايا من الأنبياء عليهم السلام.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾[الأنعام: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ۝٢٠﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُون..﴾ [النساء: ١٧٢].

نزلت هذه الآية في الرد على النصارى لغلوهم في عيسى عليه السلام، فكل من هذه الآيات يدل على أن الملائكة أفضل من الأنبياء عليهم السلام.

وبعد، فإن الله تعالى خلق الملائكة من النور، وطهرهم من الطبائع البهيمية، والبشر مخلوقون من التراب، مجبولون على الطبائع البهيمية، ولا شك أن النور خير من التراب، وأن المطهر من الطبائع البهيمية أفضل من المطبوع عليها.

فضل نبينا محمد (ص)

ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأنبياء عليهم السلام، ولا خلاف بين المسلمين في ذلك، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر)) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة)).

وقوله ﷺ: ((أنا أول من يقرع باب الجنة، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، وأنا أول شافع مشفع يوم القيامة))، ونحو ذلك من الأخبار.

ولعل السر في ذلك -والله أعلم- أن ثواب نبينا أكثر من ثواب سائر الأنبياء، وذلك أن أتباعه ﷺ أكثر من أتباع غيره من الأنبياء، وقد جاء في الحديث: ((من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة)).

وحينئذ فيكون لنبينا محمد ﷺ مثل ثواب كل مكلف من أمته إلى يوم القيامة، ولا شك أن النبي ﷺ أكثر النبيين أتباعاً، كما جاءت بذلك الروايات الكثيرة عن النبي ﷺ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد فضله الله تعالى على سائر الأنبياء بخصائص اختصه بها دونهم، كما في الراويات الصحيحة عن النبي ﷺ:

منها: أنه بعث إلى الناس عامة، وقد كان الأنبياء صلوات الله عليهم يبعثون إلى أقوامهم خاصة.

ومنها: أنها أحلت له المغانم ولم تحل لنبي قبله.

ومنها: أنه نصر ﷺ بالرعب على مسيرة شهر، وأنه جعلت له الأرض مسجداً وطهوراً.

ومنها: أن أمته يبعثون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء.

ومنها: أن الله جعله خاتم النبيين والمرسلين.

ومنها: أن الله تعالى فضل أمته على سائر الأمم.

ومنها: أن معجزته باقية بقاء التكليف.

ومنها: أنه لا تزال طائفة من أمته على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة.

ومنها: ما اختصه الله تعالى وأمته من فضل ليلة القدر، وليلة الجمعة ويومها، وما أشبه ذلك. وهناك فضائل وخصائص كثيرة، والقصد الإشارة.

المعجـــزة

لا تصح دعوى النبوة إلا بحجة واضحة، ودليل قاهر يشهد بصحة الدعوى، فما شهد بذلك فإنه يسمى معجزة.

ومعجزات نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كثيرة، قيل: إنها ألف معجزة، وقيل: أكثر من ذلك.

ومعجزته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الكبرى هي القرآن الكريم، فهو الحجة الباقية إلى يوم القيامة، وإعجازه هو من جهة البلاغة والبيان، والسر في أن الله تعالى جعل معجزة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من هذا الجنس، هو أن العرب قد كانوا بلغوا في ذلك الزمن الغاية القصوى في صناعة الكلام، وبلغوا النهاية في سلوك طرق البلاغة والبيان، وراجت هذه الصناعة عند العرب رواجاً عظيماً، فكانوا يجتمعون لها في أسواقهم، حيث يعرضون ما عندهم من بدائع الشعر ومحاسن الخطب، ويتنافسون في ذلك، ويتبارون بين يدي الحكام الذين يصدرون أحكامهم في تلك المنافسة، ويعلنون اسم الفائز بالسبق في هذا المضمار، ولشدة محبتهم لهذه الصناعة وميلهم إليها فإن قريشاً علقت في الكعبة سبع قصائد من الشعر؛ لما رأت فيها من مهارة الصنعة وبلاغة البيان، وقد كانت تلك القصائد السبع من أحسن أو أحسن ما نظم من الكلام، وأبدع ما طرق الأسماع.

وقد بعث الله نبيه محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وتلك القصائد معلقة في الكعبة، فلما قرأ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على قريش آيات القرآن، وسمعوا بلاغته وبداعته وحسن بيانه هتكوا تلك المعلقات عن جدران الكعبة، وأخرجوها منها، فلمهارة العرب في صناعة الكلام ولشدة معرفتهم بطرق البلاغة والبيان جعل الله تعالى معجزة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من ذلك الجنس الذي يتعاطونه، ويشتغلون به، كما جعل سبحانه معجزة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى؛ لما كان قومه الذين بعث إليهم يشتغلون في الطب ومعالجة المرضى، وقد كانوا مهروا في ذلك غاية المهارة.

وجعل سبحانه معجزة موسى صلوات الله عليه قلب العصا حية، وإخراج يده بيضاء من غير سوء؛ لما كان القوم الذين بعث إليهم يتعاطون السحر، ويشتغلون به، وقد كانوا عرفوا السحر حق معرفته، وهكذا سائر معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم.

ومن هنا فإن سحرة فرعون لما رأوا عصى موسى حين صارت حية تسعى تلقف ما صنعوا آمنوا برب العالمين، رب موسى وهارون، وذلك أنهم عرفوا وتيقنوا أن ما جاء به موسى ليس من السحر، وإنما هو آية من آيات الله التي لا تدخل صناعتها تحت قدرة البشر، ولو أن الله تعالى عكس فجعل آية موسى لعيسى، وآية عيسى لموسى لما استوضحت نبوتهما صلوات الله عليهما غاية الوضوح، ولجوز الناس أن ذلك من جنس السحر، لا من آيات الله، لذلك فإن قريشاً والعرب لما سمعوا آيات القرآن علموا أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا من كلام البشر، وأنهم لا يقدرون على أن يأتوا بمثله، غير أنهم استكبروا، وكذبوا بالقرآن وبالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنكروا ذلك، وتماماً كما قال جل وعلى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ [النمل: ١٤] فحين أصروا على التكذيب قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾[يونس: ٣٨]، ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴿٢٣﴾﴾[البقرة] يعني إن كنتم صادقين في دعواكم كذب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذب القرآن، وأنه ليس من كلام الله تعالى، وإنما هو من كلام الناس، فهاتوا سورة واحدة من مثل سوره، وتعاونوا مع من استطعتم من الجن والإنس، فإذا جئتم بسورة من مثله فأنتم صادقون فيما تقولون وإلا فأنتم كاذبون ومبطلون، وما زال هذا التحدي والنداء إلى اليوم، ومنذ نزول القرآن لم يستطع أعداء الإسلام والمكذبون به أن يأتوا بسورة واحدة تماثل إحدى سور القرآن في البلاغة والبيان.

صور من إعجاز القرآن الكريم غير ما سبق

هذا، وفي القرآن معجزات أُخَر غير ما ذكرنا، منها:

١- الإخبار بمغيبات كقوله تعالى: ﴿الم ۝١ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۝٤﴾ [الروم] فكان الأمر كما ذكر الله، فإن الروم غلبت الفرس بعد سبع سنين من نزول هذه الآية، ونحو ما أخبر الله تعالى به عن أسرار المنافقين واليهود والمشركين، وغير ذلك كثير.

٢- الإخبار عن الأنبياء السابقين والأمم الماضين مع علم المشركين من قريش وغيرهم أن النبي ﷺ لم يخالط علماء أهل الكتاب ولا غيرهم من أهل العلم بالتاريخ.

٣- اشتمال القرآن على أحكام وشرائع حكيمة تميل إليها فطرة العقل لما فيها من العدل والسمو والرفعة والكرامة والرحمة و... إلخ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الله تعالى من تنظيم النكاح والطلاق والعدة، وتوفير حق الزوجة، والعدل في الزوجات، ثم الأمر بالاستئذان عند الدخول إلى البيوت، وغض البصر.

وحرم تبرج النساء بالزينة، وأمرهن بالستر وقرارة البيوت، وفي ذلك من العدل والعفة والطهارة ما لا يقدر قدره، ثم ما ذكره الله من تحصين ذلك والمحافظة عليه بما شرع من حد الزنا والقذف، وهكذا سائر شرائع الإسلام فإنها جاءت لترفع الإنسان من مهاوي الشهوة والرذيلة إلى سماء الفضيلة والكرامة والطهارة، وهذا في حين أن البشر جميعاً لو اجتمعوا وتعاونوا على تأسيس قوانين وشرائع مثل التي جاءت في القرآن وفي دين الإسلام لما استطاعوا، ولما اهتدوا، وذلك أن الله تعالى قد أحاط علمه بما يصلح العباد وبما يفسدهم، وبمدى قوتهم وطاقاتهم في كل زمان، وفي كل مكان، فشرع سبحانه وتعالى شرائعه وأحكامه على حسب ما يَقتضيه العلم والحكمة.

أما البشر فليسوا كذلك، ومن هنا فإنهم فشلوا في كل ما وضعوه من القوانين، وسنوه من الأحكام، وأكبر مثال على ذلك ما وضعوه في القرن العشرين، حيث وضعوا بعد التجارب التاريخية الطويلة مبدأين هما: المبدأ الشيوعي، والمبدأ الرأسمالي الغربي.

أما المبدأ الشيوعي فسرعان ما حكم عليه أهله بالإعدام، وأما المبدأ الغربي فما زال حياً، غير أن ويلاته قد سيطرت في تلك المجتمعات، فالإيدز الذي نتج عن الحرية تعد ضحاياه بالملايين، ومبدأ التعامل الربوي أنهك الشعوب الفقيرة، وزادها شقاءً وفقراً و.. إلخ.

وعلى الجملة فقد جاء النبي ﷺ بشريعة تحل مشاكل البشر على كل المستويات الصحية والاقتصادية والسياسية و... إلخ، فلوا أن الأغنياء طبقوا شريعة الزكاة لما بقي على ظهر الأرض فقير، ولو أنهم أقاموا شريعة القصاص والحدود والتعزير والعقوبة لاختفت الجريمة أو كادت، ولو... ولو... إلخ.

٤- اشتمال القرآن على أسرار من علم الفلك، وأسرار من علم البحار، ومن علم الطب التي لا يمكن لأحد من سكان الجزيرة العربية في ذلك الزمان أن يعرفها؛ لبعدهم عن معرفة تلك العلوم.

فقد جاء في القرآن الإخبار عن أمواج تحت سطح البحار غير الأمواج الظاهرة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ [النور:٤٠]، مع العلم أن البشر لم يكتشفوا ذلك الموج إلا في هذا العصر.

وجاء في القرآن ذكر المراحل الأولى لخلق السموات والأرض في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْض... الآية﴾ [فصلت: ١١].

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا....﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وهكذا فقد أثبت العلم الحديث صحة ما جاء في القرآن.

وفي القرآن الكثير من مثل ذلك، وكذا في السنة، والغرض الإشارة، وقد اشتمل تفسير سيد قطب على الكثير من ذلك، فمن أراد المزيد فليرجع إليه، أو إلى غيره من الكتب التي تعنى بالإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

والأدلة على نبوة نبينا محمد ﷺ كثيرة، غير أنا نكتفي بهذا القدر، فإن فيه حجة وبرهاناً على أن نبينا محمداً رسول من عند الله صادق، وأن ما جاء به من عند الله حق وصدق، وقد جاءت به البشارات في الكتب السابقة.

محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين

وهو ﷺ خاتم النبيين والمرسلين، وشريعته خاتمة الشرائع، فلا نبي بعده ﷺ، ولا تُنْسَخُ شريعته؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وكتابه ﷺ الذي هو القرآن محفوظ من الله تعالى عن الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت].

وهذا بالإضافة إلى ما نجده من تصديق ذلك، فإن مصاحف القرآن التي كتبت في القرون الأولى وما بعده إلى يومنا هذا لا يوجد فيها مخالفة لا في قليل ولا في كثير.

وهو ﷺ مرسل إلى الجن والإنس؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآن... الآية﴾ [الأحقاف: ٢٩].

وشريعته ﷺ جديدة لم يأت بها أحد من الأنبياء قبله، وإن كانت لا تخلو من بعض أحكام الشرائع السالفة: كالحج والصيام، وقص الشارب والختان، والمضمضة والاستنشاق، وغير ذلك، فإنما ذلك من باب الاتفاق في بعض الأحكام.

وأما نحو قوله تعالىٰ: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] وقوله تعالىٰ: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]؛ فالمراد بذلك ما الحق فيه واحد لا يتغير، كـ: الإيمان بالله، وبكتبه ورسله واليوم الآخر، وإيثار طاعة الله، وملازمة الصبر والتقوىٰ.

يدل علىٰ ما ذكرنا الحديث المشهور: ((أعطيت سبعاً لم يعطهن نبي قبلي.. الحديث)).

الشريـــــعة

المراد بالشريعة الأحكام الخمسة: الوجوب، والندب، والإباحة، والحظر، والكراهة.

وتؤخذ هذه الأحكام الخمسة من الكتاب والسنة بلا خلاف بين الأمة.

وزاد أئمتنا عَلَيْكِلاْ والجمهور مصدراً ثالثاً وهو القياس، **فقالوا:** إنه دليل تؤخذ عن طريقه الأحكام الشرعية المذكورة، وقالت الإمامية والظاهرية والخوارج وغيرهم: لا يجوز العمل بالقياس.

والجواب من وجوه:

١- من المعلوم الذي لا يشك فيه ذوو العقول أنه لا فرق بين أن ينص الشارع علىٰ تحريم الخمر والنبيذ المسكر وبين أن ينص علىٰ تحريم الخمر وينص علىٰ أن علة تحريمه الإسكار.

٢- ان الذي قصه الله تعالىٰ علينا من قصص أمم الأنبياء صلوات الله عليهم في كتابه الكريم يراد به العبرة والعظة.

فكأن الله تعالىٰ يقول: لا تفعلوا مثل أفعالهم فيلحقكم مثل ما لحقهم، فهذا هو الذي يريده الله تعالىٰ مما قص علينا في القرآن من القصص، وفي ذلك من الإشارة الواضحة إلىٰ القياس ما لا يخفىٰ علىٰ الناظر، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ۝٢﴾ [الحشر].

٣-ما يروى من إجماع الصحابة على العمل بالقياس بما فيهم علي عليه السلام، ومن كلامه في ذلك قوله عليه السلام: (أول القضاء ما في كتاب الله، ثم ما قاله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثم ما أجمع عليه الصالحون، فإن لم يوجد ذلك في كتاب الله تعالى ولا في السنة ولا فيما أجمع عليه الصالحون- اجتهد الإمام في ذلك لا يألوا احتياطاً، واعتبر وقاس الأمور بعضها ببعض، فإذا تبين له الحق أمضاه، وللقاضي ما لإمامهم).

فإن قيل: لو كان القياس دليلاً شرعياً لظهرت الأدلة الدالة على كونه دليلاً كما ظهرت الأدلة على حجية القرآن والسنة، وما قدمتم من الأدلة غير مقنع للناظر.

قلنا: الذي يظهر لي أن حجية القياس ثابتة ومقررة في فطر العقول، بل كثيراً ما تدرك الحيوانات أحكام القياس، فإن الشاة أو الجمل أو نحوهما إذا أدرك طعامه أو شرابه في مكان فإنه إذا جاع أو عطش في الوقت الثاني يذهب إلى ذلك المكان الذي أدرك فيه ذلك في الوقت الأول، وما جره إلى ذلك إلا ما ركز في إدراكه من قياس الوقت الثاني على الوقت الأول.

وإذا ضربت الهرة أو نحوها في وقت فإنها ستنفر منك في الوقت الثاني، وإذا أحسنت إليها في وقت فإنها ستأنس إليك في الوقت الثاني.

ومن هنا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأنفال].

وقال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [البقرة].

القــرآن

القرآن هو أول الأدلة، وهو متواتر بين المسلمين.

والبسملة آية في أول كل سورة إلا في سورة التوبة، وخالف في ذلك كثير من السلف، وكثير من القراء والفقهاء، قالوا: إنما أتي بها للفضل والتبرك عملاً

بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((كل أمر ذي بال لم يبدأ في أوله باسم الله فهو أجذم)).

قال في التيسير في معرفة القراءات السبع: اختلفوا في البسملة بين السور، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسملون بين كل سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك البسملة بينهما.

وكان الباقون فيما قرأنا لهم لا يبسملون بين السور، وأجمعوا على أنها بعض آية في سورة النمل.

والدليل على ما ذكرنا من أن البسملة آية في أول كل سورة من وجوه:

١- قول الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق] فأمر الله تبارك وتعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ بالبسملة.

٢- إجماع الأمة في إثباتها في المصحف في أول كل سورة إلا سورة براءة، وهذا مع عنايتهم الكاملة في تجريد المصاحف عما ليس من القرآن.

٣- إجماع أهل البيت عليهم السلام؛ قال الإمام أبو الفتح الديلمي في تفسيره: وعندنا وعند علماء العترة عليهم السلام إنها آية من فاتحة الكتاب، ومن كل سورة أثبتت فيها، وأن تاركها تارك لآية من كتاب الله.... إلخ.

القــراءات

ومعتمد أئمتنا عليهم السلام قراءة أهل المدينة، وهي قراءة نافع، قال الهادي عليه السلام: ولم يتواتر غيرها.

وقال الجمهور: بل القراءات السبع كلها متواترة، وهي: قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي وحمزة وابن عامر وابن كثير وعاصم.

قلت: ولا بعد في قول الجمهور: إن السبع كلها متواترة، وذلك أن أهل البيت عليهم السلام وأهل اليمن اشتهرت بينهم قراءة أهل المدينة، وتواترت لهم، ولم يتواتر لهم غيرها.

وأهل مكة تواتر لهم واشتهر فيهم قراءة أخرى من السبع، ولم يتواتر لهم غيرها، وكذلك أهل الشام تواتر لهم قراءة، ولم يتواتر لهم غيرها، وكذلك أهل الكوفة وأهل البصرة، فكل منهم تواتر لهم قراءة واحدة، ولم يتواتر لهم غيرها، فإذا لم يتواتر لأهل بلد من البلدان غير قراءتهم، فلا يدل ذلك على أن قراءة أهل بلد آخر غير متواترة؛ **فمن هنا قلنا:** إنه لا بعد في قول الجمهور، بل إن القول به هو الأولى، وذلك لما يلزم -لو لم نقل بتواتر القراءات السبع- من أن القرآن قد دخله التصحيف والتحريف و.. إلخ.

والمعلوم أن الله تعالى قد تولى حفظه من ذلك كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ۝٩﴾ [الحجر] ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ۝٤٢﴾ [فصلت].

وبعد، فالأولى هي قراءة أهل المدينة، وهي قراءة نافع؛ وذلك لأنها قراءة أهل البيت عليهم السلام التي تواترت لهم.

وكذلك أهل كل بلد ينبغي لهم أن يقرؤوا بما تواتر لهم من القراءات، وكذلك كان الناس قديماً، فأهل الشام يقرؤون بقراءتهم، لا يتجاوزونها، وأهل الكوفة وأهل المدينة وأهل مكة، كل يقرأ بما تواتر له لا يتجاوز ذلك إلى قراءة أخرى.

أما اليوم فقد تغير الحال؛ فأصبحت قراءة حفص التي هي إحدى السبع القراءات أكثر شهرة في البلدان، حتى صار الجماهير لا يعرفون غيرها، وذلك بسبب كثرة طباعتها مما أدى إلى كثرة انتشارها واشتهارها.

تيسير القراءة

وأنزل القرآن على سبعة أحرف من أجل التيسير والتخفيف، والمراد بذلك أنه أنزل على سبع لغات عربية.

والحكمة في ذلك والله أعلم أنه لو أنزل على لغة واحدة لتعسر على أهل اللغة الأخرى قراءته، فبعض العرب يميل الألف إلى الياء ولا يكاد يستطيع ترك ذلك

في لغته، فجاء القرآن بالإمالة وبتركها، وبعض العرب يحقق الهمزتين إذا اجتمعتا، وبعضهم يخفف، فجاء القرآن بالتخفيف والتحقيق، و.... إلخ، فتيسر بسبب ذلك لكل قبيلة من العرب أن تقرأ القرآن على لغتها.

وهذا التفسير هو الأولى؛ وذلك لأن اللغة العربية تسمى حرفاً.

وقد قيل: إن المراد بالسبعة الأحرف هو معاني الأحكام الشرعية التي هي: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، ومثل، وإنشاء، وخبر، وقيل غير ذلك.

والأولى هو ما ذكرنا.

المحكم والمتشابه

المحكم هو الذي وضح معناه؛ بأن كان نصاً، أو ظاهراً ولم يخالف نصاً ولا إجماعاً، ولم يُثْبِتْ ما قضى العقل ببطلانه.

والمتشابه هو: الذي لم يتضح معناه؛ بأن يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين مختلفين لا يصح إرادتهما معاً، وحينئذ فيشتبه المراد منهما، ويلتبس على الناظر، أو بأن يكون اللفظ ظاهراً في معناه، غير أنه مصادم لدليل قطعي من الكتاب أو من السنة أو من العقل.

والحكمة في إنزال المتشابه هو: الزيادة في التكليف، للزيادة في الثواب، بسبب مشقة الفحص والتأمل، وإتعاب النفس، وإيثار الهدى على الضلال، وفيه تمييز الراسخ في الإيمان من المتزلزل فيه.

ويعلم تأويل المتشابه الراسخون في العلم، وهم الذي شهد لهم الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالهدى، كما في حديث الثقلين وغيره.

ويعلمه أيضاً غيرهم من العلماء الذين لم تدنس عقولهم أهواء التقليد والتعصب.

الرد على من قال: لا يعلم المتشابه إلا الله

وقال بعض الأشعرية: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، وفسروا المتشابه بما كان نحو عدد الزبانية، وعدد حملة العرش، وعلى هذا فالوقف عندهم على الجلالة.

والجواب: أن الله تعالىٰ قال في المتشابه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِه.....﴾ [آل عمران: ٧].

فدل بذلك علىٰ أن له معنىٰ يتبعه أهل الزيغ، ويتوصلون به إلىٰ إيقاع الناس في الفتنة، وحينئذ فلا بد أن يكون للمتشابه معنىٰ آخر صحيح غير المعنىٰ الذي يتبعه أهل الزيغ، ويكون هذا المعنىٰ الآخر هو المقصود والمراد، يعلمه الراسخون في العلم؛ وذلك:

١- لأن كلمة تَشَابَهَ وما يشتق منها تدل بصيغتها علىٰ أن التشابه واقع بين اثنين فأكثر، وها هنا التشابه هو بين المعاني التي تفيدها الآيات المتشابهة، فأهل الزيغ يتبعون أحد معاني الآية المتشابهة ويتركون المعنىٰ الآخر الصحيح.

والذي يؤكد ما ذكرنا، أن الزيغ إنما يحصل باتباع المعاني التي يفسرون بها المتشابه، وكذلك ذكر الله تعالىٰ في آخر الآية: ﴿... ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ والتأويل هو التفسير.

٢- لو قلنا: إن المتشابه لا يعلم منه إلا المعني الذي يتبعه أهل الزيغ دون المعنىٰ الصحيح لكان في ذلك نسبة القبيح إلىٰ الله تعالىٰ، وذلك أن المتشابه حينئذ يكون تغريراً وتلبيساً وإغراءً، وذلك قبيح لا يجوز نسبته إلىٰ الله تعالىٰ.

٣- لو كان الأمر كما ذكروا لما صح العمل بما في آيات القرآن جميعاً، وذلك لقيام الاحتمال في كل آية أنها من المتشابه، فإن السامع للأمر يقول: لعل هذا المعنىٰ المفهوم من الآية من المفاهيم التي يتبعها أهل الزيغ؛ وإنما قلنا ذلك لأنه لا يوجد في القرآن ما يدل علىٰ تمييز المتشابه من المحكم.

٤- عدد الزبانية وعدد حملة العرش وما أشبه ذلك، كل ذلك لم يكن سبباً لإيقاع المسلمين في الفتنة، وليس الاختلاف في تفسير ذلك وتأويله مما يوقع في الضلال والفتنة والزيغ، وافتتان المشركين بعدد الزبانية التسعة عشر إنما كان من أجل السخرية والاستهزاء لا من أجل الاتباع.

٥- قوله تعالى في آخر آية المتشابه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ...﴾[آل عمران:٧] يدل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه وتفسيره، وذلك لأن الواو ظاهرة في العطف.

فإن قالوا: ورد الوقف على الجلالة عن النبي ﷺ وعن السلف.

قلنا: الوقف لا يمنع من العطف؛ بدليل صحة الوقف على آخر آية، مع أن بعدها حرف العطف في كثير من الآيات، وبدليل جواز الوقف على أوساط الآي.

وحينئذ فمثل ذلك لا يمنع من العطف، وإنما يمنع من صحة العطف ما ذكره أهل المعاني والبيان من كمال الانقطاع، أو كمال الاتصال، أو شبه الكمالين، وذلك معدوم هنا.

وعلى هذا فالوقف على الجلالة الذي روي عن النبي ﷺ إنما يراد به الأدب والتعظيم لله جلا وعلا والتفريق بين علم الله تعالى وعلم عباده.

هذا، مع أن واقع المسلمين يشهد لما ذكرنا فإن في القرآن آيات كثيرة يستدل بها أهل الضلال على ضلالهم، ويستغوون بها الناس، في حين أن أهل الحق يفسرون تلك الآيات بالتفسير الصحيح المتوافق مع الحق.

ولم نجد أحداً من علماء المسلمين توقف عند تفسير آية من القرآن، أو نهى أو منع من تفسيرها بعلة أنها من المتشابه.

أما عدد الزبانية وحملة العرش، والحروف المقطعة وما أشبه ذلك- فلم يؤثر عن أحد من علماء المسلمين في جميع العصور أنه استنكر على غيره تفسير شيء من ذلك، أو ضَلَّله أو كَفَّرَه بسبب ذلك، وعلى الجملة فلم يكن ذلك منشأ ضلال وفتنة فيما نعلم.

فواتح السور

وفواتح السور نحو: ألم، ألر، طسم، ق، ن... إلخ من حروف الهجاء، غير أنه حصل الخلاف في المعاني التي تراد بها، فقال بعض أئمتنا القدامى عليهم السلام: إن ذلك مما استأثر الله تعالى بعلمه.

والذي يظهر أنها باقية على معانيها الوضعية، لا يراد بها في أوائل السور إلا أنها حروف هجاء.

ولعل السر في ذلك -والله أعلم- هو ما فيها من الإشارة إلى أن القرآن الذي وقع به التحدي والإعجاز مركب من حروف الهجاء التي يتركب منها كلام العرب، وفي ذلك من زيادة التدليل والتقريع والتبكيت للمشركين ما لا يخفى من إلزامهم الحجة التي لا يبقى لهم بعدها عذر.

وهذا بالإضافة إلى فوائد غير ذلك وهي:

١- تسمية السور باسم الحروف فيقال: سورة طه وسورة كهيعص وسورة (ق) و..إلخ.

٢- في الاستفتاح بهذه الحروف المقطعة غرابة وبداعة لا تعرفها العرب، مما يستدعي إصغاءهم وجر أسماعهم إلى استماع القرآن.

القرآن كلام الله تعالى اتفاقاً

القرآن كلام الله تعالى، لا خلاف في ذلك بين المسلمين، وهو الذي نسمعه يتلى في المحاريب والمساجد.

وقالت الأشعرية: إن كلام الله تعالى معنى قائم في ذات الله تعالى، فجعلوا ذلك صفة له جل وعلا كالقادر والعالم، ولم يجعلوا ذلك من قبيل الحروف والأصوات، وجعلوا هذه الحروف المسموعة دليلاً على تلك الصفة القائمة بالذات، فالكلام عندهم صفة ذاتية للمتكلم.

قلنا: المعروف أن الكلام في لغة العرب حروف وأصوات، أما ما ذكرته الأشعرية فغير معروف، ولا يجوز أن نفسر ألفاظ القرآن بما لا يعرف عند العرب، وقد قال الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء].

وقال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء] والمعلوم أن الذي سمع موسى هو حروف وأصوات، أما الكلام النفسي الذي تدعيه الأشعرية فإنه غير مسموع.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦].

والذي يسمعه المشركون وغيرهم حروف وأصوات، أما الكلام النفسي فلا يسمعه أحد.

وروى الإمام يحيى عليه السلام **عن الأشعرية** أن الكلام يطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: على المعنى القائم بالنفس.

وثانيهما: على هذه الحروف المسموعة.

وحينئذ فلا نزاع بيننا وبينهم في أن هذا المسموع يسمى كلام الله تعالى حقيقة، وإنما الخلاف في أن كلام الله تعالى يطلق على المعنى القائم بالنفس، فالأشعرية يثبتون أنه يطلق عليه اسم الكلام حقيقة، والحروف والأصوات المسموعة عبارة عن ذلك المعنى القائم في النفس وترجمة له.

ونحن ننكر ذلك وننفيه ونقول: لا يجوز إثبات شيء إلا بدليل، وما لا دليل عليه فيجب نفيه ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة].

ومما يحتجون به قولهم: اسم الفاعل لا يشتق إلا من المعنى القائم بنفس الفاعل فيقال: أسود لما حل فيه السواد، وأبيض لما حل فيه البياض، فكذلك متكلم لمن حل فيه الكلام.

قلنا: ذلك خلاف المجمع عليه عند أهل اللسان العربي، وذلك أنهم لا يطلقون اسم الفاعل؛ كقائم، وقاعد، وضارب، ومتكلم إلا على من أحدث فعل القيام، وفعل القعود، وفعل الضرب، وفعل التكلم، وحينئذ فيكون صحة إطلاق اسم الفاعل متفرعة على حدوث الفعل الذي يشتق منه اسم الفاعل.

وأيضاً: فإن المعلوم عندنا وعندهم أن الله سبحانه وتعالى يسمى خالقاً ورازقاً، والخلق والرزق غير قائم بذاته.

الداعي للأشعرية إلى القول بالكلام النفسي والجواب عليهم

هذا، والذي يظهر لي والله أعلم أن الذي دعا الأشعرية إلى القول بالكلام النفسي وأنه صفة ذاتية للمتكلم هو ما قرره مشائخهم من قدم القرآن، فإنهم لما قالوا بذلك اضطروا إلى القول بأن كلام الله تعالى معنى قائم في النفس، وذلك أنه لم يتم لهم الاستدلال على قدم الحروف المسموعة، لظهور حدوثها عند العقلاء بضرورة عقولهم فألجئوا حينئذ إلى القول بالكلام النفسي؛ وذلك للمحافظة على مذهب سلفهم، أما الحشوية لبلادتهم فقالوا: بقدم الحروف المتلوة.

والجواب عليهم في هذا:

١ - أن القرآن مرتب ومركب من حروف وكلمات بعضها قبل بعض، فالآية مركبة من مجموعة كلمات، والكلمة مركبة من عدة حروف، فالكلمة التي تتقدمها كلمة قبلها محدثة، والحرف الذي سبقه حرف محدث، وهذا دليل ضروري.

٢ - قد سماه الله تعالى محدثاً في قوله جل وعلا: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ۝٢﴾ [الأنبياء] وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ۝٥﴾ [الشعراء].

٣- قال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [الزخرف: ٣] فالقرآن بنص هذه الآية مفعول بفعل فاعل هو الله تعالى، إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على أن القرآن مفعول لله تعالى كقوله تعالى: ﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ①﴾ [هود].

وقد تستدل الأشعرية على إثبات الكلام النفسي بأمور:

١- بما يروى من أن القرآن محفوظ في صدور العلماء.

٢- بما يروى من قول الشاعر:

إنَّ الكــلامَ لفــي الفــؤاد وإنَّمــا جُعــلَ اللِّســانُ علــى الفُــؤاد دَلِــيلا

٣- بأن المسموع إنما هو كلام القاري من بر أو فاجر أو صغير أو كبير، لا كلام الله تعالى، وكل ذلك يدل على أن كلام الله تعالى هو الكلام النفسي، لا الكلام المسموع الذي هو حروف وأصوات.

والجواب:

١- المراد بأن القرآن محفوظ في الصدور هو أن حافظ القرآن قد ارتسمت آيات القرآن في صدره على ما هي عليه من الترتيب، بحيث إنه يستطيع أن يتلوها كما أنزلها الله تعالى.

والأشعرية لا تفسر الكلام النفسي بذلك.

٢- والشاعر أراد أن اللسان يبين ويترجم ما يتصوره المتكلم من الكلام في قلبه، والأشعرية لا تفسر الكلام النفسي بذلك.

٣- المسموع من القرآن يسمى كلام الله تعالى على أي لسان كان، وهذا هو المعروف عند جميع المسلمين، وعليه جرى العرف اللغوي، لذلك فإنهم يسمون ما سمع من قصيدة امرئ القيس، كلام امرئ القيس وما سمع من خطب أمير المؤمنين عليه السلام كلام أمير المؤمنين، وهكذا ما سمع من القرآن فإنهم يسمونه كلام الله تعالى، ويسمونه قرآناً، وعلى هذا جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ...﴾[التوبة: ٦].

٤- لم تبين الأشعرية حقيقة الكلام النفسي إلا بما لا يفهم منه معنى مفيد، حتى قال بعض أئمتهم الكبار: إنه لم يفهم بعد البحث والتحري أكثر من ثلاثين سنة ما هو الكلام النفسي الذي يريده أبو الحسن الأشعري، وذلك أنهم يقولون: إن الكلام النفسي صفة لله تعالى حقيقية، وهي غير المعنى الذي يتصوره المتكلم في نفسه قبل الكلام، وغير العلم بذلك، وغير القدرة عليه، ولم يستطيعوا بعد ذلك أن يحددوا المراد به، وهكذا يكون الباطل.

ولهم مذاهب من هذا القبيل، لا يمكنهم البرهنة عليها، ولا حتى تفسيرها، وذلك كالكسب فإنها ضاقت عليهم المذاهب في تفسيره وتوضيحه.

وكقولهم: إن الله تعالى سيرى يوم القيامة بلا كيف، ومثل ذلك قول إخوانهم الحشوية: إن لله تعالى وتقدس وجهاً بلا كيف، ويدين بلا كيف و.. إلخ.

السنّة

السنة: هي الدليل الثاني بعد كتاب الله تعالى، والمراد بذلك الخبر المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء أكان خبراً أم أمراً أم نهياً، وسواءً أكان الخبر عن فعل أم عن تقرير أم عن غير ذلك.

فالذين عاصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يتلقون السنة مباشرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يحتاجون في ذلك إلى عناء ومشقة.

أما الذين لم يشاهدوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو لم يعاصروه، فإنه يجب عليهم البحث والتحري والتفتيش في صحة ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فما صح لهم من سنته صلى الله عليه وآله وسلم اتبعوه، وما لم يصح تركوه.

الخبر المتواتر

لا خلاف في صحة الخبر المتواتر عن النبي ÷، وهو: ما نقله جماعة عن جماعة يستحيل عند العقل تواطؤهم على الكذب، ثم كذلك إلى النبي ÷، ويشترط أن يكون خبرهم عن شيء محسوس.

ولا يشترط عدد معين، بل ما حصل به العلم واليقين.

ولا تشترط العدالة في المخبرين؛ وذلك لحصول العلم بإخبار البلدان والملوك ممن ليس بعدل.

وقد يحصل العلم بأن يخبر شخص واحد عن نفسه وعن جماعة حاضرين معه أنهم رأوا كذا وكذا، أو سمعنا كذا وكذا، فسكت الحاضرون، ولم يكذبوه، ولم يكن هناك ما يدعو إلى سكوتهم من خوف أو غيره.

ومن أقسام المتواتر:

التواتر المعنوي: وهو أن تختلف أخبار المخبرين في اللفظ لكنها تشترك في أدائها إلى معنى واحد، وذلك كوقائع الوصي عليه السلام، فإنها وقائع كثيرة، جاءت في أخبار متفرقة، غير أنها تتفق في معنى واحد، هو الدلالة على شجاعته عليه السلام.

الخبر المتلقى بالقبول

الخبر الآحادي الذي لم يبلغ حد التواتر إذا تلقته الأمة بالقبول فلا خلاف في صحته، ووجوب العمل به، وذلك أن تلقي الأمة له بالقبول يجري مجرى إجماعهم، وما كان كذلك فيفيد العلم عند أكثر أئمتنا عليهم السلام، وكذلك ما تلقته العترة بالقبول فإنه يفيد العلم.

وكل ذلك لقيام الأدلة على عصمة جماعة الأمة وجماعة العترة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ..﴾ [النساء: ١١٥].

وفي الحديث: ((لا تجتمع أمتي على ضلالة))، ((لا تزال طائفة من أمتي على

الحق ظاهرين..)).

وفي جماعة العترة: آية التطهير، وآية المودة، وحديث الثقلين، وحديث السفينة، وغير ذلك كثير، وسيأتي فيها بعد -إن شاء الله- بحثٌ حول ذلك.

هذا، ولأخبار الآحاد تفاصيل وخلافات مذكورة في أصول الفقه.

التعبد بخبر الواحد

التعبد بخبر الواحد جائز، ولا مانع منه، ويدل على ذلك:

١-إجماع الصحابة ومن بعدهم على العمل به، ذكر ذلك الإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام.

٢ قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحجرات] فإن فيها دليلاً بمعونة سبب نزولها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة كانوا يعملون بخبر الآحاد.

٣- ما تقرر في العقول من جواز أو وجوب العمل بخبر الواحد في دفع الضرر عن النفس.

وللعمل بخبر الواحد شروط هي: العدالة، والضبط، ثم العرض على كتاب الله تعالى.

واشتراط العرض هو قول القاسم والهادي وولده المرتضى والقاسم بن علي العياني عليه السلام وغيرهم، وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ((ألا وإنه سيكذب علي كما كذب على الأنبياء من قبلي، فما روي عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه فهو مني وأنا قلته....الحديث)).

تفصيل أمير المؤمنين (ع) لأحوال الرواة

ولأمير المؤمنين عليه السلام في أحوال الرواة تفصيل مذكور في نهج البلاغة ولفظة: (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في عهده حتى قام خطيباً فقال: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)).

وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس، رجل منافق مظهر للإيمان متصنع بالإسلام، لا يتأثم، ولا يتحرج، يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا: صاحب رسول الله ﷺ رآه، وسمع منه، ولقف عنه، فيأخذون عنه وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده ﷺ، فتقربوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والبهتان، فولوهم الأعمال، وجعلوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصمه الله، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه، فوهم فيه ولم يتعمد كذباً، فهو في يديه يرويه ويعمل به، ويقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم الناس أنه وهم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمر به، ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه نهى عن شيء، ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على الله عز وجل، ولا على رسوله، مبغض للكذب خوفاً لله تعالى، وتعظيماً لرسوله ﷺ، ولم يهم به، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على ما سمعه، ولم يزد فيه، ولم ينقص منه، وحفظ الناسخ، فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنب عنه، وعرف الخاص والعام فوضع كل شيء موضعه، وعرف المتشابه ومحكمه.

وقد كان يكون الكلام من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ له وجهان: فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عني به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه، ولا ما قصد به، ولا ما خرج من أجله.

وليس كل أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كأن يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي أو الطارئ فيسأله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حتى يسمعوا كلامه، وكان لا يمر بي شيء من ذلك إلا سألت عنه، وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم... انتهى كلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الطريق إلى معرفة الرواية الصحيحة

قلت: قد كثرت الأحاديث المروية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كما قال أمير المؤمنين، وأصبحت فرق الإسلام اليوم كثيرة، وكل فرقة تروي من الحديث ما لا يكاد يحصى، ودونت ذلك في كتب، ولا يجوز قبول ما روي من الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلا إذا قامت الدلالة الصحيحة على صحة الرواية، والذي يدل على صحة الرواية:

إما أن تجمع الطوائف المختلفة على صحتها.

وإما أن تقوم الدلالة المعتبرة على ثقة الرواة وعدالتهم، ولم تقم الدلالة إلا على ثقة أهل البيت وعدالتهم، وذلك كحديث الثقلين والكساء، وآية التطهير والمودة و... إلخ، فإن ذلك شهادة من الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأهل بيت الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالعدالة والثقة وأنهم أهل التبليغ والهدى، وأن متبعهم ناج، ومخالفهم هالك.

وعلى هذا فما صححه أهل البيت من الحديث فهو صحيح، وما لا فلا، أما سائر الفرق فلم يأتوا على صحة ما رووا بدليل.

هذا، وقد قال قوم بامتناع العمل بخبر الواحد سمعاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. و ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [يونس: ٣٦] ونحو ذلك من الآيات التي تنهى عن اتباع الظن.

والجواب: أن الدليل الخاص قد دل على العمل بخبر الواحد العدل، فيجب حينئذ تخصيص عموم الآيات المذكورة بهذا الدليل الخاص، وذلك للجمع بين الأدلة.

وهذا الجمع متعين في مثل ذلك، كما هو مقرر في كتب الأصول.

عصمة الأنبياء من الهوى والغلط

لا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم السهو أو الغلط فيما أمروا بتبليغه، وذلك لأن تجويز ذلك يرفع الثقة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[الحشر: ٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى۝٤﴾ [النجم].

فأمر تعالى بأخذ كل ما صدر عن رسوله ﷺ على الإطلاق، وفي جميع الأحوال، ولم يستثن حالة من حالة، فعلمنا أن الله تعالى قد حرس رسوله عن السهو والغلط فيما أمر بتبليغه إلى الناس.

القيــاس

القياس: هو ثالث الأدلة الشرعية، وقد قدمنا شيئاً مما يدل على اعتباره وهو: إلحاق فرع بأصل لتحصيل مثل حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في علة باعثة.

مثاله: قياس النبيذ والحشيش وسائر المخدرات على الخمر بسبب اشتراكهما في العلة التي دعت الشارع إلى تحريم الخمر.

وهناك نوع من القياس اسمه قياس العكس، وهو: إلحاق فرع بأصل لتحصيل مثل ضد حكم الأصل في الفرع لافتراقهما في العلة الباعثة، مثاله: قياس صلاة الوتر على صلاة الفجر.

والحكم المستفاد من القياس هذا هو إثبات أن الوتر نافلة، والعلة في الفرع هي صحة الوتر على الراحلة، والعلة في الأصل هي عدم صحة الفجر على الراحلة.

وللقياس تفاصيل، وأقسام، وشروط مذكورة في كتب أصول الفقه.

الإجمــاع

الإجماع أحد الأدلة وينقسم إلىٰ قسمين، إجماع عام، وإجماع خاص.

فالأول هو: اتفاق المجتهدين العدول من أمة محمد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في عصر علىٰ أمر.

والثاني: اتفاق المجتهدين العدول من آل الرسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في عصر علىٰ أمر.

والذي يدل علىٰ أن إجماع الأمة دليل قول الله تعالىٰ:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴿١١٥﴾﴾ [النساء]. فالذي يخالف إجماع المؤمنين متبع لغير سبيلهم، والمتبع لغير سبيلهم داخل في الوعيد المذكور، بنص هذه الآية.

وفي الحديث: ((لن تجتمع أمتي علىٰ ضلالة))، وفي حديث آخر: ((لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق ظاهرين... الحديث))، وفي كتب الأصول المزيد من أدلة الإجماع فخذها من هناك.

إجماع آل الرسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

والذي يدل علىٰ أن إجماع آل الرسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دليل وحجة قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتواتر المعلوم، الذي روته طوائف الأمة، وهو في صحيح مسلم وفي غيره: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتىٰ يردا علي الحوض)).

وفي السنة ما لا يكاد يحصىٰ مما يؤيد ما ذكرنا.

وهذا بالإضافة إلىٰ ما جاء في القرآن مما يؤكد ذلك، كآية التطهير، وآية المودة و...إلخ.

نعم، هذه الأدلة الأربعة التي هي الكتاب والسنة والقياس والإجماع هي الأصول التي تؤخذ عن طريقها أحكام الشريعة، ومن هنا سميت

(أصول الشرائع)، وقد أدخلوا تحت هذا الاسم مع ما ذكرنا ما علم من الدين ضرورة، نحو: الصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، والجهاد، وتحريم الزنا، والخمر، والربا، وما أشبه ذلك من الأحكام القطعية المعلومة.

التفرق والاختلاف

التفرق في الدين والاختلاف فيه منهي عنه في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى و هو يخاطب المسلمين في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...الآية﴾ [الشورى:١٣].

وفي الحديث المشهور: ((ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة)).

وبعد، فإن الاختلاف الذي يمزق الشمل ويحمل على التعادي والتباغض والقطيعة ممقوت في العقل، قبيح عند الفطرة؛ وذلك لما يؤدي إليه من الفساد والدمار، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ..الآية﴾ [الأنفال:٤٦].

لذلك فلا يجوز ولا ينبغي الالتفات إلى ما يقوله بعض المتطفلين من تسهيل أمر الخلاف ومن الطعن في حديث ((ستفترق أمتي...)) ثم روايتهم لحديث: ((اختلاف أمتي رحمة)).

وذلك أن حديث الافتراق مشهور بين جميع طوائف الأمة، متلقى بالقبول، فلا يسمع فيما كان كذلك طعن، وإن تم لهم طعن في ذلك الحديث المشهور فآية آل عمران التي ذكرناها تنص نصاً قاطعاً على تحريم الاختلاف والتفرق، وتتوعد على ذلك بالعذاب العظيم.

وأما استدلالهم بحديث: ((اختلاف أمتي رحمة)) فلا يصح لمعارضته لنص القرآن، وما كان كذلك فلا يجوز الالتفات إليه، ولا التعويل عليه.

أنواع الاختلاف:

الاختلاف نوعان:

١- اختلاف في المسائل الأصولية.

٢- اختلاف في المسائل الفرعية العملية.

الاختلاف في المسائل الأصولية:

الاختلاف في المسائل الأصولية هو الاختلاف الذي مزق جماعة الأمة، وجعلها شيعاً وأحزاباً ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ۝٥٣﴾ [المؤمنون] يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً، و... إلخ.

وكل ذلك الاختلاف والعداء إنما نشأ من الاختلاف في المسائل التي ترجع إلى معرفة الله تعالى، وما يلحق بها من مسائل أصول الدين.

الاختلاف في المسائل الفرعية:

الاختلاف في ذلك -وإن كان قد دخل تحت مطلق النهي الوارد في القرآن- سهل يسير؛ وذلك لعدة أمور:

١- لحصوله في زمان الصحابة.

٢- لحصوله بين الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

٣- لا يتسبب في حصول العداء والتضليل والتكفير.

٤- لا يوهن من حبل المودة والولاء بين المختلفين.

وهذا مع أنه لا يمكن التخلص منه، وذلك لاختلاف أنظار العلماء المجتهدين في استنباط دقائق الأحكام الشرعية، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾[الطلاق:٧].

والخطأ في الاجتهاد والنظر معفو عنه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وفي الحديث: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...)).

غير أنه ينبغي على العلماء المجتهدين أن يسعوا إلى الاتفاق في المسائل الفرعية ما أمكن، وذلك بالمناقشة والمفاهمة، والاطلاع من كل منهم على ما عند الآخر في المسألة، وبذلك سيقل الخلاف، وهذا هو اللازم، وإلى مثله أشار الإمام الهادي عليه السلام.

أما الاختلاف في العقائد فدواؤه صعب مستصعب، ولا يرفعه أو يقلل منه إلا سلطان قاهر، ودولة قوية.

غير أن الواجب على العالم أن يظهر علمه ويوضح حججه للمخالف المتعصب ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

وحدة الحق في الأصول

الحق في المسائل الأصولية واحد:

والمراد بالمسائل الأصولية مسائل أصول الدين التي هي موضوع هذا الكتاب، ومسائل أصول الفقه، ويلحق بها أصول الشرائع التي مر ذكرها قبيل هذا الفصل، والمسائل القطعية من الفروع.

فكل ما كان كذلك فإن الحق فيه واحد، بمعنى أنه لا يجوز تصويب المختلفين جميعاً في شيء من ذلك.

ولا خلاف في ذلك بين طوائف الأمة، فالمعتزلة تضلل كل من خالفها في مسألة مما ذكرنا، وكذلك الأشعرية، وسائر فرق المجبرة، كل فرقة تضلل مخالفها، والإمامية تضلل مخالفيها، وكذلك سائر فرق الشيعة، كل فرقة تضلل الفرقة الأخرى، والزيدية تضلل مخالفيها أيضاً، و... إلخ.

ولا نحتاج بعد إجماعهم إلى إقامة الدليل على أن الحق واحد في تلك المسائل.

حكم المخالف للحق في هذا الباب

يختلف الحكم الذي يلحق بالمخالف في شيء من المسائل المذكورة بحسب اختلاف المسائل والأحوال، فاكبر الأحكام الكفر، وأصغرها العفو.

١- فالذي ينكر وجوب الصلاة، أو الزكاة، أو ينكر تحريم الخمر، أو ينكر ما أشبه ذلك من الأحكام القطعية المعلومة في دين الإسلام- فهذا كافر تلحقه أحكام الكفر؛ لأنه مكذب لله تعالى ولرسوله ﷺ، والباطنية من هذا القسم عند كثير من العلماء.

٢- والجاهل بالله تعالى كافر، سواء أكان الجهل عن طريق العمد والعناد أم عن طريق الخطأ والجهل.

والدليل على ذلك أن الله تعالى لم يعذر أحداً من المشركين ولا غيرهم من أهل الكتاب بجهل أو بخطأ أو بغير ذلك، بل أمر رسوله ﷺ بإلحاق أحكام الكفر بهم من القتل والسبي وتغنم الأموال و.... إلخ.

والمشبه لله تعالى بخلقه جاهل بالله تعالى، وكذلك المجبر، وهذا بالإضافة إلى تكذيبهم لله تعالى فيما لا يكاد يحصى من النصوص القرآنية التي تصيح بتكذيب المجبرة والمشبهة، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

٣- الذي يتأول آيات القرآن بغير ما تحتمله وبغير دليل كالباطنية كافر؛ لتكذيبهم لله ولرسوله، وذلك بسبب ادعائهم لعلم الباطن الذي لم يجعل الله إليه سبيلاً.

٤- الذي يخالف أحد الإجماعين عمداً فاسق لتعمده مخالفة الحق، ولا يصل به ذلك إلى منزلة الكفر، وذلك أن الدليل الدال على حجية الإجماعين ليس بضروري، بل استدلالي.

٥- الذي يخالف الحق خطأً في غير ما ذكرنا، كمن ينكح المرأة في العدة جهلاً، أو كالذي يخالف في بعض المسائل الأصولية التي لا يستلزم الخطأ فيها الجهل بالله تعالى فمعفو عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

الاختلاف في مسائل الاجتهاد الظنية

قال جمهور أئمتنا عليهم السلام وجمهور غيرهم: إن الحق في الظني من الفروع واحد، من أصابه فهو المصيب، ومن أخطأه فهو المخطئ.

وقيل: كل مجتهد في الظني من الفروع مصيب للحق، بمعنى أنه ليس لله فيه حكم معين قبل الاجتهاد، وإنما مراد الله تعالى من كل مجتهد ما أداه إليه اجتهاده.

قلت: مسائل الفروع الظنية تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يؤخذ من الكتاب والسنة بأحد الدلالات المعتبرة.

الثاني: ما يؤخذ عن طريق الاجتهاد، وذلك كتفاصيل أحكام أروش الجنايات، وتقويم المتلفات، وتقدير النفقات، وكتقدير جزاء الصيد، وما أشبه ذلك مما لم يأت فيه بخصوصه حكم في الكتاب أو السنة.

فالقسم الأول الحق فيه مع واحد، والقسم الثاني كل مجتهد فيه مصيب.

والدليل على ما ذكرنا:

أما القسم الأول: فلا شك أن للكتاب والسنة أحكاماً شرعية مدلولاً عليها بدلائل معتبرة في لغة العرب.

وكل من القرآن والرسول صلى الله عليه وآله وسلم عربي، والشارع حكيم لا يخاطب بما لا يريد.

فمن أصاب مراد الله تعالى في ذلك فهو المصيب، ومن أخطأه فهو المخطئ.

فالمجتهد الذي يعمل بالعام من غير بحث كامل عن مخصصه مخطئ، من حيث إدخاله للمخصَّص تحت حكم العام وهو في الواقع غير داخل.

والمجتهد الذي يعمل بالمنسوخ ويترك الناسخ مخطئ، وذلك أن حكم الله تعالى متعين في المخصِّص وفي الناسخ.

وأما القسم الثاني: فلا يمكن لأحد أن يدعي أن حكم الله تعالى متعين فيما كان كما ذكرنا، وذلك للاتفاق على أنه لا طريق إلى إثبات الأحكام فيها إلا

الاجتهاد، لأن الله تعالى لم يذكر في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ إلا الأحكام الجملية، أما الأحكام التفصيلية فإنه تعالى وكلها إلى نظر الحكام والمجتهدين.

فإذا تحرى المجتهد فيما كان كذلك، وبالغ في النظر، ثم حكم على ضوء ذلك بحكم فإنه بلا شك قد أدى مراد الله، وأصاب فيما حكم، وقام بما كلف به، وهذا إذا بالغ في التحري والنظر، واستقصى في ذلك جهده.

أدلة من قال: كل مجتهد في المسائل الفرعية الظنية مصيب والرد عليها

نعم، يستدل من قال إن كل مجتهد في المسائل الفرعية الظنية مصيب بأدلة:

منها: قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقوله تعالى في شأن الذين التبست عليهم جهة القبلة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة].

وبأن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل، ولم ينكر بعضهم على بعض.

والجواب: أما الآية الأولى فالقطع وتركه، من المباح الذي يستوي فعله وتركه، فمن قطع فبإذن الله، ومن ترك فبإذن الله تعالى، فلا حرج في ذلك على من قطع ولا من ترك.

وأما الآية الثانية: فإن الذين صلَّوا إلى غير قبلة بعد التحري قد أصابوا فيما فعلوا، وأدوا لله ما يجب عليهم، وذلك أن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها.

وقوله في آخر الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، يدل على ما قلنا، وذلك أن المعنى أن الله تعالى واسع الرحمة، فهو لذلك لا يُضيّق على الذين صلَّوا إلى غير القبلة، ولا يحرمهم الأجر، وعليم بحالهم وبضعفهم؛ لذلك لم يحرج عليهم في خطئهم؛ لعلمه بعجزهم في تلك الحال.

وأما ما روي من عدم إنكار الصحابة بعضهم على بعض في خلافاتهم فلا يدل على ما قلتم من أن الحق مع كل واحد، وذلك أن الإنكار لا يجب إلا على

من يرتكب المعاصي من ترك واجب أو فعل محرم، والمختلفون من الصحابة ليسوا كذلك، وذلك أن كل مجتهد مكلف بما أداه إليه اجتهاده.

هذا، مع أنه قد اشتهر عن أمير المؤمنين عليه السلام الإنكار لكثير من المسائل التي اختلفت فيها الصحابة، ونقل أيضاً الإنكار عن كثير من الصحابة.

حكم المخطئ في الاجتهاديات

إذا أخطأ المجتهد ولم يصب الحق بعد أن استقصى في النظر والبحث والتحري فلا إثم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، غير أنه يشترط لذلك أن لا يتعمد المجتهد مخالفة أهل البيت عليهم السلام، وأن تكون علوم أهل البيت هي مصدر اجتهاده، وأن تكون قواعد أصولهم هي الأسس التي بنى عليها اجتهاده.

وإنما قلنا ذلك لما ثبت بالأدلة المتكاثرة، أن أهل البيت هم أهل الحق، وأن متبعهم ناج، ومخالفهم هالك، ولو لم يكن من الأدلة إلا حديث الثقلين المتواتر لكفى، كيف وقد جاء في ذلك ما لا يكاد يحصى؟

النسـخ

النسخ هو: تبديل حكم شرعي بحكم شرعي آخر، ويشترط أن يمضي وقت يمكن فيه العمل بالأول، واتفق المسلمون على جواز النسخ، وخالف في ذلك شذوذ.

ووجه الحكمة في النسخ: ما يترتب عليه من الحكم والمصالح الراجعة إلى العباد، ولا شك أنها تختلف باختلاف الأحوال والأزمان.

ولا يجوز البداء على الله تعالى؛ لأنه يستلزم الغفلة، والله تعالى لا تجوز عليه الغفلة.

والبداء هو: أن يأمر الآمر بشيء، ثم ينهى عن ذلك الشيء أو يأمر بضده؛ لأنه ظهر له بعد الأمر الأول أن المصلحة في تركه، أو في شيء آخر.

كتاب الإمـامـــة

مسألة الإمامة من أكبر مسائل أصول الدين وأعظمها، وذلك لما يترتب عليها من جهاد الظالمين، وإحياء الدين، وإقامة العدل والإنصاف والحدود، وتأمين الطرق، وجمع الصدقات والفيء، ثم توزيعها، ولما فيها من إصلاح الدين والدنيا.

والإمام خليفة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقائم مقامه، يقوم بأعماله ووظائفه؛ لذلك وجبت معرفة الإمامة على كل مكلف، يؤكد ذلك الخبر المشهور: ((من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية)).

وفي نهج البلاغة ((إِنَّمَا الْأَئِمَّةُ قُوَّامُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَعُرَفَاؤُهُ عَلَى عِبَادِهِ وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ)).

وقد نقل في شرح الأساس في هذا المعنى شيئاً كثيراً عن أئمة أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ذكروا فيه التأكيد والتشديد في وجوب معرفة الأئمة على كل مكلف.

إلا أن الإمام القاسم بن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ استثنى من ذلك الأعجمي والمرأة والجاهل الذي لم يقرأ القرآن، ولم يعلم العلم، فإنه قال: إن جملة الإسلام تجزيهم. أراد عَلَيْهِ السَّلَامُ أن إقرارهم بالإسلام جملة يجزيهم.

ولا تكون الإمامة إلا لشخص واحد، وذلك أن تعدد الأئمة في وقت واحد وبلاد واحدة يؤدي إلى التشاجر والنزاع والفساد.

وهذا بخلاف النبوة فلا يحصل فيها شيء من ذلك؛ لأن النبي يتبع الوحي، وقد يجوز قيام إمامين في وقت واحد، وذلك إذا تباعدت بين الإمامين الديار، مثل ما كان بين الإمام الهادي إلى الحق وبين الإمام الناصر الأطروش عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

والإمامة من الواجبات التي أوجبها العقل والشرع.

فالعقل يوجب دفع ضرر بعض الناس عن بعض، ولا يتم ذلك إلا بالإمام، وذلك أن الناس مع كثرتهم واختلاف طبائعهم ودواعيهم لا ينفكون عن عدوان بعضهم على بعض، وظلم بعضهم بعضاً، ولا ينزجرون عن ذلك، ولا ينفكون عنه إلا إذا كان هناك رئيس له قوة وسطوة وأعوان، يمنعهم الخوف منه عن الظلم والعدوان، ثم إن عادة البشر في كل زمان ومكان لا يوجد منهم قبيلة أو شعب إلا وله رئيس يمنع القوي من الضعيف، وينتصف للمظلوم من الظالم.

وأما دليل الشرع فإنه لما توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجمعت الصحابة على أنه لا بد من رئيس يقوم بأمر الأمة، ثم من بعدهم إلى اليوم، فإنهم حين يموت الإمام يفزعون إلى نصب إمام، ويطلبونه، ويعتقدون وجوب قيامه.

والواجب على الأمة إعانة من يصلح لها بالمال والنفس والجنان والأركان، وعلى ذلك اتفقت الأمة.

وذلك لأنه لا يتم حفظ بيضة الإسلام، وإقامة شعائره، وإقامة العدل والإنصاف، وإقامة الحدود، و.. إلخ. إلا بإعانة الإمام ونصرته.

لا يخلو الزمان ممن يصلح للخلافة

ولا بد في كل زمن من وجود من يصلح للإمامة من منصبها الشرعي، وعلى ذلك أجمعت العترة، ووافقهم غيرهم.

ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المشهور: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم)) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق، وينوره، ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتوكلوا على الله)).

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام كما في نهج البلاغة: (اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، وَإِمَّا خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ..)).

وخلو بعض الأزمنة عن قيام إمام وظهوره إنما كان لقهر الظالمين، وتغلب الجبارين، وفي مثل تلك الحال لا يجب على الإمام القيام والظهور؛ لفقدان شرط وجوب ذلك، والأمة تكون معذورة في مثل تلك الحال، وهم العازمون على نصر الإسلام.

أهم شروط الإمامة

وأهم شروط الإمامة: المنصب، والعلم، والورع، والشجاعة، وحسن التدبير، والسلامة من النقص المخل بأعمال الخلافة ومن المنفرات، والأفضلية.

أما منصب الخلافة فهو علي عليه السلام، والحسن، والحسين عليهما السلام، وذريتهما.

والدليل على ذلك حديث الثقلين المشهور، المتواتر المعلوم، الذي روته طوائف الأمة، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين فيه للأمة خليفتين يقومان مقامه صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته، ويسدان الفراغ الذي ستجده الأمة بعد فراق نبيها صلى الله عليه وآله وسلم: أحدهما كتاب الله تعالى، والآخر عترته أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم ثم بين صلى الله عليه وآله وسلم عترته أهل بيته في حديث الكساء المشهور المتواتر، الذي رواه مسلم وغيره، وبذلك يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين منصب الخلافة أكمل البيان وميزه أكمل التمييز.

وقيل: إن منصبها كل قريش، وقيل غير ذلك، واستدلوا على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((الأئمة من قريش)) و ((قدموا قريشاً ولا تقدَّموهم)).

والجواب: أن المراد بذلك هم من ذكرنا؛ لحديث الثقلين، وحديث الكساء، ولإجماع أهل البيت عليهم السلام على ذلك، وإجماعهم حجة كما تقدم.

ولقول علي عليه السلام: (الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ).

ولأن من ذكرنا أمسّ رحماً بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقد قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ...﴾ [الأنفال: ٧٥].

وهذا في حين أن الحديثين المذكورين من أحاديث الآحاد التي لا تفيد إن صحت إلا الظن، وما نحن فيه من مسائل العلم والاعتقاد التي لا تثبت إلا بالأدلة القطعية المعلومة، ودليلنا متواتر معلوم، متأيد بآيات الكتاب، وما لا يكاد يحصى من أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وقد كان الواجب على الأمة بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -ولو لم يكن ثَمَّ نصوص- أن تنصب بعد موته لشغل منصة الخلافة أهل بيته، وذلك أن أهل بيت الرجل أحق الناس بمكانه، وعلى هذا كانت جميع العرب والعجم، وما زالوا على ذلك إلى هذا القرن، غير أن الأمة بعد موته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تنكرت للسنة العامة للبشر، وخرجت عن قوانينها، وأعرضت عن نصوص نبيها كل الإعراض.

وأما العلم فيشترط أن يكون مجتهداً، وذلك أن الإمام خليفة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقائم مقامه، ولا يستطيع القيام بحق الخلافة إلا العالم المجتهد، أما الجاهل فلا يتصور منه القيام بتطبيق شرائع الإسلام وتنفيذها.

وأما الورع فهو العمدة التي تدور عليه رحا الخلافة؛ لأن الغاية من الخلافة هي إقامة العدل بين الناس، والإنصاف، و.... إلخ، والذي لا يتورع عن المحارم لا يحصل منه ذلك؛ لأن النجاسة لا تطهر إذا غسلت بالنجاسة، وإنما تطهر بغسلها بالماء الطاهر.

قال بعض المتكلمين: إن الإمامة والخلافة تنعقد لصاحبها بالغلبة ولو فاسقاً وجاهلا، وهذا مذهب شائع عند أهل السنة، والذي يظهر لي أنه مذهب فرضه الواقع السياسي، فقد كان الناس يبايعون بالإمامة والخلافة منذ عهد معاوية للمتغلب على السلطان، من غير نظر إلى استحقاق المتغلب للإمامة، وبذلك يسمى إماماً وخليفة.

ولا يحتاج رد مثل هذا القول إلى إيراد الأدلة، ففطر العقول لا ترى الخائن

الغادر أهلاً لحمل أي أمانة وإن صغرت، فكيف يكون أهلاً لحمل أمانة الخلافة التي هي وظيفة النبي ﷺ؟ وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...﴾ [هود:١١٣] وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً﴿٥١﴾﴾ [الكهف]. وقال جل شأنه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة].

وأما الأفضلية فلا بد أ ن يكون أفضل أهل زمانه، أو من أفضلهم، وذلك في العلم والورع، وحسن التدبير، والسياسية، وحسن البيان، وحسن الخلق، ونحو ذلك مما له دور في أعمال الخلافة.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿... قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٤]، ففي هاتين الآيتين يبين الله تعالى أن الملك والولاية بسبب زيادة الفضل.

وعلى ذلك أجمعت الصحابة، فمن قرأ ما وقع في بيعة أبي بكر وعمر وعثمان عرف ذلك وتحققه.

وهذا بالإضافة إلى ما ركزه الله تعالى في فطر العقول من استقباح تسلط المفضول على الفاضل، ألا ترى إلى ما في أمر الابن لأبيه، والصغير للكبير، والجاهل للعالم، و...إلخ من السماجة وقلة الأدب.

واشترط أبو العباس في الإمام أن يكون معصوماً، ولا دليل على ما قال، ولا طريق إلى العلم بها بعد ارتفاع الوحي، ولعل مقصوده بذلك أن من ظهرت لنا كمال خصال الإمامة فيه فإنه يحكم بعصمته؛ لأنه لو لم يكن كذلك لظهر خفي فسقه.

ولا حاجة إلى اشتراطها مع اشتراط العدالة والورع، وفرض حصول المعصية لا يخلّ ولا يقدح مع العدالة والورع، وإذا عصى الإمام بالكفر أو الفسق بطلت إمامته كما لو مات.

الطريق إلى الإمامة

ولا تثبت الخلافة والإمامة لأحد من الناس إلا بدليل شرعي، وذلك أنها ولاية على دماء الناس وأموالهم، وبها يثبت للإمام حق وجوب السمع والطاعة على الرعية فيما أمر ونهى، وبها يكون خليفة للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يتكلم بلسانه، ويضرب بيده، ويكون له ما للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وعليه ما عليه.

فلا يثبت هذا الأصل الشرعي العظيم لأحد من الناس إلا بدليل شرعي قاطع يذعن لصحته المسلمون.

فقالت الزيدية جميعاً: الطريق إلى الإمامة هو النص في علي عَلَيْهِ السَّلَامُ والحسنين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ على التعيين، وفي ذريتهم النص الجملي الذي تضمنه حديث الثقلين المتواتر المعلوم، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)).

وقالت المعتزلة والأشعرية: لا نص على إمام معين بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولكن أجمع الصحابة على العقد والاختيار، فمن عقد له واختير -وهو من قريش- صار إماماً؛ للإجماع على ذلك، والإجماع دليل شرعي، هكذا قالوا.

وقالت الحشوية: إن الإمامة تثبت بالقهر والغلبة.

وقالت الإمامية: النص الجلي على اثني عشر إماماً معينين بأسمائهم.

وأصح الأقوال وأقومها هو القول الأول الذي هو قول الزيدية.

أما غيره من الأقوال فلم يقم على شيء منها ما يدعمه من الدلائل.

أما احتجاج المعتزلة والأشعرية بالإجماع فهو احتجاج يكذبه الواقع، فبيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها من وقى كما روي في الصحاح، وبيعة عمر كانت بالوصية من أبي بكر بلا ريب، وبيعة عثمان كانت بالوصية من عمر في واحد من ستة، فلا إجماع في ذلك، ولا عقد، ولا اختيار.

فإن قيل: قد أجمعوا على إمامة أبي بكر، وإن كانت فلتة، وكذلك على إمامة عمر، وإن كانت بالوصية، وكذلك على إمامة عثمان، وإن لم تتدخل في إمامة واحد من الثلاثة جماعة الحل والعقد.

قلنا: لم يرض جماعة من الصحابة بإمامة أبي بكر، وفي مقدمتهم أمير المؤمنين عليه السلام، وذلك مشهور مذكور في كتب التاريخ.

وإرغامهم على البيعة بعد امتناعهم واجتماعهم في بيت فاطمة معلوم.

وسكوت أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه بعد ذلك لا يدل على الرضا، هذا مع أنه عليه السلام قد صرح بعد السكوت، وباح بما في نفسه، كقوله في الخطبة المسماة الشقشقية: (أَمَا وَالله لَقَدْ تَقَمَّصَها ابنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّيَ مِنهَا مَحَلُّ القُطْبِ مِنَ الرَّحَا، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ، وَلا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ) ...

إلى قوله: (فأغضيت على القذى، وشربت على الشجا، أرى تراثي نهباً)....

إلى قوله: (فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ)...إلى آخر الخطبة، وله عليه السلام كلام كثير من هذا النوع مذكور في كتاب نهج البلاغة.

وبذلك يتبين بطلان قول المعتزلة والأشعرية.

وأما دعوى الإمامية فلم يأتوا عليها بدليل ولا شبهةٍ، ولم يخرجوا بها من دائرة الدعوى.

وهناك مذاهب أخرى:

منها: الإرث، قال به الذين يتشيعون لخلفاء بني العباس، ومنها: النص الجلي في أبي بكر، ومنها أيضاً: النص الخفي في أبي بكر.

والجواب: أن العباس رضي الله عنه لم يطلب الخلافة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا ابنه عبد الله، بل قال العباس يومئذٍ لعلي عليه السلام: أمدد يدك أبايعك، فيقال: عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع لعلي، فلا يختلف عليك اثنان.

وبايع عبد الله لعلي عليه السلام، وتولى له الأعمال، ونصره، و.... إلخ.

وأما دعوى النص في أبي بكر فكدعوى الإمامية.

ولا يجوز قبول الدعاوي إلا ببراهين قوية، وحجج واضحة، وإلا وجب ردها.

حجج الزيدية على قولها في الإمامة

وها نحن نبين حجج الزيدية وبراهينها على ما تدعي فنقول:

الحجة الأولى إجمالية، وهي:

أن الله سبحانه وتعالى قد اصطفى آل إبراهيم وآل عمران وآل يعقوب -الذي هو إسرائيل- على العالمين، فبناءً على هذه السنة الإلهية التي أجراها في أنبيائه السابقين يجب أن يكون آل نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم صفوة الله، ومحل اختياره من هذه الأمة، وذلك طرداً لسنة الله تعالى في الذين خلوا من قبل: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾[الأحزاب: ٦٢] ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾[فاطر: ٤٣].

وقد عزز الله تعالى هذه السنة، ورفع قدرها، بما أوجب على الأمة من الصلاة عليهم في كل صلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلا تتم صلاة أحد إلا بأن يقول في صلاته: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد...إلخ.

وبما أوجب على كل مؤمن من المودة لهم بنص الكتاب الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[الشورى: ٢٣] وقد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم المراد بالقربى في هذه الآية فقال: ((هم علي وفاطمة وابناهما))، روى ذلك أهل الصحاح بما فيهم البخاري.

وقال سبحانه وتعالى في تأكيد ذلك: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً۝٣٣﴾[الأحزاب].

روى مسلم في صحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لف على علي وفاطمة والحسن والحسين كساءً فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، فنزلت الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ....﴾.

ولم يكتف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الدلالات، بل نص نصاً لا تحوم حوله الشكوك على خلافة أهل بيته من بعده، فقال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين المشهور المتواتر

الذي روته طوائف المسلمين بما فيهم أهل الصحاح: ((إني مخلف فيكم خليفتين...الحديث المتقدم)).

وما زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤكد ذلك، وينوه به مدة حياته صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث فائتة للحصر، رواها أهل الصحاح وغيرهم.

وفي كل ذلك دليل على ما نقول من إمامة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، وأنها محصورة فيهم لا تتعداهم إلى غيرهم.

الأدلة على إمامة علي (ع)

الحجة الثانية: تفصيلية، وهي فيما يتعلق بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام وهي:

١- قد تقدم في الحجة الأولى التدليل على خلافة آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعده، وبناءً على ذلك فعلي عليه السلام هو سيد أهل البيت عليهم السلام، ومقدمهم ورئيسهم، وبذلك يجب أن يكون عليه السلام هو الخليفة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وهذه الحجة واضحة مكشوفة لا تخفى.

٢- صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم -كما رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه- أنه قال: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))، والمعلوم أن منازل هارون من موسى هي الخلافة والوزارة والأخوة والنبوة، نطق بتلك المنازل القرآن الكريم.

٣-ثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث الغدير ورواه مسلم في صحيحه، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: ((فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله)).

وكل من هذين الخبرين يفيد إمامة أمير المؤمنين عليه السلام:

أما الخبر الأول: فقد أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لعلي كل منازل هارون من موسى، ولم يستثن إلا النبوة، فكان علي عليه السلام بذلك هو خليفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووزيره، وأخاه.

وأما الخبر الثاني: فكلمة (مولى) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) تحمل عدة معان بالاشتراك، والمراد هنا من تلك المعاني ولي الأمر الذي يعني الخلافة، وولاية الأمر ثابتة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على جميع أمته، ومن هنا خاطب صلى الله عليه وآله وسلم الجموع المتجمعة في ذلك المشهد الحافل بغدير خم مقرراً لهم على هذا المعنى: ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، فلما أقروا بذلك على أنفسهم، واعترفوا به، قال صلى الله عليه وآله وسلم: فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه.. إلخ.

فربط صلى الله عليه وآله وسلم بين ولايته وولاية علي عليه السلام، وجعلهما شيئين متلازمين، فلا يتم أحدهما إلا بالآخر، إشارة منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن ولاية علي عليه السلام جزء من ولايته، لا يتم إيمان أحد إلا بالإذعان لولايته عليه السلام والإيمان بها.

ثم ختم صلى الله عليه وآله وسلم كلامه ذلك بالدعاء، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه وانصر من نصره، واخذل من خذله، و... إلخ)).

وفي ذلك من التأكيد والتشديد ما لا يخفى، فإن المؤمن إذا سمع ذلك الدعاء النبوي يعلم أنه دعاء مجاب لا محالة، فيدعوه ذلك إلى العناية في القيام بموالاة علي عليه السلام ونصرته، ويخاف أشد الخوف من التفريط في ذلك؛ حذراً من أن تصيبه الدعوة النبوية.

وفي هذا الدعاء أيضاً دليل واضح على أن المفرط في ولاية أمير المؤمنين والداخل في عداوته خارج عن ولاية الله إلى عداوته، وأنه ليس من الله في شيء.

وهذا من الأدلة على ما يذهب إليه أئمتنا عليهم السلام من أنه لا يتم لأحد اسم الإيمان حتى يذعن لولاية أمير المؤمنين علي عليه السلام ويعتقد أنه المستحق للولاية والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وهناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام.

سبب سكوت أمير المؤمنين(ع)عن الخلافة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قد يقال: لماذا سكت أمير المؤمنين عليه السلام عن الخلافة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي مدة خلافة الثلاثة؟

الجواب والله الموفق:

أن أمير المؤمنين عليه السلام آثر السكوت في ذلك الحين لأن الظروف في ذلك الحين لا تسمح بغير ذلك، وذلك أن المسلمين كانوا حديثي عهد بالجاهلية، فلو أنه نصب نفسه للخلافة، وقام ودعا إليها، لحصل بسبب ذلك خلاف وقتال في داخل عاصمة الإسلام، وقد كان حصل بالفعل بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارتداد الكثير من قبائل العرب.

فلو أنه عليه السلام قام بالخلافة ودعا إليها مع ردة الكثير من عرب الجزيرة كما ذلك معروف لربما ضاع دين الإسلام تماماً، وقد صرح بذلك هو عليه السلام حين سألته زوجته فاطمة عليها السلام عن سكوته عن الخلافة وعدم قيامه، فقال لها عليه السلام والمؤذن يؤذن ويقول: أشهد أن لا إله إلا الله.. أشهد أن محمداً رسول الله: أتحبين أن يذهب هذا فقالت: لا، قال: لو فعلت ذلك لذهب هذا؟ هذا معنى الرواية.

لذلك آثر عليه السلام السكوت وعدم القيام تأثيراً للمصلحة العامة للإسلام على حقه الخاص، وعلى ذلك فأمير المؤمنين عليه السلام قد فعل الواجب في مثل تلك الحال الخطيرة، فصبر وفي العين قذى وفي الحلق شجا، وهذا بالإضافة إلى أن الظروف لا تسمح له عليه السلام بالقيام.

وقد صور عليه السلام ذلك بقوله في الخطبة الشقشقية فقال: (أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابن أبي قحافة وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ، وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ، فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً، وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ، يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ، فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى، فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذًى، وَفِي الْحَلْقِ شَجًا، أَرَى تُرَاثِي نَهْباً..إلخ).

فبين عليه السلام بقوله: (بِيَدٍ جَذَّاءَ) أنه لا يجد له أعواناً وأنصاراً لو قام، والخلافة لا تتم إلا بالأعوان والأنصار والأتباع، لذلك رأى عليه السلام أن السكوت والصبر أحجى وأقرب إلى السداد والرشاد.

وقد قال في خطبة أخرى: فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ... إلخ.

فبين عليه السلام أنه لا يجد من الأعوان والأنصار إلا أهل بيته مع قلتهم، ومثلهم لا يغني ولا يجدي في هذا المقام.

وذكر عليه السلام في آخر الخطبة الشقشقية حالته بعد قتل عثمان، ثم بيعته بالخلافة وقيامه بها. فقال: (أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْلاَ حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلا سَغَبِ مَظْلُوم، لأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهِا، وَلأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْز!). انتهى.

فبين عليه السلام أنه ما قام أخيراً إلا عند قيام الحجة عليه بوجود الأنصار، وأنه لولا ذلك لسكت، وقعد في بيته، كما سكت أولاً..

السبب في انحراف الناس عن علي (ع) بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والسبب في انحراف الناس عن علي عليه السلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو: أن قريشاً كانوا قد دخلوا في الإسلام أخيراً في يوم فتح مكة، وقد كانوا اشد أعداء الإسلام وأعداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم الذين قاتلوه يوم بدر، ويوم أحد، ويوم الأحزاب، وقبل ذلك حاصروه في شعب أبي طالب مع بني هاشم سنتين أو ثلاثاً، ثم أخرجوه من مكة، وقد حكى الله ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ۝٣٠﴾ [الأنفال].

غير أن الإسلام أخيراً قهرهم، فدخلوا في الإسلام يوم فتح مكة قهراً عن غير اقتناع ولا رضا، وما زالت قلوبهم ملآنة من الحنق والكراهة لعلي عليه السلام؛ لما له من النكاية فيهم في الحروب التي جرت بينهم وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

لذلك فإنهم لما جرى يوم السقيفة ما جرى سمحوا بالبيعة لأبي بكر غاية

السماح، وأيدوها غاية التأييد، وكانوا هم أنصار أبي بكر ورجاله، وأصبحوا بعد ذلك رجال الدولة.

فأظهروا ما في قلوبهم من العداوة للأنصار الذين قاتلوهم مع النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في بدر وأحد والأحزاب، وآووه ونصروه.

فأكثرت شعراء قريش من هجاء الأنصار وذمهم، وفي كتب السير والتواريخ الكثير من التفصيل لما جرى من ذلك.

كما أظهروا الإزراء بأهل البيت، وشددوا في التضييق عليهم، فأخذوا مال فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ الذي أنحلها إياه أبوها صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومنعوها إرثها ونصيبها من الفيء.

وحرموا بني هاشم جميعاً من شغل أي دور في مهمة الخلافة، وأبعدوهم عن ساحتها تماماً.

وأعطوا القيادات الرفيعة والمناصب والولايات لرجال قريش خصوصاً.

أما بنو هاشم والأنصار، وغيرهم من الصحابة الذين ليسوا من قريش فطردوهم، وأبعدوهم، وحرموهم من ذلك، فأعطوا قيادات الجيوش الإسلامية والولايات ليزيد بن أبي سفيان، ثم لمعاوية بن أبي سفيان من بعد موت أخيه، ولخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، ثم لعبد الله بن سعد بن أبي سرح، والوليد بن عقبة بن أبي معيط، ومروان بن الحكم، وأشباههم.

حكم المحاربين لعلي (ع)

الذين حاربوا علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ حين تولى الخلافة أحزاب ثلاثة:

١- أولهم الناكثون بقيادة طلحة والزبير وعائشة.

٢- القاسطون بقيادة معاوية بن أبي سفيان.

٣- المارقون وهم الخوارج.

وقد اختلف الناس في حكم هؤلاء الطوائف الثلاث، فأهل السنة يتساهلون في حكم الناكثين والقاسطين، ويتشددون في الحكم على الخوارج بالكفر والفسق.

فقال بعض علمائهم: إن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وعمرو بن العاص

وقاتل عمار بن ياسر مأجورون؛ لأنهم اجتهدوا وأخطأوا، والمجتهد المخطئ له أجر، وحرموا ذكر أي من هؤلاء إلا بخير، وحرموا أيضاً الخوض فيما شجر بين الصحابة، وجعلوا ذلك من أصول العقيدة.

وجوابنا عليهم أن نقول:

١- أمير المؤمنين علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي، والإمام المفترض الطاعة بالإجماع بيننا وبين أهل السنة، ولا خلاف أن الخروج على الخليفة وسل السيف في وجهه من أكبر المعاصي.

وحينئذ فالواجب إجراء حكم المعصية على العاصي من غير نظر إلى سابق فضل أو صحبة، فالصحبة وسابق الفضل لا يمنع من ذلك؛ بدليل ما ثبت بالاتفاق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقطع السارق، ويقتل القاتل، ويحد الزاني، وقد كانوا صحابة، واشتهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)).

وقد قال أهل السنة: إن الذين تألبوا على عثمان، وخرجوا عن طاعته، وحاصروه، ثم قتلوه عصاة ظلمة ملعونون و... إلخ، ففرقوا في الحكم بين الخارجين على عثمان وبين الخارجين على علي عليه السلام.

وقد كان الحق أن يحكموا على الخارجين على علي عليه السلام بمثل ما حكموا به على الخارجين على عثمان، أو بالعكس، فيحكموا على الخارجين على عثمان بمثل ما حكموا به على الخارجين على علي عليه السلام.

٢-لا شك أن الخارجين على علي عليه السلام سفكوا دماءً كثيرة في خروجهم، فقتل طلحة والزبير بالغدر أصحاب علي عليه السلام في البصرة، ثم قتل بعد ذلك قتلى كثيرة في معركة يوم الجمل، وكل ذلك بسبب خروج الناكثين ونكثهم.

وقتل معاوية ما لا يحصى من المسلمين في صفين، وفيما بعده، وقد عظم الله

تعالى قتل المؤمنين تعظيماً كبيراً، وشدد فيه الحكم، فقال تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً... إلى قوله عز وعلا: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٢-٩٣]، وقال سبحانه: ﴿... أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة:٣٢].

وفي الحديث: ((من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله)) أو كما قال، إلى غير ذلك.

إذا كان أهل السنة والجماعة لا يرون على الناكثين والقاسطين بأساً فيما فعلوا من المناكير وسفك الدماء فبالأولى والأحرى أنه لا بأس على من ذكرهم بسوء أعمالهم، وإذا كان ذلك لا يضرهم فإنه لا يضر المتكلم كلامه فيهم.

فما بال أهل السنة يحكمون على من تكلم في معاوية بسوء عمله بالأحكام المغلظة كالزندقة والرفض والفسق ويجرحون عدالته ويبالغون في ذمه والاستنكار عليه؟

خاتمة هذا الباب

بايع الصحابة والمسلمون بعد مقتل عثمان لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ولقبوه خليفة المسلمين.

فأول من خرج عن طاعته وبغى عليه طلحة والزبير وعائشة وجماعة قريش، ونصرهم أهل البصرة، فحاربهم أمير المؤمنين عليه السلام، وانتصر عليهم انتصاراً ساحقاً، ثم تأبى عليه معاوية ابن أبي سفيان وأهل الشام فلم يدخلوا في طاعته، وحصل بينهم حرب طويلة، قتل فيها عشرات الآلاف من المسلمين.

ثم خرج على أمير المؤمنين عليه السلام طائفة كبيرة من أصحابه أنكروا عليه التحكيم، وخرجوا عن طاعته، فقاتلهم أمير المؤمنين، وهؤلاء هم الخوارج.

فكما ترى انقسم المسلمون إلى ثلاثة أقسام:

١- علي عليه السلام وأنصاره.
٢- معاوية وأنصاره.
٣- الخوارج.
فكان هذا أول انقسام ظهر على الساحة.
وكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة له مذهب يتميز به.

وما زالت هذه المذاهب الثلاثة حية إلى اليوم، وما زال ذلك الطابع الذي هو طابع العداء بين الطوائف الثلاث حياً أيضاً لم تخف حدته مع طول التاريخ.

و قد عُرفت كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث باسم تعرف به وتدعى.
فاسم الشيعة اسم يختص به أنصار أمير المؤمنين عليه السلام وأتباعه.
واسم الخوارج اسم يختص به الذين انشقوا من أصحاب علي عليه السلام وحاربوه.
واسم أهل السنة والجماعة اسم يختص به أنصار معاوية وأشياعه.

غير أن أنصار معاوية وأتباعه سيطروا بعد استشهاد أمير المؤمنين على الساحة الإسلامية، وقوي نفوذهم، فعظم بذلك البلاء على شيعة علي عليه السلام، وكان معظمهم في العراق، فتَتَبَّعهم معاوية وأشياعه، وقتلوهم إلا من تبرأ من دين علي عليه السلام، وعلى ذلك سار ملوك بني أمية من بعد معاوية، ثم ملوك بني العباس، يتتبعون شيعة علي، ويقتلونهم تحت كل سماء، لذلك فإن مذهب أهل السنة والجماعة صار هو المسيطر في الساحة الإسلامية، وصار هو الدين الوحيد والمذهب الرسمي في جميع الأقطار الإسلامية، لا يعرف غيره، ولما جاء عصر التدوين دونت الكتب على قواعد مذهب أهل السنة والجماعة.

أما مذهب شيعة علي عليه السلام فقد غاب عن الساحة تماماً، ولم يعد له وجود، اللهم إلا في ظلمات صدور الشيعة، أو في غياهب السجون.

بعض قواعد وأسس مذهب أهل السنة والجماعة

ومن قواعد أهل السنة والجماعة التي بنوا عليها مذهبهم:
١- رد رواية كل من يحب علياً عليه السلام، ورد شهادته.

٢- تعديل كل من يبغض علياً عليه السلام؛ فتقبل روايته وشهادته.

٣- التشيع في علي ومحبته جريمة عظيمة تساوي الزندقة.

٤- لا يجوز أن يتزوج السني بالشيعية ولا العكس.

٥- لا يجوز ذكر معاوية بسوء فعله، ولا مروان، ولا الوليد بن عقبة، ونحوهم؛ لأنهم صحابة، ومن تكلم فيهم بسوء فهو بمنزلة الزنديق، حده القتل.

ولهم قواعد كثيرة من هذا القبيل يجعلونها من أسس الدين وقواعده وأصوله.

وكما قلنا فإن هذا المذهب طبق البلاد الإسلامية منذ عهد معاوية، شب عليه الصغير، ومات عليه الكبير، لا يعرفون سواه، وصار له علماء مبرزون في الحديث والفقه والتفسير والأصول والفروع، وصار هو المذهب الوحيد للسلف والخلف، ومن طالع كتب التواريخ علم صحة ما ذكرنا.

الدليل على بطلان هذا المذهب

ومن هنا يعلم أن هذا المذهب مذهب باطل لا صلة له بالإسلام لأن:

١- أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان هو الخليفة الراشد بلا خلاف بين المسلمين، وكان معاوية من أعدائه الذين قاتلوه وبغوا عليه.

ولا خلاف بين المسلمين أن الباغي على إمام الحق فاسق مبطل، يجب على الإمام والمسلمين قتله وقتاله، وأن من ناصره على بغيه وتابعه في عمله حكمه حكمه.

فكيف صار أشياع معاوية وأنصاره بعد ذلك أهل الحق والهدى؟ وأشياع علي عليه السلام وأنصاره أهل الضلال والباطل؟!!

٢- قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في علي عليه السلام بإجماع الشيعة وأهل السنة: ((إنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)) وهذا من الأحاديث التي لا يختلف في صحتها أهل السنة والشيعة، فهو حديث معترف بصحته بين الفريقين.

ومما لا شك فيه أن أهل السنة والجماعة يجرحون كل من يحب علياً عليه السلام، ولا يقبلون روايته، وأنهم يعدون ذلك من أعظم الجرح.

ويقبلون رواية مبغضي علي عليه السلام، وعلى ذلك وضعت صحاحهم، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد نص على نفاق مبغضي علي عليه السلام نصاً مجمعاً عليه، معترفاً بصحته، والله سبحانه وتعالى قد أخبر عن المنافقين بما أخبر، وحذر منهم بما حذر، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون] وقال سبحانه: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ... الآية﴾ [التوبة: ٤٧]، وقال سبحانه: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝٦٧﴾ [التوبة] وقال سبحانه: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبة: ٩٥] وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا..إلى قوله تعالى: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ۝١٢... الآيات﴾ [البقرة].

وأهل السنة والجماعة قد بنوا دينهم في أصوله وفروعه على تلك الصحاح التي رواتها كما ذكرنا، وقالوا: إن دينهم هو الدين الحق، وما سواه ضلال وباطل، ولا يحتاج المقام لأكثر من هذا لمن يريد النظر لدينه.

٣- من قواعدهم الأصولية:

أ- أن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن سرق وإن زنا... إلخ.

ب- أن شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تكون لأهل الكبائر خاصة من أمته.

ج- إن الموحدين من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم سيخرجون من النار إذا دخلوها، وتماماً كما قال الله تعالى حاكياً عن اليهود: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة:٨٠].

وأنت أيها الناظر إذا تأملت هذه الأصول التي يذكرها أهل السنة والجماعة في أصول عقيدتهم تجدها في الواقع دعوة إلى ارتكاب الجرائم والكبائر والمآثم،

ودعوة إلى التهاون بشرائع الإسلام وفرائضه، وهذا في الحقيقة دعوة شيطانية، فإنه الذي يدعو إلى ذلك ويزينه ويسهل فيه.

وإذا نظرت ثانية إلى كتاب الله تعالى تجده سبحانه وتعالى يدعو إلى تزكية النفس من أدناس المعاصي، وإلى طهارتها، ويحذر من ارتكاب المآثم والجرائم والكبائر والفسوق والعصيان، ويشدد في الوعيد أشد التحذير.

٤- ومن أصولهم العظيمة أن الله تعالى وتقدس هو الذي يتولى وحده خلق أفعال العباد المعاصي منها والطاعات، فيجب عندهم الإيمان والتصديق بأن الله تعالى هو الذي خلق الزنا واللواط والكفر والفسوق و..إلخ، دون العبد، وأنه تعالى قدر ذلك، وأراده، وشاءه فنزهوا العبد والشيطان عن فعل ذلك وإرادته ومشيئته، وحمّلوا الملك القدوس مسئولية فعلها وإرادتها وحده، دون العبد العاصي، ودون الشيطان، وسموا ذلك توحيد الأفعال، وعلى ذلك فمن قال: إن العبد هو الذي تولى فعل المعصية وإحداثها فهو مشرك قدري، يحل دمه وماله.

٥- ومن أصولهم أن جميع الصحابة عدول أبرار، لا يجوز ذكر أحد منهم بسوء فعله، وكل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو صحابي عندهم.

ولا شك أن صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة، غير أن أهل السنة والجماعة غلوا في هذه الفضيلة إلى حد بعيد، والواقع الصحيح أن الصحابة وإن تميزوا بشرف الصحبة كغيرهم من المسلمين، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا...﴾ [فصلت: ٤٦]. ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فيهم المؤمن وفيهم المنافق ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠] ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

فقد تجاوز أهل السنة والجماعة الحدود في هذه الفضيلة، وغلوا فيها حتى جعلوها حصانة لا تضر معها معصية، وهذا في حين أنهم فرَّطوا غاية التفريط في حق قرابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يرفعوا له رأساً، ولم يلتفتوا إليه، مع ما جاء في

حقهم في دين الإسلام، من ذلك ما رواه البخاري في عدة مواضع من الصحيح: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

ومن ذلك ما جاء في البخاري أيضاً: من نزول آية المودة ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] في علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، ومن الأمر بالصلاة عليهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن الأمر بحبهم، وغير ذلك كثير، فإن أهل السنة والجماعة فرطوا في هذا الجانب، والدليل على تفريطهم أنهم لم يجرحوا في عدالة الذين كانوا يبغضون علياً عليه السلام، بل عدلوهم، ورووا عنهم الأحاديث وصححوها.

٦- ومن أصولهم تقليد السلف في أمور دينهم الصغير منها والكبير، وتراهم يتعصبون في ذلك ويتشددون فيه، ولا يلتفتون إلى ما خالفه من صرائح الكتاب والسنة، ولا يقيمون له وزناً، ولا يرفعون له رأساً.

والسلف هم الجم الغفير والغالبية العظمى التي سيطرت على الساحة الإسلامية، بعد صلح الحسن بن علي في عام الجماعة، وذلك يتمثل في معاوية بن أبي سفيان وأشياعه وأنصاره، فهم الذين سيطروا على البلاد الإسلامية، وفرضوا عليها تلك المذاهب والأفكار، وقهروا الناس على اعتناقها.

أما مذهب علي عليه السلام وأتباعه وأشياعه وأنصاره فقد كنسوه من البلاد كنساً، وتتبعوه بكل ما أوتوا من القوة تتبعاً، حتى غاب عن الساحة تماماً، واختفى بالكلية.

ومذهب الخوارج هو الآخر لم يبق له وجود على الساحة.

ولا نقول إنه انتهى في ذلك الحين مذهب علي عليه السلام وأتباعه تماماً.

غير أن من سلم من أتباع علي عليه السلام من القتل قد صانع القوم، وماكرهم، وأظهر الرضا بمذهب أهل السنة والجماعة، وهو في الباطن بخلاف ذلك.

وكل ذلك من أجل السلامة من القتل المحتم والتعذيب وإهلاك الحرث والنسل الذي كان يتعرض له أشياع علي عليه السلام، أو حتى من يتهم بحب علي عليه السلام.

وما زال هذا النوع من الناس موجودين في ذلك الزمان وما بعده على طول التاريخ، غير أن خوف القتل يخفيهم ويسترهم.

وأهل السنة والجماعة يعتبرون هذا النوع خوارج وشذاذاً، بل يحكمون بزندقتهم، ويسمونهم روافض، وشيعه، وقدرية، و... إلخ.

وبما ذكرنا يتبين لك أيها الناظر أن مذهب أهل السنة والجماعة مذهب بعيد عن الإسلام، وخارج عن حدوده، وأن كتاب الله تعالى يتبرأ منه، وسنة الرسول تتبرأ منه أيضاً، بل وفطرة العقل تتبرأ منه.

السبب في انتشار مذهب أهل السنة

السبب في انتشاره واشتهاره وكثرة أتباعه هو ما حظي به من دعم معاوية له، وفرضه على الناس بكل ما أوتي من قوة السلطان بالترغيب والترهيب، ثم من بعده سلاطين بني أمية، ثم سلاطين بني العباس، فصار من أجل ذلك هو المذهب الوحيد في كل البلاد الإسلامية.

والسبب في عناية معاوية بتبني هذا المذهب، ثم من جاء بعده من الملوك هو ماله فيه من المصالح السياسية الداعمة لسلطانه.

فإنك إذا نظرت في هذا المذهب وجدته حصناً حصيناً لسلطان معاوية أولاً، ثم لسلاطين بني أمية، ثم لمن أتى بعدهم.

ومن هنا تجد بني العباس مع شدة عداوتهم لبني أمية وحرصهم على طمس كل ما له صلة بهم اضطروا إلى العناية بمذهبهم، والسير في طريقهم.

مذهب شيعة علي (ع)

مذهب علي عليه السلام وأتباعه وأشياعه هو المذهب الحق الذي كان عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة الأبرار، والذي قتل في سبيله أمير المؤمنين عليه السلام، وعمار بن ياسر، وخزيمة ذو الشهادتين، وأبو أيوب الأنصاري، وغيرهم من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان في يوم صفين، وقتل أيضاً في سبيله الصحابيان

الجليلان صبراً: حجر بن عدي الكندي، وعمرو بن الحمق الخزاعي، ثم قتل في سبيله الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في كربلاء، مع سبعة عشر رجلاً من أهل بيته وأولاده، وجماعة كبيرة من الصالحين، وهذا المذهب وإن كان هو المذهب الحق فقد نكبه الدهر، ولم يساعده الحظ، فأصيب بالشلل، وتماماً كما جاء في الحديث: ((ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها)).

ولقد كان المفروض أن يكون هذا المذهب الحق هو المذهب الرسمي في البلدان الإسلامية، والمذهب المسيطر على الساحة، غير أن الواقع قد كان بخلاف ذلك.

في الأثر: (الناس مع الدنيا والملوك) (ودين الرعية على دين الراعي)؛ لذلك ضعف مذهب الحق والدين الصحيح، وقل أنصاره وأتباعه.

وجماهير المسلمين يتعصبون للواقع من غير نظر في صحته، والخلف يتبع السلف، ويستعظمون النقد والنقاش حول مصداقية ذلك المذهب وعدمها، ويرون ذلك جريمة عظيمة مخرجة لصاحبها من الإسلام تقريباً.

ومع ضعف مذهب الشيعة بسبب قوة شوكة عدوه، ونفوذ سلطانهم وسيطرتهم وكثرة أتباعهم وأنصارهم فإنه مع ذلك قد تعرض لنكبة أخرى داخلية وهي الاختلاف فيما بينهم والانقسام.

وأول ما حدث ذلك عند قيام الإمام زيد بن علي عليه السلام، فإن طائفة من الشيعة رفضت الجهاد مع زيد بن علي عليه السلام، معللين ذلك بأن الإمام هو جعفر بن محمد، لا زيد بن علي، فقال لهم زيد عليه السلام بعد نقاش وجدال: اذهبوا فأنتم الرافضة الذين قال جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((سيأتي في آخر الزمان قوم.... الحديث)).

فمنذ ذلك الحين انقسمت الشيعة إلى قسمين: زيدية وهم الذين شايعوا زيداً عليه السلام ونصروه، وغير زيدية وهم الذين رفضوا نصرته، معتذرين بما تقدم.

أما قبل ذلك فكانت الشيعة أمة واحدة وحزباً واحداً، ولم تطل المدة بعد قيام

الإمام زيد بن علي عليه السلام على قيام الدولة العباسية، وحينها حاولت الدولة العباسية دعم المذهب الإمامي والشد من أزره؛ من أجل مصالح ومنافع سياسية، يعود نفعها إلى الدولة العباسية، فقد أضعفت بذلك جانب أئمة الزيدية الذين اتبعوا زيداً في الخروج على الظلمة وإعلان الجهاد عليهم، وحولت الشيعة إلى جعفر الصادق وأولاده وروجت لإمامتهم في الناس؛ فقد كان الخطيب يخطب في زمان المأمون في خطبة الجمعة بالصلاة على علي بن موسى بن جعفر وآبائه ثم يقول:

ستة آباءٍ هـمُ مـا هـمُ هم خير من يشرب صوب الغمام

فانجرفت الشيعة، إلى هذا المذهب السلمي، وصار له كيان كبير، وأتباع كثيرون، وعلماء، وطلبة علم، وكل ذلك بسبب دعم سلطان دولة بني العباس.

أما المذهب الزيدي فإن سلاطين بني العباس قد توجهوا بكل قواهم إلى ملاحقة أهله وتقتيلهم، وكان ذلك شغلهم الشاغل، ودأبهم المتواصل، لا يقر لهم قرار، ولا يهدأُ لهم بال في ملاحقة الزيدية؛ لما يرون فيهم من الخطورة على سلطانهم.

بعض أصول الزيدية

ولنستعرض هنا شيئاً من أصول الزيدية على سبيل الاختصار، فمن أصولهم:

١- تفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الصحابة، لما تقدم من الأدلة، ولما قال أحد أئمة أهل السنة والجماعة: لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أحد من الفضائل ما أتى في علي عليه السلام.

٢- أمير المؤمنين علي عليه السلام أولى الناس بمقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الذي هو الخلافة؛ لما له من الفضل المبرز على جميع الصحابة، ولما له من السبق إلى الإسلام والجهاد والعلم والقرابة و... إلخ، ولما ثبت من النص على ذلك كما تقدم.

٣- إذا اختلفت الأمة فالحق مع أهل البيت؛ لما تقدم من حديث الثقلين، والسفينة، وآية التطهير، والمودة، وغير ذلك.

٤- ومن أصولهم: القول بالتوحيد والعدل، وملاك التوحيد هو نفي التشبيه، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: ((التوحيد ألا تتوهمه)) فيجب تنزهيه عن المكان، وعن الحلول في مكان، وليس له وجه، ولا يدان، ولا قدمان، ولا جنب، ولا... إلخ.

وملاك العدل ما قال أمير المؤمنين: (والعدل ألا تتهمه)، فيجب تنزيهه عن فعل الفساد، وظلم العباد، لا يشاء المعاصي والمآثم، ولا يريدها، ولا يقضي بها، ولا يقدرها، ولا يخلقها، وقد نزه الله تعالى نفسه عن ذلك فيما حكاه وقصه في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾..﴾ [الأنعام].

وقال في سورة النحل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل]، وقد تقدم الاحتجاج في ذلك على سبيل التفصيل.

٥- ومن أصولهم وجوب القيام بحق خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، و... إلخ، كما تقدم.

٦- ومن أصولهم أنه لا يجوز إثبات أي أصل من أصول العقيدة إلا بدليل قاطع.

وذلك واحد من ثلاثة:

أ- دلالة العقل

ب- النصوص القرآنية.

ج- النصوص النبوية المجمع عليها، أو المسلم بصحتها عند المسلمين.

أما ما سوى ذلك فلا يجوز قبوله، ولا الاعتماد عليه، وعلى هذا فإن كل من يستدل على إثبات أصل في العقيدة الإسلامية بغير ما ذكرنا فإن الزيدية ترده، ولا تقبل به، ولا تقيم له وزناً.

٧- أن الصحابة كغيرهم من الناس، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦].

وأن فضيلة الصحبة لا تنفع المجرمين، بل الواقع والصحيح أنه يضاعف العذاب على الصحابي الذي يرتكب الفواحش دون غير الصحابي، وهذا هو الذي قامت عليه البرهنة الصحيحة، دون ما يقوله أهل السنة والجماعة، وذلك في قول الله تعالى في أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ.. الآية﴾[الأحزاب:٣٠].

والسر في ذلك -والله أعلم- أن المعصية تعظم على حسب عظم النعمة التي أنعمها الله تعالى على الإنسان.

ونعم الله تعالى على الصحابة بمشاهدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومشاهدة الهدى، والنور أعظم وأتم من نعمه تعالى على المؤمنين الذين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشاهدوه.

وحينئذ ففضيلة الصحبة لا تنفع إلا المؤمنين الذين استقاموا على الإيمان والهدى، وتماماً كما قال سبحانه وتعالى في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ...﴾ [الأحزاب: ٣١].

فإن قيل: ما ذكرت إنما هو في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا في الصحابة، والكلام إنما هو في الصحابة لا في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قلنا: العلة والسبب الذي استحق به نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم مضاعفة العذاب على فعل فاحشة أو مضاعفة الثواب على الاستقامة إنما هو معاشرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومصاحبته، فإذا لم تنفع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلك المعاشرة والمصاحبة في دفع العذاب والعقاب؛ فأولى وأحرى أن لا تنفع من هو أقل منهن مصاحبة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

ومخالطة ومعاشرة، ولا شك أن صحابة النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أقل مخالطة للنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومصاحبة ومعاشرة ومجالسة من نسائه.

٨- يجب على الناظر الخوض فيما جرى بين الصحابة، وتحقيق النظر والبحث في ذلك؛ ليتعرف من خلال ذلك على المُحِقِّ منهم والمبطل، والعدل وغير العدل، فإذا تبين له ذلك أخذ دينه عن المحقين أهل العدالة والاستقامة دون المبطلين الظالمين.

والدليل على ما ذكرنا أن الصحابة أخيراً اختلفوا اختلافاً عظيماً حتى لعن بعضهم بعضاً، وحتى قتل بعضهم بعضاً، واستحل بعضهم دماء بعض، وجرى بينهم من ذلك كأشد ما يكون.

ولا حرَّموا الخوض في ذلك، ولا عرف بينهم السكوت عن ذلك، بل تكلمت حتى السيوف، ونطقت الأسنة والرماح، ولم يعرف ترك الخوض في ذلك إلا في أزمنة متأخرة جداً، ولعل ذلك كان في أزمنة بني العباس، أما قبل ذلك فلا يعرف؛ بدليل أن أهل القرن الأول، وأكثر القرن الثاني كانوا يخطبون فوق المنابر في الجمع والأعياد في جميع البلاد الإسلامية وجميع مساجدها بلعن علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وحينئذ يتبين لنا أن ترك الخوض فيما جرى بين الصحابة مذهب مستحدث مبتدع.

والذي يظهر لي أن الغرض من هذا المذهب المبتدع هو المحافظة على قداسة معاوية وعمرو بن العاص والوليد بن عقبة بن أبي معيط ومروان بن الحكم والمغيرة بن شعبة وأمثالهم.

ولم يريدوا المحافظة على كرامة جميع الصحابة؛ بدليل أنهم لم يرفعوا رأساً للعن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وأهل بيته، ولم يحركوا ساكناً، بل إنهم حكموا بعدالة فاعلة حكماً، وتحروا الرواية، وأخذ الحديث عنه تحرياً، ومن أراد معرفة صحة ما ذكرنا فلينظر في مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٩- ومن أصولهم أن الخلافة حق خاص بأهل البيت عليهم السلام، وهم الذين ضمهم الكساء، ثم من صلح لها من ذرية الحسنين عليهما السلام، مع شرائط سلفت، ولهم أصول تقدمت في هذا الكتاب.

سلامة عقائد الزيدية من الخرافات ومخالفة فطر العقول

والذي تتميز به الزيدية عن سائر الفرق- سلامة عقائدها من الخرافات، ومخالفة ما تعرفه فطر العقول؛ فإنك إذا نظرت إلى ما عند الزيدية في ذلك كله وجدته مسايراً لما تعرفه فطر العقول، تأنس به وتنجذب إليه، وتذعن له وتعترف به، وفي ذلك من الدليل على صحة ديانتهم ما لا يخفى.

وذلك أن الله تعالى جاء بالشرائع المتطابقة مع فطر العقول، ومع ما تعرفه العقول، وتنجذب إليه، وتأنس به، ألا ترى إلى قوله تعالى في وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ..﴾ [الأعراف:١٥٧].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[الأعراف: ٣٣].

وكثيراً ما يختم الله تعالى الآية بقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ونحو ذلك؛ إشارة منه جل وعلا إلى أن ما جاء به من الدين والشريعة موجود في العقل، ومركوز فيه بالفطرة، ولا يحتاج العاقل، في الاعتراف بصحته إلا أن يرجع إلى عقله وفكره ليتذكر ذلك.

أما سائر المذاهب الإسلامية الأخرى فقد تلوثت بخرافات وأباطيل، تمجها الفطرة، وتنفر عنها، ويستنكرها العقل، ويشمئز منها، ولا يعترف بها.

فقول أهل السنة: إن الله تعالى هو الذي خلق الكفر في الكافر، وخلق الزنا في الزاني، وخلق المعصية في العاصي، وقدر ذلك، وشاءه وأراده، لا فعل للعبد في ذلك، ولا اختيار، ولا مشيئة ولا إرادة، ولا قدرة لـه على التخلص من ذلك، وأن الله تعالى سيعذبه على ذلك.

فهذا قول مرفوض عند العقل؛ لما فيه من المنافاة للعدل والإحسان الذي تمدح الله بنفيه عن نفسه، ولما فيه من الظلم الذي نفاه تعالى أيضاً عن نفسه.

وقول بعضهم: إن الله تعالى هو الذي خلق المعصية في العاصي، وأوجدها، وشاءها، وأرادها، وقدرها، وإن العاصي مع ذلك فعلها باختياره، ومشيئته، وإرادته، فهذا قول متناقض، لا يصدق به العقل ولا يقبله، وذلك أن المعصية إذا كانت قد حدثت بفعل الله وإرادته ومشيئته وقضائه وقدره فأين فعل العاصي واختياره ومشيئته؟ وإن كانت حدثت بفعل العاصي فأين فعل الله؟

وقول أهل السنة: إن الله تعالى سيرى يوم القيامة بلا كيف، لا يمكن للعقل أن يصدق ذلك ولا يقبله، وذلك أن الرؤية لا تقع إلا على ذي كيفيات، والمراد بالكيفيات الصفات الظاهرة من الطول والعرض والحركة والسكون واللون ونحو ذلك.

ولا يمكن أبداً أن تقع رؤية العين على شيء لا هو متحرك، ولا ساكن، ولا طويل، ولا قصير، ولا عريض، ولا متلون بلون، ولا هو فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، لا خلف، ولا أمام، ولا هو قريب، ولا بعيد، ولا بين بين، ولا... إلخ، فمثل ذلك لا يقبله عقل، ولا يصدق به، ومن المحال أن يؤمن به عاقل.

ويتحير العقل في قول أهل السنة: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العباد الطاعات منها والمعاصي، ويستبعد ذلك، ولا يقبل به،...ويتساءل: فما فائدة إرسال الرسل وإنزال الكتب ما دام أن الأمر مفروغ منه؟!

ولماذا الثواب والعقاب في جنات النعيم، وفي عذاب الجحيم، ما دام أن الله تعالى هو الذي يتولى فعل الطاعات والمعاصي دون العباد؟!

ويتساءل العقل: لماذا يعذب الله تعالى بأشد العذاب في نار جهنم عباده على غير شيء اجترحوه؟! ولماذا يعذبهم على شيء هو تعالى تولى فعله دونهم؟!

أليس هذا من الظلم الذي تمدح الله تعالى بنفيه عن نفسه في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً ﴿٤٠﴾﴾ [النساء]؟!

وكل عقائد أهل السنة تقريباً وكل مذاهبهم يقف عندها العقل متحيراً متسائلاً، وإن شئت المزيد في هذا الباب فارجع إلى كتاب (لماذا؟ وهل؟ وكيف؟) ففيه الكثير من التساؤلات التي وضعها العقل، واستشكلتها الفطرة على ذلك المذهب...

وقد ذكرنا فيما سبق شيئاً من الخرافات المذهبية حول مذهب الإمامية عند الكلام عليهم، فارجع إليه، ونعني بهم الجعفرية.

بعض أباطيل مذهب الإسماعيلية

أما الإمامية الإسماعيلية فأصول عقائدهم على التحقيق غير واضحة على المستوى العام؛ لتكتمهم على مذهبهم، فلا يوجد لهم كتاب.

وقد كان أول مذهب الإسماعيلية في اليمن جاء عن طريق أبي القاسم بن فرج بن حوشب بن زاذان الكوفي، وعلي بن الفضل الخنفري.

أما أبو القاسم فطلع جبل مسور واستفتحه، وبنى به حصناً.

وأما علي بن الفضل فاستولى على أرض يافع، ثم اشتدت وطأته فاستولى على أكثر مخاليف اليمن، وأعلن الكفر، وأحل جميع المحرمات، وخرب المساجد، وكان يدعي أنه نبي، فقال فيه بعض شعراء عصره:

خذي العود يا هذه واضربي ... نقيم شرائع هذا النبي
تولي نبي بني هاشم ... وهذا نبي بني يعرب
فحط الصلاة وحط الزكاة ... وحط الصيام ولم يتعب

ذكر ذلك نشوان في كتابه ((الحور العين)) ص ٢٥٢.

والمشهور عن الإسماعيلية الذين اشتهرت تسميتهم بالباطنية أنهم يتأولون ألفاظ القرآن على غير ظاهره، وكذلك ألفاظ السنة، فيقولون فيما ذكر الله تعالى من ثواب

الجنة ونعيمها: إن المراد بذلك وصل الحبيب، وبما ذكر الله تعالى من الوعيد الشديد في نار جهنم: إن المقصود به فراق الحبيب، إلى غير ذلك، وعلى هذا فليسوا من المسلمين؛ لتعطيلهم شرائع الإسلام وفرائضه ووعده ووعيده و... إلخ.

أما المذهب الزيدي فتجده صافياً من كل خرافة، بعيداً عن كل شائنة.

والذي ينقصه أنه لم يحظ بدولة وسلطان، بل على العكس فقد ابتلي من أول يوم بحرب الدول والسلاطين التي استولت على بلاد المسلمين.

أساس الإسلام

جاء في الحديث: ((لكلِّ شيءٍ أساسٌ، وأساسُ الإسلام حبُّنا أهل البيت)).

وحقاً فإن الإسلام لا تقوم أركانه إلا إذا ابتنى على هذا الأساس المكين، ومن بنى على غير هذا الأساس أنهار به بنيانه، وخر عليه السقف من فوقه.

وتوضيح ذلك أن المرء إذا أحب شخصاً استحسن منه كل حركاته وسكناته، ومال به هواه إلى هوى محبوبه، وتضجر من كل ما يتضجر منه، ومن هنا قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي..﴾ [آل عمران: ٣١]، فالإتباع تابع للمحبة، ومتفرع عليها، وملازم لها.

وبهذا يتوضح أن المحبة أساس الإسلام، وأصل له، فإذا حصلت المحبة تبعها في الحصول العمل بشرائع الإسلام، وإذا لم تحصل المحبة لم يحصل العمل المطلوب.

وهذا شيء متقرر في طبائع النفوس، ومركوز في فطرتها التي فطرها الله تعالى عليها، لا تبديل لخلق الله، وعلى العكس من ذلك البغض فإن المرء إذا كره شخصاً كره أعماله، ونفر عنها، و... إلخ.

وقد جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في الله)) أو كما قال. وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ...﴾ [المائدة: ٥١].

وقال سبحانه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[النساء:١٤٤] ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ... الآية﴾ [آل عمران: ٢٨].

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه يجب على كل مكلف اكتساب مودة أهل البيت، وتربيتها في النفس، وعمارة القلب بها، ثم بعد ذلك المحافظة عليها، وسد منافذ الشيطان التي قد يتسلل من خلالها إلى قلب المؤمن، ليكدر عليه حبه لأهل البيت، الذي إن تكدر وفسد تهدم بنيان الإسلام، وخوت عروشه.

ومنافذ الشيطان ومداخله في هذا الباب كثيرة، منها: أن الشيطان يأتي الإنسان من باب التفضيل فيبعث في نفس الإنسان الأنفة من زيادة فضل أهل البيت على غيرهم، ويزين له الترفع عن الإقرار بفضلهم، ويزين له جحوده.

ثم يتبع الشطان ذلك بتحسين عداوة أهل البيت ومضايقتهم، ومحاولة إنزال الضرر بهم، وهكذا لا يستجيب الإنسان لشيء من الشيطان في صغير إلا جره إلى ما هو أكبر، وأوقعه فيما هو أعظم، حتى يوقعه في الكفر والتكذيب بآيات الله والاستهزاء بها، وتماماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ۝١٠﴾ [الروم].

وكما قال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ۝٦٣﴾ [النور].

والواجب على المكلف أن يحارب مثل هذه الوساوس الشيطانية، وأن يدافعها، والطريق إلى محاربتها هو الاستعاذة بالله تعالى من وساوس الشيطان وهمزاته، وأن يعرض الإنسان على نفسه أوامر الشيطان، وأوامر الله تعالى ويستحضر ذلك، ثم لينظر أيهما أحسن عاقبة طاعة الشيطان أم طاعة أوامر الرحمن؟ فالعاقل اللبيب يختار بلا شك طاعة الرحمن، ويرفض عن قناعة طاعة الشيطان.

ولو أن الناس نظروا مثل هذا النظر، وفتحوا عيون أفئدتهم إلى حسن الاختيار، لما عدلوا عن طاعة الله تعالى، غير أن أكثر الناس كما ذكر الله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ۝١٧١﴾ [البقرة] وكم كرر الله تعالى في الحكاية عن الكثرة

الكاثرة من الناس بأنهم لا يعقلون، ولا يعلمون، ولا يبصرون، ونحو ذلك؟

الأنفة والترفع داء عياء يقود إلى عذاب الآخرة

وليذكر الإنسان أن الأنفة والترفع هو الذي أخرج الشيطان من الجنة مذموماً مدحوراً، واستوجب بسبب ذلك أن يقول له الرحمن تعالى: ﴿قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٧٧ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ۝٧٨﴾ [ص] وأن الأنفة هي الداء العياء التي دعت الأمم السابقة إلى تكذيب الرسل، والكفر بالله وبآياته، ثم جرت عليهم ويلات الدنيا وعذاب الآخرة.

قال الله تعالى فيما حكى عن المكذبين للرسل سلام الله عليهم: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ۝١١١﴾ [الشعراء]، ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ۝١٤﴾ [النمل]. ﴿مَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ ۝٢٧﴾ [هود].

وبعد، لو عرف الإنسان قدر نفسه لأعرض عن تلك الوساوس الشيطانية، واشتغل عنها بما يهمه، ومن هنا جاء في الأثر: ((من عرف قدر نفسه لم يهلك))، وذلك أن الذي قد عرف نفسه قد استقر في قرارة نفسه واستحكم العلم في قلبه: أن الأمر كله لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ۝٢٣﴾[الأنبياء] ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[القصص: ٦٨] ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ۝٢٩﴾[الحديد] ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ..﴾ [البقرة:١٠٥].

وأنه لا يتجاوز قدره العبودية لله والسمع والطاعة والإنقياد والإستسلام.

قد لبس لباس التواضع لله عز وجل، وتردى برداء التذلل لربه، وصار ممن ذكرهم الله تعالى في سورة الفرقان وأثنى عليهم حين قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا.. إلى آخر السورة﴾ [الفرقان: ٦٣].

اقتضاء حكمة الله تعالى التفضيل

وقد اقتضت حكمة الله تعالىٰ أن يفضل بعض خلقه علىٰ بعض، ففضل بعض الملائكة علىٰ بعض، وفضل بعض الرسل علىٰ بعض، وفضل بعض الناس علىٰ بعض، وفضل بعض المؤمنين علىٰ بعض، وكلف الله تعالىٰ عباده بالعمل علىٰ حسب ذلك، والرضا به، فكان ذلك من أشد التكاليف عليهم، وأشقها علىٰ نفوسهم، فسعد بذلك من سعد، وهلك به من هلك.

منكرو التفضيل والرد عليهم

هذا، وقد أنكر كثير من الناس التفضيل، وأرعدوا، وأزبدوا، وما دعاهم إلىٰ ذلك إلا الأنفة والترفع عن الاعتراف والإقرار به، وقد قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران].

وقال سبحانه: ﴿يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [البقرة].

وقال سبحانه وتعالىٰ في تفضيل الرجال علىٰ النساء: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة:٢٢٨]. ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٤].

ومن المحسوس المشاهد تفضيل بعض الناس علىٰ بعض في الألوان والجمال والقوة والمنطق والأعمار والأرزاق و.. إلخ، وفضل الله المؤمن علىٰ الفاسق، والعالم علىٰ الجاهل فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[المجادلة:١١].

﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لَا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾﴾[السجدة].

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: ٩].

وفضل الله تعالى أزواج النبي على غيرهن من النساء، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ.. إلى قوله تعالى: يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ.. الآية﴾ [الأحزاب: ٣١-٣٢].

وفضل تعالى مريم على نساء العالمين فقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران].

وفضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته فاطمة على نساء العالمين، صحت بذلك الرواية.

وجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، كما رواه البخاري.

وفضل الله تعالى أهل بيت نبيه واختصهم برحمته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب].

وأوجب تعالى مودتهم فقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

وفي القرآن الكثير، وفي السنة أيضاً، من أمثال ما ذكرنا من الأدلة التي جاءت في الإسلام لتقرر شريعة التفضيل.

وينقسم الفضل إلى قسمين، اكتسابي، وغير اكتسابي:

١) **الفضل الاكتسابي:** هو الفضل الذي يستحقه المكلف على عمل قام به كالجهاد والسبق إلى الإسلام، والمبادرة إلى الأعمال الصالحة، وترك الأعمال السيئة، قال تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴿٩٥﴾ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً..﴾ [النساء:٩٥-٩٦] ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴿١١﴾﴾ [الواقعة] ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴿١١﴾﴾ [المجادلة] وإلى آخره.

٢) **الفضل غير الاكتسابي:** وهو الفضل الذي يستحقه صاحبه بغير عمل،

بل بمجرد تفضيل الله تعالى، وذلك كفضل الملائكة على البشر، وفضل الرجال على النساء، وكفضل بعض الناس على بعض بزيادة العقل، والذكاء والفهم، وبلاغة المنطق، وجمال الصورة، والشجاعة والسخاء، ونحو ذلك.

وفضل أهل البيت عليهم السلام أساساً هو من النوع الثاني الذي هو غير اكتسابي، بل إنما حصل لهم بمجرد تفضيل الله، ويتمثل ذلك الفضل في:

١- الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فنسبهم متصل بنسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهم أقرب الناس إليه، وأشدهم اتصالاً به، وأحبهم إليه.

٢- اختصاصهم بذهاب الرجس عنهم وطهارتهم، تماماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب].

٣- اختصهم الله تعالى بزيادة الاستعداد الفطري لاكتساب العلوم، وبزيادة الحفظ والفهم، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((اللهم أجعل العلم في عقبي وعقب عقبي، وزرعي وزرع زرعي)) وقال عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((.. رزقوا فهمي وعلمي..)).

٤- اختصهم الله تعالى بوجوب الصلاة عليهم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تشهد الصلوات، فلا تتم صلاة المصلي إلا بأن يقول في تشهده: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد... إلخ

٥- اختصهم الله تعالى بوجوب مودتهم على جميع المسلمين، وجعل ذلك أجراً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم على تبليغ الرسالة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

٦- جعلهم الله تعالى من دون الناس آية للحق والهدى عند اختلاف الناس إلى يوم القيامة، فقال صلى الله عليه وآله وسلم، كما في الحديث المعلوم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف

الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى)).

٧- اختصهم الله تعالى بخلافة النبوة، فجعلهم للناس أئمة من دون الناس جميعاً، وقد تقدم في التدليل على ذلك ما يغني عن إعادته، وقد جاء أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا تقدموهم فتهلكوا.. الحديث)) ((حربكم حربي وسلمكم سلمي)).

٨- اختصهم الله تعالى بأن الحق لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة وأنهم يحوطونه ويدافعون عنه، ويعلنونه ويبينونه، ففي الحديث المشهور: ((إن عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولياً من أهل بيتي يعلن الحق ويوضحه... الحديث)).

٩- اختصهم الله تعالى بتحريم الزكاة عليهم كما حرمها على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولا خلاف في هذا.

ولهم فضائل كثيرة اختصهم الله تعالى بها لا يسعنا ذكرها، وغرضنا هنا إنما هو ذكر نماذج يتبين بها اختصاصهم بالتفضيل على سائر الناس.

ولهم فضائل اكتسابية، لم يسبقهم فيها سابق، ولا يلحقهم لاحق، ومن قرأ تأريخهم من لدن أمير المؤمنين عليه السلام إلى يوم الناس هذا في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجهاد الظالمين، وما لحقهم في ذلك من الخوف والفقر والتشرد و... إلخ، وفي العبادة والزهد الورع، وطلب العلم ونشره، والتودد إلى الناس، والرفق والشفقة، والنصيحة العامة والخاصة- علم صحة ما ذكرنا ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴿٢١﴾﴾ [الحديد].

الله يعطي المستجيب أكثر مما يأخذ منه

إذا عرفت ذلك فأعلم أن الله تعالى يعطي المستجيب لأمره أكثر مما يأخذ منه، ولنضرب لذلك مثالاً: قد أمر الله تعالى بالصلاة على آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع

الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ففي الحديث الصحيح: ((.. قولوا اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد..)) فإذا استجاب العبد لأمر الله تعالى أعطاه الله تعالى أضعاف ذلك، ففي الحديث الصحيح: ((من صلى عليَّ صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشر صلوات، وأثبت له بها عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، وأستبق ملكاه الموكلان به أيهما يبلِّغ روحي منه السلام)) أو كما قال.

فانظر إلى عظيم الجزاء وشرف العطاء الإلهي، يصلي رب العالمين على عبده الذي استجاب لأمره عشر صلوات، ويمحو عنه عشر سيئات، ويثبت له عشر حسنات...إلخ.

وهكذا كل ما أمر الله تعالى به، فإنه يعطي المستجيب له الممتثل لأمره مثل هذا العطاء، ويضاعف له تلك المضاعفة، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [القصص: ٨٤]، وفي آية أخرى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقد يعطي الله تعالى على بعض الأعمال أكثر من ذلك، كما قال سبحانه في النفقة في سبيله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾ [البقرة].

وجعل سبحانه لبعض الأزمنة وبعض الأمكنة فضلاً بسببه الحسنة بألف حسنة، والنفقة في الحج بألف، وليلة القدر بألف ليلة، والحسنة في سائر شهر رمضان بأضعاف مضاعفة في غير رمضان، و... إلخ.

من أركان محبة أهل البيت كراهة أعدائهم، ومعاداة أعدائهم، وقد قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ....﴾ [المجادلة: ٢٢].

فقضت هذه الآية بأنه لا يجتمع الإيمان بالله ومودة عدو الله.

وكذلك لا تجتمع مودة أهل البيت ومودة أعدائهم في قلب رجل، وقد قيل: أعداؤك ثلاثة: عدوك، وعدو صديقك، وصديق عدوك، وقال بعض الشعراء:

تـود عـدوي ثـم تـزعم أنـني ... صديقك لـيس النوك عنك بعـازب

وقال آخر:

إذا صافا صـديقك مـن تعـادي ... فقـد عـاداك وانقطـع الخطـاب

لذلك فإنا نقول: إن الذين يدعون أنهم يحبون علياً عليه السلام ويحبون معاوية كاذبون في هذه الدعوى، ويحبون عمار بن ياسر ويحبون قاتله، ويحبون الحسين بن علي عليه السلام، ويحبون قتلته، كلها دعاوي كاذبة، تكذبها فطر العقول وجبلات البشر التي فطرهم الله وجبلهم عليها من استحالة اجتماع مثل ذلك في شخص واحد.

المحبـــــة

المحبة هي ميل القلب إلى المحبوب، وهي من خلق الله وفطرته، لا حيلة للمكلف في حصول ذلك أو دفعه.

وإذا حصلت المحبة في القلب تبعها في الحصول آثار فعلية، فإن كان المحبوب مالاً سعى المرء إلى تحصيله، وإن كان امرأة سعى إلى الزواج منها، وإن كان رجلاً سعى إلى نفعه والثناء عليه، و.. إلخ.

فالأوامر الشرعية التي وردت في المودة يراد بها الآثار الفعلية التي تتعلق باللسان واليدين والرجلين ونحو ذلك.

أما محبة القلب وميله إلى المحبوب فليست الأوامر والنواهي متوجهة إليه، وذلك لعدم تعلق قدرة الإنسان بها.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المحبة الفعلية التي تدخل تحت القدرة تتنوع بحسب تنوع الداعي إليها، والباعث عليها إلى أنواع:

١ - الإحسان إلى الوالدين الكافرين أو الفاسقين بغير معصية الله، فمثل ذلك جائز غير محرم، وهذا الإحسان ناتج عن باعث الرحم والقرابة، ومثل ذلك

الإحسان إلىٰ سائر الأقارب، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً﴾ [لقمان: ١٥].

٢- الإحسان الحاصل بسبب داعي الكرم والحياء، كالإحسان إلىٰ الجار، والصاحب، وكالمكافأة، وإكرام الضيف، وكالإحسان إلىٰ من لم يسىء إليك، ونحو ذلك.

٣- الإحسان الذي يدعو إليه حسن الأدب: كحسن المعاملة مع الناس عموماً في نحو: البيع والشراء، وحسن الكلام معهم، فما كان من هذه الأنواع الثلاثة أو يلحق بها فهو جائز غير محرم للكافر والفاسق وغيرهما.

٤- وهناك نوع آخر محرم هو أن تحسن إلىٰ الرجل من أجل أنه عدو لله، أو عدو لرسوله، أو عدو لكتابه، أو عدو لأهل بيت رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أو عدو للمؤمنين، أو من أجل أنه ظالم، أو فاسق، أو... إلخ إلا لعذر.

والعذر هو أن يكون المرء خائفاً علىٰ نفسه فيجوز حينئذ أن يدفع عن نفسه بشيء من الإحسان الذي لا ضرر فيه علىٰ أحد من المؤمنين.

ومن العذر أن يكون في الإحسان مصلحة وهي جر الفاسق إلىٰ التوبة، أو ما أشبه ذلك.

٥- ومما يحرم الإحسان إلىٰ الكافر المحارب للإسلام، أو الفاسق المحارب للدين، أو المخالف في الدين المحارب للحق والمحقين، فالإحسان إلىٰ هؤلاء ومن يشاكلهم بما يقوي جانبهم ويشد من أزرهم في حربهم محرم، وذلك كبيع السلاح وآلات الحرب إليهم، أو أن يعينهم في عداوتهم ومحاربتهم بنفسه أو بماله أو بلسانه أو حتىٰ بإشارته، كأن يشير بإصبعه إلىٰ الطريق المؤدية إلىٰ مضرة المؤمنين والمسلمين.

وهذان النوعان الأخيران محرمان تحريماً غليظاً، وأدلة ذلك كثيرة، وما ورد في القرآن من تحريم محبة أعداء الله وتحريم موالاتهم يراد به ما كان من الموالاة

والمحبة مثل ما ذكرنا في هذين القسمين الأخيرين، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ....﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ....﴾ [المائدة: ٥١].

وأدلة القرآن في ذلك كثيرة.

الحجة على إمامة الحسنين بعد علي عليه السلام

١- بايع المسلمون بعد استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام للحسن بن علي عليه السلام، وبذلك أصبح الخليفة للمسلمين بعد أبيه، والإمام الشرعي للمسلمين.

٢- نص حديث الثقلين على خلافة أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعد موت أمير المؤمنين يتعين للخلافة الحسنان عليهما السلام، فيكون الحسن عليه السلام هو الخليفة بعد علي عليه السلام، ثم الحسين من بعد أخيه الحسن.

والذي يدل على تقديم الحسن على أخيه في الخلافة ما وقع من مبايعة الحسين لأخيه وتسلميه الخلافة له وطاعته والانقياد له.

٣- نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المشهور على إمامتهما، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما)) وقد أجمع على صحة هذا الحديث أهل البيت عليهم السلام، وإجماعهم حجة كما تقدم، واشتهر عند جميع العلماء، فلا يحتاج مثله إلى ذكر إسناد.

٤- أجمع أهل البيت عليهم السلام على أن إمامة الحسن والحسين عليهما السلام كانت بالنص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الحسن بن يحيى في الجامع الكافي: أجمع علماء آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن علي بن أبي طالب كان أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأولاهم بمقامه، ثم من بعد أمير المؤمنين الحسن والحسين أولى الناس بمقام أمير المؤمنين، ثم من بعد ذلك علماء آل الرسول وأتقياؤهم وأبرارهم أئمة المسلمين في حلالهم وحرامهم

وسنن نبيهم، فمن أمر منهم بالمعروف، ونهى عن المنكر وجبت على المسلمين معاونته ونصرته، وأن القائم منهم بالمعروف والجهاد أفضل عندهم من القاعد، وكل مصيب قدره.

وقال الحسن بن يحيى أيضاً: وقد دل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على إمامة علي والحسن والحسين بأعيانهم وأسمائهم... إلى قوله: وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في الحسن والحسين: ((هما سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما)) فجعلهما سيدين، وبين فضلهما، ودل على إمامتهما، ودل على أنه لا يحل لأحد أن يتقدم من جعله رسول الله سيداً، وشهد له بالجنة، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((اللهم أحب من أحبهما، وأبغض من أبغضهما)).

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((تعلموا منهم ولا تعلموهم فهم أعلم منكم))، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأبيهما ولهما: ((أنا سلم لمن سالمتم وحرب لمن حاربتم)) وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إن استنصروكم فانصروهم وإن لبدوا فالبدوا)) وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتي))، وخصهما الله تعالى بأبوة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وسماهما أبنيه في كتابه فقال سبحانه: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ... الآية﴾ [آل عمران: ٦١]، وخصهما بآية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً۝٣٣﴾ [الأحزاب].

فلما نزلت هذه الآية جعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الكساء عليه وعلى علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا)).

وفرض مودتهما على كل مسلم، وجعل لهما الخمس فريضة في كتاب الله، ولهما آية الصفوة: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وآية التطهير، وآية المباهلة، وآية الخمس، وآية الفيء، وآية المودة.... إلى قوله: وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأبيهما ولهما ولمن تمسك بالكتاب من ذريتهما: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به

لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)) فهما أبوَا العترة الطاهرة، وسيداها، والموضع الذي أخبر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أن في التمسك به الهدى، فلا يحل لمسلم أن يتقدمهما، ولا يطلب الهدى في غيرهما، ولا في غير أولادها... إلخ. انتهى من المختار.

إمامة الإمام بعد الحسنين(ع)

الدليل على ثبوت إمامة الإمام من آل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ما تقدم من الأدلة في الحجة الأولى في هذا الباب، فلا حاجة إلى إعادة ذلك.

ولا بد لصحة الإمامة من شروطها:

١- أن يكون الإمام مستجمعاً لشروطها التي قدمنا ذكر بعضها.

٢- ومنها: الدعوة والظهور والإعلان، ومعنى ذلك أن ينصب نفسه لمحاربة الظالمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويشهر سيفه، وينصب رايته، ويبث الدعاة للناس، إلى إجابته ومعاونته، ومن هنا روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. ((من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله، وخليفة رسوله، وخليفة كتابه)) ذكره الهادي عَلَيْهِ السَّلَامُ وغيره.

ويمكن الاستدلال على ذلك بما ثبت أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قد عين أهل بيته لشغل منصة الخلافة من بعده إلى يوم القيامة، كما في حديث الثقلين المجمع على صحته.

ولا يقوم بحق الخلافة ولا يسير بسيرة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلا أقرب الناس شبهاً برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في صفات العلم والورع والزهد والتقوى والشجاعة وسماحة الخلق ولين العريكة وحسن التدبير وكمال العقل وإلى آخر الصفات التي لها دور في تدبير شئون الخلافة، أما الناقص في شيء من تلك الصفات فلا يصلح للخلافة، وذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه، فالجاهل لا يتأتى منه هداية الناس، ومن لا يعرف المعروف والمنكر لا يتوقع منه إقامة المعروف والنهي عن المنكر، والخائن لا يتوقع منه حمل الأمانة التي عرضت على السموات والأرض، والفاسق غير أهل للتبليغ لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ

تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات] فسمى الله تعالى خبره وكلامه جهالة تعقبها ندامة، وسيء الخلق قاسي الطبع مشؤوم ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

حكم المتقدم على علي (ع)

الظروف التي عاش فيها أئمتنا عليهم السلام لم تسمح لهم بالجزم في الحكم، ومع ذلك فلم يغفلوه كل الإغفال، فذكروه على أسلوب الترديد من غير جزم، مع فتح باب التأويل، وكل ذلك كما يظهر من أجل الترويج للقبول، وللسلامة من الطعن عليهم، والأذى، وإلحاق التهم بجانبهم، و.. إلخ.

فقال بعضهم: إن كان علم المتقدمون على علي عليه السلام استحقاقه للخلافة بما سمعوا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتحققوا ذلك، ثم تقدموا عليه، وتركوه، فإنهم بذلك عصاة آثمون، ومعصيتهم كبيرة، وإن لم يعلموا ذلك بعد التحري والنظر والاجتهاد في طلب الأدلة التي توصل إلى الحق فلا إثم عليهم وإن أخطأوا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[الأحزاب: ٥]. ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)).

والذي يظهر لي والله أعلم أن المتقدمين على علي عليه السلام قد تقدموا عليه بعد علمهم باستحقاقه للخلافة، وبما يجب له من التقدم، وأن أهل البيت عليهم السلام يرون ذلك ويعتقدونه، غير أن الظروف لم تسمح لهم بالتصريح وقطع الحكم.

واحتمال الخطأ والجهل بعيد غاية البعد في مثل هذه المسألة العظيمة، وأبعد من ذلك أن يستمروا على الخطأ والجهل سنين عديدة من غير أن ينتبهوا ولا ينبههم أحد.

الصحبة والصحابة

الإيمان بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحبته فضيلة عظيمة، إلا أن أهل السنة والجماعة تجاوزوا الحدود، وغلوا في فضل الصحبة والصحابة، فجعلوا الصحبة حصانة لا يضر معها ذنب، وقالوا: من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو مرة واحدة فهو صحابي،

وكل من حاز هذه الفضيلة فهو عدل، فعمموا العدالة لكل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسموه صحابياً، وحرموا ذكر معائب الصحابة، وكل ذلك دعاوي باطلة فرضتها سلطات بني أمية.

وفي الواقع أن الله تعالى نص في كتابه على خلاف ذلك، فقال سبحانه مخاطباً لصحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وكم تحدث القرآن عن المنافقين الذي أظهروا الإسلام نفاقاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ۝٨... إلى آخر الآيات﴾ [البقرة].

وغير ذلك كثير، وإن شئت المزيد من ذلك فعليك بالسور التي نزلت في المدينة فتتبعها.

ومن البعيد أن يكون موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبباً في صلاح كل المنافقين.

والحق أن صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كغيرهم، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم، فيهم المؤمن، وفيهم المنافق، وفيهم التقي، وفيهم الشقي، وفيهم...، وفيهم... إلخ.

منازعة فاطمة لأبي بكر

روى البخاري عن عائشة: أن فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منه شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر، وهجرته، ولم تكلمه حتى توفيت، وقد عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر، فلما ماتت دفنها علي عليه السلام ليلاً، ولم يُؤْذِن بها أبا بكر، انتهى.

وقال ابن أبي الحديد: نازعت فاطمة أبا بكر في ثلاثة أشياء: الأول: الإرث، والثاني: النحلة في فدك، والثالث: في سهم ذوي القربى، ومنعها أبو بكر ذلك جميعاً.

قال الإمام يحيى بن حمزة والإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليهما السلام: وحكم أبي بكر في فدك صحيح، لأنه حكم باجتهاد، وقد ثبت أن كل مجتهد مصيب.

قلنا: أبو بكر هو الخصم المنازع؛ وأيما منازع حكم لنفسه فحكمه باطل بالإجماع، وإن كان مجتهداً.

وهذه قصة المنازعة من كتاب المحيط بالإمامة، فروى صاحب هذا الكتاب بإسناده إلى عبد الله بن الحسن: أن أبا بكر أخرج وكيل فاطمة من فدك، وطلبها البينة بعد شهر من موت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فجاءها وكيلها وقال: أخرجني أبو بكر.

فسارت فاطمة إلى أبي بكر، ومعها أم أيمن ونسوة من قومها فقالت: فدك بيدي أعطانيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا بنت محمد أنت عندنا مصدقة إلا أن عليك البينة. فقالت: يشهد لي علي بن أبي طالب وأم أيمن، فقال: هاتي، فشهدوا، وكتب لها صحيفة، وختمها فأخذتها فاطمة، فاستقبلها عمر، فقال: يا بنت محمد هاتي الصحيفة فأخذها ونظر فيها، فتفل عمر فيها، وخزقها، واستقبلها علي عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: يا بنت محمد ما لك غضبانة؟ فذكرت له ما صنع عمر، فقال: ما ركبوا من أبيك ومني أكبر من هذا.

قال: فمرضت فجاءا يعودانها، فلم تأذن لهما، فجاء أمير المؤمنين إليها من الغد، وبلغهما أن علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ عندها، فتشفعا به إليها، فأذنت لهما، فدخلا، فسلما، فردت عليهما سلاماً ضعيفاً، ثم قالت: سألتكما بالله الذي لا إله إلا هو هل سمعتما رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: ((من آذى فاطمة فقد آذاني)) فقالا: نعم، فقالت: فأشهد أنكما قد آذيتماني.

اتفاق الشيعة وافتراقها

اتفقت الشيعة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ثم ابنه الحسن ثم الحسين عليهما السلام.

وافترقت بهم الطرق بعد ذلك، فقالت الإمامية: إن الإمام بعد الحسين عليه السلام هو علي بن الحسين بالنص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم محمد بن الحسن، وهو المهدي المنتظر بزعمهم، قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نص على هؤلاء بالتعيين.

قلنا: لا نص على أحد بعينه بعد علي والحسنين عليهم السلام، ولو كان ثَمَّ نَصٌّ على من ذُكِر لظهر ذلك واشتهر.

فلما لم يظهر ذلك ولم يشتهر علمنا أن ذلك غير صحيح، وذلك لوجوب شهرة ما كان كذلك من مسائل الدين الأصلية، والإمامة من أعظم مسائل الدين الأصلية، ولا يجوز تصديق الدعاوي إلا إذا قامت عليها أدلة يذعن لها ويصدق بها جميع المختلفين،، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴿٦٤﴾﴾ [النمل].

قيام إمامين في وقت واحد

قد تقدم أنه لا يجوز قيام إمامين في وقت واحد، لما لا يؤمن من الاختلاف والتنازع والفساد، بخلاف النبوة فإنه لا يتوقع فيها ذلك للعصمة.

وقال الناصر عليه السلام بجواز ذلك إذا كانوا متفرقين متبعين أمر الله تعالى، وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد عليهم السلام: أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه جائز أن يدعو جماعة متفرقون أو مجتمعون...إلى قوله: فإذا ظهر أمر الله تعالى فآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأتقياء العلماء أعلم بالرضا منهم.

تنحي الإمام

لا يجوز للإمام أن يتنحى مهما وجد أعواناً، لأنه قد تعلق به تكليف فلا يسقطه إلا عدم الاستطاعة، غير أنه إذا وجد من هو أنهض منه بالأمر وأنفع للمسلمين وجب عليه التنحي له.

وتبطل إمامة الإمام بحصول مانع له من القيام بأعمال الخلافة كالجنون والجذام وما أشبه ذلك، وبالفسق؛ فإذا فسق الإمام بطلت إمامته، وهذا بعيد غاية البعد فيمن كملت فيه شروط الإمامة، ويلحق بذلك عدم قيامه بما يجب عليه من منابذة الظالمين، والقيام بأمور الدين، وتبطل أيضاً بالأسر المأيوس، والعبرة في ذلك بإياس الرعية.

التفضـــــيل

التفضيل من أعظم ما ابتلى الله به عباده، ومن أشد التكاليف وأثقلها على المكلفين، ولا يحمل هذا التكليف الثقيل ولا يستسيغه إلا المتواضعون.

وهم الذين قال الله تعالى عنهم في سورة الفرقان: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً... إلخ﴾ [الفرقان: ٦٣].

وأول التواضع هو التواضع لله تعالى بالسمع والطاعة والرضا والانقياد والتسليم فيما كبر وصغر من التكاليف، وتماماً كما حكى الله تعالى عن إيمان الرسول والمؤمنين في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴿٢٨٥﴾...﴾ [البقرة].

إذا عرفت ذلك فاعلم: أن أفضل الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وآله وسلم علي عليه السلام، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم جماعة العترة أفضل من أي جماعة من جماعات الأمة، وأفراد فضلاء العترة أفضل من أفراد فضلاء غيرهم.

والدليل: ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق وهو في البخاري: ((الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما)).

وقد تقدم حديث الثقلين، وحديث الكساء، وآية المودة، وآية التطهير، ووجوب الصلاة، عليهم في الصلاة، وكل ذلك يشهد لما ذكرنا، والأدلة كثيرة في هذا الباب، لا تكاد تدخل تحت الحصر، ومن أراد المزيد فعليه بلوامع الأنوار والشافي.

وقال جمهور فرق أهل السنة: أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، والمراد بالعشرة الأربعة المذكورون، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد.

قلنا: الفضل يحصل لصاحبه بشيئين اثنين أو بواحد منهما:

١- باعتبار العمل الذي يقوم به المكلف.

٢- باعتبار تفضيل الله تعالى.

فعلي عليه السلام أسبق المسلمين إلى الإسلام، لم يسلم قبله ذكر، وقد قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۝﴾ [الواقعة].

وهو عليه السلام أكثر الصحابة جهاداً مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنكاهم في العدو، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً ۝﴾ [النساء].

وهو عليه السلام أكثرهم علماً، وقد كانت الصحابة ترجع إليه في كثير من مسائل الدين حتى قال عمر: (لولا علي لهلك عمر)، وقال: (لا أبقاني الله لمعضلة لست لها يا أبا الحسن).

وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وأما النصوص الدالة على تفضيله عليه السلام فهي كثيرة حتى قال قائل أهل السنة: لم يجيء في أحد من الصحابة ما جاء في علي.

وقد روى محدثو أهل السنة شيئاً كثيراً يدل على ما ذكرنا.

منها: حديث عائشة الذي روته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الخوارج، وهو أنه دخل مسروق على عائشة، فقالت له: من قتل الخوارج؟ فقال: قتلهم علي عليه السلام، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((يقتلهم خير أمتي من بعدي وهو مع الحق والحق معه)).

أفضل أزواج النـبي ﷺ

وأفضل أزواج النبي ﷺ خديجة بنت خويلد؛ وذلك لسبقها إلى الإسلام؛ فإنها أول الناس إسلاماً بلا خلاف بين المسلمين.

وقد روى البخاري عن النبي ﷺ: ((خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة بنت خويلد)).

وقد قال قوم: إن عائشة أفضل؛ لأنها أحب أزواج النبي ﷺ إليه، ولأنه تزوجها بكراً، ولأنه ﷺ توفي في بيتها، ولأنه نزل ببراءتها القرآن، ولأنها روت كثيراً من أخبار النبي ﷺ.

قلنا: إذا ورد الأثر بطل النظر، فقد صح عن النبي ﷺ الحديث المتقدم الذي رواه البخاري.

ثم قال أهل هذا القول: إن عائشة أفضل من فاطمة عليها السلام.

والجواب: أنه قد صح عن النبي ﷺ أن فاطمة قطعة من النبي ﷺ، وأن رضاها من رضاه، وغضبها من غضبه، روى ذلك البخاري، فإذا كانت فاطمة قطعة من النبي ﷺ و.. إلخ فالنبي ﷺ أفضل البشر.

ومن هنا يصح لنا أن نقول إن فاطمة أفضل نساء العالمين.

ولايـة أهـل البـيت

ولاية أهل البيت أصل من أصول الإسلام، وركن من أركان الإيمان، لا يتم إسلام المسلم ولا إيمانه إلا بالقيام بحق هذه الولاية العظيمة، والولاية اسم جامع لعدة معان، أهمها:

- الاعتراف والتصديق بأنهم صفوة الله وخيرته من هذه الأمة.
- أنهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ من هذه الأمة.
- القيام بنصرهم باللسان على حسب المستطاع، وبيان فضلهم ومكانتهم في هذه الأمة.

- الاعتراف والتصديق بأنهم أهل الحق، وقرناء القرآن، والمبينون للناس ما اختلفوا فيه.
- موالاة أوليائهم ومعاداة أعدائهم.
- إظهار محبتهم ومودتهم بالقول والفعل، وإظهار التوجع مما نزل بهم.
- الاهتداء بهديهم، والاقتداء بأعلامهم، والانتماء إليهم.
- الإحسان إلى محسنهم، والعفو عن مسيئهم.
- الإيمان والتصديق بأنهم أولى الناس بمقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بلا فصل.
- أنهم لا يفارقون الحق، ولا يفارقهم إلى انقطاع التكليف.
- أنهم حجج الله على خلقه بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى انقطاع التكليف.

الحسبة والمحتسب

الحسبة هي: الانتصاب في مقام الإمام عند عدم الإمام للقيام بأعماله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح البلاد والعباد و.... إلخ، ويكون له ما للإمام وعليه ما عليه إلا ما استثني.

ويشترط في المحتسب العقل الوافر، والورع الكامل، وحسن الرأي، وحسن التدبير، والعلم، سواء كان بالاجتهاد أم بالتقليد.

ولا يشترط أن يكون المحتسب من آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا من قريش، ولا من العرب، بل يشترط: الذكورة، والحرية، والعدالة المحققة، وعدم من يصلح للإمامة بلا مانع.

وليس له أخذ الحقوق المالية كرهاً، ولا إقامة الحدود.

ويجوز له الإكراه على المعاونة على دفع المنكر، وأخذ المال لدفع الكفار والبغاة، وله الإكراه بغير قتال على فعل الواجبات كإقامة الصلاة وأداء الزكاة و.. إلخ، والله أعلم.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم شرائع الإسلام وأكبر فرائضه بلا خلاف بين المسلمين.

ومن أدلته قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوه....﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

وإنما يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متى تكاملت شرائطهما، وهي:

١- البلوغ والعقل، لرفع القلم عن الصبي والمجنون.

٢- القدرة عليهما ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٣- العلم من الآمر والناهي بأن ما أمر به معروف، وما نهى عنه منكر؛ لأنه إن لم يعلم ذلك لم يؤمن أن يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف.

٤- ظن التأثير، فإن لم يظن التأثير لم يجب الأمر والنهي هكذا اشترطوا.

وقد قيل: إن ذلك واجب سواء ظن التأثير أم لم يظن، وهذا هو الأولى؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾....﴾ [الأعراف] ولإبلاغ الحجة ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[النساء: ١٦٥].

وإنما يجب ذلك إلى أن يحصل أمران:

١- إلى أن يعلم الآمر الناهي أنه قد بلغ العصاة الحجة، وأنهم قد استيقنوها، وأنهم على بينة.

٢- إلى أن يستعمل الآمر الناهي الطرق والحيل، ويسلك في ذلك كل السبل، ويصرف لهم المواعظ.

وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى في آخر الآية السابقة: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴿١٦٤﴾﴾ [الأعراف]، ولا تحصل المعذرة إلى الله إلا بعد التبليغ الكامل، ولا يحصل اليأس من رجاء التأثير إلا بعد ما ذكرنا من سلوك كل السبل.

فإذا حصل التبليغ، ويئس المكلف من رجوع العاصي بعد استعماله لجميع الحيل فلا عليه إن أعرض من غير أن يظهر منه ما يدل على الرضا عن العصاة.

والخوف على النفس من القتل أو الضرب والحبس والإهانة يرخص للمكلف في ترك الأمر والنهي لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣].

ولا مانع من الأخذ بالعزيمة لقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴿١٧﴾﴾ [لقمان].

هذا هو الشرط الخامس من شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو: إذا كان ذلك يؤدي إلى حصول منكر آخر، ولم تحصل القدرة على إزالة المنكر الأول ولا الآخر فإن الأمر والنهي حينئذ لا يجوزان؛ لأن ذلك يكون كالإغراء بفعل المنكر، وهو قبيح.

طريقة الأمر والنهي

يجب أن يكون الأمر والنهي بالتلطف وباللين والرفق؛ لأن ذلك أقرب إلى القبول وأدعى له، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴿٤٤﴾﴾ [طه].

ولقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت:٣٤].

فإن لم يفد ذلك ولم ينفع زاد الآمر علىٰ ذلك بحسب الحال، فيقدم الوعظ، ثم التهديد، ثم نحو كسر الملاهي وإراقة الخمر، ثم الضرب بالعصا، ثم بالسلاح.

وكل ذلك لما ثبت من وجوب إزالة المنكر.

ولا يجوز فعل الأشد مع تأثير الأخف.

قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام: (والذين يؤذون المسلمين، ويضرونهم يجوز قتلهم في وقت الإمام وغير وقته).

قال السيد العلامة الكبير أمير الدين بن عبد الله بن نهشل -وهو جد السادة آل الحوثي الساكنين بهجرة ضحيان منهم السيد العلامة عبد العظيم بن حسن الحوثي والسيد العلامة حسين بن يحيىٰ الحوثي-: إذا كان التفكر في القدر الكافي مخلاً بالمدافعة بحيث أن المنكر يحصل في حالة التفكر وجب دفع المنكر حينئذ من غير تفكر ولو بالأضر، انتهىٰ.

وأما الإكراه بالقتال علىٰ فعل الواجبات كفعل الصلاة وأداء الزكاة فلا يجوز إلا للإمام، وأما بغير قتال فلا يبعد وجوبه علىٰ كل من قدر عليه، والله أعلم.

الهجـرة

هي الخروج والانتقال من دار تظاهر أهلها بالفسوق والعصيان من غير جوار إلىٰ مكان خال من ذلك.

إذا عرفت معنىٰ الهجرة وتفسيرها فاعلم أن أمرها عظيم، وفرضها كبير، وقد شدد الله تعالىٰ في ذلك وأكد؛ من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا...﴾ [الأنفال: ٧٢].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يحل لعين ترىٰ الله يعصىٰ فتطرف حتىٰ تغير أو تنتقل)).

والدور ثلاثة أقسام:

١- دار كفر كمكة قبل الفتح.

٢- ودار إسلام كالمدينة بعد الهجرة إليها.

٣- ودار فسق، وهي الدار التي تظهر فيها شعائر الإسلام. ويظهر فيها مع ذلك بعض الكبائر من غير نكير، كشرب الخمر والزنا والظلم وما أشبه ذلك.

قال بعض العلماء: لا تجب الهجرة بعد فتح مكة، لا من دار كفر، ولا من دار فسق، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية)).

قلنا: المراد لا هجرة من مكة بعد الفتح؛ لأنها قد صارت بعد الفتح دار إسلام، فلا داعي للهجرة حينئذٍ.

يدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها)) أخرجه أبو داوود.

وروي: ((لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار)) رواه جمع من أهل الحديث منهم أحمد والبيهقي.

وروي: ((لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل)).

و ((لا تنقطع الهجرة ما تقبلت التوبة)).

و ((لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو)).

قال جمهور أئمتنا عليهم السلام: وتجب الهجرة من دار الفسق.

وخالف في ذلك بعض أئمتنا عليهم السلام، والفقهاء الأربعة، فقالوا: لا تجب الهجرة من دار الفسق.

والجواب:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴿٩٨﴾﴾ [النساء] ولم يفصل تعالى في هذه الآية بين دار الكفر ودار الفسق.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل)).

وقد أوسع الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام الاحتجاج في هذا الباب في (رسالة التحذير).

تفصيل وتوضيح

١- إذا أجبر المكلف على فعل المعصية، وأكره عليها وجبت عليه الهجرة بلا خلاف؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] فإذا استطاع المكلف أن لا يعصي الله تعالى بأي حيلة من الحيل وجب عليه ذلك.

٢- إذا دعا الإمام أحداً إلى نصرته وجبت حينئذ الهجرة إليه، ولا يجوز ترك ذلك إلا إذا أذن الإمام، أو فقدت الاستطاعة.

٣- إذا كان المقام في دار الفسق مما يقوي جانب الفاسقين، أو يضعف من جانب الحق والمحقين وجبت الهجرة؛ وذلك لأن الواجب على المكلف أن ينصر الحق والمحقين، ويخذل الباطل والمبطلين.

وفي الحديث: ((المعين للظالمين كالمعين لفرعون على موسى صلى الله عليه)) رواه الهادي عليه السلام.

وفي الحديث أيضاً: ((إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين الظلمة وأعوان الظلمة وأشباه الظلمة حتى من برى لهم قلماً أو لاق لهم دواة؟ فيجمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم)).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((يا بن مسعود لا يجيء هلاك أمتي إلا من الفقهاء وعلماء السوء، ومنهم هلاك الدين)).

ولما خالط الزهري السلاطين كتب إليه أخ له في الدين: عافانا الله وإياك أبا بكر من الفتن، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو الله لك ويرحمك، أصبحت شيخاً كبيراً، وقد أثقلتك نعم الله بما فهمك من كتابه، وعلمك من سنة نبيه، وليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء، قال الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧] واعلم أن أيسر ما ارتكبت، وأخف ما احتملت أنك آنست وحشة الظالم، وسهلت سبيل الغي بدنوك ممن لم يؤدِّ حقاً، ولم يترك باطلاً حين أدناك، اتخذوك قطباً تدور عليك رحى باطلهم، وجسراً يعبرون

عليك إلى بلائهم، وسلماً يصعدون فيك إلى ضلالهم، ويدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا بك في جنب ما خربوا عليك، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك.... إلخ.

٤- لا يجوز الحضور والقعود في مجالس العصيان؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ.... الآية﴾ [النساء: ١٤٠].

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((لا يحلُّ لعينٍ ترى اللهَ يُعصى فتطرفَ حتى تغيرَ أو تنتقلَ)).

وهناك حالة لا يحصل فيها شيء مما ذكرنا من الحالات الأربع.

فالظاهر حينئذ جواز السكنى في دار الفسق، وهي: ألا يكون في الزمان داع إلى الحق.

وأن لا يحمل المكلف على فعل المعصية.

وأن لا يكون منه أي معاونة للظالمين والفاسقين، ولا إيناسهم وتسويدهم، وأن لا يكون منه حضور مجالس المنكرات.

والدليل على ما ذكرنا ما علم من سكنى الحسنين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ المدينة المنورة في عهد معاوية.

وقبل ذلك ما علم من سكنى أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ لها أيام الثلاثة.

ثم من بعد ذلك زين العابدين وأولاد الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإنهم سكنوا المدينة إلى آخر أيام بني أمية، والمدينة حينئذ دار بغي وظلم، لسلطان جبابرة بني أمية عليها، وبغيهم فيها، وإظهارهم فيها للعن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولعن شيعته.

يؤيد ذلك: ما رواه الناصر الأطروش بسنده عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: قال: قال له رجل: يا أمير المؤمنين أرأيت قومنا أمشركون هم؟ يعني أهل القبلة، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لا، ولو كانوا مشركين ما حلت لنا مناكحتهم، ولا ذبائحهم، ولا مواريثهم، ولا المقام بين أظهرهم، ولا جرت الحدود عليهم، ولكنهم كفروا بالأحكام، وكفروا بالنعم والأعمال، وكفر النعم غير كفر الشرك).

فإن قيل: قد خرج الكثير من الأئمة عن دور الفسق مما يدل على تأكد أمر الهجرة.

قلنا: خروج من خرج منهم عن بلاد الظالمين قد كان بسبب أنه قد تأكد عليهم وجوب الجهاد وقتال الظالمين بوجود الأنصار والأعوان، فلم يسعهم عند ذلك المقام، وذلك كالحسين بن علي، وزيد بن علي، وغيرهما سلام الله عليهم.

أو كان بسبب الخوف من الظالمين كعيسى بن زيد وغيره عليهم السلام.

وبعد، فالابتعاد عن دار الفسق والظلم أولى بالمسلم وأحوط له وأسلم؛ وذلك لما يتعرض له المجاور للفاسقين من الأذى، وما يلزمه من تكليف الأمر والنهي، ولما يتعرض له من أسباب الفتنة، وما قد يتعرض له أهله وأولاده من التأثر بشيء من أخلاق الفاسقين، و... إلخ.

السفر إلى بلاد الكفر والفسق

يجوز الوقوف في دار الكفر والفسق لحبس أو ضعف؛ لما تقدم في الآية، ويجوز أيضاً من أجل مصلحة عامة يعود نفعها على المسلمين إذا كانت دينية، أو دنيوية بإذن الإمام.

ويجوز ايضاً الوقوف في بلاد الكفر إذا دعت الضرورة إلى ذلك كالمريض يسافر للعلاج ومرافقه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾[الأنعام: ١١٩]، وكالخائف المشرد، وهو ما يسمى الآن اللاجئ السياسي؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ويجوز السفر أيضاً لأداء واجب أو نافلة، فإذا أدى ذلك وجب الخروج، وذلك أن المسلمين كانوا يحجون ويعتمرون في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل فتح مكة وقد كانت دار شرك وكفر، تعبد فيها الأصنام.

أما السفر للنزهة أو لحاجة غير ضرورية ولا فيها طاعة لله، فلا يجوز ذلك للمسلم، ولا ينبغي له.

المنزلة بين المنزلتين

المراد بالمنزلتين هنا: منزلة الإيمان ومنزلة الكفر؛ فالذي ينزل في منزلة الإيمان يسمى مؤمناً، والذي ينزل في منزلة الكفر يسمى كافراً.

ولا خلاف في هاتين المنزلتين بين الأمة، وقد ذكرهما الله تعالى في أول سورة البقرة، وذكر بعدهما منزلة ثالثة للمنافقين.

فقال تعالى: ﴿الم ۝١ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ۝٣﴾ [البقرة]، فهؤلاء هم أهل المنزلة الأولى.

إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ... إلخ﴾ [البقرة:٦] وهؤلاء هم أهل منزلة الكفر.

ثم قال سبحانه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ۝٨﴾ [البقرة] وهذه المنزلة للمنافقين.

وقد وقع الخلاف في منزلة مرتكب الكبائر، فقالت المجبرة: إنه مؤمن، وقالت الخوارج: إنه كافر، ونحن نقول: إنه ليس بمؤمن ولا كافر، وإن له منزلة بين منزلة الإيمان والكفر، وإن له حكماً بين الحكمين.

وقبل أن نذكر أدلة كل هذه الأقوال ونبين الصحيح منها والزائف نذكر بحثاً حول الكبائر والصغائر، فنقول وبالله التوفيق:

الصغائر والكبائر

قال أئمتنا عليهم السلام: والمعاصي صغائر وكبائر، فالكبائر: هي التي يستحق فاعلها العقاب الدائم إن لم يتب، والصغائر: هي التي تقع مكفرة بالطاعات أو بدونها.

وقالت الخوارج: المعاصي كلها كبائر، ولا شيء منها بصغير.

لنا: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١].

وقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

قالت الناصرية، وهو ظاهر كلام الهادي، وصريح كلام المرتضىٰ والبغدادية: كل عمد كبيرة.

فالصغيرة عندهم حينئذ هي: ما صدر عن سهو أو إكراه أو تأويل أو نحو ذلك.

وقالت البصرية من المعتزلة، ونسبه في الفصول إلىٰ أئمتنا عليهم السلام: بل بعض العمد ليس بكبيرة، والصغائر غير متعينة؛ لأن تعيينها يكون كالإغراء بفعلها، وذلك لا يجوز؛ لأن الإغراء بالقبيح قبيح.

استدل أهل القول الأول: إن كل عمد كبيرة: بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا۝٢٣﴾ [الجن] ولم يفصل تعالىٰ بين عصيان وعصيان، بل عمم في الوعيد بالخلود في نار جهنم كل عاص.

ومثل هذه الآية قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ۝١٤﴾ [النساء].

فعمم سبحانه الوعيد بالخلود لكل عاص، ولم يخص من ذلك العموم إلا الخطأ والنسيان ونحوهما في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[الأحزاب:٥].

ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

وخص المضطر بقوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ۝٣﴾ [المائدة].

ويستدل من قال إن بعض العمد ليس بكبيرة بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وبقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

فدلت هاتان الآيتان على أن الله تعالى يغفر بعض الذنوب المتعمدة بغير توبة، إما بالحسنات كما في الآية الأولى، وإما باجتناب الكبائر كما في الآية الثانية.

قلت: الذي يظهر لي والله أعلم أن الإقدام على أي معصية تعمداً وجرأة مع العلم بأن الله قد نهى عنها، وحرمها يكون كبيرة، وفاعلها متجاوز لحدود الله، وفاسق عن أمر الله، ولا يغفرها إلا التوبة والندم والرجوع إلى الله، وذلك أن المعصية تعظم وتكبر لعظم الله وجلاله، فمن عرف الله تعالى حق معرفته تعظم عنده صغائر الذنوب، كما تعظم كبائرها، ومن هنا قال أمير المؤمنين عليه السلام: (والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب[1] شعيرة ما فعلت ... إلخ).

إذا عرفت ذلك فالمؤمن بالله لا يقدم على فعل الصغيرة متعمداً وهو يعلم أنها معصية لله؛ تعظيماً لله، وإجلالاً له، وخوفاً منه، و.. إلخ.

أما الذي يفعلها وهو يعلم أنها معصية من غير ضرورة إلا الجرأة؛ فإنه يكون بفعلها متكبراً على الله، حيث تهاون بأمره ونهيه، وآثر على أمر الله ونهيه شهوة نفسه.

والمتكبر على الله من أهل الوعيد العظيم ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [الزمر].

أمثلة لذنوب لا يسلم منها المكلف مهما اجتهد

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المكلف مهما اجتهد في طاعة الله وتحرى رضاه، فإنه لضعفه لا يسلم من ذنوب كثيرة، تأتيه من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وشماله، وسأضرب لك بعض الأمثلة لتعرف صحة ما ذكرت:

١-فالصلاة فرضها الله تعالى لإقامة ذكره وتعظيمه وإكباره وإجلاله، وإحياء

---

(1)- جلب الشعيرة -بضم الجيم-: قشرتها. تمت شرح النهج لابن أبي الحديد.

ذلك في القلوب، وكثيراً ما تستولي على المصلي الوساوس، فينسى ذكر الله في قلبه، ولا يستحضر معاني الأذكار والأركان.

وقد كان المفروض أن تمتلئ نفسه من جلال الله وكبريائه وعظمته، وتكبيره ومهابته، واستشعار نعمه وحمده وذكره، واللسان إنما هو ترجمان عن ذلك الذي في نفس المصلي، وكان هذا هو الواجب المفروض في الصلاة.

وفي الواقع أن المصلي لا يؤدي ذلك في أكثر الصلوات، ولا شك أن ذلك تفريط، وغفلة وتقصير فيما أوجبه الله تعالى من ذكره، وبإمكان المصلي وفي طاقته أن يقلل من التمادي في تلك الغفلة وذلك التقصير الشامل لكل الصلوات.

وهذا مع الغفلة الطويلة في غير الصلاة عن ذكر نعم الله وشكرها، مع أن المطلوب من المؤمن هو كما قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً (٤١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً (٤٢)﴾ [الأحزاب].

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١٠)﴾ [الجمعة]. ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي (٤٢)﴾[طه]، ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ (٢٠٥)﴾ [الأعراف].. إلى غير ذلك من الآيات ولم يكد يذكر الله الذكر في كتابه إلا مقروناً بالكثرة.

المثال الثاني: قد يؤدي الإنسان الحج والعمرة، وفي تلك الأماكن يكثر تواجد النساء، وحيثما نظرت وقع نظرك على امرأة، وبإمكان الإنسان في تلك الأماكن ألا ينظر إلى امرأة، وذلك بأن لا ينظر إلا عند قدميه.

المثال الثالث: لا يخلو الإنسان مهما حرص على حفظ لسانه من فلتات لسانه، وبإمكانه أن لا يتكلم إلا بذكر الله أو ما لا بد منه.

ففي هذه الأمثلة الثلاثة تعرف أنه يصدر من المؤمن ما لا ينبغي ولا يجوز، غير أن ذلك قد كان منه عن غير جرأة ولا إقدام ولا قصد، ولا هو عن خطأ ونسيان أيضاً.

فيظهر لي أن ذلك من الصغائر التي تفضل الله على عباده المؤمنين بالتجاوز عنها في جنب طاعاتهم واجتنابهم للمعاصي.

هذا، ويمكن أن يلحق بالخطأ والنسيان والله أعلم، وقريب مما ذكرت -حكاه البستي- عن الناصر عليه السلام أنه قال: إن كل من ارتكب ما حرم الله عمداً مع علمه أن الله حرمه وكذلك ما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك ما حرم الأمة، إذا ارتكب مع العلم متعمداً فهو مرتكب الكبيرة، وما سوى ذلك صغائر، كإتباع النظرة النظرة، والكذب في غير إضرار، وكاللكزة الخفيفة وقول القائل لأخيه: أخزاه الله، أو يقول: يا كذاب، وهو في ذلك غير متعمد، وما أشبه ذلك، فإحصاء جميعه يكثر.... انتهى.

قلت: وينبغي أن يكون مراد الناصر عليه السلام حين عدد بعض الأمثلة هو ما صدر من المعاصي عن طريق الغفلة وعدم التحفظ، من غير أن يكون للإنسان فيه نية ولا عزم في فعل المعصية.

وذلك كالشتم الذي يصدر من كثير من العوام من غير أن يكون له في ذلك نية في تنقيص المشتوم أو وصمه أو سبه.

بل إنما كانت هذه الشتمة بسبب دخولها في لغته التي نشأ عليها في مجتمعه.

خطايا الأنبياء صلوات الله عليهم

وخطايا الأنبياء صلوات الله عليهم لا عمد فيها؛ وذلك لمكان العصمة والطهارة والتزكية، وما وقع منهم فإنما هو عن طريق الخطأ والنسيان، كما حكى الله تعالى عن آدم: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ١١٥﴾ [طه]، قال الهادي عليه السلام: أي عزماً على المعصية، وإنما ارتكبها ناسياً. انتهى.

وقد حكى الله في سورة الأعراف: أن آدم وحواء لم يعرفا أنهما قد عصيا الله تعالى إلا بعد أن أكلا من الشجرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا...﴾ [الأعراف: ٢٢].

وذلك أنهما إنما أكلا من الشجرة رغبة في التقرب من الله، والزلفى لديه، فإنهما اغترا بقول الشيطان: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ۝٢٠ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ۝٢١﴾ [الأعراف].

وحكى الله تعالى عن معصية يونس فقال سبحانه: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ.... الآية﴾ [الأنبياء: ٨٧]، أي: فظن أن لن نضيق عليه أي نؤاخذه، فما أقدم عليه السلام على المعصية إلا ظاناً أن الله تعالى لن يؤاخذه.

وخطيئة داوود عليه السلام في شأن امرأة أوريا لم تكن إلا حديث نفس، لم يتبعه نية ولا عزم ولا فعل، وذلك أنه حين رآها تمناها في نفسه أن تكون من أزواجه، ولم يكن منه غير ذلك، كما حكاه الهادي عليه السلام وغيره، واعتقد داوود عليه السلام أن الله لا يؤاخذه بذلك.

وقال قوم من المتكلمين: إن خطايا الأنبياء كانت عمداً، وإنما حكم عليها بالصغر لكثرة ثوابهم.

قلنا: كثرة الثواب لا تأثير لها في جعل المعصية صغيرة؛ بدليل قول الله تعالى في حق نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً۝٧٤ إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً۝٧٥﴾ [الإسراء].

فدلت هذه الآية أن الركون القليل إلى المشركين يبطل الثواب الكثير ويحبطه.

أما أخوة يوسف فمعصيتهم من صريح العمد غير أنهم ليسوا بأنبياء، ولا دليل على نبوتهم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾. فالمراد بهم ذراري أولاد يعقوب؛ لأن السبط هو الحفيد وولد الولد.

وقد جاء في كتب التفسير حكاية كثير من القصص التي نسبت إلى الأنبياء صلوات الله عليهم في هذا الباب، والتي لا ينبغي ولا يجوز حكايتها من غير التنبيه على كذبها؛ لما فيها من التنقيص للأنبياء صلوات الله عليهم، والحط من شأنهم، والهتك لحرماتهم.

والمشهور أن تلك القصص من الإسرائيليات المأخوذة عن أهل الكتاب.

الإيمـــان

الإيمان في لغة العرب بمعنى التصديق كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴿١٧﴾﴾ [يوسف].

وقد اختلف في معنى الإيمان في الشرع على أقوال كثيرة:

أولها قول أئمتنا عليهم السلام وغيرهم: إنه قول باللسان، واعتقاد بالجَنَان، وعمل بالأركان، ومعنى ذلك: الإتيان بالواجبات واجتناب المحرمات.

وإن شئت قلت: الإيمان بالله وبرسوله وما أنزل إلينا، والإيمان بملائكة الله ورسله وكتبه واليوم الآخر، ثم السمع والطاعة لله تعالى فيما أمر ونهى.

وقد وصف الله إيمان الرسول والمؤمنين في آخر سورة البقرة فقال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴿٢٨٥﴾.﴾ [البقرة].

فمن أخل بالقول كان كافراً، ومن أخل بالاعتقاد كان منافقاً، ومن أخل بعمل الأركان كان فاسقاً.

وقالت الأشعرية: بل الإيمان هو التصديق بالله تعالى فقط، فهو عندهم باق على معناه اللغوي.

وقالت الكرّامية من المجبرة: بل هو الإقرار باللسان فقط.

وقالت الجهمية من المجبرة: بل هو المعرفة فقط، هكذا روي ..إلى غير ذلك من الأقوال، وقد أنهاها في شرح الأساس إلى عشرة أقوال.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، وبطلان ما سواه، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ۝٣ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً...﴾ [الأنفال].

ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان، وأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق)).

وفي صحيفة علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((الإيمان إقرار باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان)).

وروى الناصر الأطروش عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من أسبغ وضوءه، وأحسن صلاته، وأدى زكاة ماله، وخزن لسانه، وكف غضبه، وأدى النصيحة لأهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فقد استكمل حقائق الإيمان، وأبواب الجنة مفتحة له)).

وروى البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نُهْبَةً يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)).

فكل ما ذكرنا يدل على أن الإتيان بالواجبات واجتناب المحرمات داخل في مفهوم الإيمان.

الإسلام

والإسلام في لغة العرب: الانقياد والاستسلام، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقد نقل الشارع لفظ الإسلام من معناه اللغوي إلى معنيين دينيين:

الأول: بمعنى الإيمان، الذي هو الإتيان بالواجبات واجتناب المحرمات.

والثاني: هو التصديق بكل ما يجب التصديق به في دين الإسلام مع عدم ارتكاب معصية الكفر.

ففاعل الكبيرة مسلم فاسق، وهذا المعنى الثاني لا خلاف فيه إلا عن الخوارج، ويدل عليه ما ثبت من تبقية نكاح الفاسق، وإبقاء التوارث، والدفن في مقابر المسلمين، ونحو ذلك.

ودليل المعنى الأول: قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات] يريد لوطاً عليه السلام وأهله في الموضعين، فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان.

قال أئمتنا عليهم السلام: وكبائر المعاصي محبطات للإيمان، فلا يبقى مؤمناً من ارتكب معصية كبيرة، خلافاً للمجبرة حيث قالوا: إن الإيمان هو التصديق فقط.

والجواب: ما مر من الأدلة التي منها ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... الحديث))، وهذا نص في محل النزاع، وهو دليل يستلزمه الخصم.

الكفر والفسق والنفاق

الكفر في لغة العرب يقال بمعنى التغطية، ومنه سمي الزارع كافراً؛ لأنه يغطي البذر، وسمي الليل كافراً؛ لأنه يغطي بظلمته كل شيء.

وفي عرف اللغة يطلق الكفر ويراد به الإخلال بشكر المنعم، ومن ذلك قول عنترة:

نبئت عمراً غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم

وقد نقل الشرع كلمة الكفر إلى معنى ديني، هو -كما ذكره الإمام المهدي عليه السلام-: الخلو عن معرفة الله تعالى ونبوة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، أو الاستخفاف بالله أو بنبيه، أو بشيء مما جاء به، أو تكذيبه في شيء مما علم ضرورة أنه جاء به بقول

أو فعل، أو تعظيم غير الله تعالىٰ كتعظيمه، أو الدخول في شعار مختص بالكافرين جرأة وتمرداً.

ويلحق بذلك الموالاة للكافرين بدليل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

والنفاق لغة الرياء: والرياء أن تفعل فعلاً لأجل أن يراه غيرك طلباً للثناء ونحوه.

وحاصله إظهار الخير وإبطان الشر.

وحقيقة النفاق في الدين بنقل الشرع: إظهار الإسلام وإبطان الكفر.

وقال الإمام القاسم بل النفاق: إظهار الخير وإبطان الشر، فهو عنده باق علىٰ معناه اللغوي لم ينقله الشرع إلىٰ المعنىٰ المخصوص الذي ذكرناه.

ومثل ما ذكره الإمام القاسم عليه السلام ذكر زيد بن علي والناصر للحق عليهما السلام.

والأولىٰ هو القول الأول؛ وذلك أنا لم نجد الشارع استعمل كلمة النفاق إلا في من أظهر الإسلام وأبطن الكفر.

والفسق في لغة العرب: الخروج، **ومنه:** ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠] أي: خرج عن أمر ربه.

وقد نقل الشرع الفسق إلىٰ معنىٰ ديني، هو: ارتكاب المعصية الكبيرة عمداً غير الكفر: كالزنا، وشرب الخمر، والقتل من غير استحلال، أما الذي يستحل ذلك فهو كافر، ودليل ذلك قوله تعالىٰ عقيب ذكر قذف المحصنة: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴿٤﴾﴾ [النور].

ولا خلاف أن الكافر فاسق، ولا خلاف أن البر التقي لا يسمىٰ كافراً ولا فاسقاً، واختلف هل يسمىٰ الفاسق كافراً أو لا.

والذي يظهر لي -والله أعلم-: أن الكفر والفسق والنفاق أسماء ذم تتبعها أحكام مختلفة ومتفقة، فالفاسق والمنافق يعاملون معاملة المسلمين في النكاح، والتوارث، والتقبير في مقابر المسلمين، ولا يحكم بقتله وبسبيه، ولا تغنم أمواله.

والكافر يعامل بخلاف ذلك؛ فلا يناكح، ولا يوارث، ولا يقبر في مقابر المسلمين، ويحكم بقتله وبسبيه، وتغنم أمواله.

فيم يتفق الكافر والفاسق والمنافق وفيم يفترقون؟

ويتفق الجميع في الدخول في غضب الله وسخطه، والحكم بالخلود في النار إن لم يتوبوا ويرجعوا إلى الله؛ وإن كانت النار دركات مختلفات، ومنازل متفاوتات.

ويفترق المنافق والفاسق من حيث أن معصية الفاسق معصية جارحة، ومعصية المنافق معصية قلب.

والفرق بين المنافق والكافر أن معصية المنافق باطنه، يسترها بإظهار الإسلام، ومعصية الكافر ظاهرة ليس لها ستر.

ومن هنا اختص كل واحد من الكافر والفاسق والمنافق باسم؛ ليدل بهذا الاسم على نوع معصيته، وعلى ما يتبعه من الأحكام الدنيوية والأخروية.

ومع هذا فلا مانع من إطلاق الكفر على الجميع حيث لا تلبيس، والتلبيس قد يكون في بعض الأحوال، وذلك أن يسمعه سامع فيرتب عليه أحكام الكافر من استحلال دمه وماله، وفسخ نكاحه، وانقطاع التوارث.

ومن ذلك: ما روي عن عائشة أنها استنكرت على الأشتر قتله وقتاله لبعض أصحاب الجمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحصان، أو....)) الحديث، فقال الأشتر رضي الله عنه: على بعض ذلك قتلناهم يا أم المؤمنين.. أو كما قال.

ويدل على ذلك أن الفاسق لو كان يقطع بصدق الوعد والوعيد والجنة والنار لما ارتكب الكبيرة الموجبة للهلاك.

وعلى ذلك الحديث الذي رواه البخاري: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)) الحديث.

ومما يستدل به قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة:٨١]، وروي أنه سئل أمير المؤمنين عن الخوارج: أكفار هم؟ فقال عليه السلام: (من الكفر فروا وفيه وقعوا)، مع أنه عليه السلام كان يعاملهم معاملة المسلمين.

ويمكن أن يستدل على ما ذكرنا بالحديث: ((ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صلى وصام وحج واعتمر وزعم أنه مسلم من إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا وعد أخلف))...الحديث، والمنافق كافر.

ومما يقوي ما ذكرنا: ما في الأساس من الرواية عن ابن عباس وجعفر الصادق والقاسم والهادي والناصر الأطروش والإمام أحمد بن سليمان، وقد روي أنه إجماع قدماء العترة عليهم السلام والشيعة: أن مرتكب الكبيرة عمداً يسمى كافر نعمة، وذلك أن الطاعات شكر نعمة، وتركها كفر نعمة، فمن تركها أو بعضها فقد كفر نعمة الله.

ويدل على هذا القول قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم].

وقد سمى الله تعالى مقاتلة اليهود بعضهم لبعض وإخراجهم من ديارهم كفراً، وسمى مفاداتهم إيماناً فقال: ﴿.. تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ..﴾[البقرة: ٨٥] فسمى تعالى فعل ما حرم الله عليهم كفراً.

وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ۝٩٧﴾[آل عمران] وروى الناصر للحق عليه السلام بإسناده عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال: قال له رجل: يا أمير المؤمنين أرأيت قومنا أمشركون هم؟ يعني أهل القبلة قال: لا، ولو كانوا مشركين ما حلت لنا مناكحتهم، ولا ذبائحهم، ولا مواريثهم، ولا المقام بين أظهرهم، ولا جرت الحدود عليهم، ولكنهم كفروا بالأحكام، وكفروا بالنعم والأعمال، وكفر النعم غير كفر الشرك.

وروى الناصر أيضاً بسنده: قال رجل: يا رسول الله أأحج كل عام؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: ((لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت ما قمتم بها، ولو تركتموها كفرتم)).

وروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((أيما رجل كفَّر رجلاً فأحدهما كافر)).

وروي أيضاً عن علي عليه السلام: ((المكر غدر والغدر كفر)).

الإكفار والتفسيق

لا يجوز الإكفار والتفسيق لأحد إلا بدليل شرعي قطعي؛ وذلك لما يترتب على ذلك من الذم، والمعاداة، والقطع بالخلود في النار إذا لم تحصل توبة، وكل ذلك لا يجوز إلا بدليل قطعي إجماعاً بين المسلمين.

وأسباب الكفر الموجبة له أربعة:

١- أفعال قلبية: كمن يعتقد نفي الخالق، أو أن معه شريكاً، أو أنه غير قادر، أو غير عالم، أو أنه يشبه المحدثات، أو يعتقد كذب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو القرآن، أو تكذيب الرسل، أو أن لا بعث ولا نشور و لا جنة ولا نار، أو نحو ذلك، والعزم على شيء من ذلك كفر.

٢- أفعال جوارح: كعبادة الأصنام، وقتل الأنبياء، والاستخفاف بهم، أو الاستخفاف بالقرآن أو ما أشبه ذلك.

٣- أقوال: كإظهار كلمة الكفر، بأن يقول: إن الله ثالث ثلاثة، أو يسب الله تعالى، أو يسب الأنبياء، أو نحو ذلك.

٤- تروك: كأن يترك معرفة الله تعالى، أو لا يقر بلسانه، أو نحو ذلك.

أقسام الكفر

وينقسم الكفر إلى قسمين:

القسم الأول: كفر التصريح ، وهو: ما كان على جهة التمرد والمعاندة، ككفر المشركين، وأهل الكتاب، والمجوس وغيرهم من أهل الملل المخالفة لملة الإسلام، ويلحق بذلك ما كان من صاحبه لا على جهة التمرد والعناد، بل وقع على سبيل الجهل والخطأ.

ودليل ذلك: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعذر أحداً من الكفار بجهل أو خطأ، بل أجرى عليهم جميعاً أحكام الكفر من غير نظر إلى معاند أو غير معاند، مع العلم

أنه كان في المشركين وغيرهم الجاهل والمرأة والمغرور و... إلخ.

القسم الثاني: كفر التأويل، وهو : ارتكاب ما يماثل شيئاً من تلك الأمور الأربعة التي ذكرناها مع إنكار المرتكب للمماثلة لشبهة يدعيها.

وذلك كقول المجسمة: إن الله جسم ذو أعضاء وجوارح، مع إنكارهم أن ذلك تشبيه لله بخلقه، فإنهم يقولون: إن قولهم ذلك ليس من التشبيه الذي جاء الكتاب والسنة بنفيه، ولهم شبه يدعونها لصحة قولهم، وهي ظواهر من الكتاب والسنة.

ومن أمثلته قول المجبرة: إن الله تعالى هو فاعل الظلم والكذب والزنا وجميع المعاصي والفواحش.

وهذا مع قولهم: إنه لا يجوز وصف الله تعالى بأنه ظالم أو كاذب... إلخ، وأن من وصفه بذلك فإنه كافر.

ففرقوا بين أن يقال: إن الله فاعل الظلم وبين: إنه ظالم، مع استوائهما فقالوا: إن وصفه بالأول إيمان، وبالثاني كفر، وذلك لشبه أوقعتهم في ذلك - تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً-.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قالت العترة وصفوة الشيعة والمعتزلة وغيرهم: إن من شبه الله تعالى بخلقه كالمجسمة، أو جعله تعالى ذا مكان، أو نسب إليه جل وعلا معاصي العباد فإنه يكفر بذلك؛ لجهله بالله تعالى، وعدم معرفته بربه، ولسبه سبحانه وتعالى.

ومن جهل ربه تعالى أو سبه فقد كفر بلا خلاف.

وكذلك القول فيمن يقول: إن الله يحل في الكواعب الحسان ومن أشبههن من المردان، ومثل أولئك الذين يقولون: إن أموال الناس حلال، والفروج المحرمة حلال، وليس المراد بالجنة إلا وصل الحبيب، وليس المراد بالنار إلا هجره، فهؤلاء كفار، لتكذيبهم ما علم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ويلحق بأولئك من يوالي الكفار؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾[المائدة: ٥١] أي: كافر مثلهم.

وحقيقة الموالاة: أن تحب له ما تحب لنفسك، وتكره له ما تركه لها، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرى لأخيه المؤمن ما يرى لنفسه، ويكره له ما يكره لها)).

وحقيقة المعاداة: أن تريد إنزال المضرة بالغير، وصرف المنافع عنه، ويعزم على ذلك إن قدر عليه ولم يعرِضْ صارف.

قال الإمام القاسم في كتاب الهجرة: ومن صار إلى عدو من أعداء الله تعالى إلى محبة أو موالاة أو مسالمة أو مراضاة أو مؤانسة أو موادة أو مداناة أو مقاعدة أو مجاورة أو اقتراب فضلاً عن تواد أو تحاب، فقد باء راغماً صاغراً من الله جل ثناؤه بسخطه، وهلك في ذلك بهلكة عدو الله، وتورط من الهلكة في متورطه، وكان في الإساءة والجرم مثله، وأحله الله في العداوة له محله... إلخ.

وهذا المعنى يفيده قوله تعالى: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى..﴾ الآية [الممتحنة: ٤]. وفي الحديث: ((من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله)).

هذا، ويلحق بمن تقدم: الذي يصوب العاصي في معصيته، فإنه يكون بذلك كافراً، لرده ما علم من دين الإسلام، وكذلك الذي يجالس الكافر، في حال فعله لمعصية الكفر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

قال الإمام المنصور بالله عليه السلام في المهذب: فإن كانت الدار الغالب عليها الكفر من قول باطل أو جبر أو تشبيه، ولهم السيف والمنبر- فحكم المقيم بينهم إذا كان متمكناً من الخروج والهجرة حكمهم في الكفر، وإن كان الغالب عليها الفسق فحكمه في أيام الإمام حكم الفاسقين، وفي غير وقته حكم الصالحين.. إلخ.

حكم كافر التأويل

اختلف المكفرون للمجبرة والمشبهة في حكمهم في الدنيا ومعاملتهم، **فقال بعض أئمتنا** عليهم السلام، وهو ظاهر إطلاق قدمائهم عليهم السلام: إن حكم المجبرة والمشبهة ومن يشبههم كالمرجئة والمطرفية حكم المشركين في جميع الأحكام، فيجوز سبيهم، وتحرم مناكحتهم، و..إلخ.

وقال غيرهم: بل لهم حكم المرتدين.

قلنا: ليس إظهارهم الشهادتين إسلاماً، لأنهم إنما يشهدون بإلهية الفاعل للقبائح، والمشابه للأجسام، والعاشق للحسان، ولا يشهدون بإلهية الله المتعالي عن ذلك علوّاً كبيراً.

وقال بعض المعتزلة: بل لهم حكم الذميين؛ لأنهم نطقوا بالشهادتين، وكذبوا على الله، وكذبوا بالصدق، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المجوس: ((سنوا بهم سنة أهل الكتاب)) وهم مثل المجوس، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((القدرية مجوس هذه الأمة)).

قلنا: الذمة إنما عقدت لأهل الكتب المنزلة على الأنبياء السابقين، وهؤلاء ليس لهم إلا قبول الإسلام أو السيف.

وقال أبو القاسم البلخي: بل لهم في الدنيا حكم الفاسق من التناكح والتوارث و... إلخ، وفي الآخرة حكم الكفار في العقاب.

قلنا: قد قام الدليل الدال على كفرهم، فلزمتهم أحكام الكفر، ولا دليل على ما ذكر أبو القاسم.

قال كثير من المعتزلة: إن من شك في كفر المجبرة والمشبهة كافر.

وقالت معتزلة البصرة: إن صوبهم كفر، وإن خطّأهم لم يكفر، ولم يخطئ؛ إذ لا يجب على المكلف إلا اعتقاد الحق وتخطئة مخالفه، وأما هل هو كافر أولا فلا يجب، إذ دليل كون الذنب كفراً سمعي، وليس كلُّ أحدٍ مكلفاً بمعرفته، وإنما يكلف بها العلماء والأئمة ومن جرى مجراهم؛ لما عليهم من التكاليف المتعلقة بهم.

قلت: ويمكن أن يحكم عليهم في الدنيا وإن كانوا كفاراً بحكم المنافقين، هذا إن تستروا على مذاهبهم ولم يدعوا إليها إلا في السر؛ فإن أظهروها ودعوا إليها جهراً فيحكم عليهم بأحكام الخوارج، وأحكام معاوية وأصحابه، وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام -وإن كانوا عنده كفاراً- لا يعاملهم معاملة المشركين.

المطرفية

قد كفَّر المطرفيةَ الكثيرُ من أهل البيت عليهم السلام، منهم الإمام أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليهما السلام، وكذلك غيرهم من الشيعة رضوان الله عليهم؛ وذلك لقولهم: إن الله تعالى ما قصد ولا أراد خلق الفروع، وإنما قصد تعالى وأراد خلق الأصول التي هي: الهواء، والماء، والأرض، والنار، وأن الفروع إنما حدثت بالإحالة، وكذلك أنكروا أن يكون الله سبحانه وتعالى أمات من لم يبلغ عمره مائة وعشرين سنة.

في التفسيق

الفسق ينقسم إلى: فسق تصريح، وفسق تأويل.

فالتصريح: ما علم من الدين ضرورة أنه فسق: كالزنا، وشرب الخمر، والفرار من الزحف، و... إلخ.

والتأويل: ما لم يعلم بضرورة أنه فسق، وإنما علم بالدليل: كالبغي على الإمام الحق مع إظهار الباغي أنه محق لشبهة تعينه على ذلك.

وكمن يخالف كل الأمة أو كل العترة في شيء من شرائع الدين عمداً؛ لقوله تعالى: ﴿...وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

وقد قال أكثر المجبرة وأهل الحديث: إنَّ مسألة الإمامة اجتهادية، فالمخطئ فيها معذور كسائر الاجتهاديات، ومن هنا حكموا في حرب الصحابة بأن القاتل والمقتول في الجنة.

قلنا: لم تعذر الصحابة أحداً في خروجه على الإمام، فعلي عليه السلام وجماعة الصحابة قاتلوا معاوية لخروجه وبغيه، وقاتلوا أهل الجمل، وقاتلوا الخوارج، ومن قرأ التواريخ علم أنهم كانوا يستعظمون الخروج عن الجماعة أشد الاستعظام، ولو كان الحال كما تقول المجبرة وأهل الحديث لم يحدث ما حدث بين الصحابة من القتل والقتال واللعن و....إلخ.

وهذا مع أن المجبرة وأهل الحديث يضللون من يقدِّم علياً عليه السلام على الثلاثة، أو يقول: إنه الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أبا بكر، وإن أبا بكر أخذ ما ليس له.

هذا، وقالوا في الذين خرجوا على عثمان: إنهم ملعونون، و... إلخ، وضللوا الخوارج وكفروهم، وقالوا: إنهم كلاب النار.

وما رأيناهم التزموا هذا المذهب، وهو أن الإمامة اجتهادية، إلا في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام دون غيره ممن تقدمه أو تعقبه، فلم يروا بأساً على من خرج عليه، وقاتله، كأهل الجمل، وأهل صفين، ولا على من قتله عليه السلام، ولا على قاتل عمار، ولا... إلخ.

أما الذين خرجوا على عثمان، وقتلوه، فحكموا بكفرهم، ولعنوهم، ولم يتركوا اسماً من أسماء الضلال إلا ألحقوه بهم، وقد قال تعالى فيما يشبه هذا الصنيع: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ۝٥﴾ [المطففين].

التـــوبة

التوبة من الواجبات المضيقة على من ارتكب معصية، وبذلك قضى العقل والسمع، وذلك أن العقل يقضي بوجوب دفع الضرر عن النفس، وأدلة السمع كثيرة لا تحصى.

والدليل على أنها من الواجبات المضيقة: أن التراخي عن التوبة إصرار، والإصرار على الذنب ذنب ومعصية، وعلى هذا فتتضاعف المعصية بمرور الوقت، وأيضاً فالعاصي مخاطب بالتوبة في كل وقت، فيكون ترك التوبة معصية أخرى.

وتصح التوبة ويقبلها الله تعالى مدة العمر إلى أن يغرغر الإنسان بالموت، وذلك وقت حضور الملائكة لقبض الروح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ..﴾ [النساء: ١٨].

قال بعض المعتزلة: وتجب من الصغائر.

قلت: وهذا ليس ببعيد؛ لقوله تعالى لنبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ....﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى: ﴿..فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً ﴿٣﴾﴾ [النصر].

وقد أمر الله المؤمنين بالتوبة على الإطلاق في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحا﴾[التحريم: ٨]...إلى غير ذلك من الآيات.

وفي الحديث: ((أمْسُوا تائبين وأَصْبِحوا تائبين)).

وقد وصف الله عباده المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [المؤمنون].

ووصف إيمان الرسول والمؤمنين في آخر سورة البقرة فقال تعالى في آخره حاكياً: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا....﴾ [البقرة: ٢٨٦]..إلى غير ذلك، وهو كثير في القرآن.

والتوبة: هي الندم على ما فعل من المعاصي، والعزم على أن لا يعود، وهي مقبولة من كل ذنب.

وقد خالف بعضهم في قبول التوبة من قتل المؤمن، وهو قول باطل، فإنها تقبل من قتله؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان].

ما يشترط في صحة التوبة

ويشترط في صحة التوبة أمران:

١- رد الحقوق إلى أهلها، وتسليم النفس، إن كان الذنب قتل عمد، وتسليم الأروش، وما أشبه ذلك من الحقوق، أو العزم على ذلك، إن لم يتمكن في الحال.

٢- أن يكون الندم والتوبة من أجل ارتكاب جريمة عصيان الله تعالى والتفريط في طاعته.

أما إذا كان إقلاعه عن المعصية من أجل الفضيحة، أو من أجل فوات أمر دنيوي، أو نحو ذلك، فإنه لا يكون بذلك تائباً.

وإذا صحت التوبة، فإنها تُكَفِّر المعصية بنفسها، لقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴿٨٢﴾﴾[طه].

ويبدل الله بها مكان السيئات حسنات؛ لقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

قال الإمام الناصر في كتاب البساط: أعلمنا الله تعالى أن العبد إذا تاب رد الله عليه ما بطل من عمله، وجعل بدل سيئاته حسنات. انتهى.

وقد اختلف في تفسير الآية على أقوال **هذا أحدها**.

والثاني: أن الله تعالى يمحو السيئات من صحائفهم، ويكتب مكانها حسنات التوبة، وما يكتسبونه بعد ذلك من الحسنات.

والثالث: أن الله يبدلهم مكان العصيان الطاعة، ومكان النسيان الذكر، ومكان الشر الخير، و... إلخ.

وكل هذه التفاسير محتملة، ولا سبيل إلى الجزم والقطع بواحد منها، والقول الأول هو الأولى؛ لسعة رحمة الله وفضله، وتؤيده ظواهر من القرآن كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ۝٨﴾ [الزلزلة].

وقوله تعالى: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى..﴾[آل عمران:١٩٥] ونحو ذلك وفي الحديث: ((أسلمت على ما أسلفت من خير)) أو كما قال.

ومن جهة النظر فيلزم - لو لم نقل كذلك - أن يتساوى من عصى الله طول عمره ثم تاب، ومن أطاع الله مدة عمره ثم عصاه معصية كبيرة وتاب منها.

وبعد، فإن العفو والمغفرة تقتضي عدم المؤاخذة بالذنب، ومحو الحسنات وعدم ردها يتنافى مع ذلك شيئاً من التنافي.

التوبة من ذنب دون ذنب

ولا تصح التوبة ولا تتم النجاة بها إلا إذا كانت عامة لجميع الذنوب، وإذا تاب العاصي من معصية معينة دون غيرها، فالصحيح أنه لا يسقط عنه عقابها، ولا تقبل توبته منها، وقال بعض المتكلمين: إنها تصح التوبة من ذنب دون ذنب.

والجواب: أن التوبة هي الندم من ارتكاب جريمة العصيان لله تعالى، فالتائب من ذنب دون ذنب فيه دلالة على أنه غير مبال بعصيان الله تعالى لإقامته على الإصرار على بعض الذنوب.

وحينئذ فلا تتم التوبة لفقد شرط من شروطها.

وأيضاً فإنا نجد في الشاهد أن الاعتذار من إساءة دون إساءة غير مقبول، وصاحبه ملوم غير معذور، وأنه في الحكم كمن لم يعتذر، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ۝٢٧﴾ [المائدة].

والمصر على بعض الكبائر غير متق، فلا تقبل توبته من بعض، وهذا مع أن ظواهر الآيات الواردة في التوبة تدل بظاهرها على عموم التوبة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى۝٨٢﴾ [طه].

في الإحبـــاط

لا يلزم التائب أن يقضي الطاعات التي فعلها في حال عصيانه، ولا خلاف في ذلك، وليس ذلك بسبب أنها كانت مقبولة منه، بل لأن التوبة أسقطت القضاء بالقياس على توبة الكافر والمرتد، كما قال الناصر عليه السلام: من ترك الصلاة عامداً فسق وعليه التوبة دون إعادة الصلاة، يعني قضاءها.

وقال الإمام القاسم بن إبراهيم في جواب مَنْ سأله عن رجل ترك الصلاة في حداثته عشر سنين، وكان شارب مسكر، ثم تاب: أيعيد الصلوات أم كيف يصنع؟

فقال عليه السلام: من ترك صلاته عشراً مقلاً كان أو مكثراً، ثم تاب إلى الله فيما يستقبل من ترك صلاته، كما يتوب إليه من غير ذلك من سيئاته، فإن كانت توبته في نهار صلى مثل ما ترك من صلاة النهار، وإن كانت في الليل صلى مثل ما ترك من صلاة ليلته. انتهى.

واعلم أن إحباط الحسنات بارتكاب الكبائر، وتكفير السيئات بالتوبة وبالحسنات لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كيفية ذلك.

فعند بعض المعتزلة أن ذلك يقع بالموازنة، فمن كان له أحد عشر جزءاً من الثواب، وفعل ما يوجب عشرة أجزاء من العقاب، فإن العشرة تسقط مقابل العشرة، ويبقى له جزءٌ واحدٌ من الحسنات يدخل به الجنة.

وقال بعضهم: يسقط الأقل من الأجزاء، ولا يسقط من الأكثر شيء، ففي المثال المذكور تسقط العشرة الأجزاء ويبقى الأحد عشر جزءاً كاملة.

والذي عليه قدماء أهل البيت عليهم السلام أن أجزاء الثواب والعقاب لا يجتمعان، وأن الأعمال على خواتمها، فمن وافق موته عملاً صالحاً، فقد فاز وظفر، ومن وافق موته عملاً سيئاً كان من الخاسرين.

هذا، ويستدل أهل الموازنة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة].

قالوا: وهذا عام في كل ما يفعله المكلف من خير أو شر، فلا بد أن يرى جزاءه، غير أنه يتعذر أن يجتمع على المكلف في الآخرة جزاء الخير وجزاء الشر، فلم يبق حينئذ إلا أن يرى بدل ذلك، وليس البدل إلا الموازنة بين الحسنات والسيئات، وإسقاط بعضها في مقابل بعض.

ومعنى ذلك: أن يستوفي الإنسان ماله من الحسنات ثمّ يدفع منها ما عليه من السيئات، فإن أوفى حساب ما عليه من السيئات وبقي له شيء من الحسنات دخل الجنّة، وإن لم تغطِّ حسناتُه ما عليه من السيئات دخل النار.

قلنا: الأولى في تفسير الآية هو غير ما ذكرتم من الموازنة والمساقطة، وهو: أن كل مكلف يرى ما قدم في صحائف الأعمال، غير أن المؤمن التائب يرى السيئات مكفرة، وبذلك يظهر فضل الله عليه، وسعة رحمة الله ومغفرته.

ودليل هذا التفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۞ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ۞ وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُوراً۞﴾ [الانشقاق]، ولو كان الأمر كما قال أهل الموازنة لكان الحساب عسيراً على الفريقين.

وأما المجرم فإنه يرى في صحيفته كل ما عمل من خير أو شر، غير أنه يرى الخير -وإن كتب في الصحيفة- ملغياً منحبطاً لا وزن له، ولا قيمة، ولا نفع، قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً۞﴾ [الفرقان].

يؤيد ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ۞﴾ [محمد]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ...الآية﴾[البقرة:٢٦٤].

وقوله تعالى: ﴿.... لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ۞﴾ [الحجرات].

هذا، وقد حصل الاتفاق أنه لا موازنة في حق الكافر، وأن حسناته مُحْبَطَة؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً۞﴾ [الكهف].

تكفير السيئات

واكتساب المؤمنين للحسنات والآلام النازلة بهم من الأمراض والهموم والأحزان تكفر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١].

وفي الحديث: ((من موجبات المغفرة إدخالك السرور على أخيك المؤمن))، وفي الحديث أيضاً: ((من غسل أخاه، ونظفه، ولم يقذره، ولم ينظر إلى عورته، خرج من ذنوبه عطلاً)) أو كما قال.

وجاء في الحديث: إن الصلوات الخمس تكفر ما بينهن من الذنوب، وكذلك الجمعة والصيام والحج وغير ذلك.

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: ((من وعك ليلة كفر الله عنه ذنوب سنة))، والأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يسقط من ثواب الحسنات بقدر ما أسقطت من الذنوب، بل يبقى ثواب الحسنات كاملاً، وكذلك التوبة لا يسقط من ثوابها بقدر ما أسقطت من الذنوب، خلافاً لبعض أهل الموازنة، وقد تقدم الجواب عليهم.

هذا، وتكفير الحسنات والآلام للذنوب يقع على صورتين:

١- تكفر صغائر الذنوب بنفسها من غير واسطة توبة.

٢- تكون الحسنات والآلام سبباً داعياً إلى التوبة، فيعم التكفير للكبائر والصغائر بواسطة التوبة.

وقد دلت الأدلة على كل من الصورتين، وما تقدم يشهد للصورة الأولى، وأما دليل الصورة الثانية فهو قوله تعالى: ﴿... وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿١٦٨﴾﴾ [الأعراف].

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا..﴾ [الأنعام: ٤٣].

﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴿١٢٦﴾﴾ [التوبة].

كتاب الوعد والوعيد

الإيمان باليوم الآخر هو من أركان الإيمان التي لا يتم إلا بالإيمان به، والوعد والوعيد هما الغاية من اليوم الآخر، وما سوى ذلك فهو كالمقدمة.

والمراد بالوعد هو ما أخبر الله تعالى به من استحقاق المطيع للثواب الدائم في جنات النعيم.

والمراد بالوعيد ما أخبر الله تعالى به من استحقاق العاصي للعقاب الدائم في عذاب الجحيم.

والقرآن مملوء بذكر ذلك، وأنه جزاء على الأعمال، وقد ذكر أمير المؤمنين عليه السلام وجه الحكمة في ذلك، فقال عليه السلام: (إن الله وضع الثواب على طاعته والعقاب على معصيته ذيادة لعباده عن نقمته، وحياشة لهم إلى جنته).

ومعنى ذلك: أن الوعد والوعيد سبب زاجر عن اقتراف المآثم والعظائم، وعن الدخول في الظلم والعدوان، وعن الدخول في شيء من أدناس المعاصي، وسبب داع إلى فعل الحسنات، وتزكية النفس، ومعالي الأخلاق، ومحاسن الأعمال، وشكر النعمة، وذلك سبب لرضا الله تعالى وللدخول في رحمته والسلامة من عذابه.

خلف الوعد والوعيد

قالت العدلية: ولا يجوز على الله تعالى أن يخلف الوعد والوعيد؛ لأن ذلك صفة نقص، والله يتعالى عن كل نقص، وقد قال سبحانه: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ۝٢٩﴾ [ق]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ۝٩﴾ [آل عمران].

وقالت المجبرة: بل يجوز على الله خلف ذلك.

والجواب: أنَّ الله تعالى يقول ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة] فلو جوَّزنا خلف الوعد والوعيد على الله تعالى لدخل الريب في الآيات التي ذكرنا، والارتياب في شيء من الآيات كفر.

الخلاف في تخلف الوعيد في حق أهل الصلاة

-وفي تخلف الوعيد في حق أهل الصلاة خلاف - فقالت العدلية: لا يجوز تخلفه.

وقال بعض المجبرة: وعيد الله مقطوع بتخلفه في حق أهل الكبائر من أهل الصلاة فقط.

وقال بعضهم: بل ينقطع العذاب في حق الفاسق دون الكافر.

وقال بعضهم: يجوز خلف الوعيد في حق أهل الصلاة.

وحكى الرازي اتفاق أهل السنة على أمرين:

١- أن الكبائر التي يعفى عنها لا تعلم في الحال.

٢- أنه لا يخلد في النار أحد من فساق هذه الأمة.

الأدلة على خلود من دخل النار

والدليل على ما قلنا وإبطال ما سواه من الأقوال: قوله تعالى في عموم العصاة: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فيها...﴾ [النساء: ١٤].

وهذه الآية جاءت بعد ذكر المواريث في سورة النساء، والكلام موجه إلى المؤمنين، فإنه قال سبحانه وتعالى في أول الآيات: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ.. ثم قال في آخر ذلك: تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ.. إلى قوله: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ... الآيات﴾ [النساء:١١-١٤].

وقال تعالى في سورة النساء وهي مدنية والخطابات فيها للمسلمين: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً... إلى قوله تعالى: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً(٩٣)﴾ [النساء].

وقال سبحانه في رد أماني المتمنين من اليهود وغيرهم: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ(٨٠) بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(٨١)﴾ [البقرة].

وقال تعالى للمؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴿٢٧٨﴾... إلى قوله تعالى: وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة].

وخاطب الله تعالى أصحاب النبي ﷺ حين تجادلوا هم واليهود في الخروج من النار: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً﴿١٢٣﴾﴾ [النساء].

إلى غير ذلك من الآيات التي حسم الله فيها أطماع الطامعين وأماني المتمنين وهناك الكثير من الأدلة على ما قلنا، من ذلك ما روي في الصحاح: ((من تحسى سماً فهو يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها، ومن تردى من جبل فهو يتردى في جبل في النار خالداً مخلداً، ومن وجأ نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه في النار خالداً مخلدا)).

وروى البخاري: ((من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسير أربعين عاماً)).

اعتراضات والرد عليها

قالوا: قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴿٥٣﴾...﴾ [الزمر] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ...﴾ [الرعد: ٦] وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨].

قلنا: هذه الآيات ونحوها مطلقات مقيدات بالآيات الأخرى، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴿٨٢﴾﴾ [طه] وهذا هو الواجب فيما كان كذلك من الآيات، فتكون المغفرة خاصة بالتائبين.

يبين صحة ما قلنا قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴿٥٠﴾﴾ [الحجر].

فإن قيل: إذا كان الله تبارك وتعالى لا يغفر المعاصي إلا بالتوبة فما وجه تفرقة الله تعالى بين الشرك وما دونه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؟

قلنا: الشرك ذنب عظيم يتميز عن سائر الكبائر والمآثم بأن الله تعالى لا يغفر ما كان منه عن طريق الخطأ أو الجهل إلا بخالص التوبة والرجوع إلى الله.

وهذا بخلاف سائر الكبائر التي ليست بشرك ولا كفر، فإن الله تعالى قد يغفرها إذا صدرت من المكلف عن طريق الخطأ والنسيان والجهل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وفي الحديث: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

ولزيادة الإيضاح نقول: إن الله تعالى أمر بقتل المشركين وقتالهم جميعاً، وعلى حسب ذلك قاتلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون وقتلوهم، من غير تمييز بين عامد وناسي، ومخطئ وجاهل، والمعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنته أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جيء إليه بزان أو سارق يستفهمه ويلح عليه في المسألة: هل تدري ما الزنا؟..وإلى آخر السؤالات والاستفسارات عن الأحوال التي وقع عليها الزنا أو السرق، مما يدلنا على الفرق الواضح بين الشرك وغيره من الكبائر.

قالوا: القرآن مملوء من نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾.

قلنا: يجب حمل ذلك على الآيات المقيدة نحو قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ... الآية﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴿٨٢﴾﴾[طه].

وبعد، فإن الوعد بالنعيم والجزاء الحسن في جنات الخلد الذي ذكره الله تعالى في كتابه إنما هو للمتقين المطيعين لله تعالى، التائبين إليه، غير المصرين.

من ذلك قوله تعالىٰ في سورة الفرقان: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً﴿٦٣﴾﴾ [الفرقان] إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا... الآية﴾ [الفرقان: ٧٥]. وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴿٢﴾... إلىٰ قوله تعالىٰ: وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴿٩﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون] وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ... إلىٰ قوله تعالىٰ: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴿١٣٥﴾ أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ...الآية﴾ [آل عمران: ١٣٥-١٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ..الآية﴾ الأعراف:١٥٦]، وقال سبحانه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ [النساء: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴿١٧٩﴾﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ... الآية﴾ [آل عمران: ١٩٨] وقال سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴿٣﴾﴾.

وفي حديث الصحاح: ((كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبىٰ قيل ومن يأبىٰ يا رسول الله قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبىٰ)).

في خلود الفساق في نار جهنم

قد يقال: كيف تحكمون بالخلود في نار جهنم لفساق هذه الأمة والله تعالىٰ يقول: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وقوله ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴿٣٩﴾﴾ [الصافات].

وكان مقتضىٰ ذلك أن يعذب الفاسق بقدر معصيته، ثم يخرج من النار، كما يقوله أهل السنة، أما خلوده في العذاب الأليم فإن العقل يرىٰ فيه شيئاً من البعد

عن العدل الإلهي الذي تمدح الله تعالىٰ به في نحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴿٤٠﴾﴾ [النساء].

ونقول في الجواب علىٰ ذلك: إن الفاسق الذي يصر علىٰ فسقه ولا يتوب إلىٰ ربه حتىٰ يموت، يستحق الخلود في النار استحقاقاً، وخلوده في العذاب الأليم من واضح العدل وظاهره، يدل علىٰ ذلك وجوه من الأدلة:

١- أن الذي يصر علىٰ قتل الأطفال بعد فاحشة اللواط مثلاً، أو يتقطع في طريق المسلمين فيأخذ أموالهم، ويسفك دماءهم، أو يسعىٰ بالفساد بين المؤمنين المتآلفين حتىٰ يقع بسبب فساده قتل كثير من الرجال والنساء والأطفال، ويقع الخراب والدمار، و.. إلخ ثم يرتاح لذلك، ويصر علىٰ فعل ذلك، وإذا ذكر بالله لا يذكر، وإذا خوف بالله لا يخاف، وإذا وعظ لا يتعظ، بل لا يزيده ذلك إلا تمادياً في الفسوق والعصيان، ثم يموت علىٰ ذلك.

فإن مثل ذلك لا تمحو جريمته مرور عشرات الأعوام ومئاتها في نار جهنم، ولا يخرجه ذلك من دائرة الإجرام عند العقل، فلا يزال الفاسق المجرم وإن مرت عليه الأعوام في نار جهنم هو ذلك المجرم.

٢- قد أخبر الله تعالىٰ في كتابه الكريم عن مدىٰ إصرارهم علىٰ الفسوق والعصيان وارتكاب الجرائم الموبقة والفواحش فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴿٢٨﴾...﴾ [الأنعام] فاقتضىٰ ذلك أن من كان بهذه المنزلة أن يؤبد في السجن الإلهي، وبذلك تقضي العقول من غير تردد، وعلىٰ ذلك جرت محاكم العدل الدنيوية.

٣- لا يجوز في العقل أن يخرج الله تعالىٰ الفاسق من النار، ثم يدخله الجنة، وذلك أن الفاسق يبارز الله تعالىٰ بالمعاصي و.. إلخ. لذلك فإنه لا يستحق التعظيم والتكريم في الجنة.

ألا ترىٰ لو أن رجلاً قتل أحد أبناء رجل آخر، ولم يعتذر من ذلك، بل أصر علىٰ قتل سائر أولاده، ثم سجن لذلك عشرين سنة أو أكثر، وما زال مصراً علىٰ

عدم الاعتذار وعلى قتل الآخرين، فإنه يقبح من أب المقتول أن يعفو عنه وأن يعظمه بأي نوع من التعظيم.

٤- قد أبلغ الله تعالى في الإعذار والإنذار إلى الظالمين والفاسقين حتى أخبرهم بما أعد للظالمين والفاسقين من العذاب الدائم، وأكد ذلك غاية التأكيد، وحذرهم غاية التحذير.

فمن اختار من العباد معصية الله على طاعته، وطريق عذابه على طريق ثوابه، فقد أتي من قبل نفسه حيث استحق العذاب الدائم بسوء اختياره، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴿٥٤﴾﴾ [النور].

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴿٧١﴾﴾ [الزمر].

وفي المثل العربي: (من أعذر فقد أنذر).

٥- أهل السنة متفقون على خلود الكافر في عذاب جهنم، وسواء أكان كفره قليلاً أم كثيراً، فلو ختم الرجل المسلم عمره بالكفر ساعة فقط، ثم مات مصراً على الكفر فإنه من أهل الخلود، ونحن نوافقهم في ذلك ولا نخالفهم، وبإمكاننا أن نعترض عليهم في ذلك بنفس ما اعترضوا به علينا في الفاسق، فما أجابوا علينا به من الجواب أجبنا نحن به عليهم.

أما قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ونحوها فأعلم أن كبائر الإثم والفواحش التي نهى الله عنها هي من العظم والكبر فوق ما يتصوره الإنسان، وقد صور الله لنا عظم بعض الكبائر فقال عز وجل: ﴿....أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقال سبحانه في بعض المعاصي: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴿١٥﴾﴾ [النور]، وقد تصل الكلمة الخبيثة إلى مدى بعيد من الفساد العظيم، وإهلاك الحرث والنسل.

والزنا يترتب عليه مفاسد لا يعلم مداها إلا الله تعالىٰ، وذلك أن الولد الحاصل من الزنا تكون طبيعته الشر، والقسوة والغلظة، وكذلك ما تناسل منه، فما حصل من فساد تلك الذرية في الأرض فإنه ناتج من فساد ذلك الزنا، وهكذا سائر الكبائر.

وحينئذ فيكون الجزاء لمرتكب مثل ذلك الذي يموت مصراً علىٰ كبيرته هو الخلود في النار جزاءً وفاقاً.

٦ - المكلفون منقسمون إلىٰ قسمين: طيب. وخبيث.

فالطيب: له مغفرة ورزق كريم في جنات النعيم.

والخبيث: سيجمع الله بعضه علىٰ بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم، كما نطق بذلك القرآن.

والمعلوم أن الآخرة دار جزاء، لا يمكن الخبيث أن يزكي نفسه بها، ولا أن يتدارك نفسه فيها بتوبة أو عمل صالح. ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴿٥٢﴾﴾ [سبأ].

وعذاب جهنم لا يزكي النفس، ولا يطهرها، فلا تصير النفس به زاكية بعد أن كانت خبيثة، يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ في صفة أهل النار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨].

وقوله تعالىٰ في الحكاية عن أهل النار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْماً ضَالِّينَ﴿١٠٦﴾ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴿١٠٧﴾ قَالَ اخْسَؤُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴿١٠٨﴾﴾ [المؤمنون].

وقوله تعالىٰ: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَاباً﴿٣٠﴾﴾ [النبأ].

وقوله تعال حكاية: ﴿... أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴿٣٧﴾﴾ [فاطر].

إلىٰ غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب، يوضح ما ذكرنا أن عذاب جهنم عذاب غضب وانتقام، وما كان كذلك فلا يراد به تصفية النفوس

وتزكيتها، وهذا بخلاف عذاب الدنيا؛ فإنه عذاب رحمة في الأغلب، يراد به تزكية النفوس وتصفيتها، وتماماً كما قال سبحانه: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿٢١﴾﴾ [السجدة].

وقال سبحانه: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴿١٢٦﴾﴾ [التوبة]، وقال سبحانه: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴿١٦٨﴾﴾ [الأعراف].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴿٤٣﴾....﴾ [الأنعام].

هذا، وقد يعذب الله في الدنيا عذاب الغضب والانتقام، وذلك إذا استحكم غضب الله واشتد مقته، وحينئذٍ فلا ينفع نفساً إيمانها لم تكن أمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، ومن هذا النوع ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ﴿١١﴾﴾ [الأنبياء].

وإذا حل هذا النوع من العذاب بقوم فإنه لا ينفعهم توبة، ولا إيمان وتماماً كما حكى الله تعالى عن فرعون: ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴿٩٠﴾﴾ [يونس].

٧- آيات القرآن حسمت الأطماع، وقطعت الآمال، حيث لم يرد في القرآن آية تنص على خروج أحد من النار، ولا حتى إشارة إلى ذلك.

بل الذي جاء في القرآن هو النعي على اليهود في دعواهم الخروج من النار، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ

عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴿٨١﴾﴾ [البقرة].

فرد الله في هذه الآية على اليهود وعلى كل من يقول بمثل مقالتهم رداً مؤكداً، فكذب مقالتهم، ثم أردف ذلك بتأكيد الخلود في النار لكل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته، سواء أكان من اليهود أم من المشركين أم من غيرهم.

إحاطة الخطيئة

إحاطة الخطيئة بصاحبها هو أن يعمل المكلف السيئة متعمداً لفعلها، عالماً بقبحها وأن الله تعالى قد نهى عنها، ثم لم يتخلص من تلك المعصية بالتوبة والاستغفار حتى مات على ذلك، فهذا هو معنى إحاطة الخطيئة، وخلاصة ذلك: أن تستولي المعصية على صاحبها إلى أن يموت.

ولا طريق إلى التخلص من ذلك إلا بالتوبة، فإذا لم يتب صاحب المعصية إلى أن يموت فإن معصيته محيطة به ومستولية عليه، والذي يتوب قبل الموت من خطيئته، ويستغفر الله تعالى، ثم يموت، فإن معصيته غير محيطة به، ولا مستولية عليه.

٨-الأحاديث التي رويت في الخروج من النار أحاديث آحادية، ولا تفيد إن صحت إلا الظن، والمطلوب هنا العلم، فلا تقبل، ومع ذلك فهي معارضة لصرائح القرآن ونصوصه.

وبعد، فلا يستطيع أهل السنة والجماعة تصحيح تلك الأحاديث، وغاية ما يقولون في التدليل على صحتها: رواه مسلم أو البخاري أو فلان أو فلان، وصححه فلان أو فلان.

فإذا قالوا ذلك فإنا نقول: تصحيح البخاري أو مسلم أو أبي داود أو غيرهم للحديث ليس دليلاً على صحته، بل إنما ذلك دعوى محتاجة إلى بينة.

وليس هناك دليل يبين أن قول أحد من أولئك حجة يلزم العمل بها، وإنما أصطلح أهل السنة والجماعة على اعتبار أقوال أولئك الأئمة دليلاً وحجة يجب اتباعها، وليس اصطلاحهم على ذلك مما يعتبر حجة ودليلاً في الإسلام.

فالأدلة الشرعية هي كما عرفت: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، واصطلاح أهل السنة ليس واحداً من تلك الأدلة، فلا يجوز الاعتماد عليه ولا الالتفات إليه، بل الواجب إنكاره؛ لأنه من المنكرات المبتدعة التي لم يأذن بها الله تعالى.

شبهة وجوابها

فإن قيل: قد أذن الله تعالى في الاعتماد على قول المؤمن العدل، وقبوله في شرائع الإسلام، كما ذلك موضح في كتب الأصول.

قلنا: الأمر هو كذلك، غير أن أهل السنة والجماعة غلوا في هذا الباب وأفرطوا فيه، فحكموا على ما في الصحيحين، وما صححه الأئمة بالصحة، وأوجبوا على كل مسلم العمل بذلك.

وجعلوا تصحيح أولئك الأئمة بمنزلة الدليل الذي لا يجوز فيه نقاش، ولا يقبل فيه اعتراض أو قدح، لا في المتن ولا في الإسناد.

ولهم كلام في هذا الباب مذكور في مقدمة فتح الباري، وفي كتب مصطلح الحديث، والذي دعاهم إلى ذلك هو المحافظة على المذهب وحياطته، ولولا ذلك لتفسخ وتفتت وذهبت به الرياح؛ لأنه مذهب باطل، مبتدع، خارج عن دين الإسلام، لذلك احتاجوا إلى تحصينه بحصون قوية، فبنوا في وجه فطر العقول، وحالوا بينها وبين خرافاتهم وبدعهم بأن قالوا: إنه لا عبرة بحكم العقول، ولا يجوز الاعتماد عليه في تمييز الحق من الباطل، وتمييز الحسن من القبيح، وتمييز الهدى من الضلال، وتمييز العدل من الظلم...إلخ.

فأهملوا حكم العقل تماماً، وجعلوا إهماله وطرحه من قواعد المذهب وأسسه، وحرموا النقاش حول رجال الصحيحين، وقالوا: إن رجال الصحيحين قد تجاوزوا القنطرة، فلا يسمع فيهم كلام، ولا يقبل فيهم قدح،

وحرموا كذلك نقد أي حديث من أحاديث الصحيحين، وقالوا إنهما أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، ومنعوا من ذكر ما شجر بين الصحابة، وحكموا لهم جميعاً بالثقة والعدالة.

وكل ذلك من أجل سد الأبواب والمنافذ في وجه النقد الذي سيقضي على مذهبهم، ويجتثه من جذوره.

قولنا في الأحاديث التي يرويها أهل السنة

والذي نقول به في الأحاديث التي يرويها البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة أهل السنة والجماعة هو: أنه لا ينبغي قبولها برمتها كما يقول أهل السنة، ولا ينبغي ردها كلها، بل اللازم هو النظر والاجتهاد في كل حديث، وهناك موازين لمعرفة الصحيح وتمييزه:

١- العرض على كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله تعالى، فهو صحيح، وما لم يوافقه فهو غير صحيح.

٢- العرض على ميزان الفطرة، فما أنكرته فطر العقول، فليس بصحيح، وهذا الميزان خاص بمعرفة الأحاديث الخرافية.

٣- إذا كثرت طرق الحديث، واشتهرت، فإن النفس تطمئن إلى أن للحديث أصلاً فيحصل الظن بصحته، وربما بلغ الحديث بكثرة أسانيده وطرقه إلى حد التواتر، وبذلك يحصل العلم بصحته وصدقه.

٤- عمل علماء الأمة بالحديث وإن كان أحادياً دليل على صحته.

٥- إذا كان الحديث مخالفاً لما عليه أهل البيت عليهم السلام وجب طرحه؛ وذلك لما جاء عن الله تعالى وعن رسوله من تزكيتهم.

الشفاعـــة

لا خلاف بين المسلمين في ثبوت شفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في يوم القيامة، وأن المراد بالمقام المحمود الذي وعد الله به نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، هو الشفاعة المقبولة، وإنما الخلاف في من يستحقها.

فقال أئمتنا عَلَيْهِمْ السَّلَامُ **وجمهور المعتزلة:** إنها خاصة بالمؤمنين التائبين، يرقيهم الله تعالى بها من درجة إلى درجة أعلى، ومن نعيم إلى نعيم أسنى.

أما من يستحق النار فلا حظ له في الشفاعة ولا نصيب، وهو خالد في النار مع الخالدين، ومعذب مع المعذبين.

الرد على من قال: الشفاعة لأهل الكبائر

وقالت المجبرة: إن الشفاعة لا تكون إلا لأهل الكبائر ليعفى عنهم ويدخلون الجنة تفضلاً.

وقال بعضهم: شفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأهل الكبائر من أمته يخرجهم الله تعالى بها من النار إلى الجنة.

والجواب عليهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ۝٢٧﴾ [يونس].

فقوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ نص في نفي الشافع وغيره.

وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً۝١٢٣﴾ [النساء].

وهذه الآية نص صريح في نفي أي مدافع وناصر وشافع لأهل السيئات من أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأن الخطاب للصحابة والمسلمين ولأهل الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ۝١٨﴾ [غافر]، و ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ۝٢٧٠﴾ [البقرة].

وقد تستدل المجبرة بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ۝١٠٦ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ۝١٠٧﴾ [هود] فقالوا: إلا ما شاء ربك من إخراج أهل الكبائر بالشفاعة من النار.

قلنا: الاستثناء قد وقع في حق الذين سعدوا ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ۝١٠٨﴾ [هود]، وقد وقع الاتفاق على أن أهل الجنة خالدون فيها أبد الآبدين، وأن المراد بالاستثناء في حقهم هو قبل دخول الجنة، وهو وقت وقوفهم في المحشر.

وعلى هذا فيكون المراد بالاستثناء في حق الأشقياء مثل الاستثناء في حق أهل الجنة، والفرق بين التفسيرين تحكم.

الكلام على حديث: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))

قالوا: جاءت الأحاديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كحديث: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).

قلنا: إذا جاء الحديث بخلاف ما جاء به القرآن فإنه يجب طرحه، ولا يجوز الالتفات إليه، ولا العمل به.

وهذا مع أن راوي الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو من أعداء أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ المحاربين له مع معاوية، وقد صح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال في حق علي: ((لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)) روى ذلك مسلم وغيره.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعلي: ((حربك حربي، وسلمك سلمي)).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الغدير في حق علي: ((اللهم انصر من نصره، واخذل من خذله..)).

وقد اتفق الجميع أن علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الخليفة الراشد، وأن معاوية وأعوانه بغاة، ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة وغيرهم، والباغي مجروح العدالة.

وقد جاء من السنة أحاديث كثيرة تعارض هذا الخبر الذي رواه ابن العاص، من ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يدخل الجنة صاحب مكس، ولا مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا منَّان))، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يدخل الجنة بخيل))، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قالوا: جاءت الأحاديث الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنَّ من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة.

قلنا: لا إله إلا الله هي كلمة الإخلاص، وعنوان الأعمال الصالحة، فإذا لم تستتبعها الأعمال الصالحة ولم تلحقها فإنما هي استهزاء و نفاق.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ... الآية﴾ [المائدة: ٨١].

وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون].

وأما حديث: ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق.... الحديث)) فلا ينبغي الالتفات إليه؛ لمعارضته القرآن، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً... الآية﴾ [الفرقان].

ولمعارضته لما في الصحاح: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... الحديث)).

وبعد، فكلمة الإخلاص التي هي لا إله إلا الله إذا صدرت من قلب قد امتلأ من مهابة الله وخشيته، والتصديق بوعده ووعيده، وأيقن أن لا ملجأ له من الله إلا إليه؛ فإن لا إله إلا الله تعتبر في هذه الحال دخولاً في حصن الله ومعقل أمنه، ورجوعاً عن عصيانه إلى طاعته، وعلى هذا تفسير الأحاديث التي رويت في هذا الباب، مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا إله إلا الله حصني، من دخل حصني أمن من عذابي...)) وحديث: ((من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)) ونحوهما.

وحينئذ فلا إله إلا الله عبارة عن التوبة، وترجمة لها.

ولا بد من حصول ما ذكرنا وإلاّ لم تكن لا إله إلا الله نافعة ولا مقبولة، ومن هنا رد الله تعالى شهادة المنافقين بألسنتهم كما سمعت في الآية السابقة وقال عنهم: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

فإن قلت: لم خصت كلمة لا إله إلا الله بهذا دون سائر الأذكار.

قلت: لما فيها من الدلالة يوم جاء الله تعالى بالإسلام على ترك الشرك، والدخول في دين الإسلام والتوحيد، فكان الرجل إذا قالها دل قوله لها على رجوعه عن دين المشركين ودخوله في دين المسلمين دلالة صريحة وواضحة، وقد كان المسلمون إذا رأوا من الرجل الداخل في الإسلام بشهادة أن لا إله إلا الله إذا رأوا منه الاستقامة عرفوا أنه صادق في دخوله الإسلام، وإن رأوا منه التفريط في شيء من طاعة الله ورسوله اتهموه بالنفاق، ومن هنا قال الله تعالى في الأعراب: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات] وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾﴾ [الأنفال].

تعذيب أطفال المشركين

قالت المجبرة: إن الله سبحانه وتعالى سيعذب أطفال المشركين يوم القيامة في نار جهنم بذنوب آبائهم.

وهم على ذلك شبه ذكرها ابن كثير في تفسيره، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لخديجة: ((لو شئت لأسمعتك ضغاءهم في النار)).

والجواب والله الموفق والمعين: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء].

وقال سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[المدثر] ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف]، وفي الحديث المشهور: ((رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ... الحديث)).

أما الأحاديث التي ذكروها فهي إن صحت أحاديث آحادية، لا تفيد في هذا الباب، لأن المطلوب العلم.

وبعد، فقد اتفق المسلمون جميعاً على أن الله تعالى عدل حكيم، لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً، وفي ذلك دليل واضح على أن الله تعالى لا يفعل ما يتنافى مع ذلك، وليس من العدل تعذيب الأطفال بغير ذنب، أو تعذيبهم بذنوب آبائهم، ولو جاز ذلك على الله لكان تمدح الله تعالى بما تمدح به من العدل والحكمة وأنه لا يظلم أحداً تمدحاً خالياً عن أي معنى، أي أنه يكون تمدحاً كاذباً، وترويجاً خادعاً، تعالى ربنا وتقدس عن ذلك علواً كبيراً، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء].

غير أن المجبرة قد أعمى أبصارهم التقليد الأعمى، فلا يلتفتون لصياح الآيات وهديرها، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج].

في عذاب القبر

قال أئمتنا عليهم السلام والمعتزلة وغيرهم: وعذاب القبر ثابت لأهل النار، ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار)).

وحديث: ((... إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير: أحدهما كان يمشي بالنميمة، والآخر لا يستنزه من البول)).

ومن كلام علي عليه السلام: (.... أقعد في حفرته نجياً لبهتة السؤال وعثرة الامتحان).

ومما اشتهر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه كان يتعوذ من عذاب القبر.

وفي المجموع بسنده عن علي عليه السلام: (عذاب القبر من ثلاثة: من البول والدَّين والنميمة) وهو في أمالي أحمد بن عيسى بسند صحيح، وفي أمالي المرشد بالله بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم:٢٧] قال: ((عند مسألة منكر ونكير في القبر)).

وروي أيضاً مثل ذلك عن علي بن الحسين وأبي جعفر وزيد بن علي عليهم السلام، وروى عن الإمام زيد بن علي في تفسير: ﴿ضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥] قال عذاب القبر، وروي أيضاً عن أبي جعفر، وزيد بن علي: العذاب الأدنى عذاب القبر والدابة و... إلخ.

وروى أيضاً عنهم عليهم السلام: ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] قالوا: إحياؤهم في القبور... إلخ.

وروى أيضاً بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لولا أن تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمعني)).

وروى أيضاً بسند صحيح قال: دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض حوائط المدينة، فسمع أصوات يهود تعذب عند مغربان الشمس فقال: ((هذه أصوات يهود تعذب في قبورها)) انتهى.

قال في شرح الأصول للقاضي عبد الجبار المعتزلي: وجملة ذلك أنَّه لا خلاف فيه بين الأمة إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو وكان من المعتزلة ثم التحق بالمجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي يشنع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر، ولا يقرون به. انتهى.

وقد يقال: قد نشاهد المصلوب على حالة واحدة لا يتغير، وأجساد الموتى في القبور تبلى وتتفتت، ولا يشاهد هناك شيء من آثار عذاب النار.

قلنا: العذاب في الحياة الدنيا إنما هو للأرواح، أما عذاب الأجساد والأرواح فإنّما هو في الآخرة، وكذلك النعيم للمؤمنين إنّما هو للأرواح، وفي ذلك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أن أرواح المؤمنين في حواصل طير خضر... إلخ.

أما نعيم المأكل والمنكح ولذة ذلك والتمتع به فإنما هو في الآخرة في جنات النعيم، ويدل على ما قلنا قوله تعالى في الشهداء: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران:١٧١].

ويشهد لما ذكرنا أنا نشاهد الأجساد في القبور هامدة جامدة لا حياة فيها.

هذا، ولما كان آخر عهدنا بالميت حين دفنه في قبره أضيف العذاب إلى القبر، وكذلك النعيم، وفي الواقع أن العذاب والنعيم للأرواح في سجين أو في عليين.

كيف يقع عذاب الأرواح ونعيمها؟

فإن قيل: كيف يقع عذاب الأرواح أو نعيمها والعذاب إنما يصح للأجساد؛ لأنها هي التي تحسس أو تتنعم، أما الأرواح فلا إحساس لها؟

قلنا: يمكن أن العذاب الذي يلحق الأرواح هو من جنس المخاوف والأفزاع والضيق وما أشبه ذلك.

وتماماً كما يلحق الروح التي ترى في المنام شيئاً من ذلك، وعلى هذا فتعرض أرواح المجرمين على نار جهنم فتشاهد ما هناك من شديد العذاب وأهوال الجحيم وعذاب المجرمين، وترى ما أعد الله للمجرمين والظالمين، فيدخلها عند ذلك من الخوف والفزع والهم والغم والضيق، ما لا يعلمه إلا الله.

ويمكن أن يفسر على ذلك قوله تعالى في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر].

ولا مانع من رجوع الروح إلى القبر لتعذب فيه.

وقد شاهد كثير من الثقات، ورووا لنا عن ما شاهدوا من آثار العذاب، ومن نزوله على القبور، ومن سماع صياح المعذبين.

وعلى الجملة فعذاب القبر مما لا شك فيه ولا خلاف عند أئمتنا عليهم السلام، ولا عند غيرهم، كما سمعت من كلام القاضي عبد الجبار، وإنما الخلاف في كيفيته. ووقته.

فلا ينبغي لمسلم أن يشكك في حصوله مع هذه الأدلة الواضحة التي هي اتفاق الأمة، وإجماع أئمتنا عليهم السلام، والروايات الصحيحة الثابتة في صحاح أهل السنة، وصحاح أئمتنا عليهم السلام، وكلها متلقاة بالقبول والتسليم من غير نكير على طول التاريخ إلى اليوم.

وبمثل ذلك تقوم الحجة على وجوب الإيمان به والتصديق، بل إن الحجة تقوم بأقل من ذلك.

وفي ظني أن من أنكر عذاب القبر في هذا الزمان لم يطلع على ما ذكرنا من الأدلة، ولو أنه اطلع عليها لم يتجاسر على الإنكار.

في الصُـــوَر

الصور: المذكور في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ...﴾ [النمل: ٨٧] ونحوه، المراد به صُوَر الأموات، ينفخ فيها الله الروح، ويحييها للحساب والجزاء يوم القيامة.

ذكر ذلك الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم عليهم السلام، وهو المأخوذ من كلام القاسمية، وحكى الإمام المهدي مثل ذلك عن قتادة وأبي عبيدة.

قال الهادي في كلام طويل: والصور جمع الصورة، والعرب تقول: صورة وصورتان وصور، ثم تجمع الصور فيكون جمعها صوراً، فهذا معنى الصور.

والنفخ في الصور نفختان:

إحداهما: ينفخ الله فيها لإفنائها.

والثانية: ينفخ الله فيها لإحيائها للحساب والجزاء.

قال صاحب الأساس عليه السلام: ولهذا الجمع نظائر في لغة العرب مثل: النُقْب جمع نقبة، والصوف جمع صوفة، والعطب جمع عطبة، والقطن جمع قطنة، والبسر جمع بسرة، ونحو ذلك مما ميز واحده بالتاء، وعلى الجملة أن محققي علماء العربية أجمعوا على أن ذلك قياس فيما عدا صنعة البشر.... إلخ.

وقيل: بل الصور المذكور مجاز عن صوت يحدثه الله تعالى لإفزاع الخلائق وإماتتهم وإحيائهم، ذكر ذلك الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام.

واستدل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ..﴾ [طه: ١٠٨] وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ۝٦﴾ [القمر].

وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ... الآية﴾ [ق: ٤١] ونحوها..

قال شارح الأساس: وما ذهب إليه الإمام أحمد بن سليمان محتمل... إلخ.

وقالت الحشوية: بل الصور قرن كهيئة البوق، قد التقمه إسرافيل عليه السلام، لينفخ فيه متى أمر بذلك.

قلنا: لا ثقة بأخبار الحشوية حيث لم يروه غيرهم.

والناقور المذكور في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝٨ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝٩﴾ [المدثر]، من الكنايات، والمعنى فإذا حان وقت البعث والنشور، وحلول الوعد فذلك...إلخ.

فالنقر عبارة عن حلول الوقت الموعود به.

وعلى هذا التفسير يمكن تفسير الصور المتقدم ذكره.

والذي يدل على ما ذكرنا من الكناية أن الله تعالى عبر عن ذلك في آيات أخرى فقال ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾، ﴿إِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ﴾،﴿إِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾، ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ.... الآية﴾.

فيكون نقر الناقور هو حصول الواقعة والقيامة والطامة و...إلخ.

ومثل ذلك: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ۝١٠١﴾ [المؤمنون].

فيكون المعنى في هذه الآية هو المعنى في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى ۝٣٤ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى ۝٣٥﴾ [النازعات] ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ۝٣٣ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤﴾ [عبس].

ويحتمل أن المراد بالنفخة الأولى أن يحدث الله تعالى ويخلق صوتاً هائلاً يموت به كل من نفخ فيه الروح، والنفخ الثاني عبارة عما ذكرنا من البعث والنشور، وليس هناك صوت.

وإنما قلنا ذلك جرياً على عادة الله وسنته، حيث إنه تعالى إذا أراد أن يستأصل بالموت أمة من الأمم أماتها بالصواعق والصيحات، وقد ذكر الله تعالى ذلك في آيات كثيرة.

أما الإحياء فلم تجر لله تعالى عادة بأن ينفخ فيها الأرواح بالأصوات الهائلة والصواعق والصيحات.

القيامة

القيامة: اسم لوقت بعث الناس وإحيائهم وخروجهم من قبورهم، واسم لوقت الحساب والجزاء على الأعمال، فيوم القيامة اسم لوقت حصول تلك الأشياء، وقد سماها الله تعالى في القرآن بأسماء كثيرة، منها: الحاقة، والطامة، والواقعة، والقارعة، والصاخة.

ووجه حسن ذلك هو: حصول العلم القاطع واليقين الذي لا شك فيه بصدق وعد الله ووعيده وجنته وناره، وتماماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [النحل]، فيتبين يوم القيامة للكافرين صدق الرسل فيما جاءوا به، ويظهر فيه عدل الله تعالى فيما يحكم به من العذاب للظالمين والمتكبرين والثواب للمتقين، وهناك تتم الغبطة والسرور للمطيعين، وتعظم الحسرة على المجرمين.

البعث

استدل الباري تعالىٰ علىٰ المشركين الذين أنكروا البعث بأدلة:

١- بقياس العلة.

٢- بقياس الأولىٰ.

وقد جاء ذكر هذين الاستدلالين في قوله تعالىٰ: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴿٨١﴾....﴾ إلىٰ آخر السورة [يس].

فقياس العلة في قوله: ﴿يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، وقياس الأولىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ... الآية﴾.

وقد تضمنت هذه الآية دليلاً آخر في قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾، فالقادر علىٰ ذلك قادر علىٰ أن يجعل في العظام البالية حياة.

وقد ملأ الله تعالىٰ كتابه الكريم من الاحتجاج علىٰ البعث وإحياء الموتىٰ بالقياس علىٰ إحياء الأرض بالمطر، ولاسيما في السور التي نزلت بمكة.

فإن قلت: ذلك دليل علىٰ إمكانه، وليس فيه دليل علىٰ حتمية وقوعه.

قلنا: ما ذكرنا هو دليل علىٰ إمكان وقوعه، وفيه الرَّد علىٰ المشركين في استنكار وقوعه، وأنه ليس ببعيد علىٰ قدرة الله.

أما دليل حتمية وقوعه فذلك هو الخبر الصادق الذي جاء في القرآن، وأخبر به الرسول ﷺ.

وقد دلَّ الدليل القاطع أن القرآن حق، وأن النبي ﷺ صادق فيما أخبر به عن ربه، وذلك هو ظهور المعجزات المصدقة للنبي ﷺ.

هذا، وقد تتمكن بعض العقول السليمة من الوصول بمفردها إلى الإيمان باليوم الآخر، وقد روي عن بعض العرب أنهم كانوا يقولون:

إنه لا بد من دار بعد هذه الدار، يجازى فيها المحسن على إحسانه، والمسيء على إساءته، منهم قس بن ساعدة، ومنهم الزبير بن عبد المطلب، وغيرهما كثير.

وبعد، فإن العقل يحتم على صاحبه دفع الضرر المحتمل، فإذا كان الخبر باليوم الآخر قد اشتهر عن الأنبياء والرسل، وجاءت به الكتب، ودانت به أمم بعد أمم.

فإن احتمال وقوعه عند العقل سيزيد ويقوى بلا شك، وحينئذ فإن العقل سيحتم على صاحبه أن يدفع الضرر المحتمل الذي سيجيء به اليوم الآخر.

وهذه حجة عقلية يدركها العقل، وقد احتج الله تعالى بمثلها على المشركين في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ.... الآية﴾ [الأحقاف: ١٠].

وعن مثل هذه الحجة يقول الشاعر الحكيم:

قال المعلم والطبيب كلاهما ... لا يبعث الأموات قلت إليكما
إن كان قولكما فليس بضائري ... أو كان قولي فالوبال عليكما

فائدة لطيفة في التعبير عن حدوث البعث بالظن

هذا، ولعل السرَّ -والله أعلم- في التعبير بالظن في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ۝٢٠ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ۝٢١﴾ [الحاقة].

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ۝٤٦﴾ [البقرة] وما أشبه ذلك، هو أن الظن بيوم الحساب فضلاً عن العلم يستدعي كل الاهتمام والاستعداد لدفع مخاوفه الهائلة.

وقد استدل الله تعالى على حتمية وقوع يوم الحساب بأن الحكمة تقتضي ذلك ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝١١٥ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ...﴾ [المؤمنون].

وتفصيل ذلك هو أن الله تعالىٰ خلق المخلوقات في هذه الحياة الدنيا علىٰ وفق الحكمة وغاية الإتقان والإبداع: من السموات والأرض وما فيهما.

والإنسان أكرم مخلوقات الله تعالىٰ في الأرض وأشرفها، فضله تعالىٰ بالعقل والتمييز والمنطق والفهم والعلم وتماماً كما قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء].

ثم خلّىٰ سبحانه وتعالىٰ بين عباده، وبين فعل ما يريدون، فيتظالمون ويتقاتلون و...إلخ، ثم إنه سبحانه وتعالىٰ يتوفاهم بعد أعمار قدَّرها بينهم ليست بطويلة.

وعلىٰ هذا بنىٰ أمرَ العباد، يموت جيل ثم يأتي جيل آخر، يتناسلون ويتكاثرون و..إلخ، وقد ثبت بما نرىٰ من بدائع المخلوقات وغرائبها وعظيم الحكمة فيها أن الله تعالىٰ عليم حكيم، ليس كمثله شيء، و... إلخ.

فيجب طرداً للحكمة أن يكون ذلك لحكمة وغرض عظيم، وإلا كان تلاعباً وعبثاً، وانتقضت حكمة الحكيم العليم، وقد ذكر الله تعالىٰ هذه الحجة وكررها في كتابه الكريم، من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ تُمْنَى ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾ [الدخان].

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص].

وقوله تعالىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴿٣﴾ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَاداً ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً ﴿٧﴾ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجاً ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتاً ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا

اللَّيْلَ لِبَاساً ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعاً شِدَاداً ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجاً وَهَّاجاً ﴿١٣﴾ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجاً ﴿١٤﴾ لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً وَنَبَاتاً ﴿١٥﴾ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً﴿١٦﴾﴾ [النبأ]، ثم قال سبحانه وتعالى بعد ذلك: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتاً ﴿١٧﴾ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً﴿١٨﴾...﴾.

فجعل سبحانه ما تقدم من قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ... ﴾ إلخ. دليلاً على يوم الفصل، وما ذلك إلا لما ذكرنا من طرد الحكمة التي تقضي بحتمية البعث والفصل، وفي القرآن الكريم من أمثال ذلك كثير، والغرض هنا هو الإشارة.

بعث الناس عراة

قيل: يبعث الناس ويحشرون حفاة عراة، وهذا القول ليس بصحيح، والصحيح أنهم يبعثون في أكفانهم، ذكر ذلك الإمام المرتضى بن الهادي عليه السلام، والإمام القاسم بن علي العياني عليه السلام، وغيرهما من أئمتنا، ومما استدلوا به ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن الميت ليبعث في ثيابه التي يموت فيها)).

وللإمام الهادي عليه السلام كلام طويل استنكر فيه على من يقول: إن الناس يحشرون حفاة عراة، وفيه: إن ذلك من القبائح التي لا يجوز أن يفعلها الله تعالى، هذا معنى كلامه عليه السلام.

بعث كل ذي روح

ويبعث الله تعالى كل من نفخ فيه الروح من جميع الحيوانات، لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام].

وتعاد أجزاء الحي كاملاً من غير نقص شيء منه، روى المرتضى بن الهادي [بسنده] عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قال: (يحشر الله أولياءه يوم القيامة في أكمل ما كانوا عليه في دنياهم، وفي سن أربعين سنة، ثم يوصلهم الله سبحانه إلى ما أعد لهم من ثوابه وجزيل عطائه).

ولا دليل على إعادة الفضلات، كالسمن الزائد على قدر الحاجة، وكاليد الزائدة، والإصبع الزائدة، وفضلات الأظفار، وفضلات الشعر.

والحكمة في بعث غير المكلفين ممن نفخ فيه الروح هي أن يوفيهم الله تعالى الأعواض التي استحقتها بما نالها من الآلام في الدنيا، إما من بعضها البعض، أو من الآدميين: كالذبح والحمل عليها والحرث، ونحو ذلك وإمَّا من الله تعالى، فيوفيها سبحانه أعواض ذلك في الدَّار الآخرة.

وقد قيل: إن الله تعالى سيناصف بينها حتى بين القرناء والجماء، وهذا القول مما لا ينبغي الالتفات إليه؛ وذلك لأنها ليست من أهل العقول ولا من أهل التكليف، ألا ترى أن الله تعالى رفع القلم عن الصبي والمجنون لعدم العقل، ومعنى رفع القلم هو رفع المؤاخذة.

الحساب

الحساب من أحوال القيامة، وقد ذكره الله تعالى في كثير من الآيات، كقوله في المؤمن: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً۝٨﴾ [الانشقاق].

غير أن محاسبة الله تعالى للخلائق يومئذ لا تكون كمحاسبة أحدنا لصاحبه في الدنيا، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران:١٩٩] ونحوه، وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل: كيف يحاسب الله تعالى الخلق في وقت واحد؟ فقال عليه السلام: (كما يرزقهم في وقت واحد).

فإن قلت: ما فائدة الحساب والمعلوم أن المؤمن تبشره الملائكة عند الموت بالجنة وبالنجاة من النار، وتطمئنه لئلا يخاف ولا يحزن، والمجرم تبشره الملائكة عند الموت بمصيره المشؤوم في سخط الله وعذابه؟

قلنا: فائدةُ الحساب مع علم كل مكلف بما يصير إليه من النعيم أو العذاب الأليم إظهار العدل في حق المجرمين، وإظهار فضل الله وسعة رحمته في حق المؤمنين، مع ما يتبع ذلك من الفضائح على رؤوس الأشهاد، وزيادة الحسرة والغم والندم

والخزي ونحو ذلك في حق الظالمين، حتى يقول الظالم حينئذ: (أرحني يا رب ولو إلى النار) من شدة الفضائح.

ومن زيادة الغبطة والسرور في حق المؤمنين حين يرون ما يلحق بالمجرمين من الخزي والحسرة والفضائح، وما يرون من صدق وعد الله سبحانه وعدله في حكمه وإنصافه بين عباده، ونحو ذلك.

الميزان

المراد بالميزان المذكور في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة:٦] أن أمر الحساب مبني على غاية العدل والإنصاف، لا أن هناك ميزاناً توزن فيه الأعمال.

وقال بعض المتكلمين: بل المراد الميزان المعروف على حقيقته، وله عمود ولسان وكفتان.

قلنا: الأعمال لا توزن؛ إذ هي أعراض معدومة، لا تقوم بنفسها، وقد قال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] فأخبر تعالى أن الوزن هو الحق، أي: إقامة العدل والإنصاف، وقال سبحانه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] فأخبر أنّ الموازين هي القسط، والقسط هو العدل.

قلت: يمكن أن يجعل الله تعالى في يوم القيامة لحساب المكلفين لإظهار عدله آلات من قدرته تظهر عليها ـ بصورة مكشوفة محسوسة ـ مقادير الأعمال ومقادير النيات والإخلاص والتقوى، حتى يتبين لكل مكلف من المجرمين وغيرهم أن ما يلحقهم من مقادير العذاب من الغاية في العدل، وعلى ذلك يمكن أن يفسر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ۝٨﴾ [الزلزلة:] وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ۝٩﴾ [الطارق] ونحو ذلك في القرآن مما أخبر الله تعالى أنه سيظهر يوم الحساب وينكشف.

أما الميزان الذي يروونه عن ابن عباس: أنه قال في صفته: دون العمود ما بين

المشرق والمغرب، وكفة الميزان كأطباق الدنيا، فيبعد صحتها، وذلك أن أرض المحشر هي هذه الأرض التي نعيش عليها اليوم، فإذا كانت كفة الميزان مثلها فأين ستحشر الخلائق، وهذا مع أنها رواية غير موثوق بها، مع مخالفتها لما تقتضيه حكمة الله وسنته، فقد قال الله تعالى في ذكر حكمته وسنته في خلق مخلوقاته: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر] ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝٣﴾ [الإنسان] ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ۝٢﴾ [الفرقان] ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ۝١٩﴾ [الحجر].﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ۝٢١﴾ [الحجر] ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ۝٢٣﴾ [المرسلات]. إلى غير ذلك من الآيات التي تتحدث عن سنة الله وحكمته في خلق ما يخلق.

الصحف

قال تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠﴾ [التكوير] يمكن تفسير ذلك بتفسيرين:

١-أن يكون ذلك من قبيل الكنايات، وعلى هذا فهو عبارة عن علم المكلف بكل ما عمل من صغير وكبير، ويمكن الاحتجاج على ذلك، بأنه لا يحتاج إلى التسجيل إلا الذي ينسى وهو المخلوق، أما الخالق سبحانه فلا يضل ولا ينسى.

فإن قيل: إن المكلف قد ينسى والصحف تذكره.

قلنا: يخلق الله تعالى له التذكر، فيذكر كل ما عمل، فإن جحد كما كان في الدنيا، شهد عليه سمعه وبصره وجلده ويداه ورجلاه.

٢-أن يكون نشر الصحف حقيقة، ولا مانع من إجرائها على حقيقتها، وبإمكان أهل هذا القول أن يقولوا: لا وجه للعدول عن الظاهر مع إمكانه.

ووجه الحكمة في ذلك هي: اللطف للمكلفين في الدنيا، فإنهم إذا علموا أن عليهم حافظين من الملائكة الكرام، يكتبون عليهم كل صغير، وكل كبير، وأن الكلام والأعمال في صحف، وأنها ستنشر يوم القيامة، ويحاسبهم الله تعالى عليها، فإن ذلك سيدعوهم إلى ترك صغائر السيئات وكبائرها، ويدعوهم إلى اكتساب الأعمال الصالحة صغائرها وكبائرها.

الصــراط

ذكر الصراط في عدة مواضع في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ۝٦﴾ [الفاتحة]، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ..﴾ [الأنعام:١٥٤]، ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]. ونحو ذلك، **والمراد به** دين الحق الذي جاء به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولا خلاف في ذلك.

قال بعض المتكلمين: والصراط في الآخرة جسر على جهنم يمر عليه أهل الجنة وأهل النار، فيسلم أهل الجنة، ويتهافت في النار أهل النار، وهو أدق من الشعرة وأحد من السيف، ورووا في ذلك حديثاً عن أبي هريرة وفيه: عليه كلاليب وحسك، والناس يمرون عليه، منهم كالبرق، والريح.... إلخ

قلنا: الذي جاء في أحوال الحساب وكيفية الدخول إلى الجنة والنار في كتاب الله العزيز هو غير ما ذكرتم.

قال تعالى في ذكر أهل النار: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعّاً﴾ [الطور:١٣].

والدعُّ هو الدفع العنيف فيدفعهم خزنة النار إلى النار دفعاً عنيفاً على وجوههم، وزجاً في أقفيتهم من غير جسر يتهافتون من فوقه.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً..... إلى قوله تعالى: قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الزمر: ٧١- ٧٢].

وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً۝٨٥ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً۝٨٦﴾[مريم]، وهذا نص صريح في أنهم لم يمشوا على جسر فوقها.

وحينئذ فيجب رد رواية أبي هريرة، لمعارضتها نصوص القرآن ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً۝٨٧﴾ [النساء].

وهذا مع أنها رواية آحادية لا تفيد إن تكاملت شروط الصحة إلا الظن، والقرآن يفيد العلم والقطع.

وقد قال سبحانه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ۝١٧ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر:١٧،١٨].

قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا...﴾ [مريم: ٧١]، وليس ورودها إلا المرور على الجسر المذكور.

قلنا: الورود الحضور والقرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص:٢٣] أي: حضر ماء مدين، ويكون حضور المؤمنين والقرب منها بغير خوف ولا حزن، لقوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [النمل:٨٩].

إنطاق الجوارح

وأيضاً من أحوال القيامة: إنطاق الجوارح: قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ...﴾ [فصلت: ٢٠].

قد يكون ذلك حقيقة، ولا مانع منه؛ لأن الله على كل شيء قدير، وقد يكون ذلك بعرض الصورة التي كانت في الدنيا، كما تعرض الصور اليوم على شاشة التلفزيون.

خلق الجنة والنار

قال الهادي عليه السلام وأبو هاشم وأكثر المعتزلة: والجنة والنار لم يخلقهما الله تعالى، وإنما يخلقهما الله تعالى يوم القيامة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] ولا بد من فناء كل شيء، فلو كانتا قد خلقتا لوجب أن تفنيا، وحينئذ يكون خلقهما وإفناؤهما عبثاً.

وذكر مثل ذلك الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام: فإنه قال: لأنه لا يعد الشيء ويدخره إلى وقت طويل إلا من يعجز عن إبداعه وقت الحاجة إليه، والله تعالى لا يعجزه شيء.

قال: وإذا كانت قد خلقت لم تكن إلا في السماء أو في الأرض، وإذا كانت قد خلقت في السماء فكيف تبدل السماء وتبقى الجنة التي فيها وما فيها من الحور والولدان. انتهى.

هذا، ومن المتكلمين من يقول: إن الجنة قد خلقت.

قال الإمام القاسم بن إبراهيم وقد سئل عن آدم حيث أسكنه الله الجنة ما كانت الجنة مخلوقة أو لا؟ فقال عليه السلام: الجنة مخلوقة في غير سماء ولا أرض، وقد أسكن الله آدم وزوجته الجنة وأخرجهما منها بعصيانهما. انتهى

ويشهد لما قاله الإمام القاسم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴿١٥﴾﴾ [النجم].

ويمكن الجواب عليهم بأن تلك الجنة جنَّةٌ تأوي إليها أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم والشهداء والمؤمنين في بقية أيام الدنيا، لا جنة الخلد التي وعد المتقون، وإنما قلنا ذلك من أجل الجمع بين الأدلة المثبتة والنافية.

وقال المرتضى بن الهادي وغيره: لا قطع بأنها قد خلقت، ولا بأنها لم تخلق.

قال الإمام القاسم بن محمد عليه السلام: قلت وهو الحق....إلخ.

الحـــوض

جاءت أخبار كثيرة تتحدث عن حوض النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من ذلك: ((حوضي ما بين مكة إلى إيله، له ميزابان من الجنة... إلى قوله: شرابه أشدّ بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، وأطيب ريحاً من المسك.... الحديث)).

ومن ذلك ((حوضي كما بين المدينة وصنعاء))، ومن ذلك حديث الرايات الثلاث وفي آخره: ((ثم أسقيهم من حوضي فيصدرون رواءً)).

الكوثـــر

الكوثر: اسم للخير الكثير، وإنما قيل كوثراً من الكثرة، كما قيل غفران من المغفرة، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ تفسيره إنا أعطيناك الخير الكثير من الذكر الحسن، والشرف العظيم، والذرية المباركة، وإلى آخر خير الدنيا، وأعطيناك الخير الكثير في الآخرة من الوسيلة، والمقام المحمود، والرفعة العظيمة على جميع الأنبياء والمرسلين و... إلخ.

كما يطلق الكوثر على نهر في الجنة، خص الله تعالى به نبينا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، ذكر ذلك الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام.

الزوجـــة

الزوجة المؤمنة تكون في الآخرة لزوجها المؤمن؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه سأله رجل عن زوجة المؤمن هل تكون له زوجة في الجنة إذا كانت مؤمنة؟ فقال ﷺ: ((نعم، يجمع الله بين أهل البيت إذا كانوا مؤمنين في دار ثواب المتقين))، ذكره الهادي عليه السلام.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ((المرأة لآخر أزواجها)).

وقال الإمام القاسم بن علي العياني في جواب سؤال حول ذلك: اعلم أن الله تبارك وتعالى لم يفصل لنا ذلك، إنما وعد الله المتقين الجنة، ووعده الحق، إلا أني أقول: إن الخيار في ذلك إلى الرجال والنساء بعد كونهم في دار الخلد، فمن اختار منهم شيئاً أوصله الله إليه، وتفضل به عليه، كما وعده؛ إذ يقول عز وجل: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ...﴾ [الزخرف: ٧١]...إلخ.

جنة آدم

قال الإمام الهادي عليه السلام: وجنة آدم عليه السلام التي أخرجه الله منها كانت في الأرض، لقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ولا دليل على إطلاعه إلى السماء.

وقيل: بل كانت في السماء، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ [البقرة: ٣٦] بعد أكلهما من الشجرة.

قلنا: لا دليل في ذلك لأنه كقوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] ويقال: هبطنا اليمن، وهبطنا الحجاز.

الإيمان بالقدر

المجبرة على اختلاف مذاهبهم مطبقون على أن الله تعالى وحده هو الذي تولى خلق أفعال العباد الطاعات منها والمعاصي، فما من حركة ولا سكون، ولا طاعة ولا عصيان، ولا ظلم ولا طغيان، ولا فساد ولا عدوان، إلا والله تعالى هو الذي

خلقه، وأوجده، وأراده وشاءه، وأن العبد بريءٌ من ذلك، ليس له في حدوثه وخلقه فعل ولا إرادة ولا مشيئة، وعلى ذلك فسروا قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر]... وما جاء في الحديث: ((... أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأن يؤمن بالقدر خيره وشره من الله...)). فجعلوا القدر الذي فسروه بما ذكرنا أحد أصول الإيمان وأحد أركانه، فمن لم يعتقد ذلك الاعتقاد، فليس بمؤمن عندهم، وجزاؤه القتل كالمرتد، وممن قتل من المشاهير على ذلك في التاريخ الجعد بن درهم، قتله أحد ولاة بني أمية على العراق، في يوم عيد الأضحى، بعد خطبة العيد، قال ذلك الوالي في آخر الخطبة: من كان عنده فضل فليضح، فإني مضح بالجعد بن درهم، فنزل وذبحه تحت المنبر.

وتُسمي المجبرة من لم يعتقد مثل عقيدتهم (قدرياً).

ونحن نقول: الإيمان بالقدر واجب، لأنه جاء في القرآن، والإيمان بكل ما جاء فيه واجب، وكذلك يجب الإيمان بما صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾[الفرقان]، ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ﴾ [المؤمنون:١٨]، ﴿إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات]، ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام] إلى غير ذلك من الآيات التي جاء فيها ذكر القدر والتقدير ومشتقاتها.

غير أن المجبرة ضلت في تفسير القدر ضلالاً بعيداً، والتفسير الواضح للقدر في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان] هو أن الله تعالى قدر خلق المخلوقات تقديراً على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة، فقدر مقادير الأعضاء في الإنسان من حيث الكبر والصغر والصلابة والرطوبة والعدد، ومكان كل عضو، على حسب ما تدعو إليه المصلحة والحاجة.

والذي ينظر بعين البصيرة في الآيات التي جاء فيها ذكر القدر والتقدير ومشتقاتها يعلم صحة ما ذكرنا.

تنوع القدر والتقدير

ينقسم ذلك إلى قسمين:

تقدير ظاهر: وذلك فيما نشاهده من خلق الإنسان والحيوان والشمس، وذلك في تقدير حجمها، وقربها وبعدها من الأرض، وحرارتها، ومنازلها، وشروقها، وغروبها، و... إلخ وفيما أشبه ذلك.

تقدير خفي: وذلك فيما يصيب الإنسان في بدنه وماله وأهله وولده من الأمراض والعاهات والنقص والفوت.

فتقدير الأرزاق على الناس قد كان لما ذكره الله تعالى من الحكمة والمصلحة في قوله عز ذكره: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشورى].

وفيما قص الله تبارك وتعالى من قصة الغلام الذي قتله الخضر في قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْراً ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف].

وفي قول الخضر بعد ذلك لموسى عليه السلام كما حكاه الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً ﴿٨١﴾﴾ [الكهف].

وفي ذلك من الحكم:

١- سيتعرض أبوَا الغلام للثواب العظيم الذي وعده الله الصابرين على فقدانهما لابنهما وفلذة أكبادهما، وسيتضاعف الحزن عليهما بقتله وبسبب عدم العلم بقاتله، وسينالون بالصبر على هذا البلاء العظيم ما لا يُقَدّر قَدره، وتماماً كما قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠].

وقال سبحانه: ﴿.. وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة].

٢- في قتل الغلام ما حكاه الله تعالى من سلامة الأبوين من الدخول في الكفر والطغيان.

٣- في ذلك سلامة الطفل من الدخول في الكفر والطغيان وذلك بموته صغيراً.

٤- بصبر الأبوين على ما أصابهما من قتل ولدهما يستحقان الثواب العاجل وتعويضهما ببدل هو خير منه زكاة وأقرب رُحماً.

وجوب الإيمان والتصديق بحكمة الله في المقادير

إذا عرفت ذلك؛ فاعلم أنه يجب الإيمان والتصديق بأن لله تعالى حكماً بالغة ومصالح عظيمة في كل ما تجري به المقادير من خير كسعة الأرزاق، وكثرة الأمطار، ورخص الأسعار، وصحة الأبدان، وكثرة الأولاد، وما أشبه ذلك، وكل ما تجري به المقادير من شر كالأمراض والأسقام والموت والفقر والجدب و...إلخ.

نعم، اسم الشر هنا إنما هو على حسب الظاهر، وإلا فالواقع أنه خير وحكم ومصالح عائدة إلى الناس، غير أنها خفية، كما سبق في قصة الغلام.

فهذا الذي ذكرنا وشرحنا هو القدر الذي أراده الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لا ما تذكره المجبرة القدرية.

ومما يؤيد ما ذكرنا ويبطل قول المجبرة القدرية: أن الله تعالى تمدح بذكر القدرة ومدح نفسه بذلك، وهو تعالى حكيم عليم لا يتمدح إلا بما فيه مدح وثناء وحُسن، وفعل القبائح مما يذم به صاحبه، ولا يصح التمدح به.

وبعد، فإن الله تعالى قال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ۝٢﴾ [الفرقان] فعطف بالفاء القَدر على الخلق، وفي ذلك دليل على صحة ما نقول وبطلان قول المجبرة، وذلك من حيث أن الآية تفيد أن التقدير إنما حصل بعد الخلق، والمجبرة تقول: إن القَدر متقدم على الخلق، ولا مخرج لهم من هذا الدليل الواضح، ولا جواب لهم عليه، اللهم إلا التعصب وتقليد السلف.

وأيضاً فإنا نناقشهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] الباء في قوله تعالى: بقدر.

إما أن تكون للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم، وقطعت العود بالفأس، وعلى ذلك فيكون القَدر آلة يستعين بها الخالق جل وعلا على خلق ما يريد.

وهذا المعنى لا يقوله أحد من علماء المسلمين فيما نعلم ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴿٨٢﴾﴾ [يس]، ولفظ كن في هذه الآية إنما هو كناية عن سرعة التكوين، وإلا فلا لفظ ولا أمر، وقد قال قوم من المتكلمين: إن الله تعالى يخلق المخلوقات بلفظ كن، وهذا المذهب ناتج عن غباوة شديدة بأسرار لغة العرب.

وإما أن تكون الباء للمصاحبة كالباء في ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أي: مصاحبة للدهن، وهذا المعنى هو الذي نقوله وندعيه، فإن الله تعالى خلق كل شيء على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة والحاجة.

ولا تحتمل الباء شيئاً من المعاني للباء في اللغة سوى هذين الاحتمالين اللذين ذكرناهما في هذه الآية.

خاتـــمة

وقوع الاختلاف في الدين

اعلم أنه قد كثر الاختلاف في الدين وتفرقت المذاهب، وليس الكل بمصيب، وذلك أن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت إلا بشريعة واحدة، ودين واحد، وعقيدة واحدة، وليست السلامة من الهلاك والخسارة إلا لمن أصاب الحق الذي جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسلك الطريق المستقيم.

وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المشهور: ((ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة....)) وكل فرقة من جميع فرق الأمة تدعي أنها الناجية، وأن ما سواها من الفرق ضال هالك.

لا تثبت صحة أي مذهب بالدعوى فقط

إذا عرفت هذا فاعلم أن صحة أي مذهب من مذاهب تلك الفرق المختلفة لا يثبت بالدعاوي، بل لا بد من دليل قاطع وبرهان ساطع، يدل على صحة الدعوى، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

والدليل المقبول في هذا الباب لا يكون إلا آية محكمة واضحة المعنى، أو حديثاً عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، تجمع الأمة على صحته، ولا يقبل في هذا الباب ما لا يكون كذلك، ولا تقوم به حجة.

وقد أوضحنا فيما سبق الأدلة على صحة مذهب أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، الذي يتمثل في مذهب الزيدية على سبيل التفصيل لكل مسألة مسألة، توضيحاً منطقياً، تنقاد له فطر العقول، وتستسلم له وتذعن، بحيث لا يبقى لها بعد النظر فيما هنالك أي ارتياب أو شك، ونعني بذلك الفطر السليمة التي لم تعم أبصارها ظلمات التقليد والأهواء، وغشاوات الشقاء، أما من كان كذلك فلا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ..﴾ [الأنعام: ٣٦]. ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [النمل]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

وفي هذه الخاتمة نذكر الأدلة على سبيل الجملة على صحة مذهب أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وأنهم الفرقة الناجية، وأن ما سواهم من الفرق ضال هالك، **فنقول وبالله التوفيق:**

الاختبار للمكلفين سنة الله في خلقه

اعلم أن الله سبحانه وتعالى: اقتضت حكمته وجرت سنته بأن يختبر عباده، ويبتليهم بأنواع من التكاليف الشاقة على النفس والتي فيها زيادة على غيرها من التكاليف نوع شدة وشيء من الثقل، ومن ذلك ما ذكره الله تعالى من الأمر للملائكة بالسجود لآدم، فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر.

ومن ذلك ما ذكره الله تعالىٰ عن جيش طالوت في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ... الآية﴾ [البقرة: ٢٤٩].

ومن ذلك ما ذكره الله عن أصحاب القرية: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ... الآية﴾ [الأعراف: ١٦٣].

وأمثال ذلك في القرآن كثير..

اختبار أمة محمد بأهل بيت نبيها صلى الله عليه وآله وسلم

وابتلىٰ الله تعالىٰ أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم واختبرهم بأهل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فأمرهم بمودتهم، وبالصلاة عليهم في كل صلاة، وفضلهم الله تعالىٰ علىٰ سائر الناس، وشرفهم، ورفع قدرهم وذكرهم، وقرن ذكرهم بذكر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وبالقرآن وجعلهم خلفاء رسوله، والمبلغين بعده، وجعلهم أهل الحق والهدىٰ، وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.. وإلىٰ آخر ما طفحت به آيات القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فاشتد هذا التكليف، وعظمت به البلوىٰ، وكبر علىٰ النفوس، فهلك بسببه أكثر الأمة إلا من امتحن الله قلبه للإيمان.

وكان ما كان مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الصحيحين الذي يقول فيه صلى الله عليه وآله وسلم: ((فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول أصحابي أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا علىٰ أدبارهم القهقرىٰ، فأقول سحقاً سحقاً)).

وفي آخر في الصحيحين: ((فلا أراه ينجو منهم إلا مثل همل النعم)).

تكرار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبيان حق أهل بيته (ع) لتتم الحجة

وقد كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من بيان ما كلف الله تعالىٰ به الأمة في أهل بيته، وصرّف لهم الأدلة وكررها ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٤٢﴾ [الأنفال].

وقامت بذلك على الخلق الحجة، وفشت في الناس واشتهرت واستبانت، حتى اضطر خصوم أهل البيت وأعداؤهم إلى روايتها والحكم بصحتها، فروى أهل السنة والجماعة الذين هم العدو التاريخي والخصم الألد لأهل البيت عليهم السلام والعدو الأصلي الكبير الذي له كيان عظيم وأتباع كثيرون، فإنهم رووا حديث الثقلين بأسانيد مختلفة وطرق كثيرة بلغت حد التواتر، بحيث لا يكاد يخلو من ذكره كتاب من كتب الحديث المعتبرة عندهم.

ورووا حديث المنزلة، وحديث الغدير، وحديث الراية يوم خيبر، وحديث الكساء، وحديث آية التطهير، وحديث آية المودة، وحديث السفينة، وحديث النجوم، وحديث قدموهم، وحديث حبك إيمان وحديث حب أهل البيت ...إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى مما رواه أهل السنة والجماعة وحكموا بصحته، لذلك لم ينقص الأمة الجهل وعدم الأدلة، والذي ينقصها هو التواضع لأوامر الله تعالى والتسليم لأمره والتذلل والانقياد، فإنه لا بد من ذلك حتى تحصل الطاعة لله والاستجابة، ولأمرٍ ما وأي أمر بدأ الله جل ذكره بالتواضع حين ذكر صفات عباد الرحمن في سورة الفرقان، فإنه تعالى صدر صفاتهم بالتواضع، ثم ذكر بعد ذلك الصلاة، وترك الشرك، والقتل، والزنا و...إلخ.

فقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً﴿٦٣﴾... إلى آخر السورة﴾ [الفرقان]، فعباد الرحمن الذين هم حقاً عباد الرحمن يمشون على الأرض مشي التواضع، قد خلعوا عن أنفسهم أردية المتكبرين، وطهروا أنفسهم من خبث الكبر، فهم لذلك يقولون لكلِّ ما جاءهم من عند الرحمن: سمعنا وأطعنا يتلقون كلَّ ذلك بالرضا والخضوع، والتذلل والانقياد، والتسليم والاستجابة، وبكل السمع والطاعة، لا يكبر عليهم من ذلك كبير ولا صغير، لأنهم قد أخلصوا لله أنفسهم، وطهروها من الكبر.

خطورة الكبر والتحذير منه

وقد كان الرسول ﷺ عارفاً بخطورة الكبر، وما له من الدور في التهاون بطاعة الله ورسوله؛ فقال ﷺ محذراً من ذلك الخلق الذميم: ((لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر)).

ومن هنا نعرف أن الكبر هو الداء الخبيث الذي يدعو صاحبه إلى الترفع عن الاستجابة لأوامر الله ورفضها، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ [النمل:١٤] أي: ظلماً وتكبراً.

وقال سبحانه: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ.. الآية﴾ [غافر: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً... الآية﴾[الأعراف: ١٤٦]، وقال سبحانه: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴿٦٠﴾﴾ [الزمر].

فكل من يدخل النار فهو متكبر؛ لأنه لم يتواضع لله، بل تعظم على الله وتكبر، حتى آثر هوى نفسه على أوامر ربه، فصار بذلك من المتكبرين على الله، وإن كان عند الناس من المتواضعين، بل ولو كان يمشي على وجهه في الأرض من شدة التواضع، وذلك لأن أول التواضع هو التواضع لله، والامتثال لأمره، والسمع والطاعة والانقياد له تعالى...إلخ.

والمذاهب الكبيرة اليوم والمنتشرة في بلاد الإسلام مذهبان، وهذا بالنسبة للعقائد، والمذهبان هما: مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب الشيعة.

وأهل السنة والجماعة منقسمون في أنفسهم إلى مذاهب وكذلك الشيعة، فتستدل كل فرقة من أهل السنة والجماعة أنها الفرقة الناجية بأدلة على صحة ما تقول، وعلى تضليل ما سواها.

شبه أهل السنة على أنهم الفرقة الناجية والجواب

أولاً: بأنهم الفرقة الظاهرة التي ذكرها رسول الله ﷺ في قوله: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين... الحديث)).

وقد كانوا فعلاً كذلك؛ فإنهم السواد الأعظم، ولهم الأغلبية الساحقة في أوساط البلاد الإسلامية على طول التاريخ إلى اليوم، لذلك فهم أهل الحق وهم الفرقة الناجية بشهادة الحديث.

ثانياً: بأنهم على ما كان عليه الرسول ﷺ، وقد قال النبي ﷺ في بيان الفرقة الناجية: (من كان على مثل ما كنت عليه أنا وأصحابي).

ثالثاً: بأنهم على ما كان عليه الجم الغفير من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وسائرون في طريقهم، وفي الحديث خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد مدح الله تعالى الصحابة والتابعين، وأثنى عليهم في القرآن، ومدحهم الرسول ﷺ وأثنى عليهم.

هذه هي أشف شبه أهل السنة والجماعة التي يتمسكون بها، ويلبسون بها على أنفسهم وعلى غيرهم.

ونحن نقول في بيان الجواب عليهم:

جواب الشبهة الأولى: الحديث الذي يستدلون به صحيح لا غبار عليه، غير أنهم أخطأوا في تفسيرهم له، والصحيح في تفسيره: لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين بالحجة والبراهين والأدلة، وليس المراد كما توهمه أهل السنة والجماعة أن المراد ظهور الغلبة وكثرة الأتباع والأنصار والسلطان، وإنما المراد ما ذكرنا، والدليل على ما نقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها)).

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦] ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يوسف]، ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾ [سبأ].

وحينئذ فالاستدلال بالكثرة على الحق غير صحيح، لما ترى من ذم الكثرة، ومدح القلة في كتاب الله تعالى.

ومن هنا قال أمير المؤمنين حين سأله سائل قائلاً: أترى يا أمير المؤمنين أهل الشام مع كثرتهم على الباطل، ونحن مع قلتنا على الحق؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (ويحك، إن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال يعرفون بالحق، فاعرف الحق تعرف أهله قلوا أم كثروا، واعرف الباطل تعرف أهله قلوا أم كثروا...إلخ).

وجواب الشبهة الثانية: أنهم باستدلالهم ذلك لم يخرجوا من حيز الدعوى، فشبهتهم تلك دعوى خالية عن الدليل، وبإمكان كل فرقة أن تقول مثل مقالتهم.

بل إن كل فرقة تقول: إنها على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنون معه، لا يتجاوزون ذلك، ولا نجد أحداً من طوائف المسلمين يقول: إنه على غير ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه.

وجواب الشبهة الثالثة: أن الدليل الذي هو دليل إنما هو الكتاب والسنة والإجماع، أما الكثرة فليست بدليل؛ لما ذكرنا من الأدلة في جواب الشبهة الأولى.

مناقشة حديث: خير القرون قرني..إلخ

وأما حديث: خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، فهو حديث آحادي اختص بروايته أهل السنة والجماعة، ولا تقوم الحجة إلا بما أجمعت الطوائف المختلفة كلها على صحته، وهذا الحديث ليس كذلك، فلا يصح حينئذ الاحتجاج به على الشيعة.

وبعد، فإن الواقع التاريخي يكذب مضمونه، فإن فاجعة قتل الحسين وأهل بيته الذين هم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقعت في القرن الأول، وفاجعة الحرة التي استبيحت فيها مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقتل فيها أولاد المهاجرين والأنصار، واستبيحت نساؤهم حتى جاءت نساؤهم بألف مولود لغير آبائهم، وطبع فيها

على أعناق ما بقي من رجال أهل المدينة بأنهم عبيد وخول لأمير المؤمنين يزيد.

كل ذلك وقع في القرن الأول، وهدمت الكعبة بالمجانيق، وهتكت حرمة مكة، وقتل ابن الزبير وأصحابه في ساحة المسجد الحرام في القرن الأول، وأول ما سبيت فيه نساء المسلمين في القرن الأول، سباهم بسر بن أرطأة من اليمن بأمر معاوية، وباعهن بيع الرقيق.

وفي القرن الأول أمر معاوية بن أبي سفيان بعد صلحه مع الحسن بن علي عليهما السلام بلعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في خطب الجمعات والأعياد، فلعن بأمره من فوق منابر مساجد المسلمين، وقد كانت يومئذ ثمانين ألف منبر، واستمر منذ ذلك الحين إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز، فأزال ذلك الإثم العظيم، وأبدل مكانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ... الآية﴾ [النحل: ٩١].

وفي القرن الأول أيضاً أمر معاوية بالبراءة من دين علي بن أبي طالب، ومن أبى ذلك ضربت عنقه، وممن ضرب عنقه في ذلك الصحابي الشهير حجر بن عدي وعمرو بن الحمق الخزاعي، وفي القرن الأول قتل الكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقتلت الخوارج أمير المؤمنين عليه السلام، وسم معاوية الحسن بن علي عليهما السلام، وقتل معاوية في حرب صفين عمار بن ياسر، وخزيمة بن ثابت ذا الشهادتين، وغيرهما كثير، وقبل ذلك كله إعلان الحرب التي لا هوادة فيها على أمير المؤمنين حين تولى الخلافة، فنكثت بيعته طائفة، وقسطت أخرى، ومرق آخرون، وكل هذه الطوائف الثلاث سلت عليه السيف وحاربته أشد المحاربة، وعادته أشد العداوة.

وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي روته أهل السنة والجماعة: ((اللهم عاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، وفي الحديث أيضاً ((حربك حربي وسلمك سلمي)).

وروى البخاري في صحيحه في عدة مواضع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي عليه السلام: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح البخاري في علي عليه السلام يوم خيبر: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كراراً غير فرار، يفتح الله على يديه)) فأعطاها علياً عليه السلام، وروى مسلم في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص حين سأله معاوية عن ما هو الذي يمنعه من سب أبي تراب؟ يعني من سب علي عليه السلام، فأجاب سعد بأن الذي يمنعه هو أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث خصال قالهن في علي عليه السلام، لأن تكون له واحدة منهن أحب إليه من حمر النعم، فذكر سعد: تزويجه من فاطمة، وحديث يوم خيبر، وحديث الغدير.

إلى غير ذلك من القضايا التي حدثت في القرن الأول، ومن طالع تاريخ ذلك القرن رأى تصديق ما قلنا.

استدلالهم بثناء الله على الصحابة والتابعين والرد عليهم

وأما ما استدلوا به من ثناء الله تعالى على الصحابة والتابعين، فالمراد بذلك أهل الاستقامة منهم، الذين حافظوا على صفة الخيرية التي أثنى بها عليهم ربهم تعالى في القرآن في قوله تعالى مخاطباً لهم: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فبين الله تعالى أنهم استحقوا الخيرية من أجل أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وإيمانهم بالله، فمن استقام على ذلك فهو أهل للثناء والرضا، ومن تخلى عن تلك الصفة، فلا حظَّ له في شيء من الثناء، وليس له نصيب وتماماً كما قال تعالى مخاطباً للصحابة أولاً وبالذات: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ۝١٠﴾ [الفتح].

ولا شك أن الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تنكروا لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشد التنكر، وبخسوهم حقوقهم، وصغروهم.

من ذلك ما جرى على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذهم ما بيدها من النحلة التي أعطاها إياها أبوها صلى الله عليه وآله وسلم، وحرمانهم إياها من ميراثها ونصيبها من

الفيء، فهجرت أبا بكر وعمر، وماتت كمداً مغاضبة لهما ساخطة عليهما وقد قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن الله يغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها)) و... إلخ.

وما زالت المساءة بأهل البيت عليهم السلام تتزايد من ذلك الحين، وتتضاعف بمرور الزمن حتى بلغت النهاية، فقتلوا أمير المؤمنين، وسم الحسن، وقتل الحسين وسبعة عشر رجلاً من أهل بيته في كربلاء، ثم سنت الأمة لعنهم بأمر معاوية، وبالبراءة من دينهم، وحتى صارت محبة علي عليه السلام بخصوصه، أو محبة أهل البيت عليهم السلام ذنباً لا يغفر، ترد به الشهادة والرواية و... إلخ.

وما زال هذا المذهب من أصول أهل السنة وقواعدهم التي يبنون عليها الشرائع والأحكام حتى اليوم.

وشبت على ذلك الأجيال، وشابت عليه، ومضت السنون، وتتابعت القرون، والناس لا يعرفون إلا ذلك، ولا يدينون إلا به، وما زالت سلاطين بني أمية منذ عهد معاوية ثم سلاطين بني العباس ترعى هذا المبدأ بغاية الرعاية، وتعتني به أشد العناية.

وقد اشتهر هذا المذهب باسم السنة والجماعة، وأتباعه بأهل السنة والجماعة، وقالوا: إنه مذهب السلف والخلف، ومذهب خير القرون ثم الذي يليه ثم الذي يليه، ونحن لا نناكرهم في ذلك، فقد نشأ هذا المذهب في القرن الأول، وفرضه معاوية أخيراً على الأمة فرضاً، وعاقب أشد العقوبة من لم يكن كذلك، فصار هذا المذهب هو المذهب الرسمي في البلاد الإسلامية في القرن الأول، ثم فيما بعده من القرون، ولا ننكر أيضاً أنهم يسمونه السنة والجماعة، وأن أتباعه أهل السنة والجماعة، وأنه مذهب السلف والخلف، ومذهب التابعين وتابعيهم.

الأدلة على أن أهل البيت ومن تابعهم هم الفرقة الناجية

إذا عرفت ذلك فنقول: الأدلة على أن أهل البيت عليهم السلام ومن تابعهم هم الفرقة الناجية كثيرة من الكتاب والسنة، فنكتفي هنا بإيراد شيء:

١- روى مسلم في صحيحه حديث الكساء، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في علي وفاطمة والحسن والحسين حين لف عليهم كساءً: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهِب عنهم الرجس وطهِّرهُم تطهيراً)).

وروى أيضاً في هذا الحديث أن آية التطهير نزلت فيهم وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً۝٣٣﴾ [الأحزاب].

٢- روى مسلم أيضاً حديث الثقلين، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكم به لن تضلوا من بعدي أبداً، كتابَ اللهِ وعترتي أهل بيتي، إن اللَّطيفَ الخبيرَ نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

فميز النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأمة أهل بيته، وعينهم لهم بالقول والفعل في حديث الكساء؛ لئلا يكون لأحد بعد ذلك حجة أو معذرة.

ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أمته أنه قد ترك فيهم وخلف فيه شيئين اثنين بعد موته، ترجع إليهما الأمة، يسدان مسده، ويقومان مقامه، ويسدان الفراغ بعد فقده، وهما: كتاب الله تعالى وعترته أهل بيته، وأخبر أنهم إذا تمسكوا بهما اهتدوا وأمنوا من الضلال.

ثم عزز النبي صلى الله عليه وآله وسلم إكمالاً للحجة وقطعاً للمعذرة بما أوجب من الصلاة عليهم في الصلاة، وذلك في حديث كعب بن عجرة الذي رواه أهل الصحاح: كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: ((قولوا اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ..)) الحديث.

وبما رواه البخاري من نزول آية المودة: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] في الخمسة الذين هم: علي وفاطمة وابناهما.

قال في الغدير: أخرج الترمذي وأحمد والحاكم والنسائي وابن أبي شيبة والطبري وكثيرون آخرون من الحفاظ بطرق صحيحة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إن علياً مني

وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي.

وأخرج أبو نعيم في الحلية وآخرون بإسناد صحيح: ((من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن، غرسها ربي، فليوالِ علياً من بعدي، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي... إلخ)).

وروى البخاري في الصحيح: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

وروى مسلم في الصحيح: ((حب علي إيمان وبغضه نفاق)).

وفي البخاري: ((الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما)).

ولا يتسع كتابنا هذا لإيراد ما في الصحيحين فضلاً عما في غيرهما مما جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في أهل بيته، والقليل يكفي، والغرض الإشارة، أما المتعنت الذي لا يهمه الحق فلا يتوقع منه إلا الجحود والمعاندة، ولو جاءته كل آية.

سنة الاصطفاء الإلهية

وبعد، فإن سنة الله تعالى قد مضت، وحكمته قد قضت بالاصطفاء لأولاد النبيين، قال تعالى في ذلك: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ..الآية﴾ [الحديد:٢٦].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [آل عمران].

وقال سبحانه في أولاد النبي إسرائيل عَلَيْهِ السَّلَام وهو يعقوب: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢] ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [البقرة:٤٧].

ونبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أفضل الأنبياء، فيجب على طرد الحكمة، وعلى ما قضت به سنة الله أن يكون آله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هم خير آل، وأفضل من سائر الذراري المصطفاة، وعترته خير العتر.

ولقد أتم الله تعالىٰ علىٰ نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النعمة، وأسبغ عليه الفضل، فجعله خير الأنبياء، وجعل كتابه أفضل الكتب، وجعل أمته خير الأمم، وجعل ذريته خير الذراري بما اختصهم به من الفضائل والاصطفاء والتطهير و...إلخ.

افتراق الشيعة إلى زيدية وإمامية

إذا عرفت ذلك فاعلم أن جميع فرق الشيعة تدعي أنها تتبع أهل البيت عَلَيْهِم السَّلَام، وتسير في طريقهم، وتسلك مناهجهم، وأكبر طوائف الشيعة اليوم هم الجعفرية، وهم الذين يقولون بإمامة اثني عشر إماماً مسميين بأسمائهم، آخرهم المهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري، المولود في القرن الثالث، كما تدعيه الإمامية، والذي اختفىٰ بعد ولادته، وما زال مختفياً إلىٰ اليوم.

ونحن معاشر الزيدية نخالف الإمامية فيما تدعيه.

هذا، واعلم أنا لا نقبل من الأدلة في هذا الباب إلا ما يفيد العلم واليقين، إما آية محكمة، أو سنة مجمعاً عليها، لذلك فإنا قد وقفنا حيث أَوْقَفتنا الأدلة، فلن نتقدم ولم نتأخر، والأدلة التي وقفنا عندها هي ما أجمعنا عليه نحن والإمامية وأهل السنة والجماعة، وذلك حديث الثقلين والكساء، وآية التطهير والمودة، وإلىٰ آخر ما قدمنا.

ثم إن الإمامية ادعت دعاوىٰ واستدلت بما لا نعرفه نحن ولا غيرنا من أهل السنة والجماعة، فلم يسعنا قبولها، ولم نستجز العمل بها، ولا التعويل عليها.

وذلك لأن ما نحن فيه من أصول الشريعة التي لا بد في ثبوتها من العلم واليقين، كالصلاة والزكاة والحج و... إلخ، ولا تقبل فيها الدعاوي المجردة عن البراهين القطعية والحجج الواضحة، فلا تقبل أحاديث الإمامية التي اختصوا برواياتها لإثبات أصل عظيم من أصول الشريعة، في حين أن غيرهم من طوائف الإسلام لا يعرف تلك الروايات، ولا يرىٰ لها أي أثر في أحاديث الطوائف؛ لذلك فإن الزيدية لا تقيم وزناً لما تذهب إليه الإمامية، ولا تلتفت إليه.

ومما يؤكد ما ذكرنا أن أئمة الزيدية هم الذين قاموا بحق خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وجاهدوا الظالمين بأموالهم وأنفسهم، وأعلنوا الحق، وقاتلوا عليه، وقتلوا في سبيله، وتماماً كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وما زالوا كذلك منذ زمن الإمام زيد بن علي عليه السلام إلى هذا الوقت، أما الشيعة الإمامية فقد افترقت بهم الطريق منذ عهد الإمام زيد بن علي عليه السلام، فإنهم رفضوا الجهاد معه، وما زالوا منذ ذلك الحين يرفضون الجهاد مع دعاة أهل البيت عليهم السلام.

توضيح بطلان مذهب الإمامية في الخلافة

ولزيادة توضيح صحة مذهب الزيدية وبطلان مذهب الإمامية في الخلافة نقول: إن وظائف النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي كان يقوم بها بمقتضى النبوة هي:

١- تبليغ أحكام الإسلام وشرائعه.

٢- الدعوة إلى الإسلام وبثها ونشرها.

٣- قيادة الجيوش ضد أعداء الإسلام، والغزو وإعلان الحرب على الظالمين.

٤- أخذ الحقوق المالية وتوزيعها على المستحقين لها.

٥- إقامة الحدود، وإقامة شعائر الإسلام.

٦- الحكم بين الناس بالحق، وإقامة العدل، و... إلخ.

فمن أعلن هذه الشعارات، ودعا إليها، وكان من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مستجمعاً لشروط الخلافة التي أسلفناها، وأعلن الثورة على الظلم والظالمين، فهو الحقيق بأن يسمى إماماً، وخليفة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذا الدليل دليل ظاهر عملي محسوس في الساحة، يتطابق مع قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((ألا وهما الخليفتان بعدي)). فذاك الخبر وهذا المعاينة.

وبعد، فإنها لا تتم حجة الله على العباد إلا بإعلان الدعوة وإظهار الشعارات التي ذكرناها، ولا يشترط حصول ما يدعو إليه الإمام، بل المشروط ما ذكرنا

سواء حصلت الإجابة أم لم تحصل، وتماماً كما كان أنبياء الله، فإنهم كانوا يعلنون الدعوة إلى الله، ويعلنون الثورة على الفساد، ومنهم من صار له أتباع وسلطان، ومنهم من لم يحصل له شيء من ذلك ومنهم بين بين، ولم يجئ فيما قص الله تعالى عن أنبيائه ورسله أن أحداً منهم سكت، وأغلق بابه، بل دعا كل نبي إلى تقوى الله وطاعته وترك الفساد والظلم، وبالغوا في ذلك أشد المبالغة.

والإمامة هي عبارة عن خلافة النبوة، وحينئذ فلا تتحقق الخلافة إلا إذا تحققت من الإمام أعمال الأنبياء عليهم السلام، ولم يتحقق في أئمة الإمامية شيء من ذلك، مع أنهم صلوات الله عليهم، أهلٌ لكل خير وفضل.

ومما يتبين به فساد مذهب الإمامية على الجملة اشتمال مذهبهم في الإمامة على كثير من الدعاوي الخرافية التي تستبعدها العقول وتنكرها منها:

١-قولهم: إن الأئمة يعلمون الكثير من المغيبات، وإن الله يعطيهم العلم بغير تعلم.

٢-قولهم: إن المهدي محمد بن الحسن العسكري وُلِد ثم اختفى بعد ولادته، فلا زال مختفياً إلى اليوم، وأنه حي يطوف البلدان، وقد وُلِد في منتصف القرن الثالث الهجري، وإن له أربعة سفراء يبلغون عنه العلم.

٣-ادعاؤهم العصمة للأئمة على وجه أبلغ من عصمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، محتجين على ذلك بأن النبي كان يُنَبَّهُ بالوحي إذا أخطأ، بخلاف الأئمة فلا ينبهون لارتفاع الوحي، فاحتاجوا إلى عصمة أبلغ؛ لتعصمهم عن الوقوع في خطأ أو نسيان أو نحوهما.

أما الزيدية فلن تجد في مذهبهم شيئاً من الخرافات، وذلك أن مذهبهم مبني على الأدلة المجمع عليها من الكتاب والسنة، وعلى ما تقضي به فطر العقول.

التوســل

طلب الوسائل إلى الله مشروع؛ وذلك لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥].

والوسائل المقربة إلى الله تعالى أنواع:

منها: فعل الطاعات: كالصلوات، والحج، وتلاوة القرآن، والإكثار من التوبة إلى الله والرجوع إليه، والندم على التفريط، وكثرة الاستغفار.

ومنها: ترك المحرمات والمشتبهات، والورع والزهد، فكل ذلك مما يقرب العبد إلى الله ويزيده زلفى لديه.

ومن ذلك: الدعاء، وإظهار التضرع والتذلل والافتقار بين يدي الله تعالى.

ومن ذلك: زيارة المريض، وزيارة الإخوان في الله، والنظر في المصحف، والنظر في وجه العالم، والنظر في وجه الوالدين، وقد جاء في ذلك الكثير من الأحاديث.

وعلى الجملة فإن كل ما ندب الله تعالى إلى فعله فهو وسيلة مقربة إلى الله.

وقد استنكر بعض أهل السنة زيارة القبور والتوسل إلى الله تعالى ببركة زيارتهم وأفرطوا في الاستنكار، وأسرفوا غاية الإسراف حتى جعلوا ذلك من الشرك ومن عبادة الأوثان، وقالوا: إن مسح القبر للتبرك شرك، والتمسح بتراب القبر للتبرك شرك، والاستشفاء به شرك، وفرعوا في هذا الباب فقالوا: إن البناء على القبور شرك، وكتابة الألواح الرخامية فوق القبور شرك، وتسريج القبب شرك، و.... إلخ، وكل ذلك مما لا بأس فيه ولا حرج لو كانوا يعقلون.

ودليل ما نقول به: أن زيارة القبور من الطاعات المشروعة التي شرعها الله تعالى، ففي الحديث المشهور الذي رواه مسلم وغيره: ((كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكر بالآخرة)).

وقد كان النبي ﷺ يزور أهل البقيع، وكذلك عائشة، وكانت فاطمة تزور قبر عمها حمزة وشهداء أحد كل جمعة، صحت بذلك الأحاديث.

والطاعات كما ذكرنا وسائل مقربة إلى الله تعالى فلا وجه لاستنكار زيارة القبور، وأما التبرك والاستشفاء فقد صحت الروايات أن الصحابة كانوا يتبركون ببصاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبماء وضوئه، وبشعره، وأوصى أبو بكر أن يقبر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم التماساً لبركة القرب من قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك أوصى عمر، ونفَّذت الصحابة وصية أبي بكر أولاً، ثم نَفَّذَت وصية عمر، ولم يحدث أي استنكار.

وكذلك أوصى الحسن بن علي (ع) أن يدفن عند قبر جده صلى الله عليه وآله وسلم فإن حيل بينه وبين ذلك فليدفن عند قبر أمه فاطمة رضوان الله عليها.

وبعد، فلا مانع أن يكون تراب قبور بعض الصالحين سبباً للشفاء والعافية كسائر الأسباب التي يستشفى بها من العقاقير الطبية الصناعية أو النباتات الطبيعية.

ولا مانع من اعتقاد أن التراب سبب للشفاء، كما أنه لا مانع من اعتقاد أن أقراص الإسبرين سبب للشفاء و...إلخ.

قالوا: إن تعظيم القبور بالبناء عليها وبتسريجها وفرشها شرك.

قلنا: تعظيم قبور الصالحين مشروع جاء به القرآن فيما حكاه الله تعالى عن أصحاب الكهف: ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَاناً رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً﴾ [الكهف: ٢١].

وقد كانت عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسرج عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتفرش...

وتعظيم قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيم قبور الصالحين قد كان شيئاً متقرراً عند جميع المسلمين منذ عهد الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم حتى جاء ابن تيمية في القرن السابع، فأظهر قوله المبتدع في القبور، ثم جاء بعده بزمان طويل محمد بن عبد الوهاب فنصر مذهبه، وحظي بدولة وسلطان مما ساعد على تقرير ذلك المذهب وتقويته.

تم بحمد الله

المحتويات